



جامعة المنيا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

محاور التنمية العمرانية في مصر بين الواقع والمأمول - دراسة تحليلية

بحث مقدم من :-

المهندسة :- شيماء محمد حمدي
المعيادة بقسم العمارة كلية الهندسة - جامعة المنيا
إلى

قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة المنيا
كمجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الهندسة المعمارية

لجنة الإشراف:-

د/ أسامة حلمي محمد
المدرس بكلية الهندسة
جامعة المنيا

أ.د/ مهند محمد العجمي
أستاذ التخطيط العمراني بكلية الهندسة
جامعة المنيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بَسَاطًا لِتَسْكُنُوا مِنْهَا سُبُّلًا

فَجَابَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سورة نوح، آياته ١٩، ٢٠)

إهداه

إلى روح والديه رحمة

الله

إلى والديه أطال الله

عمره



شُكْر وَتَقْدِير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً دائماً و مباركاً فيه علينا، أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع و أسأله عز وجل أن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

وأتقدم بكل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم و تكرم بمعاونتي و تشجيعي طوال فترة هذا العمل و أخص بالذكر لجنة الإشراف على الرسالة :-

الأستاذ الدكتور / مهند محمد العجمي أستاذ التخطيط العمراني الذي أدين له بالكثير، حيث غمرنا جميعاً فضلاً عن علمه بجميل خلقه و حلمه.

الدكتور/ أسامة حلمي محمد مدرس التخطيط العمراني لتعاونه و توجيهاته البناءة وإخلاصه وبذله الكثير من الوقت و الجهد.

كما إنني أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم أو قدم لي يد العون الصادقة دون أن يدخل بجهد أو علم ولا أستطيع أن أحصيهم عدداً جزاهم الله عن عطائهم خيراً.

وأخيراً أتقدم بالشكر إلى كل من والدي وزوجي وأختي وجميع أقاربي وأصدقائي لكل ما بذلوه من تشجيع مستمر و دعوات مخلصة كانت بلا شك سبباً في توفيق الله لإنجاز هذا العمل، وختاماً الله إن كنت قد أصبت فمنك وإن كنت أخطأت فمن نفسي، اللهم تقبل مني واغفر لي ما شابه من تقصير.

الباحثة

شيماء محمد حمدي

الصفحة	المحتوى
i.....	فهرس الموضوعات
xi.....	فهرس الأشكال.....
١.....	المقدمة
٢.....	إشكالية البحث
٣.....	الهدف من البحث
٤.....	منهجية البحث
٥.....	هيكل البحث
٦.....	١ - الباب الأول :- محاور التنمية العمرانية ودورها في التنمية.....
٧.....	الفصل الأول :- خصائص محاور التنمية العمرانية.....
٨.....	(١-١-١) محور التنمية العمرانية
٩.....	(١-١-١-١) التنمية
١٠.....	(١-١-١-٢) مستويات التنمية.....
١١.....	(١-١-١-٣) التنمية الشاملة.....
١٢.....	(١-١-١-٤) التنمية المتوازنة.....
١٣.....	(١-١-١-٥) التنمية العمرانية
١٤.....	(١-١-١-٦) أهداف محاور التنمية العمرانية.....
١٥.....	(٢-١-١) نظريات التنمية الإقليمية.....
١٦.....	(٢-١-١-١) نظرية النمو المتوازن والدفعـة القوية
١٧.....	(٢-١-١-٢) نظرية النمو غير المتوازن (أقطاب النمو)
١٨.....	(٢-١-١-٣) نظرية مراحل النمو الإقليمي
١٩.....	(٢-١-١-٤) نظرية القطاع
٢٠.....	(٢-١-١-٥) نظرية القاعدة التصديرية

(٣-١-١) استراتيجيات التنمية الإقليمية	١٨
(١-٣-١-١) إستراتيجية الانتشار	١٨
(٢-٣-١-١) إستراتيجية التركيز	١٩
(٣-١-٣) إستراتيجية الانتشار بطريقة مرکزة	١٩
(٤-١-١) محاور التنمية العمرانية كاداه لتحقيق التنمية الإقليمية	٢٠
(٥-١-١) محاور التنمية العمرانية كمدخل للتنمية المتوازنة	٢١
الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على المجالات التنموية	٢٢
(١-٢-١) محاور التنمية وتأثيرها على التنمية العمرانية	٢٢
(١-١-٢-١) العوامل المحفزة للتنمية العمرانية	٢٤
(٢-٢-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على موقع التجمعات العمرانية	٢٩
(٢-٢-٢-١) تصنیف موقع التجمعات العمرانية	٢٩
(٢-٢-٢-٢) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على العمارة	٣٢
(٣-٢-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على العوامل الديموغرافية	٣٤
(٤-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية	٣٦
(١-٤-٢-١) التنمية الاقتصادية	٣٦
(٢-٤-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تنمية الصناعة	٣٧
(٣-٤-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تنمية السياحة	٣٨
(٤-٤-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تنمية الزراعة	٣٨
(٥-٤-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تنمية التجارة	٣٩
(٦-٤-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في زيادة إجمالي الناتج القومي كدلالة لحدوث التنمية الاقتصادية	٣٩
(٥-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية	٤٢

(٦-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	٤٣
(١-٦-٢-١) مفهوم التنمية المستدامة	٤٣
(٢-٦-٢-١) اتجاهات التنمية المستدامة	٤٤
(٣-٦-٢-١) أهداف التنمية المستدامة	٤٥
(٤-٦-٢-١) دور محاور التنمية العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة	٤٦
(٧-٢-١) المنهجيات المستخدمة في قياس التنمية على محاور التنمية	٤٦
(١-٧-٢-١) منهجية دراسة الحالات قبل وبعد إنشاء محور التنمية	٤٧
(٢-٧-٢-١) منهجية دراسة الحالات المتنوعة	٤٧
(٣-٧-٢-١) منهجية دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية	٤٨
(٤-٧-٢-١) منهجية دراسة نماذج المدخلات والمخرجات	٤٩
(٥-٧-٢-١) منهجية دراسة نماذج الأزواج المشابهة	٤٩
(٦-٧-٢-١) منهجية دراسة نماذج التنبؤ بالتنمية	٥٠
خلاصة الباب الأول	٥١
٢ - الباب الثاني :- التجارب العالمية لمحاور التنمية العمرانية ..	٥٣
(١-٢) تجربة فرنسا	٥٥
(١-١-٢) جغرافية فرنسا	٥٦
(٢-١-٢) دور محاور التنمية العمرانية في دعم خطة التنمية الشاملة داخل الدولة	٥٧
(١-٢-١-٢) السياسة العمرانية لفرنسا	٥٧
(٢-٢-١-٢) محاور التنمية المقترحة	٥٨
(٣-٢-١-٢) التنمية العمرانية الناتجة عن إنشاء محاور التنمية	٥٩

(٤-٢-١) أمثلة لبعض المدن الجديدة التي نشأت على محاور التنمية حول باريس	٦٠
١- مدينة "Ceray Pontoise"	٦٠
٢- مدينة " MARNE-LA-VALLEE "	٦١
٣- مدينة " Evry "	٦٣
(٥-٢-١) سياسة الدولة لتنظيم إنشاء المدن الجديدة على محاور التنمية	٦٤
٦-٢-١) أسباب نجاح سياسة الدولة في إنشاء المدن الجديدة على محاور التنمية	٦٦
٦-٢-٢) أسباب نجاح تجربة المدن الجديدة الواقعة على محاور التنمية الفرنسية	٦٧
٦-٢-٣) دور محاور التنمية في تنمية السواحل الفرنسية.....	٦٨
(٦-٢-١-١) تنمية ساحل لانجدوك روسيليون الفرنسي "Languedoc Roussillon"	٦٨
١- التنمية العمرانية الناتجة عن المحور	٦٩
٢- تنمية منطقة (Port leucate – Barcares) السياحية على الساحل	٧٠
٣-١-٢) تنمية ساحل آكيتين (Aquitaine) الفرنسي.....	٧١
١- التنمية العمرانية الناتجة عن المحور	٧٢
٢-٢) تجربة فنزويلا	٧٣
١-٢-٢) جغرافية فنزويلا.....	٧٤
٢-٢-٢) السياسة العمرانية في فنزويلا.....	٧٥
٣-٢-٢) التنمية داخل الإقليم المركزي	٧٦
١-٣-٢-٢) محور (The Tejerias – Valencia)	٧٦
٢-٣-٢-٢) تنمية وادي " توى ميديو "	٧٩
٤-٢-٢) التنمية خارج الإقليم المركزي	٨١
٤-٢-٢-١) بعض نماذج المدن الجديدة خارج الإقليم المركزي	٨١
١- مدينة Alto Bracio	٨١
٢- مدينة "Ciudad Guyana"	٨١

(٣-٢) تجربة السعودية (تنمية ساحل وإقليم عسير)	٨٣
١-٣-٢) جغرافية المملكة العربية السعودية.....	٨٥
٢-٣-٢) التعريف بساحل وإقليم عسير.....	٨٦
(٣-٣-٢) جغرافية إقليم عسير.....	٨٧
(٤-٣-٢) الإمكانيات التنموية بإقليم عسير.....	٨٧
(٥-٣-٢) أهداف الإستراتيجية الوطنية السعودية.....	٨٩
(٦-٣-٢) محور العقبة / شعار بإقليم عسير.....	٩١
١-٦-٣-٢) أسباب إنشاء المحور.....	٩٢
٢-٦-٣-٢) تحليل دور المحور في تحقيق التنمية.....	٩٣
خلاصة الباب الثاني	٩٤
٣-الباب الثالث: التجربة المصرية مع محاور التنمية العمرانية...٩٩	
الفصل الأول :- مراحل وسياسات التنمية العمرانية في مصر	١٠٠
١-١-٣) مراحل التنمية الصحراوية في مصر	١٠٣
٢-١-٣) سياسة التنمية العمرانية في مصر	١٠٥
٢-١-٣-١) دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية عام ١٩٧٩	١٠٥
٢-١-٣-٢) إستراتيجية التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٧	١٠٦
٢-١-٣-٣) خطة وزارة النقل المستقبلية لدعم الربط بين المناطق المختلفة	١٠٧
أ- خطوة وزارة النقل المـ تقبلية لـ دعم الـ ربط بـين المناـطق المـختلفـة داخل جمهورية مصر العربية	١٠٨
ب- خطة وزارة النقل المستقبلية لـ دعـم الـ ربط مع الدول المجاورة	١٠٩
الفصل الثاني:- محاور التنمية العمرانية في مصر	١١١

(١-٢-٣) محور القاهرة / الإسكندرية الصحراوي	١١٤
(١-٢-١-١) الإمكانيات التنموية على المحور.....	١١٥
(٢-٣) تطور التنمية على جانبي المحور.....	١١٥
(٣-١-٢-٣) دور المحور في التنمية.....	١١٦
١- التنمية العمرانية على المحور	١١٦
أ- مدينة السادات	١١٦
ب- مدينة الشيخ زايد	١١٧
٢- التنمية الزراعية على المحور	١١٨
٣- التنمية الصناعية على المحور	١٢٠
(٤-٢-١) تحليل التنمية على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١٢٠
(٥-٢-١) المخطط الاستراتيجي المقترن لتنمية المحور حتى عام ٢٠٢٠	١٢٣
١- الوضع الراهن لمنطقة الدراسة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١٢٣
٢- الحلول المقترنة لتنمية منطقة الدراسة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١٢٤
(٢-٢-٣) محور القاهرة - السويس الصحراوي	١٣١
(٢-٢-١) الإمكانيات التنموية على المحور	١٣٢
(٢-٢-٣) تطور التنمية على المحور	١٣٣
(٣-٢-٢) دور المحور في التنمية	١٣٤
١- التنمية العمرانية على المحور	١٣٤
أ- مدينة الشروق	١٣٤
ب- مدينة بدر الصناعية	١٣٥
ج- مشروع مدينتي	١٣٧
د- مدينة الرحاب	١٣٧
٢- التنمية الصناعية على المحور	١٣٨
٣- التنمية الزراعية على المحور	١٣٨
(٤-٢-٢) تحليل التنمية على المحور	١٣٩

١٤١	(٣-٢-٣) محور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي
١٤٢	(١-٣-٢-٣) الإمكانيات التنموية على المحور.....
١٤٣	(٢-٣-٢-٣) تطور التنمية على المحور.....
١٤٥	(٣-٣-٢-٣) دور المحور في التنمية.....
١٤٥	١- التنمية العمرانية على المحور
١٤٥	أ- مدينة العاشر من رمضان
١٤٧	ب- مدينة العبور
١٤٨	٢- التنمية الصناعية على المحور
١٤٩	٣- التنمية الزراعية على المحور
١٥٠	(٤-٣-٢-٣) تحليل التنمية الناشئة على المحور
١٥٣	(٥-٣-٢-٣) المخطط الاستراتيجي المقترن لتنمية محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي حتى عام ٢٠١٧
١٥٦	(٤-٢-٣) محور الصعيد / البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا)
١٥٧	(١-٤-٢-٣) إستراتيجية تنمية المحور.....
١٥٩	(٢-٤-٢-٣) القطاعات التنموية على المحور.....
١٦٠	(٣-٤-٢-٣) مجالات التنمية على طول المحور.....
١٦٠	١- الزراعة واستصلاح الأراضي
١٦٢	٢- الصناعة والتعدين
١٦٤	٣- السياحة والخدمات الإقليمية
١٦٥	٤- التجارة والخدمات
١٦٧	(٤-٤-٢-٣) أقطاب النمو المقترنة على المحور
١٦٨	(٥-٤-٢-٣) الوصلات العرضية المقترنة للمحور
١٦٩	(٥-٢-٣) دراسة تحليلية لمحاور التنمية العمرانية في مصر
١٧٣	خلاصة الباب الثالث

٤ - الباب الرابع :- واقع التجربة المصرية والمأمول منها.....	١٧٥
الفصل الأول :- اتجاهات التنمية العمرانية الحديثة في مصر	١٧٦
(١-٤) محاولات التنمية المحلية في مصر.....	١٧٨
أ- مشروع تنمية الصحراء الغربية للدكتور "مدوح حمزة"	١٧٩
(٢-٤) اقتراحات لمحاور التنمية العمرانية في مصر.....	١٨٠
أ- ممر التنمية والتعمير للدكتور "فاروق الباز"	١٨٠
١- محور التنمية الاستراتيجي الشرقي الغربي للدكتور "محمد صبري"	١٨٢
ب- إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ م.....	١٨٣
الفصل الثاني :- النتائج العامة والتوصيات.....	١٨٨
(١-٢-٤) نتائج البحث	١٨٨
أولاً :- نتائج مستخلصة من الدراسة النظرية	١٨٨
ثانياً :- نتائج مستخلصة من الدراسة التحليلية	١٨٩
ثالثاً :- نتائج مستخلصة من الدراسة الميدانية	١٩٢
(٢-٢-٤) توصيات البحث	١٩٣
المراجع.....	١٩٥
I.....	
a.....	
الملخص العربي.....	
الملخص الانجليزي.....	

فهرس الأشكال**الباب الأول****الفصل الأول**

شكل (١-١) مستويات التنمية و العلاقة بينها.....	٥
شكل (٢-١) مفهوم التنمية الشاملة.....	٥
شكل (٣-١) أهداف محاور التنمية العمرانية.....	٧
شكل (٤-١) مراحل نظرية النمو المتوازن.....	٩
شكل (٥-١) تحليل "بيرو" للناتج التنموي من خلال أقطاب النمو.....	١١
شكل (٦-١) الأقطاب المسيطرة والتابعة لنظرية أقطاب النمو.....	١٢
شكل (٧-١) تصور"روستو" لمراحل الخمسة لتطور المجتمع.....	١٤
شكل (٨-١) نموذج "فريدمان" للتنمية.....	١٦
شكل (٩-١) محاور التنمية كأداة لحل المشاكل الإقليمية.....	١٩
شكل (١٠-١) دور محاور التنمية في تحقيق التنمية المتوازنة.....	٢١

الفصل الثاني

شكل (١١-١) مقومات التنمية العمرانية.....	٢٣
شكل (١٢-١) العوامل المحفزة للتنمية العمرانية ومدى تأثيرها على خطط التنمية.....	٢٤
شكل (١٣-١) تطور النمو العمراني للمدن حول مسارات الحركة	٣٢
شكل (١٤-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على العوامل الديموغرافية.....	٣٦
شكل (١٥-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على إجمالي الناتج القومي.....	٤٠
شكل (١٦-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.....	٤١
شكل (١٧-١) دور محاور التنمية في تحقيق التنمية الاجتماعية.....	٤٢
شكل (١٨-١) الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.....	٤٥
شكل (١٩-١) شرح منهجية دراسة الحالات قبل وبعد إنشاء محور التنمية.....	٤٧
شكل (٢٠-١) شرح منهجية الحالات المتعددة.....	٤٧

شكل (٢١-١) شرح منهجية النماذج الاقتصادية الرياضية.....	٤٨
شكل (٢٢-١) شرح منهجية نماذج المدخلات والمخرجات.....	٤٩
شكل (٢٣-١) شرح منهجية نماذج الأزواج المتشابهة.....	٤٩
شكل (٢٤-١) شرح منهجية نماذج التنبؤ بالتنمية	٥٠
شكل (٢٥-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على مجالات التنمية المختلفة	٥١

الباب الثاني

شكل (١-٢) موقع فرنسا.....	٥٥
شكل (٢-٢) جغرافية فرنسا.....	٥٦
شكل (٣-٢) موقع العاصمة باريس بالنسبة لدولة فرنسا.....	٥٧
شكل (٤-٢) مخطط التنمية العام لإقليم باريس.....	٥٨
شكل (٥-٢)(العلاقة بين المحاور المقترحة ومناطق التنمية الجديدة وخطوط المواصلات الرئيسية.....	٥٩
شكل (٦-٢) المخطط العام لمدينة سيرجي Ceray Pontoise	٦٠
شكل (٧-٢) المخطط العام لمدينة مارن لافاري "MARNE-LA-VALLEE"	٦١
شكل (٨-٢) المخطط العام لمدينة افري "Evry"	٦٣
شكل (٩-٢) الطرق الرئيسية بساحل لانجدوك روسيليون الفرنسي.....	٦٨
شكل (١٠-٢) أحد مناطق التنمية السياحية بساحل لانجدوك روسيليون الفرنسي.....	٦٩
شكل (١١-٢) منطقة (Port leucate – Barcares) السياحية.....	٧٠
شكل (١٢-٢) الطرق الرئيسية بساحل (Aquitaine)	٧١
شكل (١٣-٢) موقع فنزويلا.....	٧٣
شكل (١٤-٢) جغرافية فنزويلا	٧٤
شكل (١٥-٢) مسار محور (The Tejerias – Valencia)	٧٧
شكل (١٦-٢) بدائل التنمية لوادي "توى ميديو"	٧٩
شكل (١٧-٢) تخطيط مدينة " ciudad losada " الجديدة	٨٠

شكل (١٨-٢) (موقع المدن الجديدة داخل فنزويلا.....	٨١
شكل (١٩-٢) موقع المملكة العربية السعودية.....	٨٣
شكل (٢٠-٢) جغرافية المملكة العربية السعودية.....	٨٥
شكل (٢١-٢) موقع إقليم عسير.....	٨٦
شكل (٢٢-٢) جغرافية إقليم عسير.....	٨٧
شكل (٢٣-٢) الطرق الرئيسية بإقليم عسير.....	٨٧
شكل (٢٤-٢) المناطق السياحية بإقليم عسير.....	٨٨
شكل (٢٥-٢) إستراتيجية التنمية السعودية المقترحة لإقليم عسير حتى عام ٢٠٢٠	٩٠
شكل (٢٦-٢) مسار محور عقبة شعار بإقليم عسير.....	٩١
شكل (٢٧-٢) لتوضيح فروق المناسبات على طول المحور.....	٩٢

الباب الثالث**الفصل الأول**

شكل (١-٣) أقاليم مصر التخطيطية.....	١٠٠
جدول (٢-٣) يوضح نسب السكان والمساحة والاستثمارات الموجهة لأقاليم مصر التخطيطية.....	١٠١
شكل (٣-٣) مراحل التنمية الصحراوية في مصر.....	١٠٣
شكل (٤-٣) محاور الحركة الرئيسية في مصر.....	١٠٨
شكل (٥-٣) مسار الطريق الدولي الساحلي بشمال مصر من رفح حتى السلوم	١٠٩
شكل (٦-٣) مسار طريق القاهرة/أسيوط الصحراوي غرب النيل.....	١١٠
شكل (٧-٣) مسارات الطرق الرابطة بين جمهورية مصر العربية والمشرق العربي.....	١١٠

الفصل الثاني:

شكل (٨-٣) مسارات محاور التنمية العمرانية المصرية محل الدراسة.....	١١٢
شكل (٩-٣) النطاقات العمرانية على محور القاهرة / الإسكندرية الصحراوي	١١٤
شكل (١٠-٣) التنمية على محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي عام ١٩٨٥	١١٥

شكل (١١-٣) التنمية على محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي ١٩٩٥	١١٥
شكل (١٢-٣) التنمية على محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي ٢٠٠٥	١١٥
شكل (١٣-٣) تطور حركة المرور على محور القاهرة/الإسكندرية ١٩٨٥ : ٢٠٠٥	١١٦
شكل (١٤-٣) المخطط العام لمدينة السادات	١١٦
شكل (١٥-٣) المخطط العام لمدينة الشيخ زايد	١١٧
شكل (١٦-٣) نسبة صادرات محور القاهرة الإسكندرية الزراعية بالنسبة لصادرات الجمهورية	١١٩
شكل (١٧-٣) أنواع الزراعات القائمة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١١٩
شكل (١٨-٣) توزيع مناطق الاستصلاح الزراعي على المحور	١١٩
شكل (١٩-٣) النمو العمراني للمنتجعات السكنية على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١٢١
شكل (٢٠-٣) النمو العمراني لمنطقة الدراسة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١٢٣
شكل (٢١-٣) محاور الحركة الرئيسية والم المقترحة بمنطقة الدراسة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١٢٤
شكل (٢٢-٣) أماكن التجمعات العمرانية المقترحة	١٢٤
شكل (٢٣-٣) البديل المقترح لطريقة تجميع الإسكان الحدائي	١٢٦
شكل (٢٤-٣) وضع مقترن لتدرج مراكز التنمية الزراعية	١٢٦
شكل (٢٥-٣) الطاقة الاستيعابية المقترحة لمراكز التنمية الزراعية	١٢٧
شكل (٢٦-٣) التنمية المقترحة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	١٢٧
شكل (٢٧-٣) تطوير محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي كطريق حر	١٢٨
شكل (٢٨-٣) المسارات المقترحة للطرق الحرة الوسطى	١٢٨
شكل (٢٩-٣) الطريق المقترن لربط مدينة السادس من أكتوبر بمنطقة العلمين	١٢٩
شكل (٣٠-٣) الطريق المقترن لربط مدينتي طنطا والسداد وربط طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي وال الصحراوي	١٢٩

شكل (٣١-٣) مسار محور القاهرة السويس الصحراوي ١٣١
شكل (٣٢-٣) التضاريس على طريق القاهرة السويس الصحراوي ١٣٢
شكل (٣٣-٣) تدرج الكثافة المرورية على محور القاهرة / السويس في الفترة (١٩٩٢ : ٢٠١٠) ١٣٣
شكل (٣٤-٣) نسب وحدات النقل المستخدمة على محور القاهرة / السويس الصحراوي ١٣٣
شكل (٣٥-٣) المخطط العام لمدينة الشروق ١٣٤
شكل (٣٦-٣) المخطط العام لمدينة بدر الصناعية ١٣٥
شكل (٣٧-٣) المخطط العام لمشروع مدينة ١٣٧
شكل (٣٨-٣) المخطط العام لمدينة الرحاب ١٣٧
شكل (٣٩-٣) المناطق الصناعية على طريق القاهرة السويس الصحراوي ١٣٨
شكل (٤٠-٣) مسار محور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي ١٤١
شكل (٤١-٣) أنماط التنمية المعتمدة لمحور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي ١٤٣
شكل (٤٢-٣) تدرج الكثافة المرورية على طول محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي في الفترة (١٩٩٢ : ٢٠١٠) ١٤٤
شكل (٤٣-٣) نسب وحدات النقل المستخدمة على محور القاهرة/الإسماعيلية الصحراوي في الفترة (١٩٩٢ : ٢٠١٠) ١٤٤
شكل (٤٤-٣) نسب استعمالات الأراضي على طول المحور ١٤٥
شكل (٤٥-٣) المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان ١٤٥
شكل (٤٦-٣) المخطط العام لمدينة العبور ١٤٧
شكل (٤٧-٣) التعديات العمرانية العشوائية على منطقة التنمية الزراعية ١٤٩
شكل (٤٨-٣) تطور التنمية على طول محور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي في الفترة (١٩٨٤ : ٢٠١٠) ١٥٠
شكل (٤٩-٣) توضيح لمنطقة الصخريّة التي خططت للتنمية الزراعية ١٥١
شكل (٥٠-٣) الوضع الراهن لمنطقة التنمية الزراعية على محور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي ١٥٢
شكل (٥١-٣) الدراسة المقترحة لتنمية محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ١٥٤

شكل (٥٢-٣) مسار محور الصعيد / البحر الأحمر.....	١٥٦
شكل (٥٣-٣) الفكر التخطيطى لتنمية محاور الصحراء الشرقية	١٥٧
شكل (٥٤-٣) إستراتيجية تنمية محور الصعيد / البحر الأحمر.....	١٥٨
شكل (٥٥-٣) خطط الوزارات المقترحة لتنمية المحور.....	١٥٨
شكل (٥٦-٣) القطاعات التنموية المقترحة على طول المحور.....	١٥٩
شكل (٥٧-٣) منطقة الوادي الأسيوطى بمساحه إجمالية ٢٦ ألف فدان.....	١٦٠
شكل (٥٨-٣) منطقة وادى قنا بمساحه إجمالية ٧٨٤١ فدان.....	١٦١
شكل (٥٩-٣) منطقة وادى أبو شيخ بمساحه إجمالية ٨٦٥٥ فدان.....	١٦١
شكل (٦٠-٣) منطقة شرق سوهاج بمساحه إجمالية ٣٧٢٦ فدان.....	١٦٢
شكل (٦١-٣) منطقة أولاد طوق شرق بمساحه إجمالية ٨٤٠٠ فدان.....	١٦٢
شكل (٦٢-٣) مجمع صناعات تعدينية ومعدنية بغرب سفاجا بمساحة ٢٥٠ فدان.....	١٦٣
شكل (٦٣-٣) مجمع صناعات مواد بناء وأسمنت بشرق وصلة قنا بمساحة ٦١٦٤٢ فدان.....	١٦٣
شكل (٦٤-٣) مجمع صناعات مواد بناء وأسمنت بشرق وصلة سوهاج بمساحة ٥٢٢٧٩ فدان.....	١٦٣
شكل (٦٥-٣) مجمع صناعي زراعي بشرق وصلة أسيوط بمساحة ١٠٠ فدان.....	١٦٤
شكل (٦٦-٣) مجمع خدمات إقليميه وسياحة بيئيه بمنطقة جنوب وصلة سوهاج بمساحه إجمالية ٤٢٠٠ فدان.....	١٦٤
شكل (٧٦-٣) منطقه سياحية بيئيه خدمية بالظهير الصحراوى لمدينة سفاجا بمساحه إجمالية ٥٠٠٠ فدان.....	١٦٥
شكل (٦٨-٣) ميناء جاف (١) بمنطقة الوادي الأسيوطى بمساحة ٢٥٠ فدان.....	١٦٦
شكل (٦٩-٣) ميناء جاف (٢) شرق وصلة سوهاج بمساحة ٢٥٠ فدان.....	١٦٦
شكل (٧٠-٣) ميناء جاف (٣) شرق وصلة قنا بمساحة ٢٥٠ فدان.....	١٦٦
شكل (٧١-٣) أقطاب النمو المقترحة على طول المحور	١٦٧
شكل (٧٢-٣) الوصلات الجديدة المقترحة غرب النيل	١٦٨
شكل(٧٣-٣) دراسة تحليلية مقارنة بين بعض محاور التنمية العمرانية في مصر.....	١٧١

الباب الرابع**الفصل الأول :-**

شكل (٤-١) مراحل التخطيط الاستراتيجي.....	١٧٧
شكل (٤-٢) مناطق محاولات التنمية المحلية في مصر.....	١٧٨
شكل (٤-٣) مسار ممر التنمية والتممير.....	١٨٠
شكل (٤-٤) توزيع أراضي النشاط الزراعي على خريطة مصر.....	١٨٤
شكل (٤-٥) توزيع أراضي النشاط الصناعي على خريطة مصر.....	١٨٤
شكل (٤-٦) توزيع أراضي نشاط التجارة والخدمات على خريطة مصر.....	١٨٥
شكل (٤-٧) إستراتيجية توجيه التنمية العمرانية طبقاً للإمكانيات التنموية المتاحة.....	١٨٦
شكل (٤-٨) محاور التنمية الطولية والعرضية المقترحة.....	١٨٧

المقدمة :-

تحتل جمهورية مصر العربية مساحة تصل إلى مليون كم^٢، هذه المساحة الشاسعة منها ٩٤% عبارة عن صحاري خالية من أي مظاهر للحياة تقريباً و ٦% فقط مستغلة من مساحة الصحاري الشاسعة، بالرغم من توافر الموارد الطبيعية بها، بينما يتركز معظم السكان في وادي النيل والדלתا والذي يمثل ٤% فقط من إجمالي المساحة الكلية ويستقطب إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية أكثر من ٧٣% من حجم الهجرة الداخلية نتيجة لتركيز الخدمات وجود فوارق بين الأقاليم.

ومع ذلك فإن الحيز العمراني القائم لا يفي باحتياجات التنمية الحضرية، نتيجة للنمو السكاني المتزايد وتركز السكان في مناطق معينة نتيجة لعمليات الهجرة العشوائية غير الموجهة التي تنتج عن الفوارق الشاسعة بين الأقاليم، مما أدى إلى حدوث تمدد لكتلة العمرانية نتج عنه نمو عمراني عشوائي غير مخطط على حساب الأراضي الزراعية وتدهور للبيئة العمرانية غير القادرة على استيعاب الزيادة السكانية نتيجة لنقص الخدمات.

إن الطرق هي المتحكم الفعلي والموجه الرئيسي للنمو العمراني وتعرف "بـ حاملاً للعمران"، والعلاقة المتبادلة بين الحركة وال عمران هي أساس التنمية الحضرية، حيث تؤثر بشكل أساسي على معدل الاتصالية وعلى هيكل استعمالات الأرضي والتوزيع المكاني للأنشطة والسكان، لذلك تم دراسة محاور التنمية العمرانية في مصر لتحليل الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن وجود هذه المحاور في أماكنها، ولتأثير البعد المكاني وأهميته في دعم التنمية العمرانية، لأن هذه المحاور مفترض أن تتحقق الديناميكية بين نطاقات تفاعل المراكز الحضرية وتؤثر بدورها على تحقيق التنمية العمرانية، ويمكن توجيه هذه المحاور لدعم إستراتيجية الانتشار بطريقه مركزه، من خلال تفعيل دور مراكز عمرانية كبرى تنمو على المحور ويقوم المحور بجذب الأنشطة والسكان وتوفير فرص عمل من خلالها لتكوين مراكز أخرى أصغر في قوتها الاقتصادية.

وتعتبر المدن الجديدة هي الأداة الرئيسية لتفعيل دور محاور التنمية وتحقيق الانتشار التدريجي للتنمية من مراكز الاستقطاب المتمثلة في المدن الكبرى إلى المناطق الأقل نمواً، وهذه المدن الجديدة بمثابة مراكز فرعية تتمثل في التجمعات العمرانية الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد الاقتصادية غير المستغلة.

بذلك يمكن تفادي المشكلات المترتبة على التوسع العمراني غير المنظم والحد من استمرار استقطاب المدن الكبرى للخدمات، لخفيف الضغط السكاني على التجمعات القائمة، بهدف توجيه وترشيد التنمية وتحقيق أهداف التنمية العمرانية.

أدرك ذلك منذ القدم العالم المصري الراحل جمال حمدان فكانت له رؤية في توجيه المحاور العرضية وتنميتها للخروج من وادي النيل الضيق ولاته، كما يوجد العديد من الاتجاهات والأفكار الحديثة التي تسعى إلى توجيه الطرق طبقاً لخطط تنمية لتوجيه العمران وتحقيق التنمية العمرانية في صورة محاور للتنمية، منها ممر التنمية والتعمير للدكتور "فاروق الباز" وإستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، وجميع الدراسات الحديثة لمحاور التنمية تهدف إلى كسر مركزية الأنشطة والخدمات والربط بين أقطاب نمو متدرجة تصل إلى الموارد الطبيعية غير المستغلة وتساعد في توجيه الاستثمارات إلى مناطق مهمشة لتحولها من مناطق طارده للسكان إلى مناطق جاذبة للسكان، لقليل الفوارق الإقليمية وتنظيم حركة السكان وتوجيه الهجرة الداخلية، كما يوجد العديد من الأبحاث المستقبلية التي تهدف إلى رسم خريطة جديدة لمصر ترس كافة العوامل والظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة وتوجه الأنشطة والسكان بشكل متكافئ من خلال تضافر محاور التنمية العمرانية وكافة العوامل الأخرى في ضوء خطة شاملة تسعى إلى إعادة توزيع السكان على الأرض بشكل متكافئ وتحسين استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة بين المناطق المختلفة.

إشكالية البحث:-

إن وجود سياسات واستراتيجيات للتنمية العمرانية غير موجهه لا تؤدي ثمار أو نتائج فعالة لتحقيق التنمية العمرانية في مصر، نتيجة العشوائية والافتقار للدراسات الأساسية، فالرغم من إنشاء محاور للتنمية العمرانية إلا أنها لم تحقق التنمية المرجوة منها.

وتتمثل الإشكالية في سوء الاختيار والتوجيه لمحاور التنمية وانعدام الرؤية المستقبلية لأدوارها في التنمية، وعدم استغلالها كما يجب في عمليات التنمية العمرانية، نتيجة لعدم توافر عوامل الجذب وأهمها الموارد الاقتصادية وفرص العمل لهذه المحاور، فأصبحت غير مستغلة ولم تؤثر على التنمية، فوجود المحور فقط غير كافي لإحداث التنمية العمرانية وتزامن ذلك مع ما يلي :-

١- مركزية الأنشطة والخدمات مما أدى إلى :-

- تمدد الكتل العمرانية للتجمعات القائمة بصورة عشوائية على حساب الأراضي الزراعية ومناطق توافر الموارد الطبيعية.
- الاستغلال غير الأمثل للموارد الطبيعية، نتيجة للتوسيع العمراني غير المخطط حول نطاقات التجمعات القائمة والذي يتسبب في التدهور البيئي نتيجة لتكثف السكان في تلك التجمعات العمرانية القائمة دون غيرها.
- إهمال البعد المكاني والاتصال بين التجمعات العمرانية القائمة، مما اثر على المجالات التنموية وتحقيق أهداف التنمية العمرانية.

٢- عدم تحقيق التوازن في التنمية مما أدى إلى :-

- اختلال كثافات حركة السكان البيئية بين التجمعات العمرانية، نتيجة للهجرة الداخلية العشوائي غير المخططة بسبب التوزيع غير العادل للخدمات والاستثمارات والفارق الإقليمية.
- غياب دور المدن الصغرى والمتوسطة في عمليات التنمية نتيجة لاستقطاب المدن الكبرى للخدمات وعناصر الإنتاج ونموها على حساب المناطق المجاورة.

الهدف من البحث :-

يتمثل الهدف من البحث في تحليل الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن وجود محاور التنمية العمرانية في أماكنها، من خلال التعرف على التجارب المختلفة لمحاور التنمية العمرانية في العالم عامة وفي مصر خاصة وعقد دراسة تحليلية وشرح لجميع الأبعاد التخطيطية والتنموية والاقتصادية لمشروعات محاور التنمية العمرانية، كحل يهدف إلى خلق مجتمعات جديدة خارج الوادي الضيق لإيجاد حل لخلخلة النمو المتزايد للسكان، لذلك يجب دراسة الموارد والإمكانيات المتاحة وكافة عوامل التنمية لتوجيهها نحو خطى التنمية الصحيحة وتحقيق أقصى استفادة منها وإعادة توزيع السكان والأنشطة بصورة متكافئة وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي.

منهجية البحث :-

في الدراسة النظرية يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنّ المنهج المعنى بتجمّيع الحقائق النظرية والبيانات الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف استنباط أسس واستراتيجيات وسياسات اختيار محاور التنمية العمرانية وكيفية تفعيل دورها في التنمية. وللوصول إلى نتائج الدراسة يتبع البحث المنهج الاستقرائي الاستباطي من خلال العرض والتحليل لبعض المشروعات والتجارب العالمية والمحلية المعنية بمحاور التنمية العمرانية.

هيكل البحث :-

يتكون البحث من أربعة أبواب أساسية :-

الباب الأول :- محاور التنمية العمرانية ودورها في التنمية : وينقسم إلى فصلين :-

الفصل الأول :- خصائص محاور التنمية :-

يتم خلاله التعرف على المفاهيم الرئيسية التي تدور حول محاور التنمية العمرانية لتحديد دور هذه المحاور وتأثيرها على التنمية بكلفة مستوياتها.

الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على المجالات التنموية :-
يعرض البحث في هذا الفصل العلاقة بين محاور التنمية والمجالات التنموية المختلفة (العمرانية - الاقتصادية - الاجتماعية - المستدامة) ومدى تأثير وجود هذه المحاور على تحقيق التنمية وطرق قياس التنمية على هذه المحاور من خلال بعض المنهجيات والاستراتيجيات المختلفة، ومن ثم التعرف على الدور الحقيقي لهذه المحاور في دعم التنمية.

الباب الثاني :- التجارب العالمية لمحاور التنمية العمرانية :-

يتم في هذا الباب عرض لمجموعة من التجارب العالمية للدول المختلفة (فرنسا - فنزويلا - المملكة العربية السعودية) للتعرف على الأساليب المختلفة التي اتبعتها بعض دول العالم في تطبيق محاور التنمية العمرانية والخروج ببعض الإيجابيات والسلبيات لهذه التجارب بهدف الاستفادة منها في التجارب المحلية المستقبلية .

الباب الثالث :- التجربة المصرية مع محاور التنمية العمرانية وينقسم إلى فصلين :-

الفصل الأول :- مراحل وسياسات التنمية العمرانية في مصر :-

يتم خلاله التعرف على التجربة المصرية من خلال مقدمة عن طبيعة الخريطة المصرية والتطور الزمني للتجربة المصرية في غزو الصحراء وتاريخ مصر في استخدام محاور التنمية، ثم يتم شرح عام لسياسة التنمية العمرانية في مصر من خلال دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية عام ١٩٧٩ وإستراتيجية التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ وخطة وزارة النقل فيربط بين المناطق المختلفة.

الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية في مصر:-

يعرض البحث في هذا الفصل محاور التنمية العمرانية في مصر كمشروعات قيمة وخطط المستقبلية، من خلال عرض بعض التجارب المصرية المختارة (القاهرة / الإسكندرية الصحراوي - القاهرة / السويس الصحراوي - القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي - الصعيد / البحر الأحمر) لتحليل دور كل منها في التنمية، ومن ثم الخروج بدراسة تحليلية مقارنة بين هذه المحاور لمعرفة إيجابياتها وسلبياتها والظروف الموجهة لكل منها.

الباب الرابع :- واقع التجربة المصرية والمأمول منها:- وينقسم إلى فصلين :-

الفصل الأول :- اتجاهات التنمية العمرانية الحديثة في مصر:-

وفيه يتم التعرف على واقع التجربة المصرية في استخدام محاور التنمية والمأمول من هذه المحاور من خلال عرض لبعض الأفكار الحديثة لمحاولات التنمية المحلية في مصر وأفكار محاور التنمية الحديثة المقترحة في مصر.

الفصل الثاني :- النتائج العامة والتوصيات :-

وفيه يتم عرض بعض النتائج التي توصل إليها البحث واقتراح بعض التوصيات العامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستهدفة من خلال محاور التنمية العمرانية.

الباب الأول :- محاور التنمية العمرانية ودورها في التنمية

الفصل الأول :- خصائص محاور التنمية العمرانية

**الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على المجالات
التنمية**

١ - الباب الأول :- محاور التنمية العمرانية ودورها في التنمية

يعد الباب الأول هو المدخل النظري للدراسة حيث يركز على مفهوم التنمية على كافة المستويات المختلفة بصفة عامة ومحاور التنمية العمرانية وخصائصها بصفة خاصة وكافة المفاهيم الأساسية التي تدور حول محاور التنمية العمرانية، يلي ذلك دراسة العلاقة بين محاور التنمية وكافة المجالات التنموية المختلفة لمعرفة الدور الحقيقي لهذه المحاور في العملية التنموية ومدى تأثيرها على التنمية وهل وجود هذه المحاور فقط كافي لتحقيق التنمية؟ أم أنه مجرد عامل مساعد قد يحقق التنمية؟ وأخيراً سوف يتم دراسة المنهجيات المختلفة المستخدمة في قياس التنمية على هذه المحاور وإيجابيات وسلبيات كل منها و مدى دقتها في الحصول على النتائج للتأكد من مدى نجاح هذه المحاور وتأثيرها على التنمية في مناطق وجودها.

وينقسم الباب الأول إلى فصلين بما :-

الفصل الأول : - خصائص محاور التنمية العمرانية

الفصل الثاني : - محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على المجالات التنموية

الفصل الأول:- خصائص محاور التنمية العمرانية

نظراً لأن محاور التنمية العمرانية هي محور الدراسة الرئيسي في البحث، فكان لابد من إلقاء الضوء على أهم خصائص هذه المحاور، وفي هذا الفصل يتم تقديم تعريف للمفاهيم الأساسية التي تدور حول محاور التنمية العمرانية، لمعرفة أهم خصائصها وأهدافها ودورها في تحقيق التنمية بكافة مستوياتها.

(١-١) محور التنمية العمرانية :-

هناك عدة مفاهيم لمعنى محور التنمية العمرانية يمكن صياغتها على النحو التالي :-

- هو النقلة العمرانية للتنمية الشاملة بما تحمل من تجمعات عمرانية جديدة وتنمية شاملة للصناعة والزراعة والتجارة والسياحة، حيث تتدفق الاستثمارات وتتوافر فرص العمل، حيث تتم التنمية العمرانية على طول المحور عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية والاعتماد على طرف المحور كأقطاب للنمو، ويتم الاستيطان البشري على أراضي جديدة تراعي كافة المقومات الحديثة في التخطيط والتصميم العمراني، وعن طريق هذه المحاور يتم الوصول إلى المناطق البعيدة لتخطيط تجمعات جديدة تقابل النمو السكاني وتقلل من درجة التكدس العمراني للمدن القائمة.^١
- هو المحور الذي يربط سلسلة متكاملة من أقطاب النمو نتيجة لوقعها على محور نقل رئيسي.^٢
- هو عبارة عن ممر ربط بمثابة العمود الفقري الذي يربط مناطق تمثل عقد اقتصادي رئيسي لاستغلال المناطق البنائية الهامشية في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.
- هو الحيز المكاني الذي توفر فيه مقومات التنمية العمرانية سواء كانت موارد طبيعية أو مقومات بشرية، وتشمل هذه المقومات وجود المستوطنات والتجمعات السكانية ذات الأحجام المختلفة وطرق المواصلات التي تربط بينها المرافق والخدمات والأنشطة الاقتصادية المتنوعة، التي يمكن أن تساند بعضها البعض بما يضمن توافر فرص العمل المطلوبة على طول المحور لضمان استمرارية التنمية على المدى الطويل وانتشارها تدريجياً من المناطق الأكثر نمواً إلى المناطق الأقل نمواً من خلال التسلسل الهرمي للتجمعات السكنية والأنشطة الاقتصادية.^٣

^١ صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، ورقه بحثيه ، مجلة جامعة الملك سعود ، ١٣ ، العماره والتخطيط ، ٢٠٠١ م

^٢ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٤ ، ٢٠٠٤

³ state of African cities 2008, aframe work for addressing urban challenges in Africa

(١-١-١) التنمية :-

لابد من التفرقة بين النمو والتنمية حيث أن :-

النمو :- هو التزايد في الكم علي حساب الكيف مما ينتج عنه خللاً في الاستيطان.^١
ويمكن تعريف التنمية بأنها :-

• التزايد في الكم والكيف بصورة متوازنة، فهي عملية حضارية متكاملة تهتم برفع كفاءة الثروة المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسيع المطرد في الاستثمار.

• عملية استبدال وضع قائم يفتقر إلى تحقيق المتطلبات الإنسانية بوضع جديد مستهدف في بالاحتياجات الإنسانية ويحل مشاكل النظام القائم من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.^٢

• عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع العمراني اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً وتوظف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية لصالح الأفراد.

وتعتمد التنمية على محورين أساسين هما:-

أ – الإنسان الذي يمثل المورد الأساسي وهدف التنمية.

ب – البيئة تمثل الواقع الذي يختص الكائن البشري ويكتفى له سبل الاستقرار من خلال مفهوم شامل لكافة الموارد الطبيعية والحضارية.^٣

(٢-١-١) مستويات التنمية:-

تدرج مستويات التنمية إلى ثلاثة مستويات :-

أ- التنمية على المستوى القومي.

ب- التنمية على المستوى الإقليمي.

ج- التنمية على المستوى المحلي.

^١ عبد الفضيل إسماعيل، مناهج وأليات إدارة التنمية العمرانية (حالةإقليم جنوب الصعيد)، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي والمعماري، جامعة القاهرة ٢٠٠٢.

^٢ ماضي أحمد محمد، إستراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة، رسالة ماجستير، كلية الهندسة جامعة المنيا ٢٠٠٢ ، ص ٦
^٣ محمد مصطفى الهمشري، محمد فتحي عارف، نحو التنمية العمرانية المستدامة في تحطيط القرية المصرية في ضوء المتغيرات العالمية والعلوم، المؤتمر الأول، العمارة والمعمار في إطار التنمية المستدامة، جامعة القاهرة ٢٠٠٤.

وتعتبر هذه المستويات هي دليل ومردود لحركة التنمية الشاملة، ولكي تتم عملية التنمية بنجاح وتحقق للأهداف المرجوة منها لابد من تحقيق التوازن بين كافة المناطق والمستويات، ولذلك يجب التعرف على السياسات والاستراتيجيات المتبعة في كل مستوى ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للتنمية.

أ- التنمية على المستوى القومي :-

يهدف هذا المستوى إلى تحقيق التنمية للدولة ككل، علي أساس خطه استراتيجي تضعها الدولة يتم تنفيذها من خلال برامج زمنية معينة تهدف إلى تنمية نشاط معين في الدولة وبختلف نوع النشاط وحجمه من دوله لأخرى طبقا للإمكانيات المتاحة للدولة وتمثل في :-

- ١- المقومات الطبيعية.
- ٢- المقومات البشرية.
- ٣- المقومات المادية.

ويحدد ذلك المستوى أهداف عملية التنمية في ضوء أهداف الخطة القومية للتنمية الشاملة في ضوء المشكلات ذات الطابع القومي، وتستهدف سياسات التنمية المستقبلية للدولة تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع المصري من خلال الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات والثروات الطبيعية المتاحة.^١

ب- التنمية على المستوى الإقليمي :-

يهدف هذا المستوى إلى تحقيق التنمية للإقليم، وهي التنمية التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وال عمرانية في نطاق إقليم محدد داخل الدولة، وفي إطار خطة قوميه شامله، وتحدد إستراتيجية التنمية ومؤشراتها العامة وحجم استثماراتها بناءاً على دراسة وتحليل إمكانيات الإقليم والموارد المتاحة به والأنشطة المقامة بداخله، ودورها في تحقيق التنمية، وتنظيم عملية التنمية داخل الإقليم الواحد والربط بين محلاته وتنفيذ التوصيات والتوجيهات الواردة إليه من المستوى القومي.^٢

^١ عزت عبد العال، أسس ونظريات التخطيط العمراني، دار المعرفة بالقاهرة ١٩٩٧ ، ص٤٦

^٢ هالة سيد عبد الحكيم، التنمية العمرانية للمحور المقترن سوهاج - الغردقة بصعيد مصر ، رسالة ماجستير جامعة أسيوط ٢٠٠٧ ص٨

ج- التنمية على المستوى المحلي :-

التنمية المحلية هي مجموعه من العمليات والأنشطة التنموية التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمحليات طبقاً لوصيات المستوى الإقليمي.

وهو المستوى الذي يدرس خطة التنمية لمدينة أو قرية كجزء من الإقليم التابعة له سواء كانت قائمه أو جديدة حيث يتم تحديد استراتيجيه شامله لتنمية المدينة وتوجيه الامتداد العمراني لها أو وضع مخطط للمنطقة معتمداً على مواردها التي تصنع لها قاعدة اقتصاديه.^١

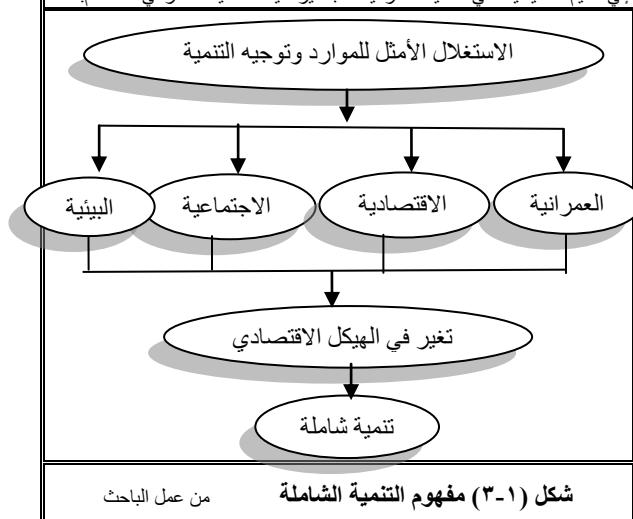
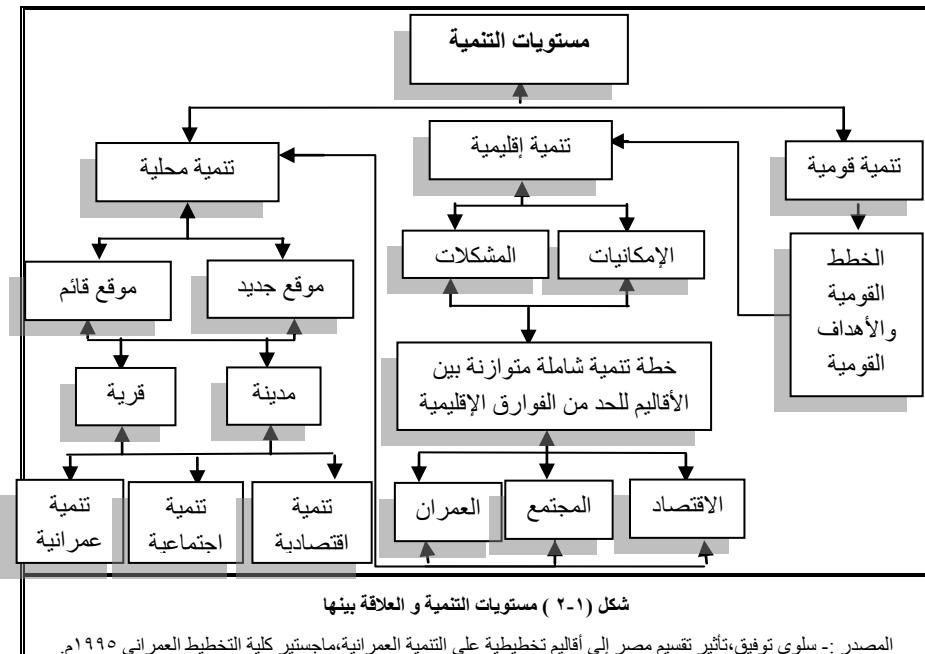
د- العلاقة بين مستويات التنمية:-

يوجد علاقة تبادلية بين جميع مستويات التنمية كما هي موضحة بالشكل رقم (٢-١) سواء في مرحلة الإعداد أو المتابعة أو التنفيذ، فالتنمية القومية تحدد الخطوط العريضة التي يجب أن تسير عليها الدولة في جميع المجالات، ومنه يتم تحديد المناطق المطلوب تمتيتها على المستوى الإقليمي ثم تبدأ عملية التنمية على المستوى المحلي باختيار أحد الواقع المقترنة من المستويين القومي والإقليمي ثم تبدأ تطبيقه هذا الموقع طبقاً لإمكاناته ومحدوداته التي يتم تحديدها على المستوى المحلي.

من هنا نجد أن العلاقة بين مستويات التنمية ضرورية فكل مستوى يعتمد على الأهداف الواردة له من المستوى السابق له مع اعتماد المستوى الأعلى على نتائج دراسات المستوى الأدنى منه للتنمية.^٢

^١ هالة سيد، مرجع السابق ص ٩

^٢ هالة سيد، مرجع السابق ص ١٠



(١-١-٣) التنمية الشاملة:

هي عملية واعية ووجهه لتناول جميع القطاعات (العمرانية - الاقتصادية - الاجتماعية - البيئية) بهدف استحداث تغير في الهيكل القائم عبر مراحل زمنية محددة، يؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصاديه فعاله ذات طاقة إنتاجية متعددة تكفي لإشباع الحاجات الإنسانية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ عليها وترابط عناصر

الإنتاج (الأرض-السكان - رأس المال) ، ويوضح شكل رقم (١-٣) مفهوم التنمية الشاملة .^١

^١ ماضي أحمد محمد، إستراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة، رسالة ماجستير، جامعة المنيا ٢٠٠٢ ص ٧

- هي عملية موجهة لتكوين قاعدة وأساس قوى لإطلاق الطاقات الإنتاجية المختلفة وتكون متعددة الأبعاد للوصول إلى وضع أفضل عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً.^١

(٤-١-١) التنمية المتوازنة :-

هي عملية توظيف الموارد المتاحة لصالح مختلف مجالات التنمية ومختلف المناطق بشكل متوازن حتى لا تطغى إحداها على الأخرى للحصول على أكبر عائد للتنمية.^٢

(٤-١-١) التنمية العمرانية :-

البعد العمراني هو الواقع الذي يحتوي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهو يغير ويتغير طبقاً للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وعند دراسة العمران يجب التطرق إلى العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تتفاعل مع بعضها لتحديد النمط العمراني الذي يحقق التنمية العمرانية.^٣

التنمية العمرانية هي مجموعة عمليات منكاملة في المجتمع تتحقق بواسطة الجهود الأهلية والحكومية المشتركة وفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع للوصول إلى أقصى استغلال في أقصر وقت ممكن.^٤

^١ محمد عزمي، دراسات تحليلية لملامح التنمية العمرانية بصعيد مصر، دليل الرسائل العلمية هندسة أسيوط ٢٠٠٤

^٢ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق علي التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ ص٩

^٣ عبد الفضيل إسماعيل، مناهج وآليات إدارة التنمية العمرانية (حالة إقليم جنوب الصعيد)، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي

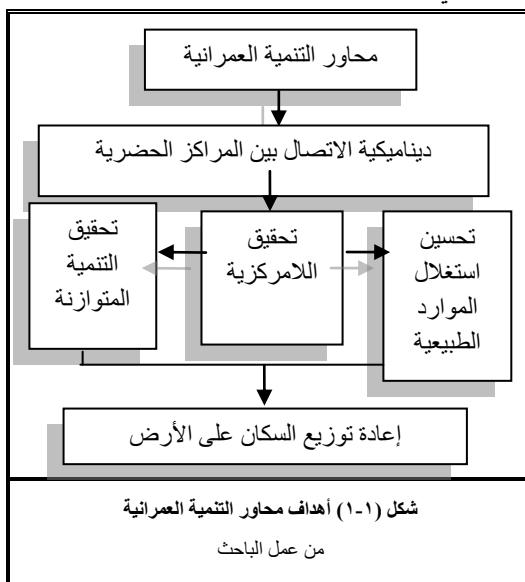
^٤ والممراني، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ ص٦.

^٥ محمد مصطفى الهشري، محمد فتحي عارف، نحو التنمية العمرانية المستدامة في تحفيظ القرية المصرية في ضوء المتغيرات العالمية

^٦ والعولمة، المؤتمر الأول، العمارة وال عمران في إطار التنمية المستدامة، جامعة القاهرة ٢٠٠٤

١-١-٦) أهداف محاور التنمية العمرانية :-^١

تحصر أهداف محاور التنمية العمرانية فيما يلي :-



- ١- تحقيق ديناميكية العلاقة بين كافة المراكز الحضرية، لأن التنمية العمرانية التي تركز على المدن الكبرى في توفير الخدمات للسكان دون الأخذ في الاعتبار العلاقات المتداخلة بين المراكز الحضرية عادة ما تنتهي بتحيز التنمية لصالح المدن الكبرى على حساب المدن الصغرى والمتوسطة الحجم.
- ٢- تحسين استغلال الموارد الطبيعية من خلال الوصول للمناطق البيئية الهامشية على طول المحور بما يحقق التنمية العمرانية.

- ٣- تحقيق اللامركزية والتدرج وكسر حلقة تركز الأنشطة في عدد محدود من المدن الكبرى وتعظيم دور المدن المتوسطة والصغرى من خلال محاور التنمية.
 - ٤- تحقيق التنمية المترابطة لتقليل الفوارق الإقليمية من خلال استغلال الحيز المكاني والموارد الطبيعية والانتشار الجغرافي للتنمية.
 - ٥- إعادة توزيع السكان على الأرض توزيع عادل ومتوازن.
- ويوضح الشكل رقم (١-١) أهداف محاور التنمية العمرانية.

^١ صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، ورقة بحثية ، مجلة جامعة الملك سعود ، ١٣ ، العمارة والتخطيط ، ٢٠٠١ م

(٢-١-١) نظريات التنمية الإقليمية :-

عند التعرف على نظريات التنمية الإقليمية والمقومات الأساسية التي تدعمها، يجب أولاً تعريف الإقليم وهو جزء من الأرض تتشابه فيه كل الخواص الطبيعية من (طبغرافية وجغرافية من مناخ وبشر وعادات وتقاليد ولغات) ويتم بداخله عمل توزيع لأنشطة التنمية بناءً على احتياجات كل إقليم ويتميز عن غيره في نوعية التنمية الاقتصادية التي تتماشي مع قدرة عطاء الإنسان، وله أنواع (زراعية وصناعية وسياحية وتجارية)، كما يمكن أن يحتوي الإقليم على تنمية شاملة تضم جميع مجالات التنمية الاقتصادية، وتعتبر التنمية الإقليمية هي المدخل لمواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية داخل الإقليم، عن طريق التوزيع الكفء لاستعمالات الأراضي والبنية الأساسية من خلال الموارد المتاحة لتحقيق التنمية الإقليمية وأحياناً تستخدم التنمية الإقليمية كمصطلح بديل للتخطيط الإقليمي وهو محاولة مدرosaة لإيجاد الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية وتطوير الشكل العمراني والاجتماعي للأنظمة الإنتاجية داخل الإقليم عن طريق التخصص الإنتاجي طبقاً لإمكانيات كل إقليم.^١

ومما سبق يمكننا التعرف على أهداف التنمية الإقليمية وهي :-^٢

- ١- تحقيق التنمية من خلال محاور ربط مشتركة بين الأقاليم لتحقيق التنمية الشاملة.
- ٢- الحد من المفارقات الإقليمية الحضرية والريفية في توزيع الاستثمارات.
- ٣- تنمية إمكانيات الإقليم لتفعيل دوره على المستوى القومي.
- ٤- الحفاظ على الأراضي الزراعية داخل الإقليم والحد من الزحف العمراني عليها.
- ٥- خلخلة الكثافة السكانية في مناطق التكدس السكاني بما يتافق مع طاقة الخدمات والمرافق.
- ٦- زيادة إنتاجية الإقليم الاقتصادية من خلال توزيع الحيز المكاني للإقليم على الأنشطة المختلفة لتحسين مستوى المعيشة وزيادة معدل دخل الفرد.
- ٧- الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية بالإقليم.
- ٨- الحد من الهجرة العشوائية من الريف إلى الحضر.

^١ احمد خالد علام، سمير سعد، مصطفى الديناري، التخطيط الإقليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥ ص ٥٥

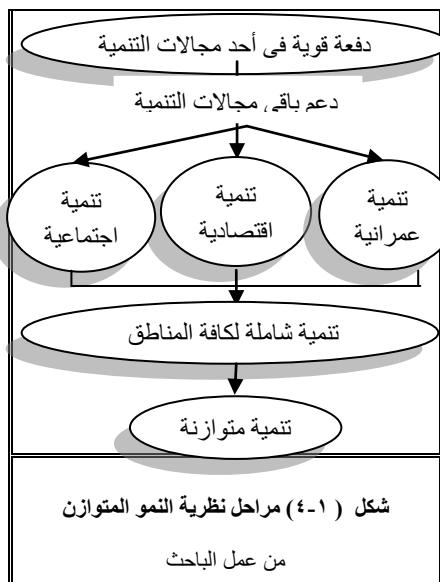
^٢ ماضي أحمد محمد، استراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة، رسالة ماجستير، جامعة المنيا ٢٠٠٢ ص ٩

وعند دراسة نظريات التنمية الإقليمية نجد أنها تحدد نطاق التفاعل بين المراكز الحضرية وطريقة توزيع الأنشطة ويعتمد ذلك على المقومات الأساسية التالية :-

- ١- عنصر المسافة ومدى الاتصالية يؤثر على نمط توزيع الأنشطة الاقتصادية.
- ٢- التفاعل بين السكان والحيز المكاني يؤثر بقوة على معدلات حركة السكان والبضائع والأنشطة، كما يؤثر على معدلات الجذب والطرد السكاني للمناطق العمرانية التي تحكم دورها في معدلات الهجرة.
- ٣- مدى تحقيق الجذب للسكان والأنشطة، ويتوقف ذلك على مدى توفر عوامل التوطن والعملة (العملة – رأس المال – الموارد الاقتصادية – الأرض -.....)، وكلما توافرت تلك العوامل زادت جاذبية المحور وزاد توطن العمران.

و هذه المقومات يجب أن تتوافر في محاور التنمية العمرانية حتى تتحقق أهدافها التنموية، فالمحور الناجح هو الذي يمتلك مقومات التوطن ويحقق الاتصالية التي تساعد بالتباعية على جذب السكان والأنشطة مما ينتج عنه التفاعل داخل الحيز المكاني وتدرج التنمية من خلاله.

١-٢-١ () نظرية النمو المتوازن والدفعة القوية :-



اهتم أصحاب هذه النظرية "روزنشتين" و"ارثر لويس" و"رانجر" بتوجيه التنمية في جميع المجالات في آن واحد كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١)، لتحقيق التوازن في التنمية بشكل متكافئ بين الأقاليم، تم تطبيقها في "روسيا" ونجحت في تطوير الهيكل الاقتصادي هناك^١، وهذا ما تهدف إليه محاور التنمية لتحقيق التنمية الشاملة من خلال الوصول للمناطق البنائية الهمashية والربط بين الأقاليم المختلفة للحد من المفارقات الإقليمية الموجودة بينها، لتحقيق أكبر

^١ احمد محمد عبد العال، أقطاب و مراكز النمو في التخطيط الإقليمي، بحث منشور ٢٠١٠

استفادة من الموارد الطبيعية والبشرية غير المستغلة، وخلق حافر لهذه المناطق عن طريق توجيه الاستثمارات إليها من خلال محاور التنمية للعمل على اتساع نطاق السوق لهذه الأقاليم وإيجاد فرص عمل بداخلها تزيد من مستوى دخل الأفراد وتقلل الهجرة الداخلية، ولكن ذلك يحتاج إلى الكثير من رأس المال.^١

لتطبيق هذه النظرية لابد من دفعه قويه في احد المجالات لدعم تنمية باقي المجالات، ويتم ذلك من خلال تحديد مجال هذه الدفعه بناءً علي إمكانيات كل إقليم ونوعه، ولكن تطبيق هذه النظرية يحتاج إلى خطه طويلة المدى يديرها جهاز إداري متخصص.^٢

تتوافق أهداف هذه النظرية مع فكرة محاور التنمية لاعتماد التنمية الإقليمية بها على التكافؤ والتوازن في توزيع الاستثمارات لكافة الأقاليم وفي جميع المجالات، ولكن تختلف معها في طريقة التطبيق فمحاور التنمية تتدلي بالدرج في التنمية من خلال أقطاب للنمو تسيطر على المحور وتدرج التنمية من خلالها لباقي المناطق، لأن ظهور التنمية بشكل متكافئ ومتوازي في آن واحد صعب جداً ويحتاج للكثير من رؤوس الأموال، ويحتاج أيضاً إلى دراسة حتى لا تتسبب في توجيه التنمية بشكل خاطئ وعشواني وإهدار رؤوس الأموال.

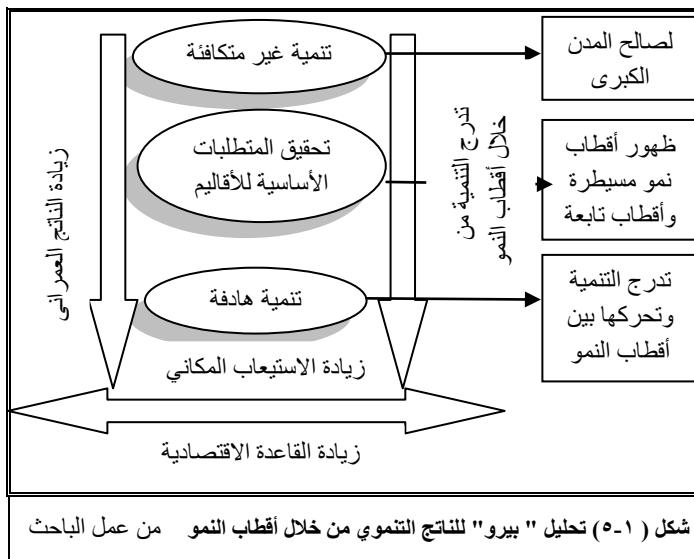
تناسب هذه النظرية الدول المتقدمة العديدة الموارد ذات رؤوس الأموال والخبرات الوفيرة، فهي تحتاج لعمل خطه طويلة المدى لتحسين الوضع القائم وتحقيق أهداف التنمية.

(٢-١-٢) نظرية النمو غير المتوازن (أقطاب النمو) :-

ظهرت في الخمسينيات في كتابات الأوروبيين الاقتصادية والجغرافية خاصة الفرنسيين وازدهرت في السبعينيات والسبعينيات، وكان "بيرو" أول من أدخل مفهوم قطب النمو إلى الأدب الاقتصادي عام ١٩٥٠ وأول ظهور لفكرة قطب النمو كان في "فرنسا"، وتطورت النظرية على يد "بودفيل" و"سكلتو فسكي" و"هيرشمان" و"مير DAL" و"ايزارD" و"سكولر".

^١ جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق بالقاهرة ، ٢٠٠٧

^٢ ماضي أحمد محمد، إستراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة، رسالة ماجستير، جامعة المنيا ٢٠٠٢ ص ١٣



اهتمت نظرية النمو غير المتوازن بالأبعاد المكانية للتنمية والتوزيع المكاني للسكان، وتقوم على إظهار حقيقة وهي أن التنمية لا تحدث في وقت واحد بشكل مكافئ بين الأقاليم^١ كما هو موضح بالشكل رقم (٥-١)، فالآقاليم تختلف في الحجم وفي الموارد المتاحة، وتدرج

التنمية وتنتفاوت من المراكز المسيطرة إلى المراكز التابعة، ويمكن لمحاور التنمية أن تقوم بدور هامة الوصل بين هذه المراكز المتدرجة.

تم تطبيق النظرية في مناطق عديدة، حيث طور "بودفيلي" عام ١٩٥٧ مفهوم الاستقطاب وطبق النظرية على تأثير صناعة الصلب على الاقتصاد البرازيلي، ثم جاء "روزنفلد" عام ١٩٦٤ وطبق النظرية على مقاطعة "تورينو" الإيطالية، كما طبقت على إقليم "لييج" الصناعي ومدينة "ليون" الفرنسية، ولكن لاقت النظرية أكبر نجاح عند تطبيقها في فرنسا وبريطانيا.^٢

اهتم أصحاب النظرية بدراسة العلاقة التي تنشأ بين الأقاليم النامية والمتخلفة من خلال أقطاب النمو التي تنشأ على طول محاور التنمية وعند الأطراف.

تمثل أقطاب ومرتكز النمو أحد أهم الاهتمامات الجغرافية التي تناولت الأبعاد المكانية للتنمية وتم تحديد أقطاب النمو من خلال علاقتها بالحيز الاقتصادي ويتوقف ذلك على البعد المكاني لهذه الأقطاب ومدى تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية في مجالها الذي تم تمثيله في ثلاثة أنماط :-

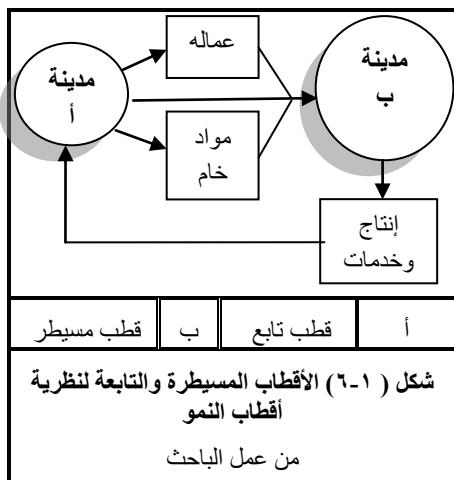
- ١- الحيز المحبيط الذي تحدده خطه ما (منطقة الدراسة على المستوى المحلي).
- ٢- الحيز كمجال للقوى (منطقة سيطرة القطب على المستوى الإقليمي).
- ٣- الحيز كمجموعه متجانسة (أقاليم متشابهة الخصائص على المستوى القومي).

^١ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ ص ٣٤

^٢ جلال أمين ، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق بالقاهرة ، ٢٠٠٧ .

وتمثل أقطاب النمو البؤرة التي تتعلق منها قوى الطرد المركزية وتجنب إليها قوى الجذب المركزية، فكل مركز يصبح له عوامل الجذب أو الطرد في مجاله الذي يتم تحديده لإيجاد الترابط والتدرج بين الأقطاب، وهذا ما يؤثر على معدلات الحركة على طول المحور من منطقة لأخرى.

فيبدأ النمو والتغير على طول محاور التنمية من خلال هذه الأقطاب التي تتفاعل مع بعضها وتحدد القوى المولدة للمدخلات والمخرجات فكلما زاد حجم القطب زادت سيطرته في مجاله ويسمى بالقطب الدفعي أما الأقطاب التي تسيد عليها الأقطاب الدفعية المسيدة تسمى بالأقطاب الصامدة المشقة.



ولكن لابد أن ينجح القطب الإقليمي في إيجاد أقطاب محلية تابعه له حتى لا يصبح قطب جاذب وما حوله طارد، وهذا دور محور التنمية في الربط بين الأقطاب المسيدة للوصول إلى المناطق الهمشيرة التي تمثل أقطاب تابعه تنمو ببطء ولكن يتم تعديل دورها في الهيكل الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات إليها وتنمية الصلات بينها وبين الأقطاب المسيدة حتى لا تعرف مسيرة التنمية على طول المحور.

تحدد التنمية على طول المحور بناءً على مدى التفاعل بين هذه الأقطاب والتغير الحادث عن وجودها فبناءً على هذا التفاعل يتم تعديل دور المحور في التنمية للترابط بين أقطابه وترتدرج التنمية عليه فذلك يعتبر محور فعال وناجح يحقق الجذب للسكان والأنشطة.^١

^١ احمد محمد عبد العال، أقطاب ومرتكزات النمو في التخطيط الإقليمي، بحث منشور ٢٠١٠.

- وتوصلت هذه النظرية إلى بعض المفاهيم وهي:-^١
الأقطاب المسيطرة الدفعية :- هي محركات النمو القائدة التي تسيطر على وحدات تابعه لها
الاستقطاب :- هي مجال تأثير الأقطاب الدفعية التي تجذب إليها المدن التوابع التي لا تتمتع
بنفس عوامل الجذب لتحقيق التركز الاقتصادي واستقطاب المنشآت الاقتصادية.

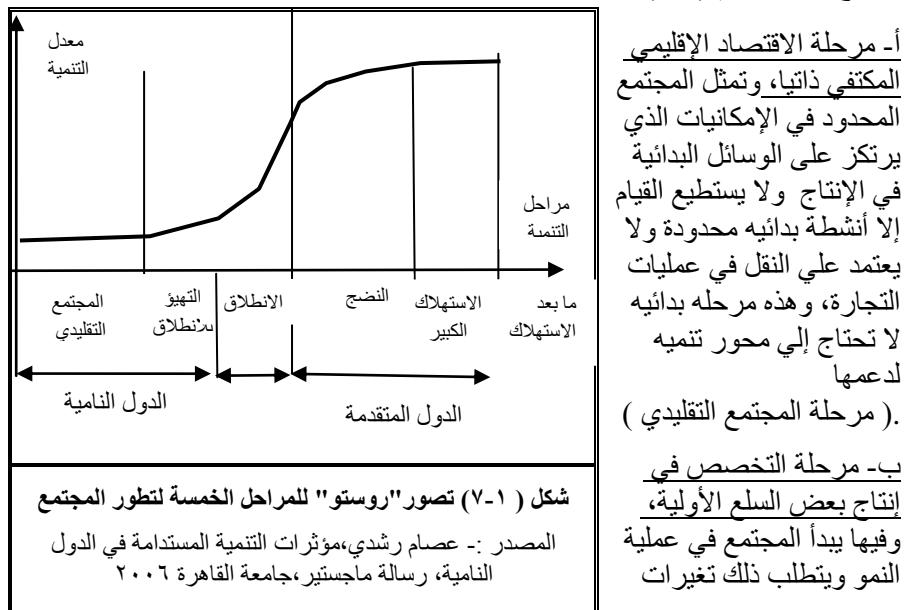
آثار الدفع :- هي عوامل الجذب التي تتمتع بها المدن المسيطرة في مجالها بطريق مباشر عن طريق إيجاد أنشطة اقتصادية توفر فرص عمل وتجذب السكان و تستغل الموارد المتاحة التي تمثل المدخلات وبالتالي يزيد الطلب على السلع والخدمات التي تكون في صورة مخرجات.

تعتمد التنمية الإقليمية على وجود قطب مسيطر للتنمية يؤثر على تنمية باقي الأقاليم في مناطق نفوذه ونجد أن فكرة محاور التنمية تحقق نظرية أقطاب النمو لأنها تنشر التنمية من خلال الأقطاب المسيطرة إلى المناطق اليبنية الهامشية وبذلك تحقق التدرج في الهيكل الاقتصادي وتمتد بين أقطاب النمو ويتوقف مقدار امتدادها على قوة هذه الأقطاب ونطاق نفوذها ومدى تفاعಲها على طول المحور.

^١ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٤٢٠٠٤ ص ٤٠

(١-٢-٣) نظرية مراحل النمو الإقليمي :-

ظهرت في السبعينيات على يد "روستو" لرسم خطه تنموية لإعادة تعمير اقتصاد البلاد التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، تقوم هذه النظرية على أساس التابع الطبيعي لمراحل النمو من خلال التجربة الاقتصادية ويتم تطبيقها على خمسة مراحل^١ على النحو التالي كما هو موضح بالشكل رقم (٧-١) :-



جزريه في الأنشطة، فيجب إدخال التكنولوجيا في عمليات الزراعة لزيادة الإنتاجية بما يكفى حاجة السكان ويساعد في توسيع القاعدة الصناعية وفيها يجب تطوير وسائل النقل لتسويق المنتجات، وتعتبر هذه أول مرحلة تعتمد على النقل ولكنها تحتاج لمحاور حركة فيما بينها ولا تحتاج أيضاً لمحور تنمية (مرحلة التمهيد للانطلاق).

^١ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ ص ٣٣

ج- مرحلة البدء في إدخال بعض الصناعات الثانوية القائمة على المنتجات الأولية وبعض الصناعات التحويلية المعتمدة على المنتجات الزراعية، وتعتبر مرحلة تقدم المجتمع والتطلع إلى الحداثة، حيث يتم تطوير القطاعات الصناعية والأنشطة الرائدة ويكون هذا التوسيع بمثابة قوى الدفع في نشاط معين ويتم ذلك على مستوى محلي، وفي هذه المرحلة يمكن تنمية محور الحركة واعتبار مناطق المصانع بمثابة القطب المهيمن ومناطق الزراعة بمثابة القطب التابع وبذلك يتم تعزيز دوره على المستوى المحلي، وفيها تزيد الاستثمارات حيث تتراوح بين ٥ - ١٠ % من قيمة الدخل القومي سنويًا (مرحلة الانطلاق).

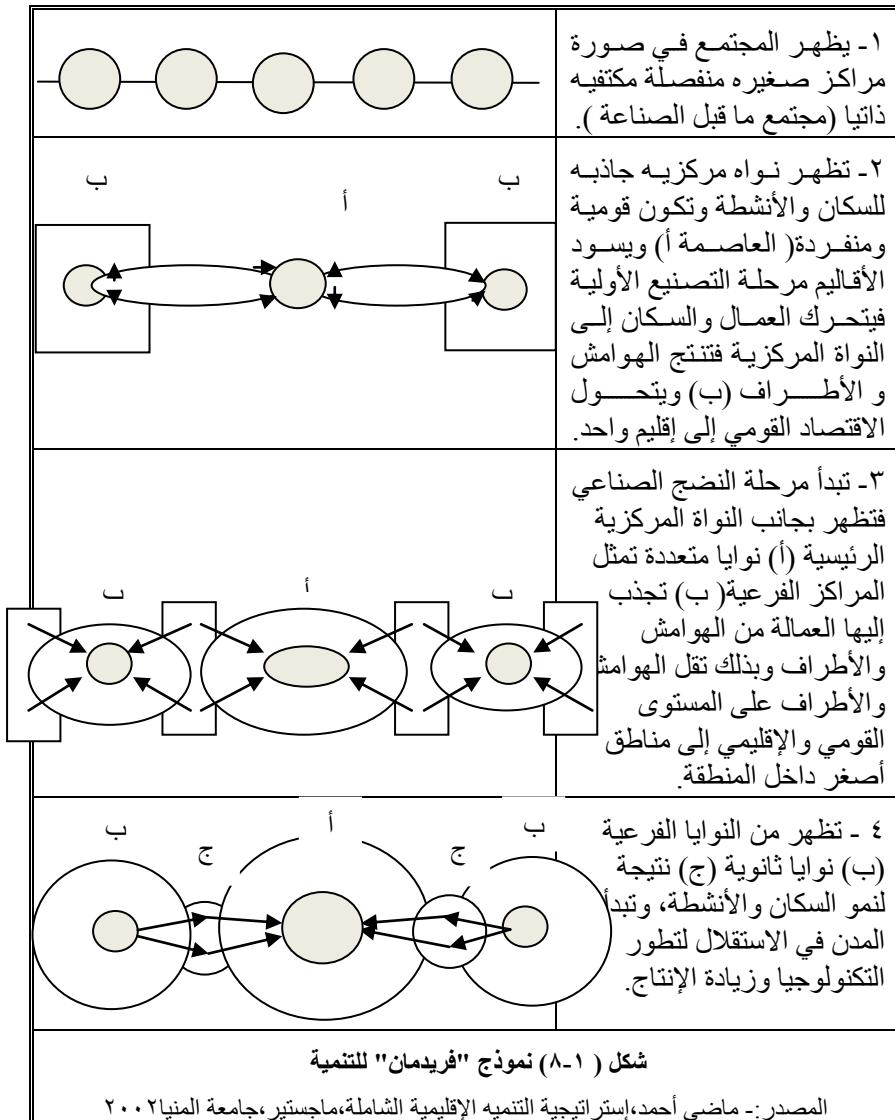
د- مرحلة النمو والتخصص لأحد الأنشطة الصناعية المعقدة وبدء إنتاج السلع الإنتاجية والاعتماد على التصدير وتطوير شبكة النقل، وتعتبر مرحلة النضج التكنولوجي، حيث ينضج سكان المجتمع وترتفع مهاراتهم في قيادة التغيرات الحديثة ويميلون إلى العيش في المدن، ويزيد حجم الاستثمارات حيث تتراوح بين ٢٠ - ١٠ % من قيمة الدخل القومي سنويًا، وفي هذه المرحلة يظهر دور محاور التنمية ومدى الاحتياج إليها على المستوى الإقليمي والقومي، لتحقيق وتعزيز الترابط بين المناطق المختلفة ودعم الأنشطة الاقتصادية على طول المحور (مرحلة النضج الاقتصادي).

ه- مرحلة التوسيع وفيها يتتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب، حيث تزيد الدخول الفردية، ويتراكم السكان في المدن وضواحيها، ويتم استخدام السلع المعمرة على نطاق واسع (مرحلة الاستهلاك الكبير).

أما مرحلة ما بعد الاستهلاك الكبير فلا يمكننا التنبؤ بها (حروب - تنافس وسيطرة) لأن استمرار النمو لا يعني استمرار التنمية فقد يطأ على البيئة انهيار نتيجة لاستنزاف الموارد الطبيعية وقد تستمر التنمية ويتم توجيهها بصورة سليمة وتستمر في تحقيق أهدافها وانجازاتها.

(١) نموذج "فريدمان" :-^١

قدم "فريدمان" تصور للتنمية الإقليمية في أربعة مراحل موضحة بشكل رقم (٨-١) وهي كالتالي:-



^١ ماضي أحمد محمد، إستراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة، رسالة ماجستير، جامعة المنيا ٢٠٠٢ ص ١٦

ومن هذا النموذج يمكن تمييز أربعة أنماط من المناطق الإقليمية:-

- ١- النواة.
 - ٢- المناطق الانتقالية القريبة من النواة.
 - ٣- المناطق الانتقالية بعيدة عن النواة.
 - ٤- المناطق المصدرية على الأطراف والهياكل.
- تم تطبيق نظرية مراحل النمو الإقليمي في استراليا وألمانيا والسويد واليابان وبريطانيا ولكنها لم تنجح للتطبيق في دول العالم النامي لأنها تخضع لنظام الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة.^١

اعتمدت هذه النظرية على توازن عملية التنمية داخل الإقليم، واهتمت بتتابع مراحل التنمية الإقليمية ولكنها لم تفسر أسباب هذه التنمية، واهتمت بدراسة العلاقة بين وجود وسائل النقل والمواصلات وتنمية الطرق بالتجارة الخارجية، فقادت بتحليل دور الطرق وتطورها عبر المراحل المختلفة للنظرية كأساس لتحقيق التنمية الإقليمية ولكنها أهملت عوامل التنمية الأخرى ووجود الطرق وحدها غير كافي لتحقيق التنمية، وهذه النظرية لا تتوافق مع محاور التنمية التي تأخذ في الاعتبار كافة العوامل المحيطة لتحقيق التنمية فوجود المحور ليس كافي لإحداث التنمية ولكنه مجرد عامل مساعد ومكمل لإحداث التنمية.

(٤-٢-١) نظرية القطاع :-

تفترض هذه النظرية أن الإقليم في حقيقة أمره يميل إلى تحقيق ما يعود عليه بالنفع، بحيث تصبح منجزاته بمثابة القوي التي تجعله ينمو، ويعتمد الإقليم في نموه على صادراته من الأنشطة، ويتم بذلك استغلال الموارد لزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات، وتتفق هذه النظرية مع محاور التنمية، لأن عند تطبيقها نجد أن الإقليم يحتاج إلى محور للتنمية حتى يتفاعل مع الأقاليم المحيطة وتزيد صادراته التي تؤثر على نموه، وبهذا يحقق الإقليم عوامل الجذب السكاني، حيث توفيره لفرص العمالة وزيادة دخل الأفراد يشجع عمليات الهجرة إليه من خلال محور التنمية، ولكن يجب تنوع الصادرات وإلا قد يرتد الإقليم إلى الكساد.^٢

^١ عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترنة مع اشاره إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر بالمملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٠

^٢ طارق محمد علي، التغير في هيكل استعمالات الأرض الواقعه على شرائح الحركة الرئيسية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية تخطيط عمراني ٢٠٠٤ ص ٦

(١-٢-٥) نظرية القاعدة التصديرية :-

تعتمد النظرية على أساس أن نمو الإقليم أو المدينة يرجع إلى ما يقوم به الإقليم من أنشطه تصديريه، أو يرجع إلى تواجد صناعات تصدر إنتاجها إلى أجزاء من الخارج، وهو قيام الإقليم بخدمات وأنشطه لغيره من المساحات المحيطة، وتنقسم الأنشطة داخل الإقليم إلى أنشطه أساسيه وهي صناعات التصدير التي يمتد آثارها إلى خارج حدود الإقليم، وأنشطه غير أساسيه لخدمة المدينة، وتجلب الأنشطة التصديرية تدفقات نقديه إلى الإقليم وبهذا يزيد الدخل وتتوسع عملية التنمية.^١

وهذا ما يتواافق مع محور التنمية لأن الإقليم في هذه الحالة يعتبر قطب دفعي ومسطر على المحور لأنه قادر على التميز في نشاط معين فهو منتج ومصدر، ولكن لابد من السيطرة عليه وتحديد نطاق تأثيره حتى لا يتسع على حساب باقي الأقاليم ويحدث تفاوت ضخم بينهم يعرقل من مسيرة التنمية.

(١-٣) استراتيجيات التنمية الإقليمية :-

(١-٣-١) إستراتيجية الانتشار :-

تقوم على مبدأ التكافؤ والمساواة، وفيها يتم توزيع السكان والأنشطة على نطاق واسع مما يقلل الترابط الاجتماعي بين الأفراد، ولكنها تحقق مبدأ التكافؤ حيث تعتمد على توزيع الاستثمارات والسكان والأنشطة على جميع الأقاليم لتحقيق التكافؤ والانتشار للتنمية في جميع الأقاليم سواء كان التوزيع بصوره عادله أو غير عادله، حيث يتم توجيه الاستثمارات لكافة المناطق.

ولكنها صعبة التطبيق وخاصة في دول العالم النامي، حيث تحتاج إلى استثمارات ضخمه وجهاز إداري كفاء لإدارة التنمية بشكل متوازن على المدى البعيد، وهذه الإستراتيجية لا تتوافق مع محاور التنمية التي تتحقق تدرج التنمية من خلال أقطاب للنمو على طول المحور وعند الأطراف، غير أن توزيع الاستثمارات بتكافؤ على الأقاليم النامية والمختلفة يؤدي إلى زيادة نمو الأقاليم النامية واتساع الفجوة بينها وبين الأقاليم المختلفة.^٢

^١ أبو بكر متولي، الاطار العام للتخطيط الإقليمي، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٧٠

^٢ احمد خالد علام، سمير سعد، مصطفى الديناري، التخطيط الإقليمي، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٥ ص ١٩٧

(١-١-٣-٢) إستراتيجية التركيز :-

فيها يتم تركيز الأنشطة والسكان في منطقة واحدة وينتتج عن ذلك ترابط اجتماعي بين السكان، وتقوم على مبدأ التركيز بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ويرى بعض الاقتصاديون أنها تناسب دول العالم النامي حيث تأتي بعائد سريع وتكون التنمية على أساس تركيز الموارد والجهود في عدد محدود من المدن الكبرى، ولكنها لا تتوافق مع التنمية الاجتماعية وتؤثر بالسلب عليها، لأنها تشجع السكان على الهجرة العشوائية بحثاً عن العمل، نتيجة لتركيز الأنشطة والخدمات في مناطق معينة، فينتتج عن ذلك خلل في التنمية الاجتماعية لاختلاف عادات وتقاليد المهاجر عن سكان المنطقة الأصليين، كما أنها لا تحقق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية لأنها توجه الاستثمارات إلى منطقة معينة وتزيد من الفوارق الإقليمية.

و هذه الإستراتيجية لا تتوافق مع محاور التنمية التي تسعى إلى الوصول للمناطق الهمashية وتفعيل دورها في التنمية للحد من الفوارق الإقليمية، لأن المدن الكبرى تعاني من الانفجار السكاني وتدور البيئة العمرانية، فيجب توجيه الاستثمارات إلى المدن الجديدة وإيجاد عوامل جذب بعيداً عن المدن الكبرى لتخفيف الضغط عليها.^١

(١-١-٣-٣) إستراتيجية الانتشار بطريقه مركزه :-

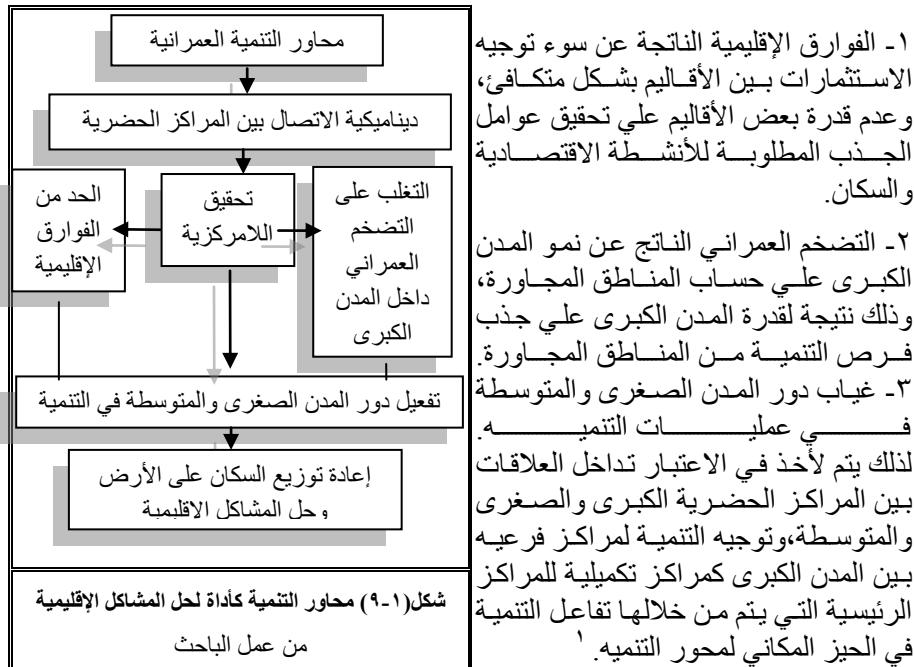
تستند على فكرة أقطاب النمو وهذا ما يتوافق مع محاور التنمية، وفيها تقل سيطرة المدن الكبرى على التنمية، وتدرج التنمية من خلال المحاور لتحقيق سهولة الوصول للخدمات وتوفير فرص للعملة تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وتقليل عمليات الهجرة.

حيث تقوم باختيار عدد محدود من المناطق تتمتع بمقومات اقتصادية، وتقوم بتكتيف الجهد عليها لتصبح أقطاب نمو تؤثر في المناطق المحيطة بها، ويساعد ذلك على إقامة أنشطة تكميلية بالمناطق الهمashية البنية على طول المحور باعتبارها أقطاب تابعة، وعن طريق محاور التنمية يتم تعظيم الترابط بين الأقطاب فيعتمد كل منها على الآخر، وتقوم هذه الإستراتيجية على أساس لا مركيزية إدارية وتوافر الهياكل الأساسية والخدمات ويسهل تطبيق هذه الإستراتيجية في الدول النامية، ولكن يجب توجيه المحاور بناءً على خطط مدروسة بعيداً عن العشوائية، ويجب تحديد مجال كل قطب من أقطاب النمو حتى لا ينمو قطب على حساب الآخر ويتحول بذلك المحور إلى مجموعه من المدن الكبرى المسيطرة، لأن سر نجاح هذه المحاور يتوقف على مدى تحقيقها للدرج في التنمية.^٢

^١أحمد خالد علام، سمير سعد، مصطفى الديناري، التخطيط الإقليمي، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٥ ص ١٩٨
^٢أحمد خالد علام، مرجع سابق

(٤-١) محاور التنمية العمرانية كاداء لتحقيق التنمية الإقليمية :-

يتمثل الأساس النظري لمحاور التنمية في إنها أحد أدوات التنمية الإقليمية التي تساعدها في حل المشكلات الإقليمية وأهمها :-

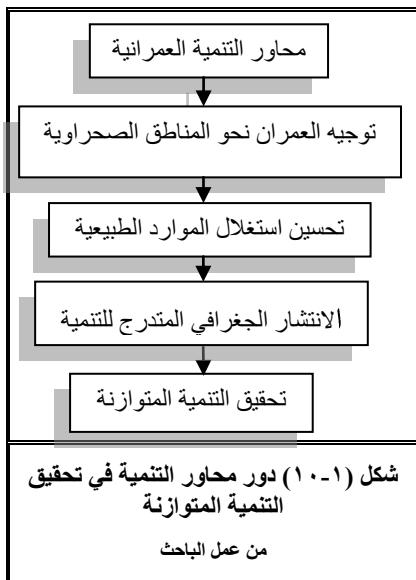


ويوضح الشكل رقم (٩-١) دور محاور التنمية كاداء لحل المشاكل الإقليمية.

^١ صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، ورقه بحثية، مجلة جامعة الملك سعود ، ١٣ م ، العمارة والتخطيط ، ٢٠٠١م.

(١-٥) محاور التنمية العمرانية كمدخل للتنمية المتوازنة :-

تعتبر محاور التنمية العمرانية آدأ لتحقيق التنمية المتوازنة لأن :-



- ١- امتداد هذه المحاور يوجه حركة العمران نحو المناطق الصحراوية الواقعة في نطاق الإقليم مما يساهم في إعادة توزيع السكان على الأرض بطريق عادل ومتوازن.
- ٢- امتداد هذه المحاور يحقق التكافؤ في استخدام الموارد الطبيعية على طول المحور وعند طرفيه في عمليات التنمية العمرانية.

- ٣- محاور التنمية العمرانية تحقق الانتشار الجغرافي للتنمية بصورة تدريجية من المراكز الحضرية المتطرفة إلى المناطق الريفية الأقل نمواً.^١

ويوضح الشكل رقم (١٠-١) دور محاور التنمية في تحقيق التنمية المتوازنة.

^١ صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، ورقه بحثيه، مجلة جامعة الملك سعود ، م ١٣ ، العمارة والتخطيط ، ٢٠٠١ م.

الفصل الثاني:- محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على المجالات التنموية

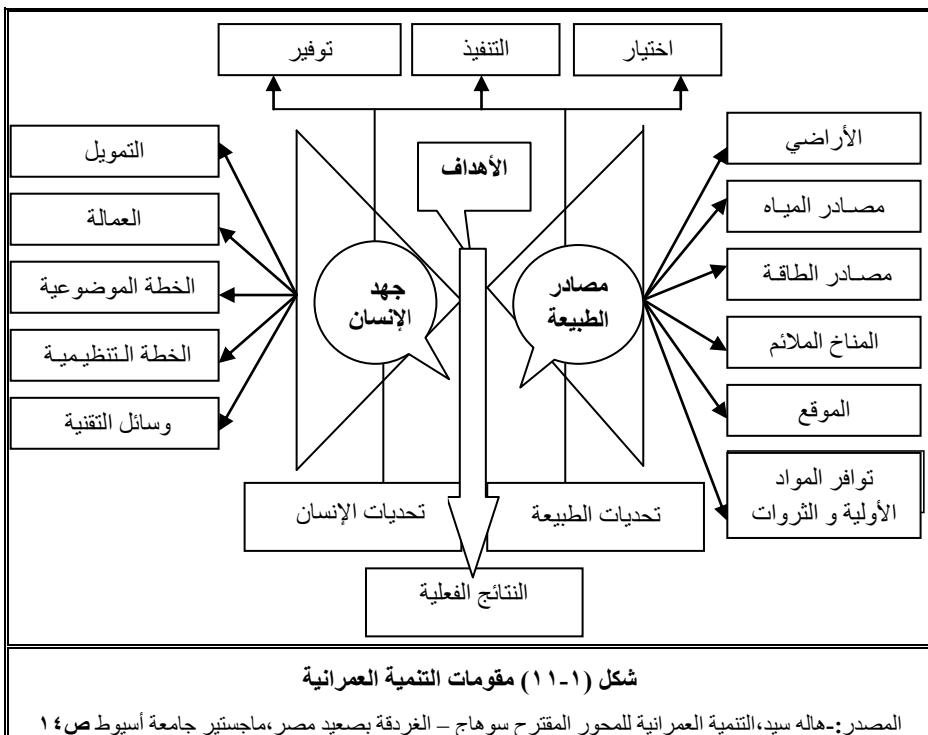
بعد التعرف على أهم خصائص محاور التنمية والمفاهيم الأساسية التي تدور حول محاور التنمية العمرانية سوف نتعرف في هذا الفصل على العلاقة بين محاور التنمية وكافة المجالات التنموية المختلفة لمعرفة الدور الحقيقي لهذه المحاور في العملية التنموية، وهل وجود هذه المحاور كافي لإحداث التنمية؟ أم أنه عامل ضروري يحفز التنمية في وجود كافة العوامل الأخرى؟، وهل العلاقة بين وجود هذه المحاور وتحقيق التنمية علاقة ثابتة وإيجابية بشكل دائم أم تتغير بتغير الظروف المحيطة؟.

(١-٢) محاور التنمية وتأثيرها على التنمية العمرانية :-

البعد العمراني هو الواقع الذي يحتوي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهو يغير ويتغير طبقاً للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لذلك عند دراسة العمران يجب التطرق لدراسة العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية التي تتفاعل مع بعضها لتحديد النمط والطابع العمراني الذي يحقق التنمية العمرانية طبقاً للموارد الطبيعية والبشرية والمادية^١، ويحتاج الأمر إلى وضع سياسة للتنمية العمرانية تراعي جميع المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وينتطلب ذلك ما يلي :-

- ١ - تحقيق التوازن الاقتصادي ودعم الأنشطة الأساسية لتوفير فرص العمل التي تمثل المحرك الرئيسي لتجهيزه حركة السكان وتحقيق التنمية العمرانية.
 - ٢ - العمل على تحقيق التكامل الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المختلفة وعلاج كافة المشكلات الاجتماعية.
 - ٣ - تحسين البيئة العمرانية للتجمعات القائمة ودراسة المتطلبات الأساسية لدعم ذلك.^٢
- ويوضح الشكل رقم (١١-١) مقومات التنمية العمرانية.

^١ عبد الفضيل إسماعيل، مناهج وآليات إدارة التنمية العمرانية (حالة إقليم جنوب الصعيد)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ٢٠٠٢
^٢ أشرف أبو العيون، التنمية العمرانية لعواصم المنطقة الوسطى من وادي النيل في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا ١٩٩٦

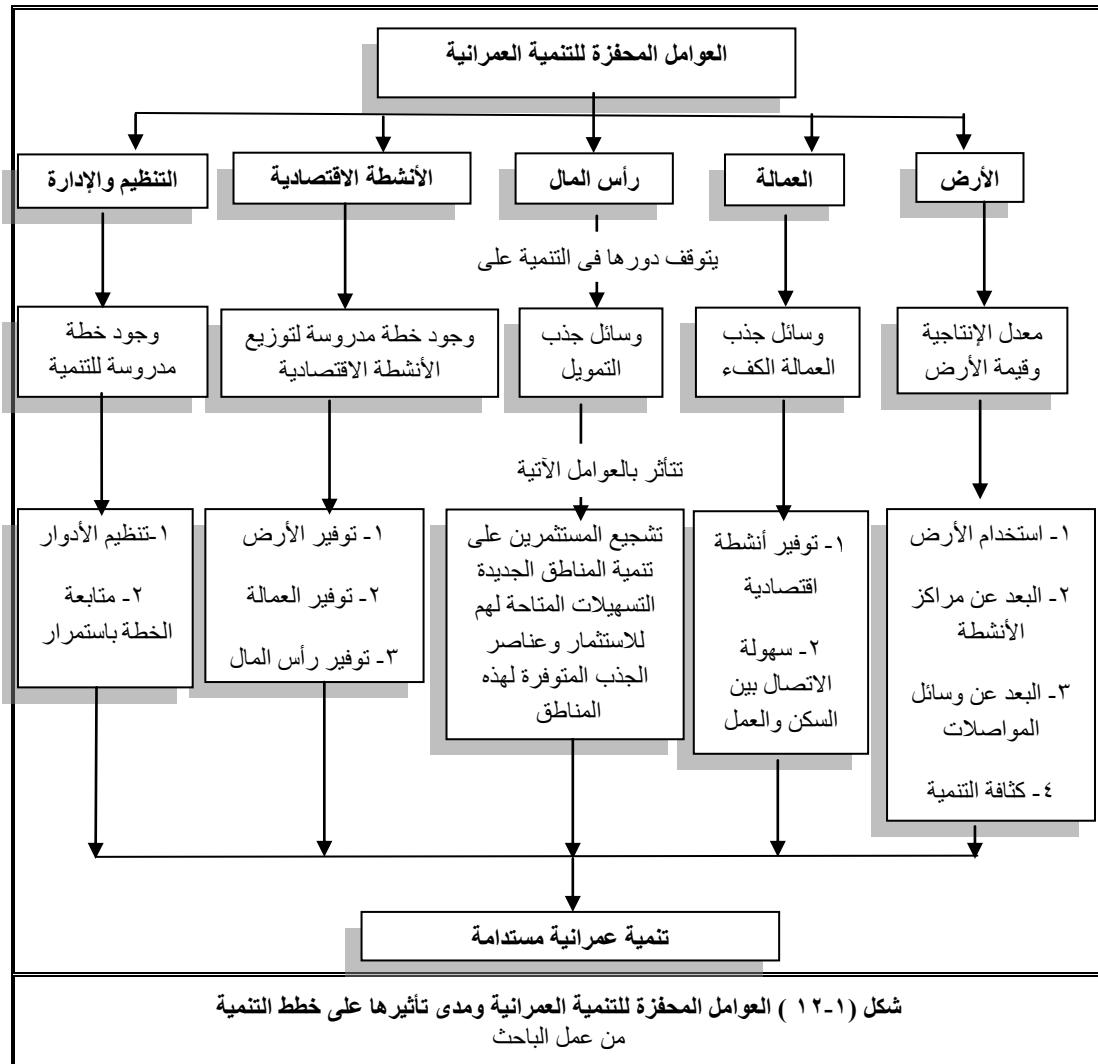


كما تعتبر محاور التنمية محدد أساسى للتنمية العمرانية، وتعتبر الطرق هي همسة الوصل بين مناطق الإنتاج والاستهلاك وهي التي تتحقق المنفعة العامة التي تجذب الأنشطة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية لأى إقليم^١ ، ولذلك فإن وجود هذه المحاور يؤثر بدوره على جميع العوامل المحفزة للتنمية العمرانية.

^١ عصام عبد المنصف، تأثير الطريق الساحلي الدولى على عمليات التنمية بساحل البحر المتوسط في مصر، رسالة ماجستير ،جامعة الأزهر القاهرة ٢٠٠١ ص ٤

١-١-٢-١) العوامل المحفزة للتنمية العمرانية :-

وتتمثل في الأرض والموارد الاقتصادية والعمالة ورأس المال والتنظيم والإدارة كما هو موضح بالشكل رقم (١٢-١).



أ- الأرض :-

يتوقف دور الأرض كعامل محفز للتنمية العمرانية على معدل الإنتاجية الناتجة عن الاستخدام فالعبرة ليست بالمساحة ولكن بكيفية الاستفادة منها لذلك يجب استغلال الأراضي الصحراوية ذات الموارد والثروات الطبيعية في المشاريع والمخططات العمرانية الجديدة.^١

وهذا ما تسعى إليه محاور التنمية العمرانية وهو الوصول إلى المناطق الهمشية واستغلال الأرضي الصحراوية وتعظيم الاستفادة منها في التنمية العمرانية، للحد من التعدي على الأرضي الزراعية الناتج عن تضخم الكتلة العمرانية داخل المدن الكبرى، ولكن يعتبر الحصول على الأرضي حول المحور لإقامة التجمعات العمرانية الجديدة من أهم نقاط تنمية المحور، فيتوقف ذلك على مكان الأرضي فكلما اقتربت من المناطق العمرانية كلما زاد سعرها، ولكن اختيار موقع الأرضي يدعم للمحور فرص كبيرة في تحقيق عامل الجذب، وتمثل الأرض نسبة كبيرة من التكلفة الإجمالية لتجربة محاور التنمية.

وتمثل الأرض أحد واهم عوامل الإنتاج المحفزة للتنمية فهي طاقة منتجة لكافة الاستعمالات (الزراعة - الصناعة - السياحة - التعدين - الإسكان - الترفيه) التي يحددها المخطط طبقاً لخطة التنمية العمرانية وتختصر لوفرة الموارد الطبيعية وصلاحية الأرضي للتوزع والاستخدام، حيث أن استخدام قطعة أرض في مجال معين يعني التضحية باستغلالها في مجال آخر فلابد من صياغة العلاقة بين كافة الاستعمالات وتكاملها لتحقيق التنمية العمرانية.

تعتبر الأرض في الاقتصاد بمثابة السلعة حيث أنها معرضه لقانون العرض والطلب فإذا اشتد الإقبال عليها زاد سعرها وإذا قل نقص سعرها وهناك العديد من العوامل المؤثرة على قيمة الأرض وهي :-

- (١)- الاستخدام المخصص لقطعة الأرض.
- (٢)- البعد عن مراكز الأنشطة.
- (٣)- البعد عن الطرق الرئيسية ووسائل المواصلات.
- (٤)- كثافة التنمية على الأرض مع تغير الزمن.

ونجد أن الاستخدام وكثافة التنمية وقيمة الأرض هي ثلاثة عوامل متداخلة ومرتبطة وهي العوامل المحددة لدور الأرض في التنمية العمرانية.

^١ احمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩١ ص ٣٠٧

بـ- العمالة :-

العمالة هي أحد وحدات القياس الهامة التي تقاد بها مدي حيوية النشاط الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على التنمية العمرانية، وحجم العمالة في أي دولة هو دالة عدد السكان، والعبرة في الإنتاج ليست بعدد العمال ولكن بمدى كفاءة العمال وتتميز الإنتاج.^١ إن قدرة محاور التنمية العمرانية على توفير فرص العمل من خلال الأنشطة المختلفة وجذب العمالة والسكان إلى مناطق التنمية الجديدة هي أساس نجاح هذه المحاور، مما يساعد على دعم النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع السكان على الأرض ودرج التنمية من خلال هذه المحاور والتبنّي بالقوى العاملة واتجاهاتها بحثاً عن فرص العمل يوفر لنا وسيلة هامة لقياس معدلات الهجرة ومدى تأثيرها على اتجاهات حركة السكان وتوزيع السكان، فحجم الحركة على محاور التنمية يعطي مؤشراً لمدى أهمية هذه المحاور في مناطق وجودها، فنجد دائماً أن الهجرة عامل مؤثر على نمو سكان الحضر، وتساعد محاور التنمية على السيطرة على الهجرة وتنظيمها عن طريق استصلاح الكثير من الأراضي وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص عمل بشكل متوازن لكافة المناطق.

جـ- رأس المال :-

هو أحد العوامل المحفزة واللازمة للإنتاج فهو الذي يحدد إقامة المشروع من عدمه، وعند دراسة محاور التنمية يجب تقدير التكاليف والتبنّي بالعائد الاقتصادي من وراء وجود هذه المحاور، وإنما يعتبر ذلك إهدار لرؤوس الأموال الموجهة للمشروع، ويتمثل رأس المال في الأدوات المختلفة التي تستخدم في العملية الإنتاجية، ويختلف من دولة إلى أخرى على أساس إمكانيات الدولة وكفاءة استخدام رؤوس الأموال وقدرتها على توفير السلع والخدمات للسكان وقدرتها على جذب التمويل اللازم لإقامة المشروع، ويتمثل رأس المال في هيئة أصول ثابتة مثل الآلات والمباني وقطع الأرضي أو يكون متداولاً ولكنه يعتبر أساس العملية الإنتاجية.^٢

^١ احمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩١ ص ٢٧٨

^٢ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٤٢٠٠٤ ص ٢٩

د- الأنشطة الاقتصادية :-

إن توفير قاعدة اقتصاديه يوفر فرص للعمل لدعم محاور التنمية العمرانية وتحقيق الجذب لها، ولتحقيق ذلك يجب معرفة هيكل ووظيفة اقتصاديات الحضر وتخطيط استعمالات الأرضي على طول المحور بناءً على الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في منطقة وجود المحور، لأن ذلك يؤثر على تحقيق أهداف التنمية العمرانية، حيث أن التوسع في استعمالات الأرضي يصطحبه توسيع اقتصادي، مما يحتاج إلى المزيد من الأرضي والعملة التي تمثل عناصر القوى الاقتصادية¹، لذلك يجب دراسة كافة العوامل وتوجيهها طبقاً لخطة التنمية العمرانية بعيداً عن العشوائية وبما يحقق الاتصالية التي تؤثر بدورها على معدل تولد الرحلات ومعدلات الحركة على طول المحور.

ونظراً لأهمية الاتصال بين العناصر المختلفة ودوره في تحفيز التنمية، سوف نتعرف فيما يلي على أهم المفاهيم الأساسية التي تؤثر على معدل الاتصالية على طول محاور التنمية والتي تؤثر بدورها على معدلات الحركة على طول محاور التنمية العمرانية :-

(١) - الاتصالية :- هي سهولة الوصول إلى الأنشطة المختلفة داخل الحيز العمراني ومنه للخارج بوسيلة مريحة في أقل وقت وبأقل جهد وتكلفه²، وتؤثر محاور التنمية العمرانية على زيادة الاتصال لأنها بمثابة الأعمدة الفقرية التي تصل بين عقد اقتصادي هام، مما يؤثر على تقليل وتنظيم الهجرة العشوائية.

- ويقاس معدل الاتصالية على طول المحور عن طريق حساب
- معدل تدفق المرور وسرعته :- ويتوقف ذلك على حجم المحور وحالته وقدرته على تحمل الأعباء المرورية.

- معدل الاحتياج لالانتقال لخارج النطاق العمراني: - الذي يتوقف على مدى توافر الخدمات داخل الحيز العمراني، ودور المحور في منطقة وجوده وقدرته على تحقيق الفاعل المكاني بين الأنشطة والسكان وتحقيق التكامل الاقتصادي بين كافة التجمعات العمرانية الواقعة على طول المحور.

- معدل ملكية السيارة :- يتوقف على مستوى المعيشة داخل المنطقة ويعمل على توفير وسائل المواصلات الأخرى.

¹ احمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩١ ص ٢٨٦

² Thomson M, Great Cities & Their Traffic, Penguin books, Gollancz, USA 1977

(٢)- معدل تولد الرحلات :-

هو الانتقال بين الأنشطة المختلفة وهي حركة مستمرة سواء كانت حركة يومية (الرحلة من السكن إلى العمل) أو على فترات (التقل للحصول على الخدمات المختلفة) ولابد أن تكون في وقت مناسب بأقل جهد وأقل تكلفة، كما كان لتكنولوجيا النقل دور هام في اختصار المسافات بالزمن.^١

ويتوقف على مدى الاتصالية التي حققها محور التنمية، فكلما زادت الاتصالية بين التجمعات العمرانية القائمة على المحور زاد معدل تولد الرحلات، ويعطي مؤشر على أهمية المحور في منطقة وجوده

٤- التنظيم والإدارة:-

هو أحد عوامل الإنتاج التي تؤثر على التنمية بفاعلية لأن سوء التنظيم والإدارة لمحاور التنمية تؤدي إلى ظهور الكثير من الاستخدامات المخالفة للخطة الموضوعة للمحور، وتؤدي إلى ظهور مناطق عشوائية غير مخططة على طول المحور تؤثر بالسلب على حجم الاستفادة من محاور التنمية، وتنتسب في إهار رؤوس الأموال التي تم توجيهها لهذه المحاور، حيث أن العملية التخطيطية تحتاج إلى الإدارة السليمة والمتابعة الجيدة والمستمرة لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.^٢

ومن دراسة العوامل المحفزة للتنمية العمرانية نجد أن الطرق ومحاور التنمية تؤثر بشكل فعال في تحقيق التنمية العمرانية، فهي تؤثر على الاتصالية ومعدل تولد الرحلات التي تؤثر بدورها على جذب أشكال التنمية المختلفة من الأنشطة والسكان، وتساعد على توسيع القاعدة الاقتصادية ودعم النشاط الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية عن طريق الوصول إلى الأرضيات الهمائية والمناطق البعيدة، مما يساعد على إقامة الأنشطة الاقتصادية التي تجذب إليها العمالة والسكان ويحقق التكافؤ في توجيه الاستثمارات وتشجع المستثمرين على فتح آفاق جديدة للتنمية وتوجيه رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى تنظيم عمليات الهجرة الداخلية، ويتم من خلال هذه المحاور عمليات البنية التحتية من شبكات مراافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء، ولكن كل ذلك يجب أن يتم في ضوء التنظيم والإدارة السليمة، لأن وجود هذه المحاور يعتبر أحد العوامل المساعدة في تحفيز التنمية العمرانية ولكنه ليس العامل الوحيد لتحقيق التنمية.

^١ هشام أبو سعد، الكفاءة والتشكيل العمراني - مدخل لتقييم وتحليل الموقع، رسالة دكتوراه، هندسة القاهرة ١٩٩٤

^٢ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة القاهرة، ٤، ٢٠٠٤ ص ٢٩

(٢-٢-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على موقع التجمعات العمرانية:-

تؤثر محاور التنمية العمرانية على توزيع موقع التجمعات العمرانية بأحجامها المختلفة، كما تؤثر أيضاً على تنسيق العلاقة بين هذه التجمعات وتكاملها لتحقيق التنمية العمرانية بشكل متكافئ، ويرى "Vukan" أن نشأة وتشكيل ونمو التجمعات البشرية عبر التاريخ هي نتيجة عملية تفاعل معقدة لعدة عوامل أبرزها هو النقل والمواصلات، حيث كان لوسائل المواصلات دور رئيسي في التغلب على عائق المسافات الطويلة وتحديد موقع المدن^١، كما أن وجود هذه المحاور يتأثر بالظروف الطبيعية والإمكانيات المتاحة بمناطق وجودها، وسوف نتعرف على تصنيف موقع التجمعات العمرانية والعوامل التي تؤثر على نشأتها ودورها في تحقيق التنمية.

(١-٢-٢-١) تصنيف موقع التجمعات العمرانية :-^٢

يمكن تصنيف موقع التجمعات العمرانية على النحو التالي :-

الموقع العقدية :- هي موقع استراتيجي كونتها الطبيعة وتوجد عند اختلافات اليابس والماء.

الموقع البورية :- تنشأ عند تجمعات الطرق ومحاور الحركة.

الموقع المركزية :- تنشأ عند المراكز وتمثل التوسط الهندسي للأقاليم.

الموقع الهامشية :- تنشأ على أطراف الأقاليم.

الموقع الداخلية :- تنشأ عند مداخل الأقاليم مثل المبني البحري وبدايات طرق القوافل من المناطق الزراعية داخل الصحراء.

الموقع البنية :- هي الموقع المرحلية بين المواقع الهامة (أقطاب النمو)

وتنشأ موقع التجمعات العمرانية المؤدية إلى نشأة المدن لعدة عوامل :-

٣-عوامل اجتماعية

٢-عوامل اقتصادية

١-عوامل طبيعية

٥-عوامل تاريخية

٤-عوامل سياسية

^١ Vukan R, Urban Public Transportation, system and technology, Prentice hall, Englewood, New jersey, USA 1970

^٢ عتر عبد العال، محاضرات التخطيط الأقليمي دراسات عليا ، جامعة المنيا، ٢٠٠٦

ويختلف دور التجمعات العمرانية كثيراً في تحقيق التنمية بناءً على :-

١- موقع التجمع العمراني.

٢- حجم التجمع العمراني.

٣- وظيفة التجمع العمراني والهدف من إنشائه.

تنشا التجمعات العمرانية حول موقع الانقطاع ويتمثل ذلك في :-

ب- الانقطاع الحركي.

أ- الانقطاع الطبيعي:^١

تنشا عنده التجمعات العمرانية لارتباطها بعناصر الطبيعة ويحدث نتيجة للتباین في تشكيل الطبيعة كالعلاقة بين الماء واليابس أو السهول والجبال.

عناصر الانقطاع الطبيعي:-

١- الأنهر :-

أ- موقع رؤوس الملاحة :- تنشأ عند انتهاء المرور على اليابس وبدء خطوط الملاحة مثل قيام مدينة السويس بمصر ومدينة شيكاغو بأمريكا.

ب- موقع المصبات:- تنشأ عند انقطاع الملاحة النهرية وبدء الملاحة البحرية مثل مدن دمياط ورشيد.

ج- مواقع المراحل:- تنشأ على الطرق البرية عند الحدود التي تصل بين المراحل المتمثلة في مناطق الراحة والتموين والكشف الجمركي.

د- موقع ملتقى الأنهر :- تنشأ عند انقطاع اتجاه وبدء اتجاه آخر مثل قيام مدینتی کفر الزيات وبنها.

هـ- موقع المعابر :- تنشأ عندما تضيق الأنهر ويتم عبورها مثل المدن والقرى علي ضفاف نهر النيل.

و- موقع الشلالات:- تنشأ عند انقطاع الملاحة النهرية مثل القرى والمدن المقامة قرب الشلالات بمواقع وادي حلفا.

٢- المسطحات المائية:-

أ- سواحل البحر والمحيطات:- تمثل السواحل خط انقطاع بين الماء واليابس وتكون عندها أهم المدن الساحلية مثل الإسكندرية وبور سعيد في مصر.

^١ عنتر عبد العال ، محاضرات دراسات عليا في التخطيط الإقليمي ، جامعة المنيا ٢٠٠٧

بـ- البحيرات :- تمثل أيضاً انقطاعاً بين اليابس والماء ونشأت حولها مدن وقرى عند أطراف البحيرات وانتهائاتها مثل مدينة الإسماعيلية على بحيرة التمساح وقيام التجمعات عند الخلجان والتعرجات لأنها تمثل موقع حماية طبيعية مثل قيام المدن حول خليج العقبة.

٣- الجبال :-

نظراً لوعرة المناطق الجبلية فإنها تفرض انقطاع حركي وتتحكم في موقع التجمعات العمرانية.

أ- موقع داخل الجبال:- تتمثل في الأودية الجبلية التي تمثل الحركة الأفقية وانقطاع الحركة الرئيسية.

ب- موقع أقدام الجبال :- تحدث عندها نقاط تجمع وتمثل انقطاع الحركة الأفقية وبدء الحركة الرئيسية

ج- مواقع مقدمات الجبال :- تنشأ عندها التجمعات السكنية التي تكون على مسافة من الجبل وتتمثل القواعد الرئيسية في عبور العائق الجبلي وتعتبر نهاية كل الطرق المؤدية إلى المناطق الجبلية.

بـ- الانقطاع الحركي:-^١

يشمل انقطاع المسارات المفترزة بكافة الطرق ولذلك فان العلاقة بين التجمعات العمرانية والطرق تكون واضحة فسهولة الحركة من والي التجمع من أهم عوامل نجاح التجمع، ولذلك فإن التجمعات العمرانية ترتبط بقوه بالطرق وتنثر بها بشكل مباشر.

أنواع الانقطاع الحركي :-

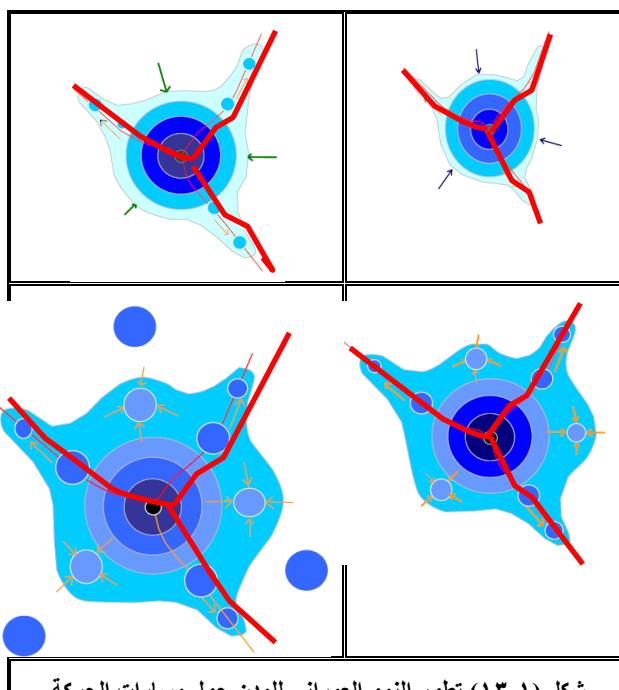
- ١- تنشأ على مسارات الطرق البرية نتيجة لظهور نقله جغرافي (جبل - بحيرة - نهر - ...).
- ٢- تنشأ عند وجود تباين في الإنذاх مثل إقليم الدلتا الزراعي تحيط به الصحراء من الجانبين والبحر من الجانب الثالث فالجماعات العمرانية تقوم عند الاتصال بين الزراعة والصحراء وببداية طرق القوافل، ومن ناحية البحر تقوم تجمعات المواني الساحلية.
- ٣- تنشأ عند حدوث تغير في الاتجاه مثل النقاء الطرق أو عند التقاطعات.
- ٤- تنشأ عند المواقع البنية على مراحل الطرق مثل الاستراحات ومراكم التموين وتغيير وسائل النقل.

^١ عتر عبد العال محاضرات التخطيط الإقليمي دراسات عليا جامعة المنيا ٢٠٠٦

(٢-٢-٢) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على العمران :-

من دراسة عناصر الانقطاع الطبيعي والحركي نستدل على وجود علاقة قوية بين محاور التنمية وال عمران، حيث أن محور التنمية يجذب العمران إليه والطرق عموماً تعرف بحاملاً للعمران.

وقد لخص "بريسن" هذه العلاقة بوضوح في كلمات "تجه الطرق إلى المستقرات العمرانية ولا تعتمد عليها فقط بل أن إقليم المستقرة أيضاً يعتمد عليها، ولكن الطرق بدورها توجد المدن، أو تعيد إيجادها بالإحلال وتغير شكلها.^١



شكل (١٣-١) تطور النمو العمراني للمدن حول مسارات الحركة

المصدر: عنتر عبد العال، محاضرات دراسات عليا، جامعة المنيا ٢٠٠٨

يرتبط النمو العمراني لأي مدينة بمسارات الحركة التي تربط المدينة بالمجتمعات العمرانية حيث يبدأ الزحف العمراني حول شرايين الحركة الرئيسية كما هو موضح بالشكل رقم (١٣-١)، لأنها تمثل شرايين عمرانية تشع من المدينة الأم ويتوقف مقدار امتدادها على قوة المدينة الاقتصادية وحجمها السكاني.^٢

كما تؤثر محاور التنمية العمرانية على النسيج العمراني وتفاعل معه، لأنها يجب أن تتحقق الاتصالية التي تؤثر بدورها على هيكلة استعمالات الأرضي وتعيد تشكيل النشاط الاقتصادي

داخل الحيز العمراني مما يؤثر على تشكيل العمران.

^١ Brunhes, Human geography, trans, Harrap, London 1953

^٢ عبد المنعم احمد شكري، تأثير شبكات الطرق على استعمالات الأرضي، رسالة ماجستير، ١٩٩٥ ص ٨٦

تبدأ المرحلة الأولى للمدينة بالصناعة كنقطة جذب قوية للسكن، ثم تمتد المدينة على جانبى خطوط السكك الحديدية، ومع زيادة السكان والهجرة الداخلية تزدحم المنطقة المركزية وتفسد نتيجة للنمو غير المخطط على الطرق الفرعية، ويلى ذلك تطور للمدينة عن طريق المدن التواع كوسيلة لتخفيف الضغط على قلب المدينة، وبالتالي تحدث إعادة تخليل لشكل المدينة يتبعها إعادة تخطيط لقلب المدينة.^١

وقد أثرت الاتصالية في اليابان والإقليم الأوروبي على إعادة هيكلة العمران ودرجه، حيث أثرت شبكة القطار السريع وتطور شبكة الطرق في إعادة توزيع السكان والأنشطة وأصبحت المدن الصغرى الواقعة على الشبكة أكثر جذباً للأنشطة والسكان من غيرها من المدن الكبرى، وبالتالي أثر معدل الاتصالية بقوه على التنمية العمرانية والنشاط الاقتصادي، وفي اليابان على الرغم من صغر المساحة وجود نظام عمراني مضغوط إلا أن كان للاتصالية عبر شبكة القطار السريع أيضاً دور هام في إعادة هيكلة استعمالات الأراضي وتوزيع الأدوار بين العاصمة طوكيو والمدن المحيطة، وبرغم من نفوذ العاصمة طوكيو إلا أن دورها اضمر في جذب العمالة والأنشطة، وظهرت مدن صغيرة على الشبكة إلا أنها أثرت بقوه على النشاط الاقتصادي.^٢

وهذا ما يمكن أن تتحقق محاور التنمية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين التجمعات العمرانية الواقعة على طول المحور وتدرج التنمية من خلالها وتحقيق سهولة الوصول الآمنة التي تكون بمثابة قوي الجذب للأنشطة الاقتصادية التي توفر فرص عمل قادرة على جذب السكان.

إن امتداد طريق في منطقة ما قد يؤثر في امتداد التجمعات العمرانية، فحينما ينشأ تجمع على طريق فإنه يمتد على جانب منه أو على جانبيه ويصبح الطريق محوراً لامتداد العمراني وتخرج منه طرق فرعية تجذب تجمعات عمرانية جديدة^٣، ويوضح لنا أن محاور التنمية العمرانية تؤثر بشكل رئيسي على التنمية العمرانية، وتعتبر من العوامل المحددة لموقع التجمعات العمرانية ولشكل النسيج العمراني، الذي يزحف إلى الطرق والموارد والتحولات الطبيعية، ويتوافق دور هذه المحاور على مدى تحقيق الاتصالية وإيجاد عناصر جذب للمناطق الهامشية، عن طريق استغلال الموارد الطبيعية وتوفير فرص عمل تساعد في توجيه حركة السكان بطريقه منظمه، ولكن وجود هذه المحاور بدون تفعيل دورها في التنمية يعتبر إهدار لرؤوس الأموال.

^١ طارق شوقي محمد، الاعتبارات والمعايير الأساسية لعمليات التنمية بمناطق الاستيطان بمصر، رسالة ماجستير جامعة الأزهر القاهرة ١٩٩٣

^٢ ابتهال أحمد عبد المعطي، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني ٢٠٠١ ص ١٥٠

(٤-٢-٣) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على العوامل الديموغرافية :-

وجود محور للتنمية بين مدينتين يولد حركة السكان والبضائع بين المدينتين، وتكون هذه العلاقة طردية أو عكسية على أساس ظروف كلتا المدينتين ومدى احتياج كل مدينة للأخرى، وبهذا تتضح علاقة الجذب أو الطرد السكاني بين المدينتين التي تؤثر بدورها على الحركة السكانية.

وتمثل العوامل الديموغرافية فيما يلي :-

١ - عدد السكان :- توجد علاقة طردية بين عدد السكان ومحاور التنمية العمرانية، لأن كل منها يتاثر بوجود الآخر، عبر عنها جولد في "كلما يزيد الطلب على النقل، وكلما تتسارع طرق جديدة للنقل في منطقة فإن ذلك يشجع على نمو المزيد من السكان والتجمعات العمرانية التي بدورها تستدعي مزيداً من النقل".^١

ولكن الأكثر دلالة على مدى تأثير محاور التنمية العمرانية بين منطقتين هو قياس عدد الرحلات المتولدة على المحور، لأن عدد الرحلات لا تتوقف على النمو السكاني ولكنها تترتب على عوامل الجذب والطرد التي تؤدي إلى حركة السكان من منطقة إلى أخرى، وتعبر عن دور المحور في تحقيق الاتصالية التي تدل على مدى تأثير هذا المحور في منطقة وجوده ومدى قدرته على تحقيق عوامل الجذب للمناطق المستقلة الجديدة حوله، وبالتالي إنشاء محور للتنمية ليس أساس التنمية والجذب السكاني، ولكنه أحد العوامل التي تساعده في تحفيز التنمية.

٢ - كثافة السكان:- هو ناتج قسمة عدد السكان في منطقة على مساحة المنطقة، ولكن تطبيقه لا يعطي مؤشر فعلي لأنه لا يدرس التوزيع الحقيقي للسكان^٢ ونظراً لأن وجود محور للتنمية يساعد على زيادة السكان وبالتالي تكون العلاقة طردية ويؤدي أيضاً إلى زيادة الكثافة السكانية. وقد يتسبب وجود محور للتنمية في حدوث علاقة عكسية للكثافة لأن زيادة السكان بمنطقة معينة يتطلع البعض إلى التوسيع العمراني أو الهجرة إلى مناطق حديثة التنمية لأن محور التنمية عامل محفز للهجرة والانقال لتحقيق اللامركزية، وتكون العلاقة طردية أو عكسية على أساس ظروف المنطقة طارده أم جاذبه للسكان في ظل عوامل التنمية العمرانية.

Taafe E, Transport Expansion in under developed Countries comparative Analysis, Geographical Review, 1963

^١ متولي فتحي متولي، أثر محاور الحركة على النمو العمراني، رسالة ماجستير، كلية تخطيط عمراني جامعة القاهرة ١٩٩٠ ص ٧٨

٣- هجرة السكان :- الهجرة هي انتقال السكان من منطقة لأخرى، سواء كانت خارج الدولة فتعتبر هجرة خارجية أو داخل الدولة فتعتبر هجرة داخلية، التي تتضح كثيراً في الهجرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل وخدمات وظروف اجتماعية أفضل.

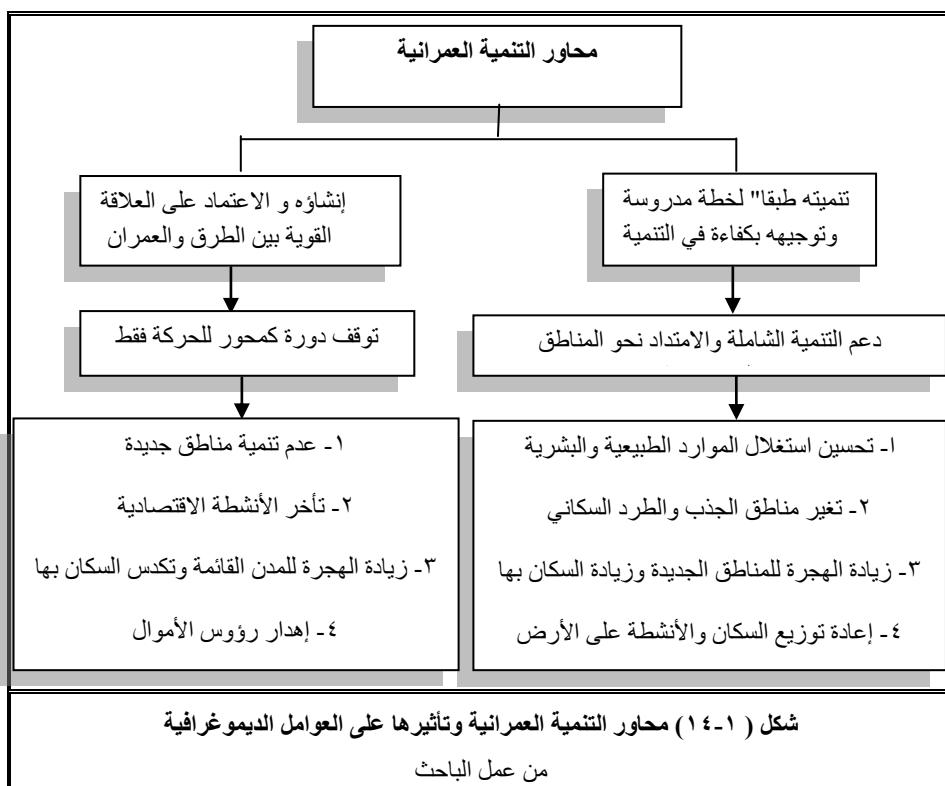
تؤثر الهجرة على العملية التخطيطية لأنها تتم بطريقه عشوائية غير منظم، علاوة على اختلاف عادات وتقاليد المهاجر مما يؤثر بالسلب على التنمية الاجتماعية، لهذا يجب دراسة مناطق الجنوب والطرد السكاني وتقليل الفوارق بين الأقاليم للتحكم في الهجرة ومعرفة اتجاهاتها وإمكانية استغلالها وتوجيهها لتحقيق التنمية العمرانية.^١

محاور التنمية هي أحد العوامل المؤثرة على الهجرة لأن تنمية مناطق جديدة حول الطريق تحفز هجرة السكان ولكنها ليست العامل الوحيد الذي يتسبب في تحفيز الهجرة، حيث توجد عوامل أخرى مثل توجيه الاستثمارات للمناطق المختلفة بطريقه غير عادل فينتح عن ذلك مناطق تتمتع بعوامل الجذب السكاني أكثر من غيرها، وهذا يعتبر العامل الرئيسي لجذب السكان وتحفيز الهجرة بعد إنشاء الطريق بحثاً على فرص عمل ومستوى معيشة أفضل.

يمكننا القول بأنّه يوجد علاقة وثيقة بين إنشاء محاور التنمية العمرانية وحركة السكان كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١)، ولكن هذه العلاقة تتوقف على مدى نجاح هذه المحاور وتأثيرها في مناطق وجودها، هل توقف دورها كعنصر حركه فقط أم تم استغلالها وتوجيهها بكفاءة في التنمية العمرانية الفعلية، التي يصطحبها تغير في الاستثمارات وإيجاد فرص عمل تجذب السكان لتعمير مناطق جديدة بها موارد غير مستغلة وتحتاج لعمله كفاءة لاستغلال الموارد وتوسيع القاعدة الاقتصادية لتحقيق التنمية العمرانية.

فيجب دراسة خطة التنمية العمرانية طبقاً للظروف المحيطة، لأن إنشاء طريق بدون خطه جيد يؤدي إلى حدوث تدمير عشوائي، ويعتبر إهدار للاستثمارات مما يؤدي إلى التكدس السكاني في المناطق العمرانية القائمة دون استصلاح مناطق جديدة.

^١ احمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩١ ص ٢٥٣



(١٤-٢) محاور التنمية العمرانية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية:-

تؤثر محاور التنمية العمرانية في تحقيق التنمية الاقتصادية بكافة جوانبها (الصناعة والسياحة والزراعة والتجارة) ، وسوف نتعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وكيفية توجيه محاور التنمية لتحقيق دورها في زيادة الدخل القومي كدلالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

(١٤-٢-١) التنمية الاقتصادية:-

هي تنمية الموارد واستخدام كل مقومات الإنتاج بشكل أكثر كفاءة، ينتج عنها تغير في الهيكل الاقتصادي لكافة القطاعات التنموية مع التقدم في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج^١ ، مما يخلق الكثير من فرص العمل التي تحتاج لعماله كفاء، تساعد على زيادة الإنتاج في مختلف الأنشطة الاقتصادية (الصناعية - الزراعية - السياحية - التعدينية - التجارية)، كما أن نجاح التنمية الاقتصادية يجذب إليها الكثير من الاستثمارات الموجهة، التي تساعد على استمرار التنمية، ويعبر عنها بزيادة الناتج القومي.

¹Malizia, Economic Development in Smaller cities and Rural Areas, jornal of the American Planning Association 1986

وتنقسم التنمية الاقتصادية إلى مجالين :^١

أ- التنمية الاقتصادية المباشرة ب- التنمية الاقتصادية غير المباشرة

أ-التنمية الاقتصادية المباشرة:-

هي تنمية الفرد بالمجتمع وحصوله على عمل ينماشي مع مقدراته الفنية، وتعتبر بالنسبة له مورد يتعايش منه، وكلما عمل على تحدياته من حين لآخر نعمت الدولة بفائض النمو وإنفاقه على التنمية غير المباشرة.

ب-التنمية الاقتصادية غير المباشرة :-

هي تنمية قطاعات التنمية الاقتصادية المختلفة (الصناعة - الزراعة - السياحة - التعدين - التجارة) وتنمية الخدمات الاجتماعية، وهذه التنمية يمكن أن تساهم بها الأهالي بالمشاركة الفعلية أو المادية، عن طريق توجيهات المخطط العمراني للإقليم الذي يحدد موقع التنمية والمشاريع الاستثمارية بالإقليم.

ولمحاور التنمية تأثير كبير على الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الصناعة - الزراعة - السياحة - التجارة).

(٤-٢-٤) محاور التنمية العمرانية ودورها في تنمية الصناعة :-

لمحاور التنمية العمرانية دور هام في تنمية النشاط الصناعي، فوجود محاور التنمية العمرانية يساعد على التوسيع في استصلاح الأراضي الذي يؤدي بدوره إلى التوسيع في النشاط الصناعي، وأغلب الأنشطة الصناعية الآن تعتمد على النقل البري في نقل الخامات والمنتجات والعمالات، وتعتمد على السيارات أكثر من السكك الحديدية، ومن الأفضل توفير سكن للعمال بالقرب من المناطق الصناعية لتسهيل رحلة العمل اليومية لهم.^٢

وعند تحليل مفهوم التوطن الصناعي نجد أن الأنشطة الصناعية تبحث في التباين المكاني للأقاليم ومدى قدرة كل منها على توفير المتطلبات الرئيسية للنشاط الصناعي، وكلما وفر المكان قدر معين من هذه المتطلبات كلما زادت قوة جذبة لكثير من الصناعات.^٣

^١ سيد جابر عبد العال، مؤثرات التنمية على تخطيط المدينة الأمم ومدن الإقليم، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧ ص ٨١

^٢ Estal, Buchaman, Industrial Activity and Economic Geography, Hutchinson, London 1986

^٣ علي كريم العمار، تحليل اتجاهات التوزيع المكاني والاقتصادي وفق معايير الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية – دراسة تحليلية، بحث منشور ٢٠٠٨

- و هناك الكثير من العوامل التي تمثل مقومات الصناعة وتساعد على التوطن الصناعي :-
- ١- توفير الأيدي العاملة.
 - ٢- توفير الأراضي الصالحة للبناء والتوسع المستقبلي.
 - ٣- توفير الطاقة المحركة.
 - ٤- توفير التخلص من الفضلات الصناعية
 - ٥- توفير المواد الخام.
 - ٦- وجود فرصة للتكامل مع منطقه صناعية قائمه.
 - ٧- توفير وسائل الحركة والنقل.
 - ٨- توفير وسائل الاتصالات.
 - ٩- توفير المصادر المائية.
 - ١٠- توفير فرص التسويق.
 - ١١- توفير الاستقرار الأمني الخارجي والداخلي.

وتعتبر محاور التنمية احد العوامل الرئيسية لحدوث التوطن الصناعي إذا تم استغلالها بشكل جيد في نقل العمالة والمواد الخام والمنتجات الصناعية إلى أماكن التسويق، وإذا تم توظيفها كما يجب في التفاعل بين المناطق الصناعية المختلفة.

(٤-٤-٣) محاور التنمية العمرانية ودورها في تنمية السياحة :-

لمحاور التنمية العمرانية دور هام في تنمية السياحة، لأن المنتجعات السياحية تعتمد على طبوع رغافية الأرض وشبكات الطرق الخارجية والداخلية، وتعتبر محاور التنمية العمرانية أحد العوامل الهامة التي تساهم في تنشيط حركة السياحة، لأنها تحقق الاتصالية بين المنتجعات السياحية وأماكن الخدمات الأخرى، فمن خلالها يتم التنقل بين المطارات والمنتجعات السياحية وتجهيز خدمات الفنادق والاتصال بالمنتجعات السياحية، وينشأ حول هذه المحاور تنسيق المواقع داخل المنتجعات السياحية على حسب طبوع رغافية الأرض، وفي أغلب الأحوال تنشأ المنتجعات السياحية حول مسارات الحركة بشكل إشعاعي أو على طول السواحل بمحاذة الشواطئ بشكل شريطي .^١

(٤-٤-٤) محاور التنمية العمرانية ودورها في تنمية الزراعة :-

لمحاور التنمية دور هام في استصلاح الأراضي الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية، لأن هذه المحاور تمثل عامل الاتصال بين مراكز الإنتاج والتوزيع، ويجب توفير وسائل النقل والطرق الازمة للقرى لأنها مصدر رئيسي لإنتاج الغذاء لكافة الأقاليم، وتعد السيارة انساب وسيله لنقل كافة المحاصيل الزراعية بسرعة كبيرة لمسافات طويلة .^٢

ويجب تخطيط محاور التنمية العمرانية بشكل جيد بعيداً عن العشوائية، ووضع سياسة لتوجيه النمو العمراني للمدن بعيداً عن الأراضي الزراعية لأنها تمثل قوام الحياة الاقتصادية.

^١ احمد خالد علام، أساسيات التخطيط القومي الشامل، مطبوع الناشر العربي ١٩٧٧

^٢ فاروق عبد النبي حسانين، التنمية السياحية المستدامة (دراسة تقييمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة- سفاجا)، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة ص ١١

^٣ احمد محمد عبد الله، دور الطرق في نشأة وتطوير المحلات العمرانية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ١٩٨٢ استبيان رقم ٤

(٤-٢-٥) محاور التنمية العمرانية ودورها في تجارة تجارة :-

لمحاور التنمية دور هام في تنمية التجارة، حيث أن وجود محور للتنمية بين منطقتين يسهل عمليات التبادل التجاري وعند وجود محور يستغل لحركة التجارة بين منطقتين يساعد ذلك في تنمية الخدمات على الطريق لتسهيل مزاولة التجار لأعمالهم.

نشأت اغلب المستقرات العمرانية التجارية على جوانب محاور الحركة، وكان لازدهار التجارة دور في تنمية هذه المحاور، فنشأت مدن تجارية هامة على ضفاف الأنهار حول مناطق الانقطاع الطبيعي التي تلتقي فيها الطرق البرية بالطرق النهرية أو بالطرق البحرية، واختفت هذه التجمعات باندثار الطرق.^١

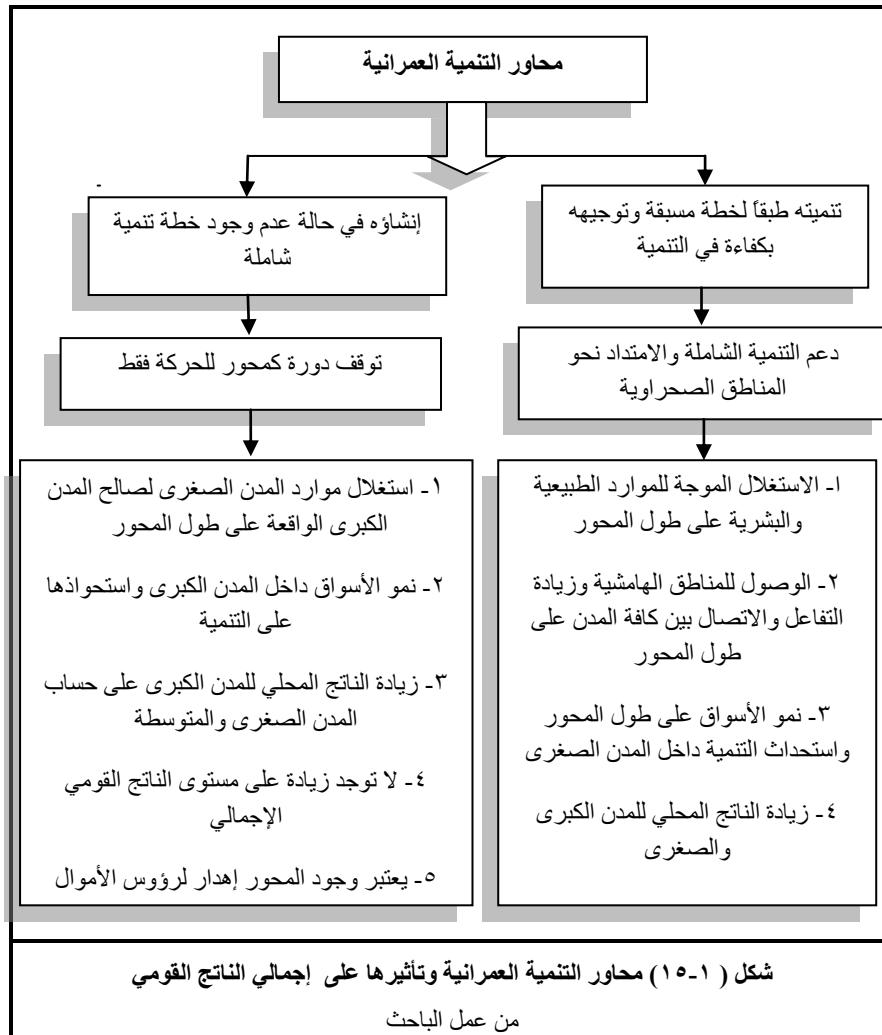
(٤-٢-٦) محاور التنمية العمرانية ودورها في زيادة إجمالي الناتج القومي كدلالة لحدث التنمية الاقتصادية :-

يشير إجمالي الناتج القومي إلى كل ما ينتج من المحتوى الإقليمي مطروح منه تكاليف الإنتاج، ويتأثر بوجود تنمية اقتصادية وتقليل تكلفة الإنتاج على أساس تقليل أسعار المواد الخام وتقليل تكاليف نقل الخامات والمنتجات.^٢

تؤثر محاور التنمية العمرانية على التوسع في جميع الأنشطة التنموية لمختلف المجالات، وتتوفر الاتصالية الالزامية لتقليل تكاليف النقل بين الأنشطة المختلفة، وتحقق تدرج التنمية من خلال تدرج المناطق المركزية، ولكن لابد من التحكم في توجيه حركة السكان واستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة وتوجيهه انتقال العمالة، بحيث لا تزيد الأنشطة الاقتصادية بمناطق ونقل بمناطق أخرى وبالتالي يثبت إجمالي الناتج القومي ويصبح وجود المحور إهدار للاستثمارات التي وجهت لإنسانه، ويوضح الشكل رقم (١٥-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على إجمالي الناتج القومي.

^١ أسماء عبد العاطي، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٠٤، ص ٩٤

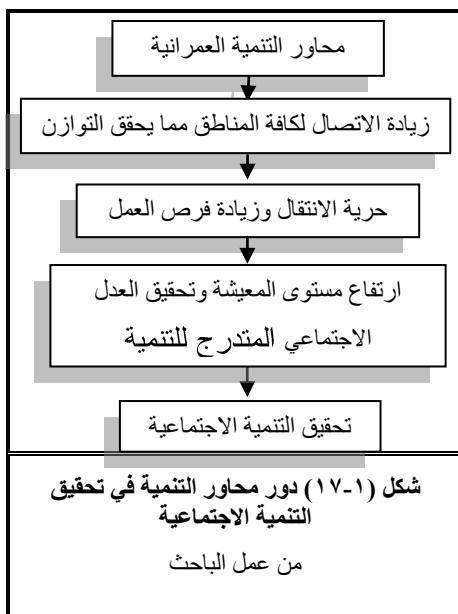
² Handy, Economic effects of highway relief routs on small and medium size communities, research report, taxas university 2000



وعلى ذلك فإن وجود محور للتنمية العمرانية يؤدي إلى زيادة الاتصالية بين المراكز العمرانية مما يقلل تكلفة النقل ويساعد على جذب رؤوس الأموال، التي تدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة في اتجاه المحور إلى المناطق الهماسية لتفعيل دورها في التنمية وتقليل الفوارق بين الأقاليم، ولكن توجيه الاستثمارات لإنشاء محور للتنمية قد تبطئ التنمية الاقتصادية في مجالات أخرى، نتيجة لزيادة تكلفة الإنشاء وطول مدة التنفيذ، فيجب توجيه المحاور بناءً على خطة تنمية مدروسة وتفعيل دوره في التنمية بما يحقق زيادة الناتج القومي، وإلا يعتبر إهدار للاستثمارات ولرؤوس الأموال، ويوضح الشكل رقم (١٦-١) محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على، التنمية الاقتصادية.



(١-٢-٥) محاور التنمية العمرانية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية :



تؤثر محاور التنمية العمرانية بشكل فعال على تحقيق التنمية الاجتماعية والتغلب على المشاكل الاجتماعية، " وهي المشكلات التي تتأثر بزيادة السكان وارتفاع الكثافات السكانية داخل الحيز العمراني مما يتسبب في وجود ضغوط وصراع بين فئات السكان المختلفة وهذا يؤثر بالسلب على السلوك الإنساني ومن ثم على معدلات التنمية"^١، ولذلك يجب تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي بين الأفراد، لأن التخطيط يقوم على تفاعل العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية للوصول إلى معايير تحقيقات التنمية لصالح الأفراد بطريقه عادل، ويوضح الشكل رقم (١٧-١) دور محاور التنمية في تحقيق التنمية الاجتماعية

محاور التنمية العمرانية دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية، فيجب أن تتحقق المنفعة والأمان للأفراد وسهولة الوصول للأنشطة المختلفة بأقل وقت وجهد وتكلفة، وتنقاوت في تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد بناءً على مدى الاتصالية التي يوفرها المحور لخدمة التجمعات العمرانية المختلفة، فكلما زادت الاتصالية لمنطقه معينه زادت قيمة الأرضي بالمنطقة وزادت فرص الاستثمار، مما يترتب على ذلك زيادة الأنشطة الاقتصادية وزيادة فرص العمل، وزيادة دخل الأفراد من الناتج القومي وتحسين مستوى المعيشة لهم^٢.

إن الإنسان هو الهدف الرئيسي من عمليات التنمية العمرانية، ويؤثر المحيط الاجتماعي للإنسان على دوره في التنمية، فيجب توجيه خطط التنمية ومحاورها لتحقيق راحة الإنسان على أساس المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الأفراد، فيجب أن تتحقق هذه المحاور الاتصالية لجميع المناطق، حيث أن معدل إنتاجية العامل يتأثر كثيراً بزمن رحلة العمل اليومية وسهولة الوصول للعمل، وتتأثر القيم الاجتماعية كثيراً بتنظيم وتوزيع استعمالات الأرضي.

^١ أشرف أبو العيون، التنمية العمرانية لعواصم المنطقة الوسطى من وادي النيل في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا ١٩٩٦

^٢ أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩١ ص ٣١٦

(٦-٢-١) محاور التنمية العمرانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة :-

تواجده المجتمعات الآن الكثير من المشكلات المعقّدة الناتجة عن التغيرات السريعة في الحياة التي لا يمكن التنبؤ بها، ولكن الأرض نظام متكامل بما تحتويه من مقومات طبيعية وبشرية، وعند دراسة التنمية نجد أن مفهومها متعدد الأبعاد ويشمل العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الإنساني، ومن أهم أوجه القصور في التخطيط التقليدي للتنمية هو ضعف اهتمامه بالجانب البيئي، لذلك فإن أحد أهم التحديات الكبيرة التي تواجه هذا المجتمع هو تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية ومدى تأثيره فيها إيجاباً أو سلباً، وتخطيط التنمية بحيث تسد حاجات الإنسان الأساسية بطريقة ملائمة للبيئة، حيث تشكل مصادر البيئة الطبيعية رأس المال الطبيعي الذي تتوقف عليه التنمية، والإدارة الجيدة للبيئة هي ببساطة كيفية استخدام مصادر الطبيعة لسد حاجات الإنسان دون تدمير للنظم البيئية التي تتوقف عليها التنمية، فأصبحت التنمية المستدامة ضرورة ملحّة للعمل نحو المستقبل ولذلك وجب دراستها والتعرف على مفهومها وأهدافها، لمعرفة تأثير وجود محور للتنمية العمرانية على عمليات الاستدامة بمنطقة وجوده^١.

(٦-٢-١) مفهوم التنمية المستدامة :-

في البداية أستخدم مفهوم التنمية المستدامة لتقدير المشروعات التنموية وإدارة مشروعات استخدام الموارد الطبيعية الريفية في الدول النامية، وحديثاً تم تطبيقه لتقدير المدن والمجتمعات البشرية في مجال التخطيط وإدارة النمو، والدول النامية في حاجة ماسة للتنمية المستدامة التي توفر متطلبات الأجيال الحالية بدون التبذيد أو الإسراف في استخدام الموارد التي ستحاجها الأجيال القادمة^٢.

يمكن إدراك مفهوم التنمية المستدامة من خلال دورها ومبادئها التي تساعد على تطوير وتحسين حالة البيئة الطبيعية والمبنية على السواء وذلك بأساليب تتوافق مع المبادئ التالية:-

- ١- الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم الإقلال من إجمالي الموارد القائمة.
- ٢- تحقيق عدالة اجتماعية أكبر من خلال توزيع الموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة عن طريق تجنب إتلاف قدرة الطبيعة على إعادة إحياء نفسه.

^١ محمد علي الأنباري، تدرج التحول في مناهج التخطيط للبلدان العالم نحو منهج التخطيط التنموي البيئي، بحث منشور، جامعة بابل ٢٠١١
^٢ طارق فاروق أبو عوف، محمد عبد الرحمن المكاوي، الاستدامة كاستراتيجية فعالة في تنمية المستوطنات البشرية ، هندسة المنصورة ٢٠١٠

ومن خلال تلك المبادئ يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها:-

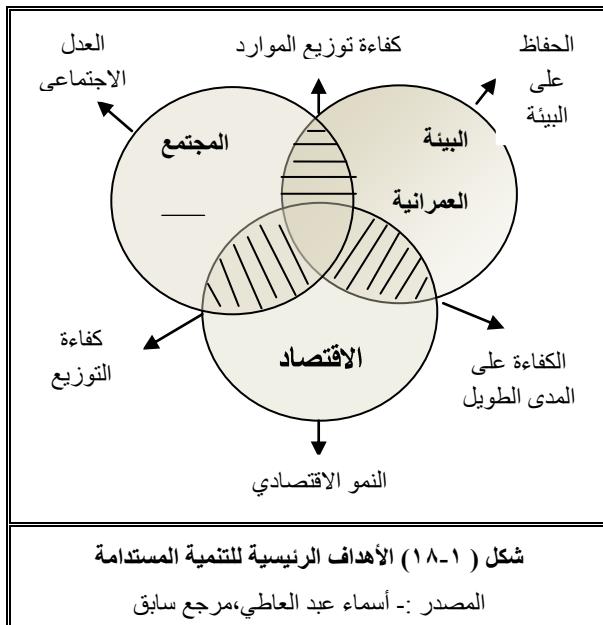
- الإطار الذي يحدد البيئة المعيشية للإنسان وذلك بحفظ وتدوير الموارد غير المتتجدة وإدخال التكنولوجيا المناسبة على الموارد المتتجدة على أن تكون إدارة استخدام واستغلال هذه الموارد بأسلوب يعالج مشكلات التنمية البشرية الأساسية، ليس فقط تحسين الحالة الاقتصادية وإنما أيضاً للحصول على الضروريات الأساسية المتعلقة بالغذاء والملابس والمأوى والصحة والعيش بكرامة والتمتع باحترام الذات وحرية الآخرين.
 - هي التنمية التي تفي بمتطلبات الحاضر والمستقبل، فهي تلبي احتياجات المجتمع الحالية بدون المساومة على إمكانيات الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم، وهي عملية تعتمد بدرجات كبيرة على التدرج والشمولية والتكامل بين أبعاد التنمية المختلفة (العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية).
 - هي التنمية التي تحقق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاثة (الحيوية - المصنوعة - الاجتماعية) وتحافظ على سلامة هذه النظم البيئية.
 - هي مجموعة السياسات والإجراءات المتخذة لنقل المجتمع إلى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة، فهي تمثل استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبقاء التنمية المستدامة.
- ومقياس التنمية المستدامة ليس بمعدل الإنتاج ولكن بمدى تحقيق مستوى معيشة ملائم لكافة الأفراد وإعطاء حق لكل مواطن في اختيار نوعية الحياة التي يعيشها، كما أنها تتحقق عندما يتم التعرف على العلاقة بين الحاجات الإنسانية والبيئة الطبيعية، إن هذا التعاون بين الإنسان والبيئة يجعل من الضروري أن يكون هناك تحيز لفترة على حساب الأخرى، والبيئة لا يمكن حمايتها بطريقه يمكن بها أن تترك نصف الإنسانية في حالة فقر.^١
- ٢-٦-٢) اتجاهات التنمية المستدامة :-

- ١- التنمية:- هي مفهوم نوعي يرتبط بالتحسين والقدم في الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- الاحتياجات الحالية:- تقدم أفكار لكيفية توزيع الموارد المتاحة لمواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع لتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة.
- ٣- الأجيال القادمة:- تقدم مفهوم العدالة للأجيال القادمة، لأن علينا واجب أخلاقي للعناية بكوكبنا ليكون في نظام جيد ومقبول للأجيال القادمة.

^١ عصام رشدي محمد البكري، مؤثرات التنمية المستدامة في التول النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٠٦ ص ٦

^٢ عصام رشدي، مرجع سابق ص ٧

٣-٦-٣) أهداف التنمية المستدامة:-^١



- ١- تحقيق التكامل القائم على مبدأ العدالة الاجتماعية، فهي تقوم على التوزيع العادل للموارد المتاحة على المجتمعات.
- ٢- تحقيق التنمية بالتوافق مع الطبيعة وليس بالسيطرة عليها.
- ٣- تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على ترشيد إدارة الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي والتوازن بين الريف والحضر.
- ٤- استدامة نظم النقل وتحسين إمكانية الوصول للاستعمالات المختلفة.

- ٥- حماية البيئة وخلق مستقرات عمرانية تعمل على تحفيض التردد السكاني الزائد الذي يدمر الأنظمة البيئية وينمو بعشوائية على الموارد الطبيعية.
 - ٦- تفعيل دور المجتمع بما في ذلك الأفراد والجماعات والجمعيات للمشاركة مع السلطات العامة وصانعي القرار في عمليات التنمية.
- ويوضح الشكل رقم (١٨-١) الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

^١ عصام رشدي محمد البكري، مؤثرات التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٠٦ ص ٥

(٤-٦-٢-١) دور محاور التنمية العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة :-

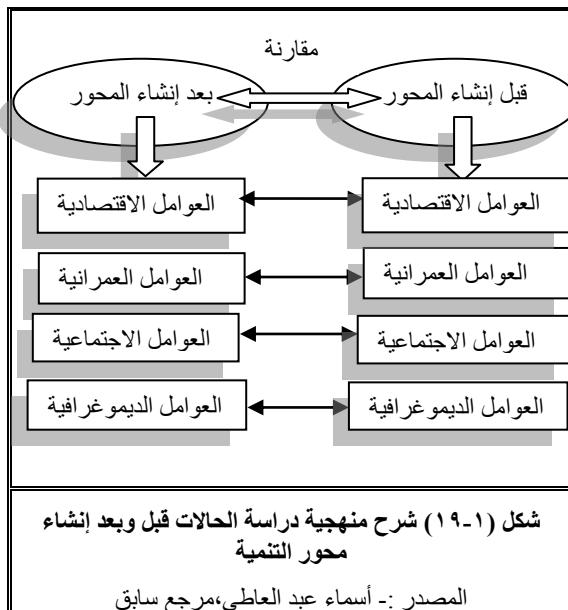
يؤثر وجود محاور التنمية العمرانية في تحقيق الاستدامة، لأن وجود وتوجيه محاور التنمية يحقق الاتصالية بين الأنشطة المختلفة، مما يؤثر على الحركة السكانية وعمليات الجذب والطرد السكاني بين المناطق، وينتج عن ذلك سهولة الحركة وتقليل تكلفة النقل واستغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات بما يحقق التكافؤ والعدالة الاجتماعية، لتحقيق التنمية للمناطق الهماسية لتوفير فرص العمل التي تجذب السكان وتوجه الهجرة الداخلية وتقلل عمليات الهجرة العشوائية وهذه الأهداف تتفق مع الاستدامة.

ولكن يتوقف ذلك على توجيه محاور التنمية واستغلالها طبقاً لخطط التنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة، لأن سهولة وزيادة الحركة للمناطق العمرانية مع زيادة النمو السكاني قد يؤدي إلى زيادة السكان بما يفوق قدرة التجمعات العمرانية على الاستيعاب، فيؤدي ذلك إلى التوسيع العمراني العشوائي على حساب الأنشطة الأخرى، وزيادة تركيز السكان بمنطقة يؤدي إلى تدهور البيئة العمرانية وذلك يتنافي مع مبدأ الاستدامة.

(٧-٢-١) المنهجيات المستخدمة في قياس التنمية على محاور التنمية :-

من خلال عرض العلاقة بين محاور التنمية والتربية العمرانية يتضح أن وجود المحور فقط لا يكفي لإحداث التنمية العمرانية فهو أحد العوامل المساعدة، ويستخدم الباحثون بعض المنهجيات المختلفة لقياس حجم التنمية الناتجة عن إنشاء طريق كمحور للتنمية العمرانية، لدراسة مدى فاعلية المحور في منطقة وجوده وتأثيره على تحقيق أهداف التنمية المرجوة منه.^١

^١ أسماء عبد العاطي، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٢١

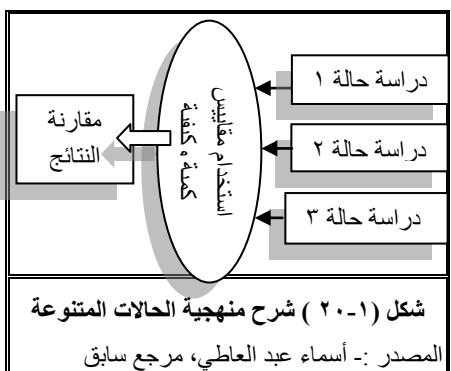


(١٧-٢-١) منهجية دراسة الحالات قبل وبعد إنشاء محور التنمية:-

تقوم بقياس التنمية من خلال معرفة التغيرات الناتجة عن إنشاء المحور بمقارنة أحد العوامل الاقتصادية أو عوامل متعددة (اجتماعية - عمرانية - سكانية) قبل وبعد إنشاء المحور لاختبار تأثير المحور في منطقة وجوده، ومدى تحقيقه للاتصالية بالمناطق الأخرى ومدى تأثيره على التغير في هيكل استعمالات الأراضي وقيمة الأراضي قبل وبعد إنشائه كما هو موضح بالشكل رقم (١٩-١).

ولكن يعيب هذه المنهجية التحليل غير الشامل للتغيرات المحيطة، فهي لا تتعرض لأسباب التغيير على المستوى الشامل، للتأكد أن التغيرات الحادثة تتجزء فعلاً عن إنشاء محور التنمية، ومدى إمكانية حدوث نفس التغيرات بدون إنشاء محور للتنمية، فهي لا ترصد دور العوامل الأخرى المدمرة للتنمية وبالتالي لا تعطي شكل تفصيلي لدور المحور في التنمية.

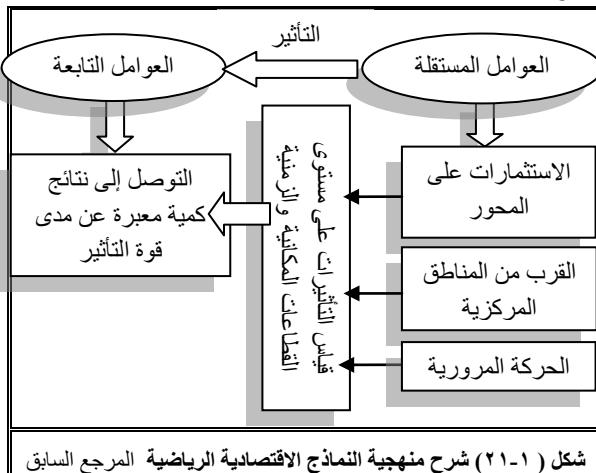
(١٧-٢-٢) منهجية دراسة الحالات المتنوعة :-



يتم هنا قياس التنمية من خلال قياس تأثير محاور التنمية على الأنشطة الاقتصادية، ودورها في تحقيق الأهداف المنشودة للمناطق المختلفة كما موضح بشكل (٢٠-١)، ومقارنة النتائج والتحليل بواسطة برامج إحصائية، ومن تلك الدراسة يتم إنشاء نماذج اقتصادية عن طريق معرفة العوامل القوية المتناسبة في حدوث التنمية الناتجة عن إنشاء المحور، واستبعاد العوامل الضعيفة غير المؤثرة على التنمية.

تتميز هذه المنهجية باستخدامها تحليل إحصائية دقيقة، كما إنها ترسم رؤية واضحة لكافة الظروف المحيطة بالمحور، لكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد، حيث يصعب تقييم النتائج لاختلاف ظروف المناطق المدروسة وتتنوع الحالات، فيجب عند مقارنة الحالات وضع معايير ثابتة للتقدير.

(٣-٧-٢-١) منهجية دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية :-



أما هنا يتم قياس التنمية من خلال النماذج الرياضية التي تتناول قطاعين رئисيين (القطاع المكاني والقطاع الزمني)، القطاعات المكانية تقوم بدراسة مناطق مختلفة لنفس الفترة الزمنية، بينما يقوم القطاع الزمني بدراسة نفس المنطقة خلال فترات زمنية مختلفة ويوضح الشكل رقم (٢١-١) شرح لمنهجية النماذج الاقتصادية الرياضية.

وتقوم النماذج الرياضية على أساس عزل الآثار السريعة الناجمة عن إنشاء محور التنمية، وتحديد وتنقييم العوامل التي لها علاقة بالمحور، ودراسة تأثيره على العوامل الاقتصادية والاجتماعية (العوامل التابعة)، التي يتم اختبارها والتغيير عنها من خلال مجموعه من العوامل المستقلة، مثل المسافة إلى أقرب منطقة مركزية وعدد السكان والحركة المرورية، وتقوم باختبار الآثار الطويلة المدى والقصيرة المدى على مختلف المستويات.

- ويتم تطبيق هذه المنهجية من خلال المراحل الآتية:-

١ - عمل تمثيل بياني لتدرج عمليات التنمية خلال الفترات الزمنية.

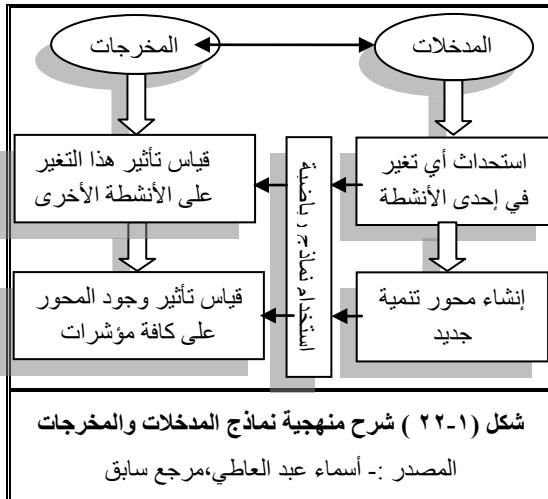
٢ - تحليل ارتباطي خلال الفترات الزمنية لتحديد معامل الارتباط بين المتغيرات، لمعرفة مدى الترابط بين المتغيرات، ولكنها لا تكسر أسباب الارتباط أو عدمه، النتائج السالبة لمعامل الارتباط (علاقة عكسية بين المتغيرات)، النتائج الموجبة لمعامل الارتباط (علاقة طردية بين المتغيرات)، نتيجة معامل الارتباط = صفر (عدم وجود علاقة بين المتغيرات).

٣ - تحليل انحدار خطى لتقدير مدى تأثير محور التنمية على المنطقة لتحديد مدى تأثير الاتصالية وباقى العوامل المستقلة على المنطقة.

٤ - تحليل الانحدار المتعدد بواسطة معامل الارتباط، لقياس مدى تأثير تغير العوامل المستقلة نتيجة لوجود محور للتنمية على تغيير العوامل التابعة (العوامل الاقتصادية والاجتماعية) المؤثرة على التنمية العمرانية.

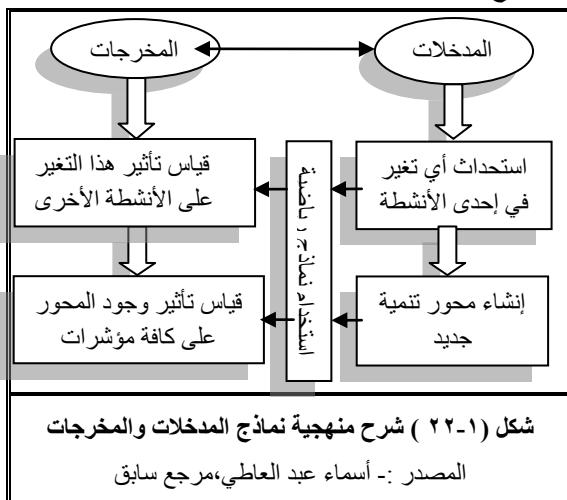
معادلات النماذج الرياضية تعكس الترابط بين العوامل ولكنها لا تستطيع تفسير أسباب هذا الترابط من عدمه، ولكنها باهظة التكاليف، ولا تستطيع تمثيل دور العوامل غير الكمية في التنمية.

(٤-٧-٢-١) منهجية دراسة نماذج المدخلات والمخرجات :-



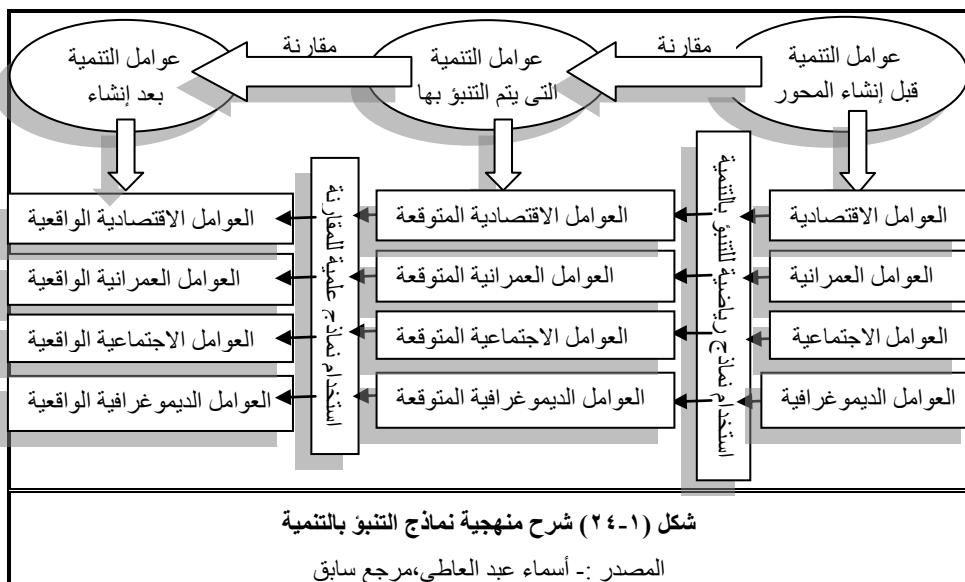
يمكن تمثيلها لإحداث التغيير فيتم التحيز للعامل الأخرى التي قد تكون غير مسببة للتنمية.

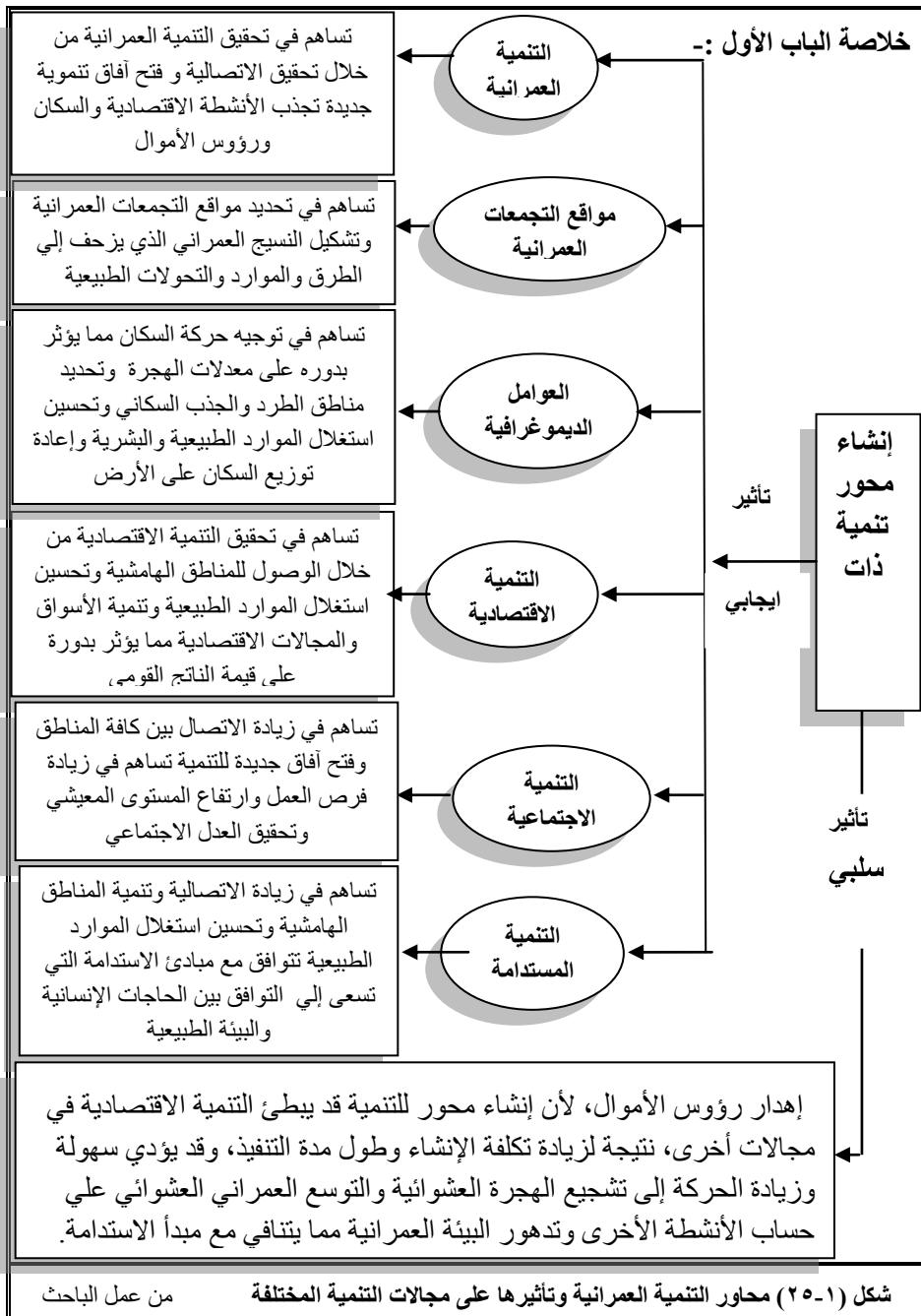
(٥-٧-٢-١) منهجية دراسة نماذج الأزواج المشابهة :-



(٦-٧-٢) منهجية دراسة نماذج التنبؤ بالتنمية :-

هنا يتم قياس التنمية من خلال التنبؤ بمستقبل المنطقة قبل إنشاء محور التنمية من خلال النماذج الرياضية بفرض استمرارية الظروف المحيطة، ومقارنتها بالتنمية الفعلية والآثار الناتجة عن إنشاء محور التنمية بالمنطقة من خلال النماذج العلمية للتحليل والمقارنة، ولكنها تتطلب قرارات زمنية مختلفة وتعتمد على دقة التنبؤ بمستقبل المنطقة، وتتعرض لجميع العوامل المؤثرة على التنمية، ويوضح الشكل رقم (٤-١) شرح لمنهجية نماذج التنبؤ بالتنمية.





إن الإنسان هو الهدف الرئيسي من عمليات التنمية ويؤثر المحيط الاجتماعي للإنسان على دوره في التنمية، لذلك يجب توجيه التنمية بما يحقق راحة الإنسان علي أساس المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الأفراد، وفي الباب الأول تم التعرف على المفاهيم الرئيسية التي تدور حول محاور التنمية العمرانية لتحديد دور هذه المحاور وتتأثيرها على التنمية بكافة مستوياتها، ثم تم دراسة العلاقة بين محاور التنمية وكافة المجالات التنموية المختلفة لمعرفة الدور الحقيقي لهذه المحاور في العملية التنموية وطرق قياس التنمية على هذه المحاور من خلال بعض المنهجيات والاستراتيجيات المختلفة، ومن خلال ما سبق نستخلص أن وجود هذه المحاور يعتبر أحد العوامل المساعدة في تحفيز التنمية فهي تؤثر بشكل فعال على التنمية إذا تم توجيهها في ضوء خطة شاملة، ويتوقف دور هذه المحاور علي مدى تحقيقها لعوامل الجذب المنشودة حيث تؤثر على الاتصالية التي تؤثر بدورها علي جذب أشكال التنمية المختلفة من الأنشطة والسكان، مما يؤثر علي الحركة السكانية وعمليات الجذب والطرد السكاني بين المناطق وتساهم في فتح آفاق جديدة للتنمية تساعده علي تنظيم عمليات الهجرة الداخلية وتوسيع القاعدة الاقتصادية ودعم النشاط الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية مما يحقق التكافؤ للمناطق المختلفة.

مما سبق يتضح لنا العلاقة الوثيقة بين محاور التنمية وحركة السكان، ولكن يتوقف ذلك علي مدى نجاح هذه المحاور، هل توقف دورها كعنصر حركه فقط ؟ أم تم استغلالها بكفاءة في التنمية التي يصطحبها تغير في الاستثمارات وتوسيع في النشاط الاقتصادي يؤثر بقوة على شكل النسيج العمراني ، الذي يزحف إلى الطرق والموارد والتحولات الطبيعية، لأن وجود هذه المحاور بدون تفعيل دورها في التنمية وتحقيق عوامل الجذب المنشودة لها يعتبر إهدار لرؤوس الأموال، لأن إنشاء محور للتنمية قد يبطئ التنمية الاقتصادية في مجالات أخرى، نتيجة لزيادة تكلفة الإنشاء وطول مدة التنفيذ، وقد يؤدي سهولة وزيادة الحركة إلى تشجيع الهجرة العشوائية وزيادة السكان في مناطق معينة بما يفوق قدرة التجمعات العمرانية علي الاستيعاب، فيؤدي ذلك إلي التوسع العمراني العشوائي علي حساب الأنشطة الأخرى وتدور البيئة العمرانية وذلك ينافي معبدأ الاستدامة. ونستنتج مما سبق أن وجود محور للتنمية ليس العامل الوحيد الكافي لتحقيق التنمية بل هو أحد العوامل التي لابد أن تتكامل مع كافة العوامل الأخرى في وجود خطه شامله للتنمية تحكمها إدارة سليمة وتحطيط جيد يساعد في تحقيق التنمية.

الباب الثاني :- التجارب العالمية لمحاور التنمية العمرانية

١ - تجربة فرنسا

- أ - دور محاور التنمية في دعم خطة التنمية الشاملة داخل الدولة**
- ب - دور محاور التنمية في تنمية السواحل الفرنسية**

٢ - تجربة فنزويلا

- أ - التنمية داخل الإقليم المركزي**

- ب - التنمية خارج الإقليم المركزي**

٣ - تجربة المملكة العربية السعودية (تنمية ساحل وإقليم عسير)

الباب الثاني:- التجارب العالمية لمحاور التنمية العمرانية

بعد عرض وتحليل المنهجيات والأساليب التي تستخدم في قياس التنمية على محاور التنمية العمرانية، يعرض البحث بعض التجارب العالمية، بهدف دراسة الإستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها بعض دول العالم في مجال محاور التنمية العمرانية، من ثم تحليل هذه التجارب والخروج ببعض الإيجابيات والسلبيات بهدف الاستفادة منها في التجارب المحلية المستقبلية.

تم اختيار بعض التجارب العالمية في مجال محاور التنمية العمرانية التي طبقت بهدف حل مشاكل المركزية التي تعاني منها هذه الدول طبقاً لعدة معايير، فيلاحظ في هذه الدول مدى سيطرة الإقليم المركزي على التنمية ومحاولة نشر التنمية من خلال خلق محاور للتنمية، ومن أهم الخصائص العامة لهذه الدول ما يلي:-

- ١- تعداد السكان المتزايد وتمرکز التوزيع السكاني في مراكز حضرية كبيرة.
- ٢- الخصائص الطبوغرافية والديموغرافية.
- ٣- انتشار الأراضي الغير مستغلة والتي تميز بوجود مصادر للتنمية.

وسوف يعرض البحث بعض التجارب العالمية (فرنسا – فنزويلا – المملكة العربية السعودية) التي لها أوجه تشابه مع التجربة المصرية في بعض الخصائص.

- تم اختيار التجربة الفرنسية لتشابهها مع مصر في بعض الخصائص الجغرافية وذلك على النحو التالي:-

- ١- الموقع المتميز وسط أوروبا الذي أتاح لها الارتباط بالكثير من دول العالم كما هو الحال في موقع مصر الإستراتيجي وسط الدول المختلفة.
- ٢- امتداد السواحل الفرنسية الذي تم استغلاله بكفاءة واحتلت فرنسا المرتبة الثالثة في العالم من حيث عائدات السياحة، كما هو الحال في السواحل المصرية (ساحل البحر الأحمر وساحل البحر الأبيض المتوسط).
- ٣- تعدد المصادر المائية وامتداد الأنهر في وسط التجمعات العمرانية الذي تم استغلاله في تنمية الزراعة إلى أن أصبحت ثاني دولة زراعية على مستوى العالم، كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل في مصر والكثير من الترع والمصارف المصرية.
- ٤- سيطرة العاصمة باريس على التنمية كما هو الحال بالنسبة لـ القاهرة في التجربة المصرية.

- كما تم اختيار تجربة فنزويلا لتشابهها مع مصر في بعض الخصائص العمرانية والسكانية كما يلي:-
- ١- تمثل أحد الدول النامية كما هو الحال بالنسبة لمصر.
 - ٢- تحتوي على ثروات طبيعية تم استغلالها فأصبحت أغنى دول أمريكا اللاتينية، كما هو الحال بالنسبة للثروات الطبيعية الغير مستغلة والمنتشرة في الصحراء المصرية.
 - ٣- وجود بعض الموانئ الهامة التي تم استغلالها في التنمية كما هو الحال بالنسبة للموانئ المصرية.
 - ٤- ترکز السكان في العاصمة "كاراكاس" وسيطرتها على التنمية كما هو الحال بالنسبة للقاهرة في التجربة المصرية.
 - بينما تم اختيار تجربة المملكة العربية السعودية لتشابهها مع مصر في بعض الخصائص الجغرافية والسكانية التالية:-
 - ١- اشتراك مصر وال سعودية كأطول دولتين تطلان على البحر الأحمر.
 - ٢- انتشار الصحاري الظاهرة بالموارد الطبيعية في المملكة كما هو الحال في الصحاري المصرية.
 - ٣- توافر المقومات السياحية نتيجة لتنوع الطبوغرافيا من مناطق ساحلية وأراضي سهلة.
 - ٤- التشابه في الجوانب الاجتماعية بين سكان المملكة العربية السعودية وسكان مصر.

وسوف نقوم بعرض الطرق المختلفة التي اتبعتها الدول لحل مشكلاتها لمعرفة الحلول المتاحة لتحقيق التنمية والارتقاء بالتجربة المصرية.

(١-٢) تجربة فرنسا:



شكل (١-٢) موقع فرنسا

المصدر :-- <http://old.moheet.com/image/25/225>

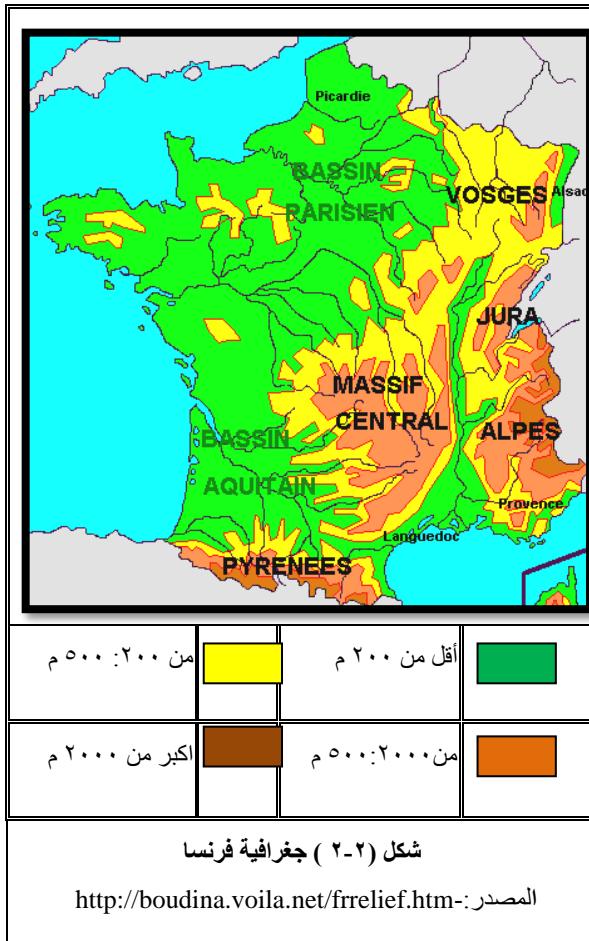
فرنسا هي أحد الدول بالقاراء الأوروبية و تعد فرنسا من أهم البلدان السياحية وتحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث عائدات السياحة التي تمثل ٥.٦٪ من الدخل القومي ويعمل فيها حوالي مليوني شخص وفرنسا هي الأولى في العالم من حيث عدد الزائرين للسياحة في زورها سنوياً أكثر من ٧٨ مليون سائح

أجنبي كما تحتل فرنسا موقع حاسم بين دول العالم، ويوضح شكل (١-٢) موقع فرنسا بالنسبة للدول المجاورة لها، يسكن بها حوالي سدس سكان العالم وترتبط فرنسا بشكل وثيق مع بلدان الاتحاد الأوروبي مما يساعدها على زيادة المبادرات التجارية، وتعتبر من أكبر الدول من الناحية الاقتصادية، فهي ثانية دولة على مستوى العالم على صعيد الزراعة والخدمات كما تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين الدول المصدرة وتعتبر أيضاً من أكبر الدول الجاذبة للاستثمارات الخارجية وهي أحد أعضاء مجلس الأمن كما هي عضو دائم في صندوق النقد الدولي وهي عضو في مجموعة الثمانى وتحظى العاصمة باريس بمقر اليونيسكو.^١

عند التعرف على تاريخ فرنسا نجد أن المنطقة التي تشملها فرنسا توحدت عام ٤٨٦ م، وفي منتصف القرن الثامن الميلادي أصبحت إمبراطورية تم تقسيمها إلى مملكتين (ألمانيا-فرنسا)، بعد الثورة الفرنسية تم إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية، ومع قيام الإمبراطورية الأولى سيطر الفرنسيون على كامل أوروبا تقريباً، وفي عهد الإمبراطورية الثانية بدأت الثورة الصناعية، ومع حلول الجمهورية الثالثة أصبحت فرنسا تملك إمبراطورية استعمارية واسعة تمتد من إفريقيا إلى آسيا، ومع قيام الجمهورية الرابعة نمت البلاد بشكل ملحوظ، ومع قيام الجمهورية الخامسة أصبح للبلاد نظام رئاسي ديمقراطي، وفي عام ١٩٩٠ تعاونت مع ألمانيا وكانت محرك البناء الأوروبي وزادت نجاحاً مع تأسيس السوق الأوروبية المشتركة واليوم تنتزع فرنسا حركة تريد أن تعطى لأوروبا دوراً سياسياً أكبر في العالم.

^١ <http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=23f3e6546cb63d32>

(١-٢) جغرافية فرنسا:-



تبعد فرنسا كجسم لتضاريس تؤلف القارة الأوروبية (سهول وجبال قديمة التشكيل وسلسل وعرة وشواطئ متعددة)، فتتنوع بها العناصر الجغرافية ومثلث وحدة نادرة شديدة الارتباط كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٢)، ففي المناطق الغربية والشمالية نجد أن أغلب الأراضي سهلة وهضاب لا ترتفع أكثر من ٢٠٠ م، بينما في المناطق الجنوبية والشرقية نجد سلسل جبلية متعرجة مثل جبال "الألب" التي تصل إلى ارتفاع ٤٨٠٧ م وجبال "البيريني" التي تصل ارتفاعها إلى ٣٢٨٩ متر أعلى سطح البحر وجبال "الجورا" بارتفاع ٧٢٨ متر وفي الوسط تضاريس وبراكين قديمة تشرف على ٨٠٠ متر، كما تنعم فرنسا بشبكة من المجريات

المائية الكثيفة وبها خمسة أنهار كبيرة (نهر لوار وهو أطول أنهارها ويبلغ طوله ١٠١٠ كم، نهر السين الهايد بطول ٧٧٥ كم وهو أهم مجرى ملاحي، ونهر الغارون الذي يعرف بفيضاناته الخطيرة، نهر الرون جنوب شرق فرنسا من الشمال للجنوب على مسافة ٥٢٠ كم، نهر الرين الذي يجري مسافة ١٩٥ كم في فرنسا).^١

ويتم عرض التجربة الفرنسية من خلال جزأين، الجزء الأول يوضح دور محاور التنمية العمرانية في دعم خطة التنمية الشاملة داخل الدولة، والجزء الثاني يوضح دور محاور التنمية العمرانية في تحقيق التنمية السياحية وتنمية السواحل الفرنسية.

^١ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=27189190>

(٤-١) دور محاور التنمية العمرانية في حل مشاكل المركزية ودعم خطة التنمية الشاملة داخل الدولة:-

١-٢-١) السياسة العمرانية لفرنسا:



تعتبر فرنسا من الدول الرائدة في تجارب التنمية العمرانية، تسيطر العاصمة باريس داخل الدولة، تمثل نسبة السكان بها ٣٠% من سكان حضر فرنسا، ويوضح الشكل رقم (٢-٣) موقع العاصمة باريس بالنسبة لدولة فرنسا، وسوف نتعرف على سياسة الدولة في تحويل التنمية بعيداً عن إقليم باريس للتغلب على المركزية وللحد من الفوارق الإقليمية.

تم اقتراح بعض الحلول
للتغلب على سيطرة
العاصمة باريس من بينها:

١- إيجاد عاصمة تسمى باريس الثانية

٢- بناء ١٠ مدن توابع صغيرة الحجم بسعة ٦٠ ألف نسمة.

٣- التوسيع في المدن القائمة لاستيعاب الزيادة السكانية

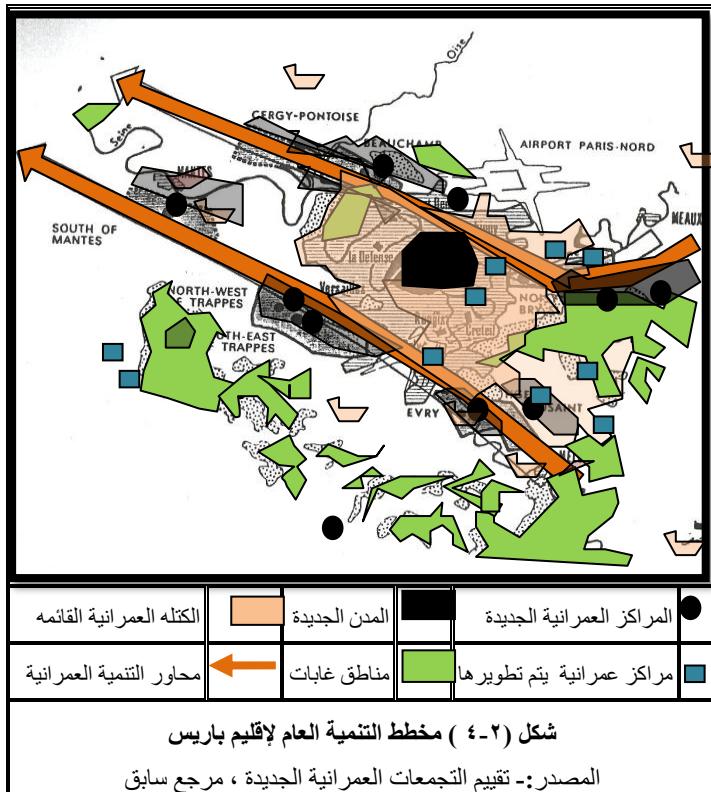
ولكن بعد الدراسة والتحليل وجد المخططون بعض العيوب في المقترنات السابقة يجعلها غير قادرة على حل المشكلة، فالمدن التوابع صغيرة الحجم فهي غير قادرة على استيعاب الزيادة السكانية إلا لخمس سنوات مقبلة منذ إنشائها، والتلوّس في المدن القائمة يحتاج إلى تطوير في شبكة البنية الأساسية والخدمات غير القادرة على تحمل أعباء جديدة من الزيادة السكانية^١

١-تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعماني
جامعة القاهرة

تم التفكير في خلق مراكز عمرانية جديدة في الضواحي مع تنمية المدينة الأم لعلاج الخلل الذي نتج عن مركزية العاصمة "باريس"، من خلال محاور طولية للتنمية العمرانية تتوافر بها كافة الخدمات، وتحل محل مراكز متعددة فرعية بجانب المركز الرئيسي بالعاصمة ويتم تحديد أماكن المحاور بما يناسب:-

- ١- الحفاظ على الموارد الطبيعية المتمثلة في أماكن الغابات وحوض نهر السين.
- ٢- مراعاة مسار خطوط السكة الحديد الموازية لنهر السين.
- ٣- وضع مخطط شامل لمحاور الطولية وإقليم باريس من خلال أهداف التنمية على مستوى الدولة.

٢-٢-٢) محاور التنمية المقترحة:-



تم اقتراح محورين للتنمية شمال وجنوب نهر السين مواضعين بالشكل رقم (٤-٢):-

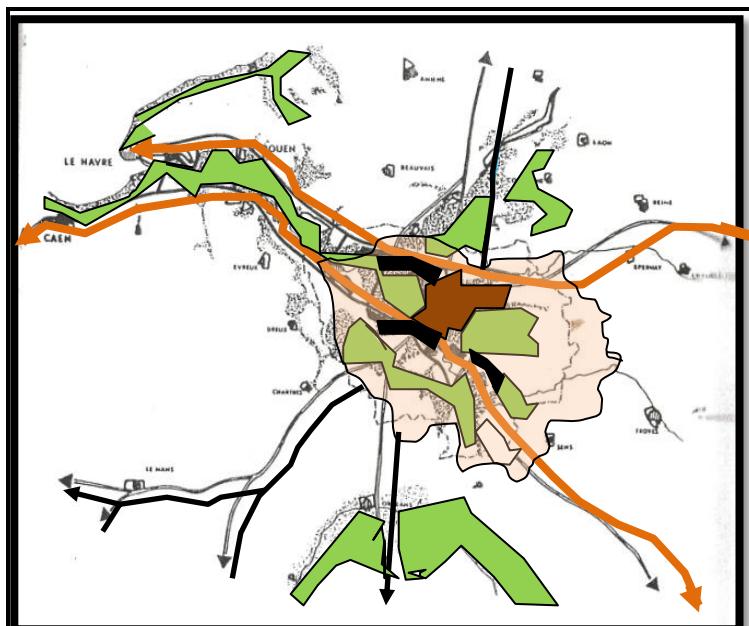
- ١- المحور الشمالي يضم عدد من المدن الجديدة وهي -Bry sur marne)
- Noisy le grand beauchampt (CergyPontoise
- ٢- المحور الجنوبي يضم مجموعه من المدن الجديدة وهي Tigery- (Evry - Lieusaint Etang-Trappes-SouthOfMantes)، المحورين شبه

متوازيين وكلاهما يمران بمركز العاصمة باريس، تزداد المسافة بينهم من الناحية الشرقية لربط إقليم باريس بباقي الدولة، وتم توجيه المحاور لدعم اللامركزية حول باريس.^١

^١ تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول – مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية ، معهد التخطيط الإقليمي والعماري جامعة القاهرة

وتم وضع مخطط للتنمية يشمل العديد من المراكز العمرانية الجديدة سواء داخل المدينة الأم أو خارجها، فالنسبة للتجمعات الجديدة الواقعة خارج المدينة الأم تم اختيار مواقعها بجوار مدن صغيرة قائمة لتعتمد على البنية الأساسية للمدن القائمة، وتقع في دائرة قطرها ١٠٠ كم مركزها هو مركز الحيز العمراني للعاصمة، باعتبارها مناطق مكملة للتنمية تتناسب مع الوضع القائم وتحسن عن طريق توفير الخدمات وتطوير النقل وتوفير فرص للعملاء.

٣-٢-١) التنمية العمرانية الناتجة عن إنشاء محاور التنمية:-



تم التغلب على مشاكل النقل من خلال تدعيم محاور النقل العام التي وطدت الاتصالية بين مركز باريس والضواحي المحيطة القائمة والتجمعات العمرانية الجديدة، كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٥)، بالإضافة إلى المطارات التي تصل إلى جميع أنحاء باريس.

مناطق ترفيهية وغابات		الكتلة العمرانية القائمة	
مناطق الإمتداد إلى خارج الإقليم		مناطق العمران الجديدة بالإقليم	
شبكة الطرق الخارجية لباقي الأقاليم		محاور التنمية العمرانية المقترحة	

شكل (٢-٥) العلاقة بين المحاور المقترحة ومناطق التنمية الجديدة وخطوط المواصلات

المصدر:- تقييم التجمعات العمرانية الجديدة ، مرجع سابق

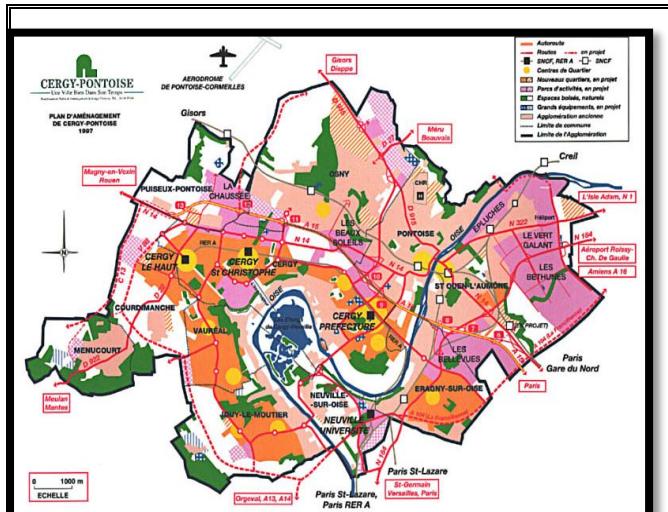
ساعدت محاور التنمية في تحقيق اللامركزية ، من خلال التجمعات العمرانية الجديدة التي ساهمت في توفير الخدمات.^١

^١تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعماري جامعة القاهرة

ساعد التوسيع في إنشاء المدن الجديدة غير المنعزلة على ظهور مراكز جديدة للتنمية تتكامل مع المراكز القائمة مما ساعد على توسيع الفاكهة الاقتصادية وتوفير فرص جديدة للعملة.

(٤-٢-١) أمثلة لبعض المدن الجديدة التي نشأت على محاور التنمية حول باريس:-

١- مدينة سيرجي "Cergy Pontoise"



شكل (٦-٢) المخطط العام لمدينة "Cergy Pontoise"

LA BASE DOCUMENTAIRE SUR LES VILLES المصدر:-

تقع على محور التنمية الشمالي، تم تأسيسها في المخطط الإستراتيجي عام ١٩٦٥، تبلغ مساحتها ٧٦٧١ هكتار موزعة على ١١ بلدية تحظى المدينة بموقع متميز ساعدتها على تحقيق التنمية فهي تقع على بعد ٣٠ كم إلى الشمال الغربي من باريس، كما تبعد ٣٠ كم عن مطار "شارل دي جو" وتنصل بخطين سكة حديد تحتوي على ١٢ محطة، كما تنصل

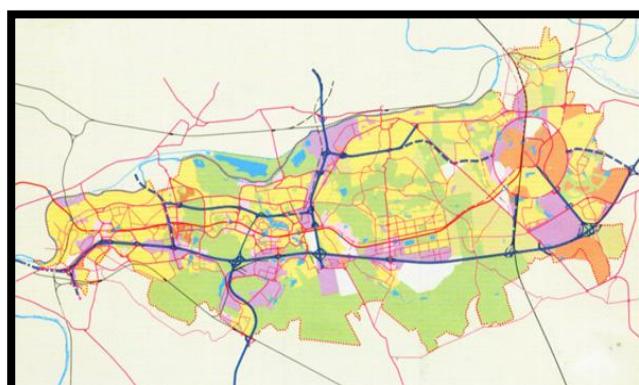
بالعديد من الطرق الرئيسية ويوضح الشكل رقم (٦-٢) المخطط العام لمدينة سيرجي، بدأت المدينة بـ عدد سكاني ٤٠٠٠ ثم وصلت إلى ١٧٨٠٠٠ عام ١٩٩٩، وأغلب الزيادة السكانية داخل المدينة منذ عام ١٩٩٠ متمثلة في الزيادة الطبيعية لأن صافي الهجرة إلى المدينة سلبي، تطورت التنمية في المدينة طبقاً لخطة مسبقة ومدروسة، وبعد التفكير في إنشاء المدينة ووضع الخطة المبدئية لتنميتها تم تعين بعثة التخطيط المسئولة عن إنشاء المدينة، وكان التنفيذ على مراحل وفي عام ١٩٧٠ تم افتتاح مركز التسويق الإقليمي للمدينة وتكونت أول شركة بها ومن هنا بدء وصول السكان الأوائل للمدينة، ثم تم إنشاء مقر اتحاد التنمية الاجتماعية داخل المدينة لمتابعة تطور التنمية بداخلها، وفي عام ١٩٧٥ بدأ المسابقة الدولية للتاؤن هاوس لتشجيع البناء داخل المدينة عام ١٩٧٦ بعدها تم افتتاح

^١ LA BASE DOCUMENTAIRE SUR LES VILLES NOUVELLES FRANÇAISES 2004

الطريق السريع A15 وتوصيل أول خط سكة حديد للمدينة الذي امتد ليصل إلى مناطق داخلية بالمدينة عام ١٩٨٤م، وتم توصيل ثاني خط سكة حديد ١٩٨٨م، وفي عام ١٩٩١ نشأت أول جامعة رسمية معتمدة بالمدينة، وفي عام ١٩٩٧ بدأت الدراسات الأولية في منطقة مركز بونتوواز ثم تطور المركز الثقافي للمدينة وساهم في تفعيل التنمية بشكل كبير داخل المدينة كما تطورت الطرق والسكك الحديدية بداخلها لتصل إلى المناطق المختلفة، وبذلك تعتبر المدينة متكاملة الخدمات ومن السمات المميزة لها وجود معدلات ضخمة من الحدائق والخدمات الترفيهية والخدمات التجارية المتعددة، وتمثل قوتها الاقتصادية في مجموعة الشركات التي تحتل ٦٠٠ هكتار من مساحة المدينة وتتوفر أكثر من ٨٠ ألف فرصة عمل، وتعتبر من أفضل المدن القائمة على ذاتها فيوجد ١٠ % فقط من سكان المدينة يعملون داخل العاصمة باريس وبقى السكان يعملون بداخل المدينة مما يدل على درجة الاستقرار العالية التي يتمتع بها المهاجرين إلى المدينة، ويتم الآن مناقشة الكثير من القضايا لتطوير المدينة وأهمها:-

- ١- امتداد خطوط السكك الحديدية والطرق للوصول للمناطق الهامشية من المدينة.
- ٢- تطوير برامج الإسكان والخدمات داخل المدينة وخاصة بمركز بونتوواز.
- ٣- الحظر من التحضر الزائد وتحسين المناطق المتهورة عمرانياً وحماية الموارد الطبيعية.

٤- مدينة مارن لافاري "MARNE-LA-VALLEE"



شكل (٧-٢) المخطط العام لمدينة MARNE-LA-VALLEE
المصدر:- LA BASE DOCUMENTAIRE SUR LES VILLES

تقع على محور التنمية الشمالي وتم تأسيسها في المخط الإستراتيجي عام ١٩٧٢، تبلغ مساحتها ٢٨٥١ هكتار موزعة على ٢٦ بلدية تحظى بموقع متميز ساعدها على تحقيق التنمية فهي تقع على بعد ١٣ كم شرق باريس، كما

^١ LA BASE DOCUMENTAIRE SUR LES VILLES NOUVELLES FRANÇAISES 2004

تبعد ١٥ دقيقة من مطار "شارل ديغول" و ٢٠ دقيقة من مطار "أوري" تصل بخطين سكة حديد تحتوي على ١٠ محطات للسكك الحديدية، كما تصل بالعديد من الطرق الرئيسية ويوضح الشكل رقم (٧-٢) المخطط العام لمدينة مارن لافاري، بدأت المدينة بـتعداد سكاني ٨٦٠٠ ثم وصلت إلى ٤٧٠٠٠ عام ١٩٩٩، ومع أن مؤشرات السنوات الأخيرة تشير إلى تباطؤ النمو السكاني داخل المدينة إلا أن صافي الهجرة مازال إيجابي لصالح المدينة، تم تصميم المدينة بطريقة خطية فتمتد حوالي ٢٠ كم من الغرب إلى الشرق مقسمة إلى ٤ قطاعات رئيسية على هيئة سلسلة متتالية من أقطاب النمو، ولكن القطاعين الأول والثاني ينماون ببطء بينما يتمتع القطاعين الثالث والرابع بتنمية سريعة وهذه هي المشكلة الرئيسية في تنمية المدينة، توفر المدينة أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل لها من قاعدة اقتصادية ضخمة متمثلة في ٧٠٠٠ شركة استثمارية تشغل ٥٠٠ هكتار من مساحة المدينة، كما يوجد بالمدينة أيضاً مجموعة عروض ديزني التي تساهم في توفير الكثير من فرص العمل بالإضافة إلى العديد من مراكز التدريب والبحوث والمدارس والجامعات. تنمو المدينة بشكل سريع على المستوى العالمي خاصة في القطاعين الثالث والرابع ولكن وجود بعض المناطق المتدهورة في القطاعين الأول والثاني يتطلب خطة للتجديد والتطوير ووجود صناعات مشتركة رائدة بين الأربع قطاعات لرفع مستوى القطاعين الأول والثاني وتشمل خطة التنمية المستقبلية للمدينة:-

١- تطور "أوروبا ديفوار فال" على أساس الحفاظ على التوازن بين التنمية السياحية والاختلاط الاجتماعي في المناطق الحضرية في برامج الإسكان ، وجود المرافق العامة في المؤسسات التعليمية والثقافية وتكريس الجهد إلى إنشاء منتزه (ديزني لاند باريس) كمرحلة أولى للتنمية ثم إطلاق مركز حضري "فال دي أوروبا"، وبذلك يتم تعزيز دور المدينة في باريس كعاصمة عالمية للسياحة.

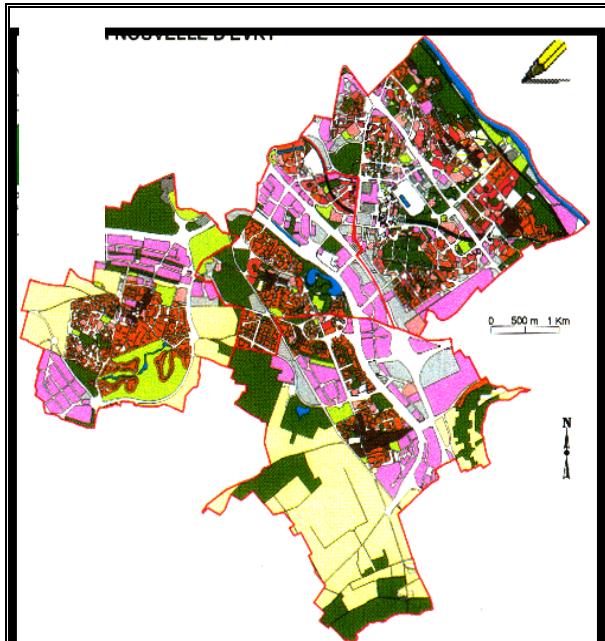
٢- تأكيد هوية "بوسي دي فال" على أساس استيعاب ٢٥ ألف نسمة، وهذا النمو الهائل يحتاج إلى ما يقابلها من مشاريع رئيسية للتنمية ويرقى ذلك تحسين للخدمات والطرق الرئيسية لمواجهة التحضر وحماية المدينة من التدهور البيئي.

٣- إعادة تطوير والانتعاش الاقتصادي للقطاع الأول "صاخية" عن طريق مركز إقليمي ضخم في المناطق الحضرية بعيداً عن باريس لتحسين الظروف الاجتماعية للمناطق الهمائية بالقطاع الأول.

٤- الانهاء من حي ديكارت للبحوث وتطوير الجامعة المركزية لاستيعاب أكبر عدد من الطلاب كأولوية للتنمية الإقليمية، ونقل بعض الوكالات الحكومية إلى الحي لدعم التنمية بالمدينة.

٥- إعادة هيكلة المركز الحضري "تورسي" الذي يبلغ مساحته ٨٠ هكتار على حافة القطاعين الثاني والثالث كمشروع تنموي مشترك بين القطاعين يفتح آفاق جديدة لتنمية القطاع الثالث ويدعم التنمية بالقطاع الثاني.

٣- مدينة افري "Evry" ^١:



تقع على محور التنمية الجنوبي، تم تأسيسها في المخطط الإستراتيجي عام ١٩٦٩، تبلغ مساحتها ٣٠٤٥ هكتار موزعة على ١٩ بلدية تحظى المدينة بموقع متميز ساعدها على تحقيق التنمية فهي تقع على بعد ٢٨ كم من باريس، كما تبعد ١٢ كم عن مطار "أوري" وتنصل بخطين سكة حديد وبها ٣ محطات للسكك الحديدية، كما تتصل بالعديد من الطرق الرئيسية التي تخدم جميع أنحاء المدينة وتصل إلى الأطراف مما يجعلها قادرة على توطين كافة الأنشطة الاقتصادية على

شكل (٨-٢) المخطط العام لمدينة "Evry"

المصدر:- LA BASE DOCUMENTAIRE SUR LES VILLES NOUVELLES FRANÇAISES 2004

طول الطرق لتصل إلى جميع أنحاء المدينة وهذا ما يميزها عن باقي المدن، نمت المدينة بشكل سريع فهي أكثر المدن جذباً للسكان وللعملاء لما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية ويوضح الشكل رقم (٨-٢) المخطط العام لمدينة افري، بدأت المدينة بـ عدد سكاني ثم وصلت إلى ٨٠ ألف عام ١٩٩٩ ، وصاحب ذلك تطور اقتصادي فهي توفر ما يقرب من ٥٠ ألف فرصة عمل، تحتوي المدينة على العديد من الخدمات المتميزة أهمها شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي توفر كفاءة توزيع الخدمات كما تحتوي على العديد من الغرف التجارية والمراكز الحضرية الثقافية ومراكم التسوق والمدارس والجامعات ودور العبادة.

^١ LA BASE DOCUMENTAIRE SUR LES VILLES NOUVELLES FRANÇAISES 2004

تم وضع أهداف رئيسية للارتفاع بالمدينة في السنوات المقبلة:-

- ١- إنشاء مركز حضري قادر على موازنة النفوذ في مناطق معينة من وسط باريس.
- ٢- تطوير المناطق السكنية وكافة الأنشطة للوصول إلى أعلى معدلات للتنمية وبما يحقق التوازن بين مناطق السكن والعمل.
- ٣- معالجة المشاكل المتعلقة بتدور بعض الأحياء السكنية لتجنب خطر التدهور الاجتماعي في مزيد من المناطق.

(٥-٢-٥) سياسة الدولة لتنظيم إنشاء المدن الجديدة على محاور التنمية:-

اعتمدت محاور التنمية حول باريس على تنمية المدن الجديدة على جانبي المحاور لتحقيق الجذب السكاني المستهدف واتبعت الدولة سياسة لإدارة هذه المدن وهي كالتالي :-^١

١- سياسة إدارة المدن الجديدة :-

اهتمت الدولة بتأسيس هيئة عامة داخل كل مدينة تضم ممثلين من الحكومة المركزية والهيئة المركزية للمدن الجديدة والهيئة العامة للتخطيط والتنمية والمحليات التي تضمها المدينة الجديدة، على أن تقوم كل هيئة بدورها داخل المدينة وتكامل الوظائف لتحقيق الأهداف المرجوة.

أ- دور ممثلي الهيئة المركزية للمدن الجديدة:-

- ١- تخصيص الأرض التي ستقام عليها المدينة.
- ٢- تحديد مناطق التنمية.
- ٣- متابعة تنمية المدينة.

ب- دور ممثلي الهيئة العامة للتخطيط والتنمية:-

- ١- الإشراف على التخطيط العام.
- ٢- التنسيق العام للمدينة.

ج- دور ممثلي هيئة تنمية المدينة:-

- ١- إعداد التخطيط والتصميمات.
- ٢- الحصول على الأرض.
- ٣- تنفيذ الخدمات وشبكات البنية الأساسية.
- ٤- تنظيم أعمال البناء.
- ٥- إدارة المدينة بعد تنفيذها.

^١تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعماري جامعة القاهرة

د- دور ممثلي المحليات:-

معاونة الهيئة العامة للتخطيط والتنمية فلتنتمية الخدمات العامة وشبكات البنية الأساسية وذلك بهدف تنظيم عملية التنمية داخل المدينة ومتابعتها بعد التنفيذ وحظر إقامة الاستخدامات المخالفة لمخطط استعمالات الأراضي، لتحقيق أهدافها في التنمية بعيداً عن العشوائية.

٢- سياسة تمويل المدن الجديدة:-

اعتمدت الحكومة في تمويل المدن الجديدة على ثلاثة مصادر (الحكومة المركزية - الحكومة المحلية - الهيئة العامة للتخطيط والتنمية).

أ- الحكومة المركزية:-

تساهم في تمويل المدن الجديدة بنسبة ٨%， وتختص بتمويل شراء الأراضي وإنشاء الطرق الإقليمية والرئيسية والسكك الحديدية، ولكنها تساهم أيضاً بصورة غير مباشرة من خلال المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة التي تقوم بتمويل الحكومة المحلية.

ب- الحكومة المحلية:-

تساهم في تمويل المدن الجديدة بنسبة ٤١%， تختص بتمويل أعمال الخدمات والمرافق العامة للمدينة، ويتم ذلك من خلال القروض منخفضة الفائدة أو بواسطة دعم الحكومة.

ج- الهيئة العامة للتخطيط والتنمية:-

تساهم في تمويل المدن الجديدة وفي شراء الأراضي مع الحكومة المركزية بنسبة ٥١٪، وتشرف على بيعها للمستثمرين، وتشجع البيع من خلال دعم الحكومة المركزية أو القروض الميسرة أو بتحصيل أقساط القروض وفوائدها من خلال الضرائب المحلية سواء على القرض أو على النشاط المستخدم، وتشرف على كل مصادر التمويل السابقة وتنظيمها فهي المصدر الأساسي لتمويل ودعم التنمية بالمدن الجديدة.

١-٢-٦) أسباب نجاح سياسة الدولة في إنشاء المدن الجديدة على محاور التنمية:-**١ - سياسة الحصول على الأرض والتصرف فيها:-**

يتم الحصول على الأراضي المخصصة للتنمية بواسطة الهيئة العامة للتخطيط والتنمية، عن طريق نزع الملكية للمنفعة العامة وتعويض المالك، وتضع الدولة سياسة للتحكم في أسعار الأرضي ومنع المضاربة بالأسعار بمجرد معرفة أن هناك مقترح لنشأة مدينة جديدة لتسهيل الحصول على الأرضي وتنمية المدينة، وافتتحت قوانين الدولة على أن المناطق المحددة للتنمية المستقبلية تعلن كمنطقة ثابتة للتنمية يظل سعرها ثابت، ويشترط على مالكها عدم التصرف فيها إلا بالسعر المعلن أو أقل منه ويجب عليه إعلان الحكومة في حالة التصرف في بيعها حتى تتدخل كمشترى بنفس السعر المعلن، ثم يزداد سعرها سنويًا بناءً على النسبة التي تحدها الحكومة بناءً على معدل التضخم داخل الدولة، وبذلك تحصل الحكومة على الربح السنوي من سعر بيع الأرض عند إنشاء المدينة ويقدر بحوالي من ١٠٪ ضعف سعر الأرض الأصلي.

٢ - مساهمة القطاع الخاص في التنمية:-

تقوم الهيئة المحددة بداخل كل مدينة بإدارة المدينة وتنظيم إقامتها وتدير الاستثمارات اللازمة لها، ولكن القطاع الخاص هو الممول الفعلي لإنشاء المدينة خاصة في مجال الإسكان والتجارة والصناعة، حيث تعلن الحكومة عن الأرضي المخصصة للتنمية المستقبلية الثابتة، وتتكلف القطاع الخاص بمسؤولية التنفيذ وتنمية المدينة بناءً على القوانين واللوائح التي تحدها الهيئة العامة للتخطيط والتنمية للوصول لأفضل صورة للمدينة.

- نجحت المدن الجديدة التسع الفرنسية الواقعة على محاور التنمية داخل وخارج الإقليم المركزي في تحقيق الجذب السكاني نتيجة لنجاح السياسة الموجهة لهذه المدن، تم إنشاؤها في أواخر السبعينيات على مراحل لاختبار مدى فاعليتها وتأثيرها في مواقعها، ففي البداية لم تتحقق الجذب المطلوب، ولكنها نمت بسرعة مذهلة بعد ذلك ففي نهاية عام ١٩٨٠ م بلغ عدد السكان بها ٧٣٠ ألف نسمة، واستقطبت الهجرة إليها من داخل الإقليم المركزي، فالمدن الجديدة داخل الإقليم المركزي ٩٠٪ من المهاجرين إليها من داخل الإقليم، والمدن الجديدة خارج الإقليم المركزي ٨٥٪ من المهاجرين إليها من الإقليم المركزي، وذلك دليل على نجاح التجربة ولكن نسبة النجاح أيضًا تتوقف على نوعية السكان المهاجرين ومدى قدرة هذه المدن على توفير فرص للعمالة بداخلها لتشكل جزء من الهيكل الاقتصادي العام.

- ١-٢-٧) أسباب نجاح تجربة المدن الجديدة الواقعة على محاور التنمية الفرنسية:
- ١- زيادة الاتصالية من خلال محاور التنمية والطرق الرئيسية، مما ساعد على توفير الحرية في اختيار محل السكن ومحل العمل، وسهولة الحركة من وإلى المدينة الأم مما ساعد على تحقيق الجذب السكاني.
 - ٢- اختيار موقع للمدن الجديدة من منظور إقليمي بجوار مدن قائمه للاستفادة من البنية الأساسية القائمة في مراحل النمو الأولى.
 - ٣- توفير الخدمات والأنشطة بمعدلات عالية لتحقيق الجذب السكاني.
 - ٤- تنظيم السياسة الإدارية وتوزيع الوظائف وتكامل الهيئات بكافة مستوياتها لتحقيق التنمية.
 - ٥- نجاح سياسة الحصول على الأرض ومنع المضاربة بالأسعار وتحصيل الربح لصالح الحكومة.
 - ٦- التعاون بين الحكومة والهيئات العامة قطاع الخاص لتحقيق التنمية.
 - ٧- الحد من نمو الأنشطة الصناعية داخل المدينة المركزية وتوزيعها بالمدن الجديدة كعامل جذب لها.
 - ٨- التوازن داخل المدن بين أعداد السكان والعمالة والأنشطة والخدمات، وإن كان أقل من المخطط له.
 - ٩- الاهتمام بنوعية الإسكان المدعم لقلة تكلفته نسبياً مما يساعد على تحقيق الجذب السكاني.
- ولكن برغم كل هذه المميزات كان لهذه السياسة بعض العيوب:-
- ١- حققت نجاح في جذب السكان والأنشطة ولكنها لم تجذب كل الأعداد التي خططت لها، ويوجد بعض الصعوبات في جذب نوعيه معينه من السكان مثل العمالة الماهرة والطبقات الفنية في الإسكان.
 - ٢- اعتراض المحليات على السياسة الإدارية التي تضم ممثلي من سلطات مختلفة من الحكومة والوزارات، وبرغم تنظيم التمويل والقروض الميسرة إلا أن بعض المحليات عجزت عن السداد.
 - ٣- زيادة تكلفة شبكة الطرق والمواصلات التي تربط جميع أنحاء الإقليم.
 - ٤- زيادة الاشتراطات التي تلزمها الهيئة العامة للتخطيط والتنمية على المستثمرين جعلت القطاع الخاص في بعض الأحيان يفضل الاستثمار والبناء خارج المدن الجديدة.

تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعماري
جامعة القاهرة

كان لمحاور التنمية العمرانية دور ايجابي وأثر ملحوظ على التنمية الشاملة داخل فرنسا، ولكنها قامت بدور مساعد لتحقيق التنمية من خلال منظومة متكاملة تحكمها السياسة العامة التي وضعتها الدولة لخطة التنمية الشاملة والإستراتيجية المتبعة في تنفيذ الخطة، تم توجيه محاور التنمية كعامل مساعد لدعم التنمية وإصلاحوضع القائم وتحقيق الأهداف المرجوة، من خلال دعم الهيئات المختلفة في التمويل والإدارة، فساعد توجيه المحاور على دعم اللامركزية والتقليل من سيطرة العاصمة باريس ونشر التنمية واستغلال الموارد وإنشاء أقطاب نمو فرعية من خلال إنشاء المدن الجديدة اعتماداً على المدن القائمة.

(٣-١-٢) دور محاور التنمية في تنمية السواحل الفرنسية:-

:Languedoc Roussillon



شكل (٩-٢) الطرق الرئيسية بساحل لانجدوك روسيليون الفرنسي

<http://www.mapsofworld.com/france/images/languedoc-roussillon/languedoc-roussillon-rail.jpg>

يقع الساحل جنوب فرنسا على خليج "ليون" ويمتد بمواجهة ساحل البحر الأبيض المتوسط كما هو موضح بالشكل رقم (٩-٢)، وخطه تتميزه تعتبر من أكبر خطوط التنمية الساحلية الإقليمية في العالم، بدأت في السنتينيات من القرن السابق، واستغلت محور للتنمية بطول ١٨٠ كم في ربط المدن والجماعات القائمة على ساحل البحر المتوسط بهدف تنمية السياحة وتوفير ٤٠٠ ألف سرير سياحي جديد، وبلغ حجم الاستثمارات اللازمة للتنفيذ ومد خطوط المرافق والطرق الرئيسية ٨٠٠ مليون فرنك فرنسي، وتم التمويل بمساعدة عدد من الجهات المختصة (الولاية- السلطات الإقليمية والمحلية- القطاع الخاص).

١- الولاية:- انحصر دورها في وضع السياسة العامة وخطة التنفيذ والإشراف على التنفيذ لضمان سير الخطة الموضوعة، وكان لها دور في توفير الأراضي اللازمة للمشروع وتنفيذ شبكات المرافق الرئيسية، وتساهم في تمويل الهيئات الأخرى ل القيام بمهامها.

٢- السلطات الإقليمية والمحلية:- قامت بإنشاء أربع شركات اقتصادية لتنمية المحور وإمداده بالمرافق، وبيع الأراضي للقطاع الخاص بسعر التكلفة لتشجيع المستثمرين ل القيام بدورهم في التنفيذ والتنمية.

٣- القطاع الخاص:- استلام الأرضي وتنمية المحور بناء على الخطة التي وضعتها الولاية، إقامة الفنادق والوحدات السكنية السياحية، وتنمية الشواطئ وتوفير الخدمات الترفيهية والتجارية الازمة.

٤- التنمية العمرانية الناتجة عن المحور:-



شكل (١٠-٢) أحد مناطق التنمية السياحية بساحل لانجدوك روسيليون
<http://web.france.com/system/files/images/Agde+cie>

المؤشرات الأولية للتنمية غير إيجابيه، ولكن تم التغلب على المشكلات بعد التنظيم الإداري للوظائف وتحديد دور كل جهة لإتمام تنفيذ الخطة الموضوعة والاستغلال الأمثل للمحور وتعظيم إيجابياته لتحقيق الأهداف فبلغ الناتج المحلي للساحل، ٢، ٣% من إجمالي الناتج القومي ويزداد بمعدل ٤% سنوياً وتطورت التنمية الناتجة عن المحور حيث ارتفعت الليالي السياحية من ١٦ مليون إلى

٣٩ مليون ليلاً، وزاد معدل إقبال السائحين الأجانب على الإقليم بصورة ملحوظة، بلغ عدد السائحين في فصل الصيف ١٦ مليون سائح، ومثلت الليالي السياحية للإقليم حوالي ١٢% من إجمالي الليالي السياحية بالمنتجعات الجديدة بالدولة^١، ويوضح الشكل رقم(١٠-٢) أحد مناطق التنمية السياحية بساحل لانجدوك روسيليون الفرنسي.

٢- تنمية منطقة (Port leucate – Barcares) السياحية على الساحل:-



يعتبر أكبر المنتجعات المخططة بساحل "انجدوك روسيليون" الفرنسي، وهو شريط من الأرض بمساحة ١٠ ألف فدان محصورة بين البحر والبحيرة وتمتد بطول ١٠ كم بمحاذاة الشاطئ وتسوّع بحوالي ٩ آلاف سرير، وتنميّز المنطقة بالعناصر الطبيعية ويوجّه بها موانى وساعد ذلك على دعم التنمية السياحية بالمنطقة، ويوضح الشكل رقم (١١-٢) منطقة (Port leucate – Barcares) السياحية.^١

شكل (١١-٢) منطقة (Port leucate – Barcares) السياحية

<http://web.france.com/system/files/images/Agde+cite>
e

ووضعت خطة التنمية لتحقيق الأهداف مع ضمان حماية السواحل والموارد الطبيعية بالمنطقة، وتحقيق عنصر الاتصالية من خلال تجميع الأنشطة ليسهل الوصول إليها، وتنظيم حركة المرور وفصل المرور العابر عن الأماكن الترفيهية وأماكن الإقامة السياحية بالمنطقة.

^١ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

٢-٣-١-٢) تجربة ساحل آكيتين (Aquitaine) الفرنسي:-



يقع الساحل بجنوب غرب فرنسا على طول المحيط الأطلسي بالقرب من الساحل الأوروبي كما هو موضح بشكل رقم(١٢-٢)، تم اقتراح محور للتنمية بطول ٢٥٠ كم كامتداد للمناطق الطبيعية على الساحل الأوروبي، بهدف استيعاب ٣٨٠ ألف سرير بالإضافة إلى العدد الأصلي الموجود ٤٥٠ ألف سرير، ثم تم تشكيل لجنه بهدف تنسيق الأعمال وإسناد المهام للجهات المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الأرض وتنفيذ شبكات البنية الأساسية من الطرق الرئيسية والمرافق، والتعاقد مع المستثمرين لبدء التنفيذ، وبدأ تنفيذ الخطة فعلياً من عام ١٩٦٧م إلى عام ١٩٧٢م^١.

^١ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

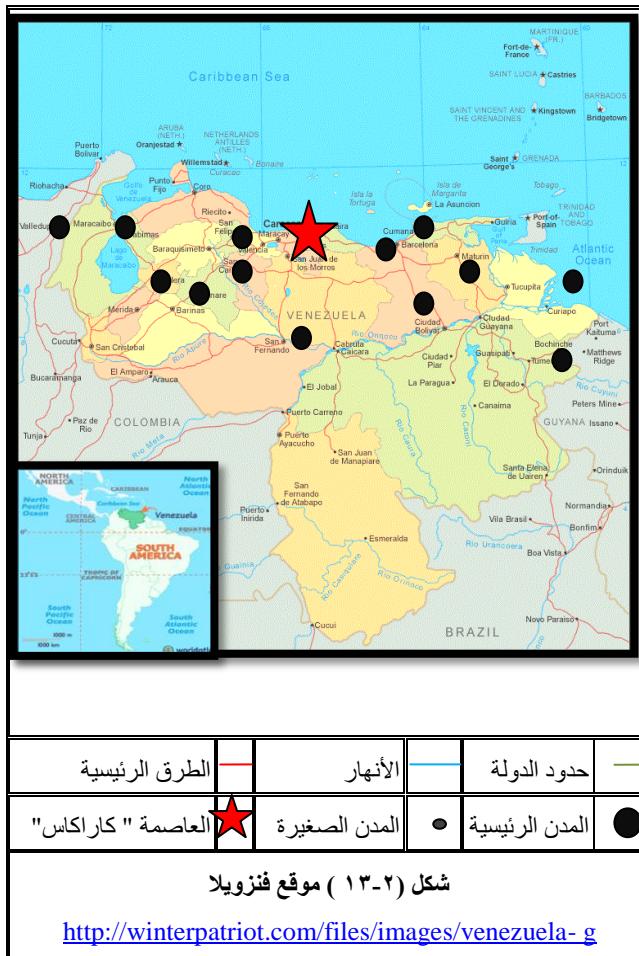
١- التنمية العمرانية الناتجة عن المحور:-

تم تنظيم التنمية على طول المحور للوصول إلى تنمية مثالية تدعو إلى الاستدامة الطبيعية للموارد لا تنظر إلى زيادة الكم ولكنها تهتم بالكيف، فنشأت التنمية على طول المحور الساحلي في المنتجعات المقامة فعلياً، وتم تقسيم المنطقة إلى ٩ وحدات أساسية للتنمية كل وحدة بمساحة إجمالية ٣٧٠ ألف فدان تفصلها ٨ قطاعات لحفظ التوازن الطبيعي بالمنطقة، وتمثل القطاعات الطبيعية في مناطق الغابات والمناطق محمية حول البحيرات وعلى جانب الأنهار والأراضي الزراعية بالمنطقة، بحيث تقوم التنمية على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتحقيق الاستدامة لها والحفاظ على البيئة.^١

دعمت محاور التنمية السياحية على السواحل الفرنسية، نتيجة لوجود البحر المتوسط كمورد طبيعي هام تم الاستفادة منه بكفاءة في دعم التنمية السياحية، ونتيجة لسياسة الدولة المتبعة في اتخاذ القرارات السليمة لتوجيه رؤوس الأموال وإدارة المشروع كجزء مؤثر في التنمية الإقليمية، مما ساعد على التغلب على مشكلة ضعف ارتباط مناطق التنمية السياحية بالساحل عن طريق توجيه محاور التنمية لربط هذه المناطق ودعمها بالموانئ الصغيرة لتحقيق الاتصالية بالساحل ونشر التنمية.

^١ محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

(٢-٢) تجربة فنزويلا :-



فنزويلا هي أحد الدول النامية التي تقع في شمال أمريكا الجنوبية، بها مدن رئيسية منها العاصمة "كاراكاس" و"فالينسيا" و"كارابو وبها موانئ رئيسية "ماراكايبو، لا جويرا، يورتوكابيلو" كما موضح بشكل (١٣-٢)

هي جمهورية فيدرالية تتكون من ٢٢ ولاية، تنقسم إلى إقليم فيدرالي واحد وهو إقليم "كاراكاس المركزي" وتابع فيدرالي عبارة عن ٧٢ جزيرة أشهرها جزيرتي "مارغاريتا و أرخبيل لوس رووكس".

تعد من أغنى دول أمريكا اللاتينية، تتحل مساحة ٣٥٢ ألف ميل^٢، يسكن أربع أحmas سكانها في الجزء الشمالي الغربي، وتعتمد في ثرواتها الطبيعية على البترول ويمثل عائد ٢٠% من الناتج القومي، ويليه الحديد والذهب والنحاس والفحسم والملح والمنجنيز، وتعد القهوة من أهم منتجاتها الزراعية وتنتج القمح والموز والسكر، وتصنع الصلب والبتروكيماويات والزجاج. تسيطر بداخلها العاصمة "كاراكاس" على الحياة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسكن بداخلها ٤% من سكان الدولة كما تتركز بها جميع الأنشطة الاقتصادية.^١

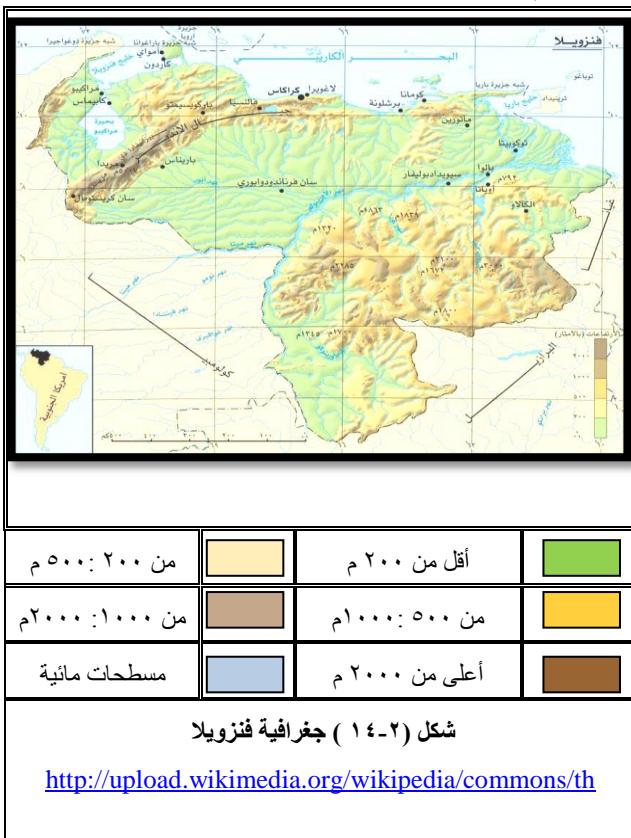
^١ اسماء عبد العاطي، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٣٣

أطلق عليها المستعمرون الأسبان اسمها الحالي ويعني فينيسيا الصغرى، وذلك بسبب الأكواخ التي كانت حول بحيرة "ماراكايبو" عند اكتشافها مع جزر الهند الغربية، استعمر الأسبان فنزويلا في بداية القرن السادس عشر الميلادي بعد حروب طاحنة مع سكانها الأصليين، واستمر استعمارهم لها أكثر من ثلاثة قرون، استُقلَّت "فنزويلا" عن الأسبان عام ١٨٢٠، وذلك بعد أن انفصلت عن جمهورية "كولومبيا الكبرى" التي تكونت عام ١٨٢١ م.

السكان أغلبهم من الميسترو الذين يمثلون ٦٧٪ من سكان الدولة، كما يمثل البيض (الأسبان، الإيطاليون، البرتغاليون، الألمان، العرب) ٢١٪، والفارقة يمثلون ١٠٪ والسكان الأصليون (الهنود الأمريكيون) يمثلون ٢٪، واللغة الرسمية هي اللغة الإسبانية.

(١-٢-٢) جغرافية فنزويلا :-

تنقسم جغرافية فنزويلا إلى أربعة أقسام :-^١



في الشمال وحول بحيرة "ماراكايبو" أراضي ساحلية، تتلوها سهول ساحلية ودلتا نهر "أوريينكو"، وحول تلك السهول الساحلية تنتشر جبال فنزويلا مشكلة قوساً كبيراً مرتفعاً فوقها يتجمع معظم سكان البلاد، وجنوباً تعود السهول حيث سهل نهر "أوريينكو" الذي يعد من أهم أنهار البلاد ويبلغ طوله ١٧٠٠ ميل وينحدر واديه نحو الشمال، وتعرف هذه السهول سهول "اللانوس"، وفي الجنوب الشرقي تعود المرتفعات من جديد حيث مرتفعات "غويانا" التي تتحدر نحو الشمال، ويصل ارتفاع أعلى قممها إلى ٢٧٤٠ متراً فوق سطح البحر ويوضح الشكل رقم (١٤-٢) جغرافية فنزويلا.

١ <http://www.zuhlool.org/wiki/%D9%81%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7>

المناخ:- على الرغم من أن فنزويلا تقع كلها في الإقليم المداري إلا أن متوسط درجات الحرارة يتراوح من إقليم إلى آخر حسب الارتفاع عن مستوى سطح البحر، فالمنخفضات حارة على مدار السنة وبلغ متوسط درجة الحرارة فيها ٢٨ درجة مئوية، أما المرتفعات فالمتباينة فيها أكثر برودة إذ بلغ متوسط درجات الحرارة ١٩ درجة مئوية.

التضاريس:- تكون تضاريس فنزويلا من أربعة أقاليم جغرافية رئيسية هي:-

أ- حوض "ماراكايبو": يقع في الشمال الغربي من فنزويلا، ويتألف من بحيرة "ماراكايبو" وما حولها من المنخفضات وتعد بحيرة "ماراكايبو" أكبر بحيرة في أمريكا الجنوبية، كما يوجد في حوض "ماراكايبو" أكبر احتياطي من النفط عُرف في القارة حتى الآن.

ب- مرتفعات "الأنديز": تبدأ من جنوب غرب حوض "ماراكايبو" وتمتد إلى شمالي فنزويلا ويقطن في هذا الإقليم معظم سكان فنزويلا، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي من الغرب إلى الشرق سلسلة "ميريدا" والمرتفعات الوسطى والمرتفعات الشمالية الشرقية.

ج- سهول "اللانوس": تقع بين مرتفعات "الأنديز" ومرتفعات غويانا.

د- مرتفعات "غويانا": تقع جنوب سهول "اللانوس" وتحتل نصف مساحة فنزويلا تقريباً، ويجري في هذه المرتفعات أنهار سريعة إضافة إلى شلالات "آنخل" أعلى مسقط للمياه في العالم، كما تغطي الغابات الاستوائية رقعة شاسعة من الجزء الجنوبي من هذا الإقليم.^١

(٢-٢) السياسة العمرانية في فنزويلا :-

كان لسيطرة العاصمة "كاراكاس" دور في توجيه السياسة العمرانية إلى خارج الإقليم المركزي عن طريق بناء مدن جديدة بهدف :-

١- تقليل الضغوط السكانية وال عمرانية على العاصمة "كاراكاس".

٢- إيجاد أقطاب مضادة للنمو لجذب الهجرة من العاصمة "كاراكاس".

٣- إعادة توزيع السكان داخل الإقليم المركزي.

٤- إيجاد موقع جديدة للتنمية تختلف الكثير من الأنشطة المختلفة وتقلل الاعتماد على الصناعات الثقيلة.

٥- إيجاد موقع صناعية جديدة لأن ذلك أصبح عسير جداً داخل العاصمة نتيجة لنكوص العمران^٢.

¹ <http://www.zuhlool.org/wiki/%D9%81%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7>
تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعمرياني
جامعة القاهرة

تم توجيه التنمية العمرانية داخل فنزويلا إلى محورين :-

١- الاهتمام بتنمية المناطق القريبة من العاصمة "كاراكاس" داخل الإقليم المركزي اعتماداً على إيجاد محاور للتنمية تصل بين العاصمة والمناطق المحيطة بها داخل الإقليم المركزي.

٢- تنمية الأقاليم الأخرى خارج الإقليم المركزي لخلق أقطاب مضادة للتنمية، اعتماداً على محاور تنمية تربط الإقليم المركزي بالأقاليم الأخرى، لجذب الهجرة بعيداً عن الإقليم المركزي وتحقيق التنمية المتوازنة.

ونجد أن فكرة محاور التنمية العمرانية تحقق الأهداف التي تنشدها فنزويلا لتحقيق التوازن والسيطرة على مركزية العاصمة "كاراكاس" ونموها على حساب باقي أجزاء الدولة من خلال :-

١- تفعيل دور محاور التنمية بين العاصمة "كاراكاس" وبباقي الولايات لتحقيق التنمية المتوازنة للدولة.

٢- إيجاد موقع جديدة للتنمية على هذه المحاور تمثل أقطاب نمو فرعية تحقق التوازن في توزيع السكان داخل الإقليم المركزي وخارجها وتساعده على جذب الهجرة من العاصمة لنفلل من الضغط عليها.^١

(٣-٢-٢) التنمية داخل الإقليم المركزي :-

(٢-٣-١) محور التيجراس - فالنسيا (The Tejerias – Valencia) :-

كانت الحاجة ماسه لاستخدام محاور التنمية العمرانية داخل الإقليم المركزي وتفعيل دورها في التنمية لعدم توفر شبكات الطرق بالشكل المطلوب بفنزويلا، ففي البداية اعتمدت الحركة بين العاصمة "كاراكاس" وبباقي الولايات على خط سكة حديد ضيق وطريق آخر مكون من حارتين لربط القرى الرئيسية، ولكن هذا الطريق أصبح قديم جداً ولا يحتمل، وكانت وسيلة النقل المستخدمة لنقل البضائع والأفراد هي السكة الحديد، بالإضافة إلى إهدران الوقت والجهد.^٢

¹ تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعمرياني جامعة القاهرة.

² اسماء عبد العاطي، محاور الحركة الرئيسية وتاثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٣٣



وضع خطه لاستكمال طريق (The Tejerias) – Valencia الذي يخدم ولايتي "أراجوا" و"كارابوبو" بفنزويلا، ويصل مدن (Maracay & Valencia Tejerias&) كمحور بديل للحركة يتم تتميته بقدر المستطاع اعتماداً على إمكانيات التجمعات العمرانية القائمة كما هو موضح بالشكل رقم (١٥-٢)، حتى يوفر عوامل الجنوب المطلوبة لباقي أجزاء الإقليم، لتخفييف الضغوط السكانية والعمرانية على العاصمة "كاراكاس".

تطور التنمية داخل الإقليم المركزي بعد تنمية المحور على النحو التالي :-^١

- حدث تطور للتنمية العمرانية داخل الإقليم المركزي، حيث ساعد إنشاء المحور في تسهيل حركة المرور وتوفير الوقت والجهد لنقل البضائع والأفراد، مما نتج عنه زيادة تدفق السكان داخل الإقليم المركزي، حيث زاد عدد السكان في ولايتي "أراجوا" و "كارابوبو" بعد إنشاء المحور بمعدلات أعلى من باقي الدولة.

^١ اسماء عبد العاطي، محاور الحركة الرئيسية وتاثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٣٤

- ساهم المحور في استغلال الأراضي الفضاء والوصول للمناطق الهمشية في قرى "أراجوا" و منطقة بحيرة (Valencia)، فساعد في تكوين قاعدة اقتصادية مستقلة لهذه المناطق وأصبحت تمتلك صادرات خاصة بها نتيجة لتوطن بعض الصناعات على طول المحور نظراً لارتفاع أسعار الأراضي في (Caracas)، وبذلك ساهم أيضاً في توافر فرص عمل، فتم استغلال العمالة المدربة من مناطق (Maracay) & (Valencia) لتشغيلها بهذه المصانع على طول المحور، نظراً لارتفاع أجور العمالة المدربة في (Caracas)، مما أدى إلى زيادة ناتج التصنيع في ولايتي "أراجوا" و "كارابوبو" من ١٤% إلى ٨% من الإنتاج القومي للدولة.
- ساعد المحور أيضاً في تنمية القطاع الزراعي، حيث زادت مساحة الأراضي الزراعية بنسبة الضعف في "كارابوبو" بينما تدهورت قليلاً في "أراجوا".
ما سبق نجد أن :-
- كان للمحور تأثير ملحوظ في عملية التنمية العمرانية واستغلال المساحات الفضاء البينية بين المدن للاستفادة بالموارد الطبيعية والوصول إلى المناطق الهمشية، حيث تم إنشاءة بالقرب من مراكز عمرانية قائمة (Maracay & Valencia) فساعد على نمو هذه المراكز، كما قام بدور هامة في الوصل بينها وبين العاصمة (Caracas).
- نجحت خطة التنمية على طول المحور نتيجة لانخفاض أسعار الأراضي وقلة أجور العمالة وازدحام الصناعات في (Caracas) التي كانت تسعى إلى الامتداد في مناطق أخرى لزيادة الإنتاج.

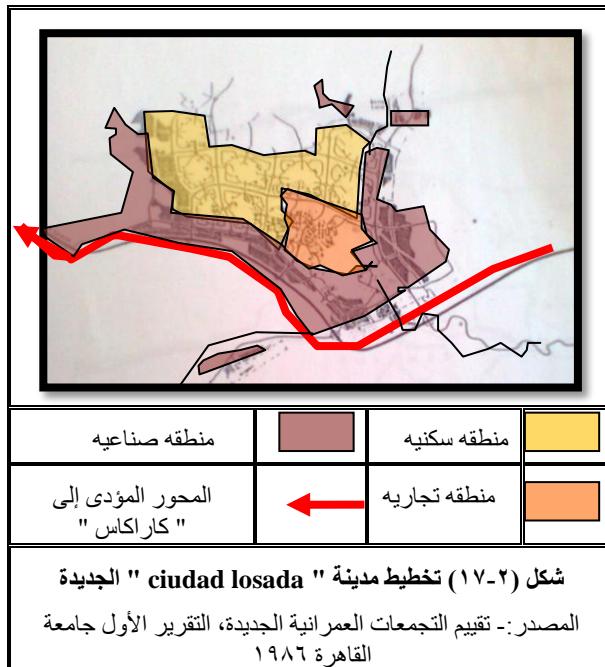
(٢-٣-٢-٢) تجربة وادي "توك ميديو" :-
تم توجيه التنمية العمرانية إلى وادي "توك ميديو" بالقرب من العاصمة "كاراكاس" وتم اقتراح خمسة بدائل للتنمية موضحة بالشكل رقم (١٦-٢) وهي :-

<p>٣- البديل الثالث (إنشاء مدينة جديدة بحجم ٥٠٠ ألف نسمة وعدم التوسيع في المدن القائمة دون إنشاء مدن جديدة).</p>	<p>٤- البديل الأول (التحكم في نمو المدن القائمة وإنشاء مدينة جديدة بحجم ٤٠٠ ألف نسمة لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة)</p>
<p>العاصمة "كاراكاس" محور التنمية الطرق الرئيسية المدن الجديدة المقترحة المدن القائمة الأنيوية المتعددة المقترنة نطاق التنمية المقترن على المحور</p>	<p>٥- البديل الخامس (إنشاء مدينة جديدة تستوعب أكثر من مليون نسمة مع تنمية المناطق المحيطة بها بالوادي).</p>
<p>شكل (١٦-٢) بدائل التنمية لوايي "توك ميديو" المصدر :- تقييم التجمعات العمرانية ، مرجع سالق</p>	<p>٤- البديل الرابع (انتشار النمو العمراني بالوادي في هيئة أنيوية متعددة لتحقيق كثافات سكانية منخفضة).</p>

تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعمرياني
جامعة القاهرة

عند دراسة البدائل الخمسة المقترحة نجد أن :-

بعض البدائل سعت إلى المركبة على أساس إقامة مدينة جديدة بحجم كبير وعدم التوسيع في المدن القائمة، وبعضها سعى إلى الإنتشار على أساس التوسيع في المدن القائمة ونشر التنمية من خلال أنوية فرعية، ولكن كافة البدائل لم تضع خطه لتنمية محور الحركة الرئيسي الواصل بين العاصمة "كاراكاس" ووادي "توك ميديو" ومحور الحركة الرئيسي الواصل بين التجمعات العمرانية بالوادي لتوفير عوامل الجذب لتلك التجمعات سواء كانت مدن جديدة أو مدن قائمة.



تم اعتماد البديل الأول للتنفيذ على مسطح ٦٩٠٠ فدان، الذي يسعى إلى إقامة مدينة جديدة "ciudad losada" بحجم ٤٠٠ ألف نسمة مع السيطرة على نمو التجمعات العمرانية المحيطة بها، خططت المدينة على أساس خروج محورين متوازيين من مدينتي "sta lvcia" و "sta terise" وتحدد اتجاه المحورين بناءً على الظروف الطبيعية والطبوغرافية بالمنطقة، ويوضح الشكل رقم (١٧-٢) خطوط مدينـة "ciudadlosada" الجديدة.

ما سبق نجد أنه بالرغم من تنفيذ بعض المقترفات وإقامة مدن جديدة داخل الإقليم المركزي، إلا إنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها ووسائل الجذب المنشودة، فالنمو السريع للعاصمة "كاراكاس" ومركزيتها لم تتأثر نتيجة للدور المحدود الذي لعبته المدن الجديدة داخل الإقليم المركزي سواء في مجالات التنمية أو في الجذب السكاني المستهدف.

١تقدير التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والعمرياني، جامعة القاهرة.

(٤-٢-٤) التنمية خارج الإقليم

المركزي:-

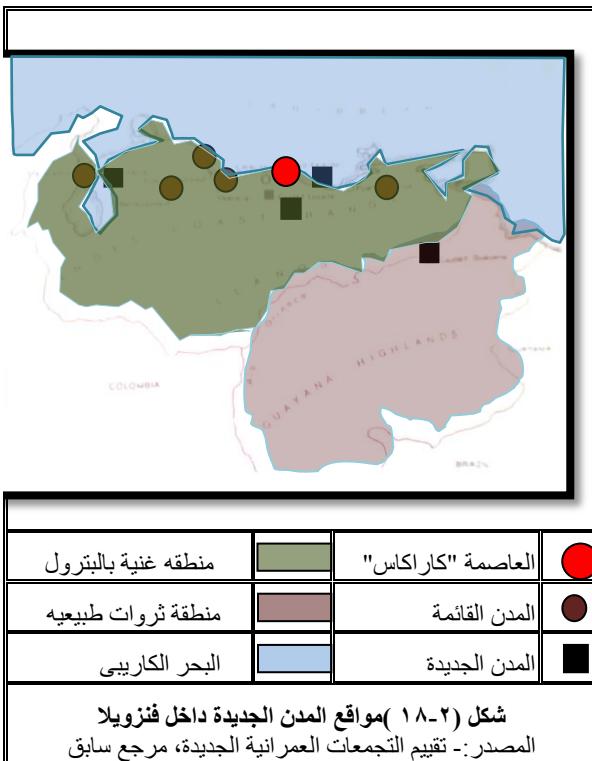
تم توجيهه التنمية إلى أقطاب مضادة لجذب الهجرة من الإقليم المركزي إلى الأقاليم الأخرى بعيداً عن العاصمة "كاراكاس" ، كما هو موضح بالشكل (١٨-٢) وتم توزيع هذه المدن توزيع مكاني طبقاً للموارد المتاحة ومحاور الحركة التي تربطها بباقي المدن.

(٤-٢-٤-١) نماذج للمدن

الجديدة خارج الإقليم المركزي:

١- مدينة **Alto Bracio** :-

تقع في قلب الإقليم الغني بالبترول بجوار بحيرة "Maracailo" وتبعد ٦.٥ كم عن مدينة "Alto Cracio"



القديمة، وكانت القاعدة الاقتصادية لها عبارة عن مجمع للبتروكيميوايات، قسمت المدينة إلى أجزاء متكاملة الخدمات، وتم ربطها بخطوط المواصلات العامة ومحاور الحركة الرئيسية.

٢- مدينة "Ciudad Guyana" :-

تقع في إقليم **Guyana** الغني بالثروات الطبيعية وخاصة الحديد والبوكسيت، وتقع بجوار المناجم بالقرب من مدينة "Ounco" ، وبالقرب من التجمعات الأربع (Palava, San Felix, Eroble, Puerto Oradaz) التي يسكنها ٥٠ ألف نسمة، خططت المدينة على هيئة مراكز مت坦زة من استعمالات الأرضي تربطها شبكة طرق سريعة من أهمها طريق "San Aucsida Gyano" ، الذي يربط بين مجمع الحديد والصلب في الغرب ومدينة "San Felix" في الشرق، فهو محور رئيسي يمر بأجزاء المدينة الهامة، تم تنفيذ المدينة على مرحلتين ويرجع نجاحها إلى اهتمام الدولة بها وتوجيه استثمارات القطاع الخاص إليها وجود العمالة أصلاً بالتجمعات الأربع القريبة من المدينة قبل تعميمها.^٤

^٤تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري الأول ١٩٨٦، دراسة التجارب العالمية، معهد التخطيط الإقليمي والمعماري جامعة القاهرة

تقييم التجمعات العمرانية الجديدة، مرجع سابق

مما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي :-

- أدى تركيز الاستثمارات في يد الحكومة المركزية إلى نتائج عكسية داخل فنزويلا أهمها عدم الازان بين تنمية القطاعات والمناطق المختلفة، وترتبط على ذلك اختلاف دور محاور التنمية في تحقيق التنمية العمرانية لفنزويلا نجد أن :-
- أ- نجح محور (The Tejerias -Valencia) في تحقيق التنمية داخل الإقليم المركزي واستغلال المساحات الفضاء البنية بين المدن للاستفادة بالموارد الطبيعية والوصول إلى المناطق الهمشريّة، لأنّه قام بدور هامة الوصل بين العاصمة "كاراكاس" والمرآكز العمرانية القريبة منها فساعد على نمو هذه المرآكز وتطورها.
- ب- لم يؤثر المحور الرابط بين وادي "توك ميديو" والعاصمة "كاراكاس" ، وفشل في السيطرة على نمو العاصمة "كاراكاس" ولم يتمكن من تحقيق عوامل الجذب للتجمعات العمرانية داخل الوادي.
- ج- نجحت خطة التنمية خارج الإقليم المركزي للاختيار الصحيح لأماكن المدن الجديدة في أقاليم ذات مقومات خاصة ومتقدمة يمكن لها أن تلعب دور الأقطاب المضادة مع العاصمة "كاراكاس" من خلال شبكة طرق سريعة ومتقدمة أهمها محور "Aucsida Gyano" الذي يمر بجميع المناطق الهامة بالمدينة، كما كان لسياسة التمويل دور هام، حيث تعهدت الحكومة ببنصف التكلفة وترك النصف الثاني على القطاع الخاص عندما تبدأ المدن الجديدة في النمو. ونستنتج من ذلك أن وجود محور للتنمية مجرد عامل مساعد لتحقيق التنمية ولكنّه ليس العامل الوحيد، ولكن لابد أن يتكامل مع كافة العوامل والظروف المحيطة في إطار خطة مدروسة ومنظمة لتحقيق التنمية.

(٣-٢) تجربة المملكة العربية السعودية (تنمية ساحل وإقليم عسير) :-



شكل (١٩-٢) موقع المملكة العربية السعودية
المصدر :-(<http://vb.arabseyes.com/uploaded/>)

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا ويفصلها غرباً البحر الأحمر وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر وشمالاً الكويت وال العراق والأردن وجنوباً اليمن وسلطنة عمان، ويوضح الشكل رقم (١٩-٢) موقع المملكة العربية السعودية بالنسبة للدول المجاورة.

تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه

جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كم^٢، ويوجد بالمملكة العديد من الأنشطة الاقتصادية، ويقوم اقتصاد البلاد على الغاز الطبيعي والنفط ويعتبر البترول من أهم الموارد الاقتصادية بالمملكة، فهي الأولى على العالم في إنتاج البترول الخامسة في احتياطي الغاز الطبيعي والعشرة في إنتاج الغاز الطبيعي، كما ترتبط الصناعة في المملكة بالنفط والغاز الطبيعي ويعد الأسممنت وقضبان الفولاذ والصودا الكاوية من أهم المنتجات الصناعية بالمملكة، كما تشهد اليوم المملكة نمواً كبيراً في مجال الصناعات الزراعية الغذائية وصناعة المواد الاستهلاكية التي تقوم على رؤوس الأموال الخاصة، وتطورت الزراعة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة سواء من جهة البدو أصحاب الإنتاجية والرأسمالية الضئيلة جداً ومن جهة الإنشاءات والتجهيزات الحديثة التي استلزمت استثمارات طائلة، وتعتمد الزراعة على المياه الجوفية وعلى تحلية مياه البحر ويعتبر القمح من أهم الصادرات الزراعية بالمملكة، كما تحتوى المملكة على مجموعة متنوعة من الحياة الحيوانية ولكن تناقصت أعداد هذه الحيوانات بسبب الصيد الجائر، كما يقصد المملكة سنوياً حوالي ٢ مليون لأداء فريضة الحج وتتوفر المملكة العديد من المساكن والتجهيزات بما يكفي لاستيعاب هذا العدد الضخم.

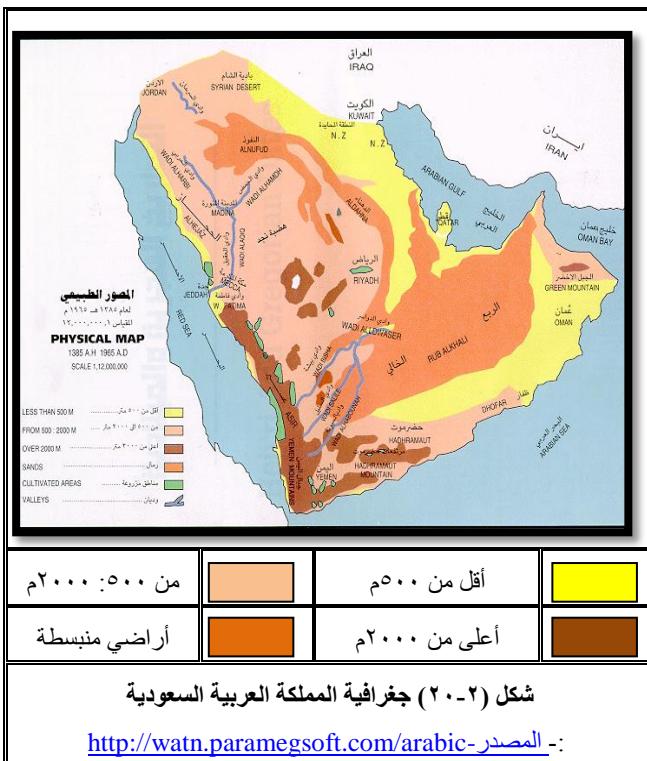
أما بالنسبة للحالة السياسية والاجتماعية في الجزيرة العربية فقد وصفها المؤرخون في العصور القديمة بالتفكك وانعدام الأمن وكثرة الإمارات المتاثرة مما أوجد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى ضعف الوازع الديني بسبب انتشار البدع والخرافات،

وبعد أن تولى الأمام محمد بن سعود إمارة الدرعية عام ١٧٢٧ م أسس إمارة قوية كانت مركزاً لأنطلاقة الدولة السعودية الأولى عام ١٧٤٤ م التي ازدهرت ولفت اتساع نفوذها نظر الدولة العثمانية فقررت العمل على القضاء عليها واستمرت القوات السعودية في مواجهة الحملات المتنالية إلى أن تمكن إبراهيم باشا من القضاء على الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٨ م، وبرغم ذلك ظل أهالي السعودية في المقاومة إلى أن تمكنوا من الانتصار وإعداد الدولة من جديد ونشأت الدولة السعودية الثانية عام ١٨٢٤ م على يد الأمير تركي بن عبد الله وجعل الرياض عاصمة لها، وفي عام ١٨٣٦ م وجه محمد على باشا حملة جديدة لدخول الرياض دون قتال واستمرت المناوشات وازدهرت الدولة السعودية الثانية ولكن عصفت الفتن الداخلية و المؤامرات الخارجية بها وأحتل الأتراك العثمانيون المنطقة الشرقية وبعد موقع حاسمة تم الزحف إلى الرياض وهدم ابن رشيد سورها و قصور الحكم بها وبذلك انتهت الدولة السعودية الثانية ، وفي عام ١٩٠٢ م تمكن الملك عبد العزيز بن آل سعود من استرداد الرياض وكان ذلك حدث تاريخي أدى إلى قيام دولة سعودية ثالثة تمكنت من توحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية وتحقيق إنجازات حضارية واسعة في شتى المجالات، وفي عام ١٩٣٢ م صدر أمر ملكي بتوحيد البلاد و تسميتها المملكة العربية السعودية وبذلك تأسست دولة راسخة عظيمة تقوم على تطبيق أحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة وبذلك أصبحت دولة عظيمة متواالية وإنجازات ومرتفعة المكانة الإقليمية والدولية.^١

^١ <http://www.momra.gov.sa/About/KSA.PDF>

١-٣-٢) جغرافية المملكة العربية السعودية :-^١

- التضاريس : تتألف من سهول ضيقة على ساحل البحر الأحمر (سهول تهامة) يليها



نحو الشرق سلاسل جبلية تمتد على طول البلاد (جبل الحجاز وعسير) ثم صحراء وهضاب صخرية في الوسط تمثل %٩٠ من المساحة العامة أكبرها صحراء النفود في الشمال والربع الخالي في الجنوب، أما في الشرق على طول ساحل الخليج العربي فتمتد سهول ساحلية واسعة، تتبعها تضاريس المملكة نظراً لاتساع مساحتها كما هو موضح بالشكل (٢٠-٢) فعلى امتداد البحر الأحمر سهل تهامة الساحلي الذي يمتد بطول ١١٠٠ كم ويتسع عرضه ليبلغ ٦٠ كم في الجنوب ويضيق

كلما اتجه شمالياً عند خليج العقبة، وترتفع إلى الشرق من هذا السهل سلسلة جبال السروات الشاهقة بارتفاع ٩٠٠٠ قدم في الجنوب ويقل الارتفاع تدريجياً كلما اتجهت شمالي لتصل إلى ٣٠٠٠ قدم، وتتحدر منها أودية كبيرة تتجه شرقاً وغرباً مثل وادي جازان ووادي نجران، ويلي هذه السلسلة من جهة الشرق هضبة نجد ومرتفعاتها التي تنتهي شرقاً بكتبان الدهناء وصحراء الصمان وجنوباً بمنطقة يتخللها وادي الدواسر وتحاذى صحراء الربع الخالي، ومن الشمال تمتد سهول نجد إلى منطقة حائل حتى تتصل بصحراء النفود الكبرى ثم بحدود العراق والأردن، أما صحراء الربع الخالي فهي تشكل الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة بمساحة ٤٠٠٠ كم^٢ وتكون من كثبان رملية وسبخات، أما السهل الساحلي الشرقي يمتد بطول ٦١٠ كم ويتألف من سبخات ملحية ومناطق رملية.

^١http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_282976.html

• المناخ: يختلف مناخ المملكة من منطقة لأخرى لاختلاف تضاريسها، وهي تقع

تحت تأثير المرتفع الجوي المداري، وعموماً فإن المملكة مناخها قاري حار صيفاً بارد شتاء وأمطارها شتوية ويعتدل المناخ على المرتفعات الغربية والجنوبية الغربية، أما المناطق الوسطى فصيفها حار وجاف وشتاؤها بارد وجاف وعلى السواحل ترتفع درجة الحرارة والرطوبة وتسقط الأمطار في فصل الشتاء والربيع وهي أمطار شحيحة على معظم مناطق المملكة ما عدا المرتفعات الجنوبية الغربية من المملكة فأمطارها موسمية صيفية أما الرطوبة النسبية فترتفع على السواحل والمرتفعات الغربية في معظم أيام السنة وتقل كلما اتجهنا إلى الداخل.^١

(٢-٣-٢) التعريف بساحل وإقليم عسير:-

تقع المنطقة في القسم الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية كما هو موضح بالشكل رقم (٢١-٢)، تبلغ مساحة المنطقة ٨٠ ألف كم ٢ وهذا ما يمثل ٣.٧ % من إجمالي مساحة المملكة، يضم الإقليم ١١ محافظة وينتشر بأعلى معدل لسقوط الأمطار بالمملكة مما ساعده على توافر الإمكانيات الزراعية، كما تتوفر به الإمكانيات السياحية ولكن نظراً لوعرة طبوغرافية المنطقة كان يصعب التنقل فيها بين المناطق المختلفة



شكل (٢١-٢) موقع إقليم عسير

<http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/8/>

^١ <http://www.mohe.gov.sa/ar/studyinside/aboutKSA/Pages/Geographical-Kingdom.aspx>

^٢ وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لخطيط المدن، المخططات التنموية الشاملة لسواحل المملكة، مخطط التنمية الشامل لساحل إقليم عسير ٢٠٠٢

(٣-٣-٢) جغرافية إقليم عسير :-

تنقسم المنطقة إلى ثلاثة مناطق طبوغرافية رئيسية كما هو موضح بالشكل رقم (٢٢-٢) :-



شكل (٢٢-٢) جغرافية إقليم عسير المصدر:- (www.google , map)

- ١ - منطقة التلال وتمثل في سفوح جبال "نهامة عسير" التي يتراوح مسوبتها بين ٦٠٠ - ٩٠٠ م فوق سطح البحر.
- ٢ - منطقة المرتفعات الجبلية بارتفاع ١٨٠٠ م فوق سطح البحر (شريط مكتظ بالسكان وينتشر بأعلى معدل تساقط أمطار داخل المملكة).

٣ - منطقة وسط الوادي التي يتراوح مسوبتها ما بين ١٠٠٠ : ١٤٠٠ م وتمثل أغلبها في الأراضي الصحراوية الشاسعة الامتداد الخالية باستثناء بعض الوديان الواسعة بداخليها.

(٣-٣-٤) الإمكانيات التنموية بإقليم عسير :-



شكل (٢٣-٢) الطرق الرئيسية بإقليم عسير

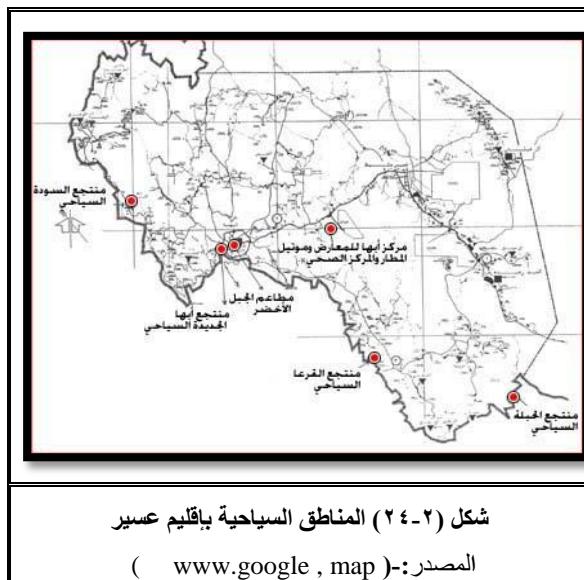
<http://events.naseej.com/SiteCollection>

- ١ -- شبكة الطرق والمواصلات :-
تتصل المنطقة بشبكة طرق داخلية تبلغ مجموع أطوالها ٣٧١٨ كم، كما يمر بالمنطقة الطريق الساحلي الرئيسي جدة/جازان بطول ٤٠ كم، وهناك طريق رئيسي آخر يربط الطريق الساحلي بطريق محائل/أبها يبدأ من عند "الحربيضة" جنوباً، ولكن توجد عدة مدققات جبلية تقع بين الطريق الساحلي وطريق الحربيضة/محائل وذلك سبب ضعف اتصال الساحل بالطرق الإقليمية والمحلية بالمنطقة، ويوجد بالمنطقة مطاري (أبها-بيشة) (ويوضح شكل (٢٣-٢) الطرق الرئيسية بإقليم عسير).

٢- التجمعات العمرانية :-

من تحليل العمران واستعمالات الأراضي لمنطقة عسير، نرى أن المنطقة تتسم بالتبابن الشديد في حجم العمران والسكان على الشريط الساحلي للمنطقة عسير بالرغم من تشابه كافة الظروف الجغرافية والطبيعية على طول الشريط الساحلي، حيث تتكون المنطقة من ٦ تجمعات عمرانية رئيسية بالإضافة إلى تجمعات عمرانية أخرى صغيرة الحجم وتتوارد هذه التجمعات على مسافات قريبة من بعضها على الطريق الساحلي وتقوم هذه التجمعات على الأنشطة الزراعية وصيد الأسماك والرعي وبعض الخدمات وبعض الأنشطة السياحية المحدودة، ولكنها غير متزنة في التدرج الهرمي لأعداد السكان بداخلها الذي يتفاوت بين ٢٨٠٠ : ١٣٥٠٠ نسمة، كما يوجد العديد من المناطق الغير معمرة بالسكان بالرغم من تمنعها بنفس الموارد الطبيعية والمقومات الاقتصادية وتقع على نفس الطريق الساحلي.

٣- المقومات السياحية :-



تعد المنطقة من أكثر مناطق المملكة جمالاً وتنوعاً في الموارد الاقتصادية والطبيعية وخاصة الإمكانيات السياحية، حيث يبلغ عدد الفنادق بها ٢٩ فندق وبها العديد من المنتزهات الوطنية مليئة بالكثير من المناظر الطبيعية الخلابة كما هو موضح بالشكل رقم (٢٤-٢) وتمثل المناطق السياحية في :

- ١- منتزه القراء على بعد ٣٠ كم جنوب مدينة "أبها".
- ٢- منتزه دلغان على بعد ٢٧ كم جنوب غرب مدينة "أبها".

٣- منتزه السودة على بعد ٢٥ كم غرب مدينة "أبها".

٤- منتزه الهضبة على بعد ١٥ كم جنوب شرق مدينة "أبها".

٥- منتزه الجره إلى الجنوب من منتزه القراء.

٦- المحاله وهي منطقة سياحية على بعد ١٥ كم من طريق (أبها / الخميس).

^١ وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لخطط المدن، المخططات التنموية الشاملة لسواحل المملكة، مخطط التنمية الشامل لساحل إقليم عسير ٢٠٠٢

- ٧- الجبلة على بعد ٥٢ كم من مدينة "أبها".
 - ٨- شلال الدهناء على بعد ١١٠ كم من مدينة "أبها".
 - ٩- منتزع السحاب يمكن الوصول إليه عن طريق يتفرع من طريق (أبها / سودة).
 - ١٠- سد أبها الذي يقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة "أبها".
 - ١١- مشتى محائل في منطقة محائل عسير.
- ٥-٣-٢) أهداف الإستراتيجية الوطنية السعودية :-**

ركزت خطط التنمية الأولى والثانية والثالثة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٥م على توفير هيكل البنية الأساسية والمرافق والخدمات المتمثلة في (شبكات الطرق- الموانئ- الاتصالات والمطارات- الطاقة الكهربائية ومياه التحلية- الجامعات والمدارس- المدن الصناعية - الإسكان)، وشهدت هذه الفترة إنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية ١٩٧٥م وشملت مهامها كافة أمور التخطيط العمراني .

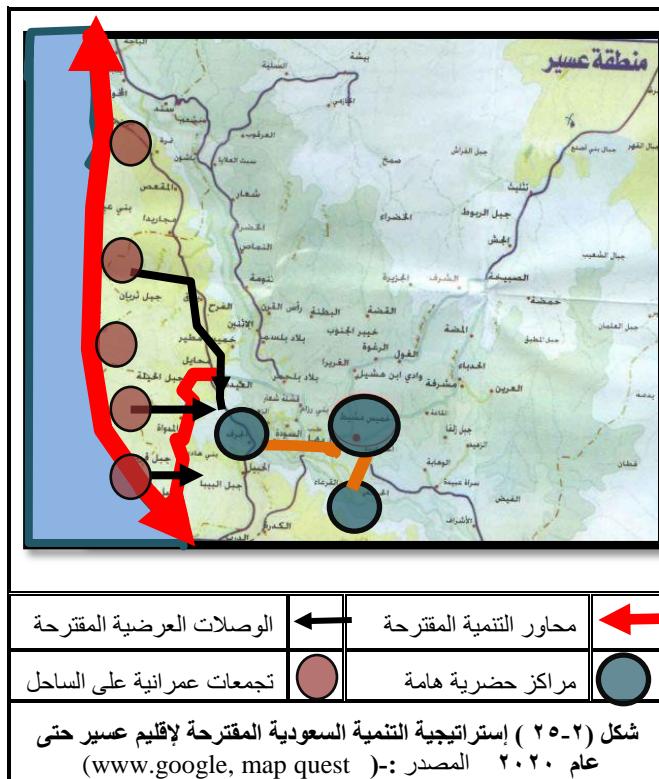
ولكن لم تتحقق خطط التنمية أهدافها ونتج عن ذلك :-

- ١- النمو السكاني والتحضر السريع والهجرة المتزايدة من الريف للحضر.
- ٢- تركز سكان الحضر في بعض المدن والعواصم، وبالتالي استقطبت المدن الكبرى للأنشطة الإنتاجية والخدمية، حيث تركزت معظم الصناعات في مدن المناطق الشرقية والغربية ومنطقة الرياض.
- ٣- التوسيع السريع في المدن الرئيسية على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة، ونتج عنه الامتداد الأفقي الشاسع لكتلة العمرانية للمدن المسيطرة وظهور النمو العشوائي على أطراف المدن.
- ٤- الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

ثم جاءت الخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٥-١٩٩٠ لمحاولة حل المشاكل السابقة على أساس تحقيق التنمية المتوازنة القائمة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما يتطلب ترشيد النمو العمراني للمدن المسيطرة وتطوير المدن المتوسطة والصغرى بما يسمح بتتنوع قاعدتها الاقتصادية، والاستثمار الأمثل للأراضي وحماية البيئة من خلال وضع حدود للتنمية، وإعداد المخططات الهيكيلية للمدن عن طريق معرفة أفضل اتجاهات التوسيع العمراني لكل مدينة لمعالجة أوجه النقص في المدينة وحل مشكلاتها.^١

^١ صالح بن علي المهنلول، نظرة التخطيط العمراني ودوره في تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية، الندوة الأولى لتطوير البرامج الأكademie في تخطيط المدن ومارسة المهنة في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤

تبنت الإستراتيجية مفهوم محاور التنمية العمرانية كأداة لتحقيق التنمية المتوازنة من خلال :-^١



ربط المدن والقرى الهامشية بشبكة من الطرق تصل بينها وبين باقي المناطق بالمملكة، ولذلك تم إنشاء طريقين / طريق (الطائف / أبها / جيزان) وطريق (مكة المكرمة / جيزان) الساحلي، وعن طريق تنفيذ العقبات الائتمي عشر تهدف الإستراتيجية إلى توصيل مناطق تهامة بهذه الطريقين الرئيسيين، وعلى ذلك تم وضع إستراتيجية التنمية الشاملة المقترحة لساحل عسير ١٩٩٣ : ٢٠٢٠ م في إطار نطاق جغرافي لعمق يمتد نحو ١٥ كم في خط الساحل، ويوضح

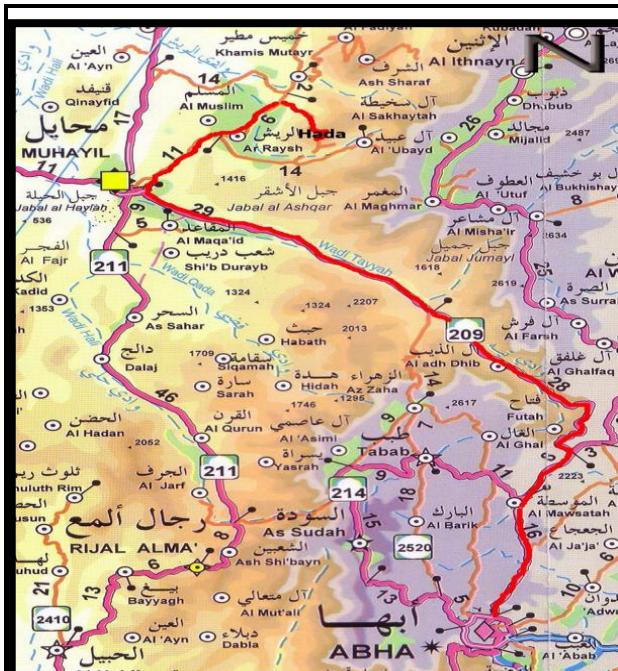
الشكل رقم (٢٥-٢) إستراتيجية التنمية السعودية المقترحة لإقليم عسير حتى عام ٢٠٢٠

صالح بن علي اليزيدي، نظر التخطيط العمراني ودوره في تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية، الندوة الأولى لتطوير البرامج الأكاديمية في تخطيط المدن وممارسة المهنة في المملكة العربية السعودية، ٤ ٢٠٠٤

واعتمد الفكر التنموي للمنطقة على حل مشاكل المركزية من خلال إيجاد محورين أساسيين للتنمية:-

١- المحور الساحلي الطولي المار بالتجمعات العمرانية والممتد من "سعيدة الصوالحة" شمالاً حتى "الحربيضة" جنوباً، وهو محور قائم على أنشطة الصيد والسياحة وبعض الأنشطة الزراعية.

٢- محور الظهير الداخلي العرضي الذي يبدأ من "الحربيضة" جنوباً حتى "محاييل" ملقياً المحور الشرقي الإقليمي الرابط بين "محاييل" ومدينة "أبها الحضرية"، وهو محور قائم على النشاط الزراعي والرعي.



شكل (٢٦-٢) مسار محور عقبة شعار بإقليم عسير

المصدر :-- <http://www.fun-flying.net/fun->

(٢٦-٣-٢) محور العقبة / شعار بإقليم عسير:-

يعتبر من أهم المشروعات التي تم تنفيذها في المنطقة الجنوبية من المملكة لربطها بشبكة الطرق الرئيسية، يقع المشروع في منطقة عسير مع بداية طريق أبها / الطائف على بعد ٢٧ كم شمال مدينة أبها ، وتم تنفيذه بطول ٦٣ كم وبنكافة إجمالية ٣٧٧ مليون ريال سعودي، ويبدأ المحور عند منطقة جبلية صعبة بارتفاع ٢١٥٠ م عند قمة جرف تهامة عند شعار وعند الكيلو ٤ يمر بمدينة محاييل ثم ينحدر بارتفاع ٣٣٩ م ثم يصل إلى مسافة ١٤٣٠ م أسفل السهل ويوضح الشكل رقم (٢٦-٢) مسار محور العقبة/ شعار بإقليم عسير.



شكل (٢٧-٢) لتوضيح فروق المناسبات على طول المحور

<http://s.alriyadh.com/2009/08/19/img/644897>

يحتوي المشروع على ٣٢ جسر بطول ٣٢١١، ٣٢١١، ٥٨ متر كما يوجد به ١١ نفق بطول ٢١٦٨، ٢١٦٨ متر كما تم إنشاء عبارات خراسانية لتصريف المياه بعدد ٣٥١ عbara بالإضافة إلى العبارات الزراعية التي تخدم المزارعين بطول ٦٨٤ متر، ويعتبر المحور من أكبر انجازات المملكة العربية السعودية في مجال الطرق، ولكن تنفيذ المشروع في منطقة جبلية جعله يواجه العديد من الصعوبات أثناء التنفيذ، أهمها اختبار التربة في المناطق المختلفة المار بها الطريق، حيث كانت الصخور عائق رئيسي صعب مهمة فريق العمل في الوصول إلى المناطق المختلفة ويوضح الشكل رقم (٢٧-٢) فروق المناسبات على طول المحور.

(١-٦-٣-٢) أسباب إنشاء المحور:-

١- ربط طريق الطائف/أبها/ جيزان بالخط الساحلي مكة/جيزان مما يحقق

سهولة الاتصال وتخفيف الضغط المروري على طريق الطائف / أبها.

٢- ربط مدن وقرى هامة المرتفعة البعيدة عن التنمية بجيزان الميناء الجنوبي الغربي للملكة.

٣- يخدم المحور مدينة "محايل" ذات الكثافة السكانية العالية والمتميزة في النشاط الزراعي والتي تعتبر ملتقى هام للعديد من الطرق التي تربط العديد من المدن والقرى فهي بمثابة قطب النمو القوي على المحور الذي يمكن استغلاله لتنمية باقي المناطق المجاورة.

٤- الاستفادة من مدينة "أبها" باعتبارها المصيف الأول لجميع سكان المملكة والخليج العربي بالكامل مما يجعل لها مقومات سياحية متميزة على المحور.

^١<http://www.alriyadh.com7 - 2011/article563700.html>

(٢-٣-٢) تحليل دور المحور في تحقيق التنمية :-

تم تقييم المحور في التنمية باعتباره عنصر حيوي في منطقة وجودة مما انعش المنطقة سياحياً وتجارياً ويشهد المحور كثافة مرورية عالية خاصة في العطلات الرسمية، كما أنه المعبر الوحيد للشاحنات الثقيلة التي تشكل عبء كبير على الانفاق والجسور على طوله، ولكن لم يحقق المحور التنمية الشاملة المنشودة منه لأن مازالت منطقة عسير طاردة للسكان، ولم تتوافق التنمية السياحية مع حجم المقومات الطبيعية الموجودة بالإقليم، فوجد أن الإشغالات الحالية على الساحل لا تتعدي ٢٥٪ من مساحة الشريط الساحلي ونجد مساحات كثيرة غير مستغلة بالرغم من تتمتعها بكافة المقومات السياحية والاستثمارية.^١

وتروج أسباب ضعف التنمية بإقليم عسير إلى :-

- ١ - ضعف العلاقة بين قطاعات الزراعة والصيد والصناعة نتج عنه محدودية التصنيع الزراعي السمكي.
- ٢ - قصر الموسم السياحي على شهري يوليو وأغسطس.
- ٣ - محدودية خدمات النقل السياحي برغم وفرة المقومات السياحية، ووجود مناطق سياحية مماثلة على البحر.
- ٤ - غياب الجهود التسويقية المنظمة والبرامج السياحية المخططة لتشييف حركة السياحة في الإقليم.

ونستنتج مما سبق أن وجود محور للتنمية مجرد عامل مساعد لتحقيق التنمية وهو ليس العامل الوحيد، فالرغم من توافر كافة المقومات الطبيعية والسياحية والإمكانيات الاقتصادية وتواجد جميع محفزات التنمية من رأس المال والعمال والإدارة والتخطيط التي تساعد على تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي، إلا أن التنمية المنشودة لم تتحقق نتيجة للعوامل الاجتماعية الموجودة بالمملكة (طبيعة المجتمع البدوي) غير قادر على التأقلم مع الطفرة المذهلة التي حدثت نتيجة اكتشاف البترول وإدخال التكنولوجيا وتطوير الطرق والتقدم والازدهار بدون حدوث تنمية بشرية على مستوى الأفراد تعطهم قدرات قادر على استغلال جميع الموارد المتاحة وتحقيق التنمية الشاملة المثلى المخطط لها.

خلاصة الباب الثاني :-

تم دراسة التجارب العالمية لاختبار محاور التنمية العمرانية ودورها في دعم التنمية والتغلب على مشاكل المركزية ومعرفة أسباب نجاح أو فشل هذه التجارب في الدول المتقدمة أو في دول العالم النامي، فعند دراسة التجربة الفرنسية نجد أن محاور التنمية العمرانية أثرت بشكل إيجابي على التنمية الشاملة داخل فرنسا، حيث قامت بدور مساعد لتحقيق التنمية من خلال منظومة متكاملة تحكمها سياسة الدولة العامة، التي خططت لتوجيه محاور التنمية وتحقيق اللامركزية والحد من سيطرة العاصمة "باريس" بواسطة أقطاب نمو فرعية تتمثل في المدن الجديدة المعتمدة على المدن القائمة، كما نجحت الحكومة المركزية في تحقيق المكاسب لها دون الأفراد، حيث جمدت أسعار الأراضي الواقعية على محاور التنمية لإقامة المدن الجديدة وقامت بشرائها وبيعها للمستثمرين بعد ذلك، كما نجحت محاور التنمية السياحية في فرنسا في تحقيق الاتصال والتغلب على مشكلة ضعف ارتباط مناطق التنمية السياحية بالساحل والاستفادة من البحر المتوسط كمورد طبيعي هام مع ضمان حمايته لدعم التنمية السياحية على السواحل الفرنسية.

و عند دراسة تجربة فنزويلا نجد أن تركيز الاستثمارات في يد الحكومة المركزية أدى إلى نتائج عكسية داخل فنزويلا، أهمها عدم الازان بين تنمية القطاعات والمناطق المختلفة، وترتبط على ذلك اختلاف دور محاور التنمية في تحقيق التنمية العمرانية لفنزويلا ، فنلاحظ نجاح محور "التيجراس - فالنسيا" في تحقيق التنمية داخل الإقليم المركزي وتتنمية المناطق الهمائية، وذلك لقربه من مراكز عمرانية قائمة فنجح في تحقيق الاتصال بين هذه المراكز وبين العاصمة "كاراكاس"، بينما لم يستطع المحور الرابط بين وادي "توى ميديو" والعاصمة "كاراكاس" في السيطرة على نمو العاصمة ولم يتمكن من تحقيق عوامل الجذب للجماعات العمرانية القائمة والجديدة داخل الوادي ، نتيجة للدور المحدود الذي لعبته المدن الجديدة على المحور في مجالات التنمية، كما نجحت خطة التنمية خارج الإقليم المركزي في فنزويلا نتيجة لسياسة التمويل المتبعه، حيث تعهدت الحكومة بنصف التكلفة وتركت النصف الثاني على القطاع الخاص عندما تبدأ المدن الجديدة في النمو، كما تم اختيار أماكن التجمعات العمرانية الجديدة في أقاليم ذات مقومات خاصة ومتمنزة يمكن لها أن تلعب دور الأقطاب المضادة مع العاصمة "كاراكاس".

و عند دراسة تجربة المملكة العربية السعودية نجد أن الإستراتيجية الوطنية السعودية تبني مفهوم محاور التنمية العمرانية كأداة لتحقيق التنمية المتوازنة والربط بين مناطق تهامة المركزية بالمناطق الهمشريّة غير المستغلة في التنمية، ولكن بالرغم من توجيهه محاور التنمية إلى المناطق الهمشريّة إلا أن منطقة "عسير" مازالت طاردة للسكان، ولم تتوافق التنمية السياحية مع حجم المقومات الطبيعية الموجودة بالإقليم، كما كان للعوامل الاجتماعية و ضعف التنمية البشرية على مستوى الأفراد غير القادرين على التأقلم مع التكنولوجيا واستغلال الموارد المتاحة و تحقيق التنمية الشاملة المثلى المخطط لها دور في عرقلة مسيرة التنمية.

ولكن دراسة هذه التجارب لا تعطى تقييم عام لمدى فاعلية محاور التنمية في أماكن تواجدها، ولكنها تعطى مؤشرات لأهمية توجيه هذه المحاور بطريقه مخططه وسلمه لدعم التنمية العمرانية، فوجود المحور أحد العوامل التي قد تساعد في إحداث التنمية، ويتوقف ذلك على السياسة المتبعة داخل الدولة وعلى عدة عوامل وهي :-

١- السياسة العمرانية الشاملة :-

تدخل محاور التنمية كجزء من السياسة العمرانية الشاملة على مستوى الدولة، لأنها تؤثر على الاتصالية بين الأقاليم، وتوجه التنمية العمرانية من خلال دراسة علاقة الإقليمي المركزي بالأقاليم الأخرى.

٢- التخطيط الإقليمي :-

يجب وجود مخطط إقليمي مدروس يراعي التنسيق بين كافة القطاعات الموجودة داخل الإقليم، لأن التجارب أثبتت صعوبة نجاح التجارب الفردية من جانب أحد القطاعات، لأن الأهداف قد تتضارب مع أهداف باقي القطاعات، فيصعب تحقيق التنمية العمرانية، لعدم وجود تنسيق مكاني و زمني يسعى إلى توجيهه واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية العمرانية.

٣- اختيار موقع المحور :-

هو جزء من السياسة العامة التي تضعها الدولة بناءً على حاجة الإقليم إلى وجود محور للتنمية، فهو يمثل العمود الفقري الذي يربط عقد اقتصادية و تدرج عليه التنمية للوصول للمناطق البنية الهمشريّة، و اختيار الموقع له دور كبير في توظيف التنمية على المحور، و اتبعت الدول أكثر من طريقه لتوظيف محاور التنمية و تفعيل دورها في التنمية العمرانية و اختلفت طريقة التوظيف باختلاف الإمكانيات المتاحة و الوضع القائم لكل دولة.

١- في فرنسا وفنزويلا تم توظيف محاور التنمية لتحقيق الامركرزية والتغلب على سيطرة العاصمة.

٢- وفي فرنسا والسعوية قامت محاور التنمية بحلقة الوصل بين المناطق المختلفة للاستفادة من المقومات الطبيعية السياحية للمناطق المنعزلة البعيدة عن التنمية للتغلب على ضعف ارتباط مناطق التنمية على الساحل والتوص في النشاط السياحي.

٤- توفير الأرض :-

اختالفت السياسة العامة المتبعه لتوفير الأرض على محاور التنمية، ولكن السياسة العامة يجب أن تكون قادرة على توفير الأرض بأقل تكاليفه، لأن المعالاة في أسعار الأراضي قد تؤدي إلى الإحجام عن المشروع ككل نتيجة لعدم إقبال المستثمرين على التنمية على المحور.

يعتبر اختيار الأراضي لتنمية المحور وطرق الحصول عليها من أهم نقاط تنمية المحور، ففي السويد بادرت الحكومة بشراء الأراضي حول العاصمة وتركتها غير مستعمله فكان الحصول عليها لإقامة التجمعات العمرانية الجديدة بعد ذلك بتكليف ضئيله، وفي فرنسا جمدت الحكومة أسعار الأراضي الواقعه على محاور التنمية لإقامة التجمعات الجديدة وقامت بشرائها وبيعها للمستثمرين بعد ذلك وكان المكسب للحكومة دون الأفراد، وفي إنجلترا تستطيع الحكومة الحصول على الأراضي للصالح العام وتحدد سعرها كأرض غير منماه.

٥- الإدارة :-

تعتبر الإداره من العناصر الهامة جداً، فالإداره قد تتسبب في النجاح أو الفشل للتجربة ككل، وأغلب التجارب الناجحة اعتمدت على لامركزية الإداره والتنسيق بين مختلف الهيئات، بحيث تقوم كل هيئة بدورها لتكامل الوظائف، فالاتجاه المركزي وأحادية القرار عادة لا تؤدي إلى النتائج المرجوة، وكان للمحليات دور كبير في تنظيم الموارد القادمه من الحكومة المركزية وتحقيق أكبر استفادة منها وتوظيفها كما يجب، لأن الحكومة المركزية لا تستطيع الاستمرار في الدعم والتنفيذ والإدارة والتمويل، فيقتصر دورها على المراحل الأولى للإنشاء ثم تتولى الحكومة المحلية المسؤولية الكاملة في الإداره ومتابعة التنفيذ وإدارة الموارد المحلية بما يضمن استمرار التمويل.

٦- تحقيق الجذب لمحور التنمية :-

تحقيق الجذب لمحور التنمية يتوقف على مدى نجاح السياسة العامة المتبعة، ومدى الاحتياج الفعلى للمحور داخل الإقليم، ومدى قدرة التجمعات الجديدة القائمة على المحور في تحقيق عامل الجذب للسكان والأنشطة والتمويل، ويتم ذلك من خلال :-

أ- القاعدة الاقتصادية :-

يجب توفير قاعدة اقتصادية لدعم محاور التنمية وتحقيق عامل الجذب للتجمعات العمرانية الجديدة على طول المحور، ويجب تنوع الأنشطة الاقتصادية للتجمعات العمرانية الجديدة على محاور التنمية، من خلال الموارد والإمكانيات المتاحة داخل الإقليم، لتوفير فرص عماله متعددة تساعد على جذب العمالة، ويمكن اجتذاب الأنشطة الموجودة داخل الإقليم المركزي وإدارتها بصورة أفضل من خلال المساحات الكبيرة التي قد تخصص لها داخل التجمعات العمرانية الجديدة وتجهيزات البنية الأساسية والخدمات.

ب- السكان :-

يتوقف نجاح التجمعات العمرانية الجديدة على مدى قدرتها في تحقيق الجذب السكاني لكافة الفئات والمستويات، ولكن نجد أن أغلب هذه التجمعات يهاجر إليها فئة متوسطي الدخل، لأن مستوى المعيشة داخلها أعلى من الفئات منخفضة الدخل، فيجب على الحكومة دعم الإسكان والبيع بالقروض الميسرة وإيجاد وسائل مختلفة للتصريح في الوحدات السكنية بما يلائم القدرات المالية لكل الفئات، وتوفير نماذج متعددة من الوحدات السكنية تتناسب كافة المستويات، فاتجهت فرنسا إلى سياسة البيع للمنبى والأرض معاً، واتبعت الكثير من الدول المتقدمة نظام التمليل التعاونى، ولكن أغلب المهاجرين إلى التجمعات العمرانية الجديدة أسر حديثة الزواج أو غير متزوجين فهم في بداية الحياة العملية وغير مرتبطين بالمدينة الأم، ولكن الوضع يختلف في المدن التابعة نتيجة وجودها بالقرب من المدينة المركزية تستطيع جذب جميع الفئات العمرية إليها، وبرغم من أن عدد السكان لم يكتمل بأغلب المدن الجديدة إلا أن السياسة العمرانية نجحت في تحقيق التوازن بين السكان والخدمات.

جـ- التمويل :-

هناك طرق عديدة للتمويل، التمويل المباشر سواء من الحكومة المركزية أو المحلية، الاعتماد على القروض الميسرة من الهيئات والبنوك، ولكن الاعتماد على الحكومة المركزية فقط في تنمية محاور التنمية وإقامة التجمعات الجديدة صعب جداً، لزيادة التكاليف التي قد تنسحب في إرهاق ميزانية الدولة وتأخر التنمية على المحور، ولكن يجب التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لدعم التنمية ويتم ذلك من خلال :-

١- قيام القطاع العام ببيع أراضي الخدمات العامة إلى المستثمرين، وبالتالي يعود ربح بيع الأراضي إلى الحكومة فتستطيع تكميلة الخدمات في المراحل اللاحقة.

٢- قيام القطاع العام بتوفير الإسكان المدعوم وتوفير البنية الأساسية والخدمات لجميع المناطق السكنية، بينما يقوم القطاع الخاص بتمويل الإسكان غير المدعوم من خلال شركات مقاولات متخصصة تقوم بسرعة التنفيذ، وقد قامت بعض الدول بتوزيع الأرضي على الأفراد وتركهم لبنيتها ولكن باعت التجربة بالفشل فيجب تنظيم أعمال البناء والإشراف من جهة الحكومة على القطاع الخاص والأفراد.

وسائل جذب التمويل :-

١- تقليل الضرائب بنسبة كبيرة على المنشآت الصناعية المقامة في المدن الجديدة.

٢- توفير مناطق للصناعة بمساحات كبيرة ومجهزه بكل الخدمات المطلوبة.

٣- بيع الأراضي للقطاع الخاص بأسعار مقبولة مع تسهيلات في الدفع.

٤- توفير خدمات للمدن عالية المستوى لجذب السكان وإقبال المستثمرين على تولي أعمال البناء داخل المدينة.

الباب الثالث :- التجربة المصرية مع محاور التنمية العمرانية

الفصل الأول :- مراحل وسياسات التنمية العمرانية في مصر

الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية في مصر

١ - محور القاهرة / الإسكندرية الصحراوي

٢ - محور القاهرة / السويس الصحراوي

٣ - محور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي

٤ - محور الصعيد / البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا)

٣- الباب الثالث:- التجربة المصرية مع محاور التنمية العمرانية:-

بعد التعرف على الإستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها بعض دول العالم في مجال محاور التنمية العمرانية، يتم دراسة التجربة المصرية لمحاور التنمية العمرانية بكافة جوانبها، من خلال التعرف على طبيعة الخريطة المصرية بشكل عام وتاريخ مصر في تنمية الصحراء وإنشاء المدن الجديدة وربطها بمحاور التنمية، ثم شرح سياسة مصر العمرانية والخطط والإستراتيجيات المتتبعة لتحقيق التنمية باستخدام محاور التنمية العمرانية كمشروعات قديمة وحديثة ومستقبلية، ثم عرض وتحليل بعض محاور التنمية العمرانية في مصر محل الدراسة، ومن ثم عقد دراسة تحليلية مقارنة بين المحاور لمعرفة ايجابيات وسلبيات وجود هذه المحاور ومدى تأثيرها على التنمية في أماكنها، وهل توقف دورها كعناصر للحركة والاتصال فقط أم تعاظم دورها وحقق التنمية المنشودة في جميع المجالات.

وينقسم الباب الثالث إلى فصلين هما :-

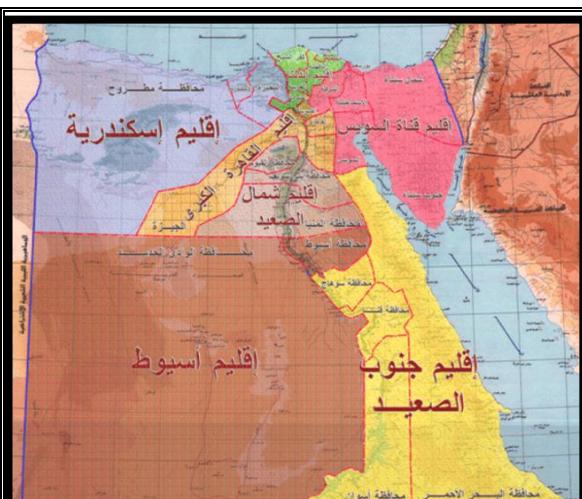
الفصل الأول:- مراحل وسياسات التنمية العمرانية في مصر

الفصل الثاني:- محاور التنمية العمرانية في مصر

الفصل الأول :- مراحل وسياسات التنمية العمرانية في مصر

في هذا الفصل يتم التعرف على السياسة العامة المتبعة لتحقيق التنمية العمرانية في مصر لمواجهة التحديات العمرانية ومنها الزيادة السكانية المستمرة التي يصطحبها تصاعد في الكثافات السكانية ويؤدي ذلك إلى تدهور البيئة العمرانية وتدخل استعمالات الأراضي والامتداد العشوائي على الأراضي الزراعية، لتقدير السياسات المتبعة دراسة مدي إمكانية تطوير مخططات التنمية العمرانية لكافة المدن المصرية ووضع سياسة عمرانية متكاملة لإعادة توزيع السكان على الأرض والارتقاء بالبيئة العمرانية^١.

وعند النظر إلى الخريطة المصرية نجد أن :-



شكل (١-٣) أقاليم مصر التخطيطية

Antar Abo Korin, Regional Planning In Egypt,
lecture2007, Minia University

مصر تقسّم إدارياً إلى سبعة أقاليم تخطيطية (القاهرة - الإسكندرية-قناة السويس-الدلتا- شمال الصعيد-أسيوط-جنوب الصعيد) كما موضح بشكل (١-٣)، تتفاوت الأقاليم في المساحة وعدد السكان طبقاً للإمكانيات المتاحة والاستثمارات الموجهة لكل إقليم، فنلاحظ تركز الأنشطة والسكان في مصر في عدد محدود من المدن الكبرى التي تشهد تضخم كبير في نطاقها العمراني بسبب عوامل زمنية متراكمة من أبرزها تيارات الهجرة المستمرة إليها من الريف إلى الحضر والتزايد السكاني المستمر لها بسبب مركزية الأنشطة الإنتاجية والخدمية بها،^٢ ويوضح الجدول رقم (٢-٣) نسب السكان والمساحة والاستثمارات الموجهة لأقاليم مصر التخطيطية.

^١ حازم القويضي، التحديات العمرانية على المستوى القومي ورؤى الهيئة لتطوير منظومة التخطيط والتنمية العمرانية، تقرير وزارة

الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠٠٤

^٢ استراتيجية الدولة لتنمية أقاليم الجمهورية، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ٢٠٠٥

الإقليم	المساحة (مليون فدان)	النسبة	عدد السكان (ألف نسمة) ٢٠٠٩	النسبة	نسبة الاستثمارات الموجهة ٢٠١٠ / ٢٠٠٩
القاهرة	٤.١	% ١٧.٣	١٩٢٣٤	% ٢٥.٤	% ١٧.٤
الإسكندرية	٥٣	% ٢٢.٢	٩٥٧٣	% ١٢.٥	% ١١.٧
قناة السويس	١٩.١٨	% ٧.٩٨	٨٢٤٧	% ١٠.٩	% ١٣.٧
الدلتا	٢.٤٩	% ١.٢٢	١٦٦٩٣	% ٢١.٩	% ٢٠
شمال الصعيد	١٦.٦٢	% ٦.٩	٩٤٢٣	% ١٢.٤	% ١٤.٢
أسيوط	٩٥	% ٣٩.٧٥	٣٨٠٧	% ٥	% ٦
جنوب الصعيد	٤٩	% ٢٠.٤	٩٠٧٨	% ١١.٩	% ١٧

جدول (٢-٣) يوضح نسب السكان والمساحة والاستثمارات الموجهة لأقاليم مصر التخطيطية
المصدر :- إستراتيجية الدولة للتنمية أقاليم الجمهورية، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ٢٠٠٥

عند المقارنة بين أقاليم مصر التخطيطية نلاحظ الفوارق في المساحة وعدد السكان والاستثمارات الموجهة لكل إقليم، ولكن هنا المساحة لا تعبر عن حجم الأنشطة الاقتصادية داخل كل إقليم وقدرته على تحقيق الجذب السكاني المستهدف له، لأن انضمام الصحاري المصرية إلى مساحة بعض الأقاليم لا يمثل واقع التنمية العمرانية وحجم النشاط الفعلي داخل كل إقليم، لأن أغلب المساحات الصحراوية غير مستغلة وخالية من أي مظاهر للحياة تقريباً، فنجد أن إقليم أسيوط يعتبر أكبر الأقاليم مساحة لأنهإدارياً تضمنه مساحته جزء من الصحراء الغربية في حين أنه أقل الأقاليم جنباً للسكان والاستثمارات فبلغت نسبة السكان به ٥% فقط من إجمالي سكان الجمهورية، ولكن نأمل في استغلال الصحاري المصرية والاستفادة من ثرواتها الطبيعية بحيث تزيد فرص الاستثمار والتوزع الاقتصادي المستقبلي لبعض الأقاليم، وهنا تأتي المقارنة من خلال عوامل الجذب والطرد السكاني والإمكانيات المتاحة لكل إقليم، فنجد أن إقليمي القاهرة والدلتا استقطعاً ٤٧% تقريباً من إجمالي سكان الجمهورية، نتيجة لسيطرة العاصمة وتركز الأنشطة الاقتصادية في عدد محدود من المدن الكبرى، ونجد أن إقليم قناة السويس الذي يضم محافظات متعددة الموقع وغنية بالثروات الطبيعية (بور سعيد - الإسماعيلية - السويس- شمال وجنوب سيناء) لم يستقطب سوى ١١% تقريباً من إجمالي سكان الجمهورية، ونلاحظ هنا أن الاهتمام بالمدن الكبرى يأتي على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي ٨٥% من إجمالي عدد المدن على مستوى الجمهورية، وبذلك فيمكن للمدن الصغيرة والمتوسطة أن تستوعب نسبة كبيرة من سكان الحضر وتساهم في تخفيف العبء جزئياً على المدن الكبرى.

ولما كانت الدولة قد أغفلت من حساباتها ولفتره زمنية طويلة وضع الأسس والضوابط التخطيطية لتنمية وتجهيز الاستثمارات للمدن الصغيرة والمتوسطة في مصر أدى ذلك إلى تأخر أنشطتها الحضرية وظهور العديد من المشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وأصبحت طاردة لسكانها، مما كان له آثار سلبية انعكست على حركة نموها العمراني وعلى جميع أوجه الحياة بتلك المدن.^١

^١ عصام الدين محمد علي، تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر، ورقة بحثية، مجلة جامعة الملك سعود للتخطيط والعمارة ٢٠٠٦

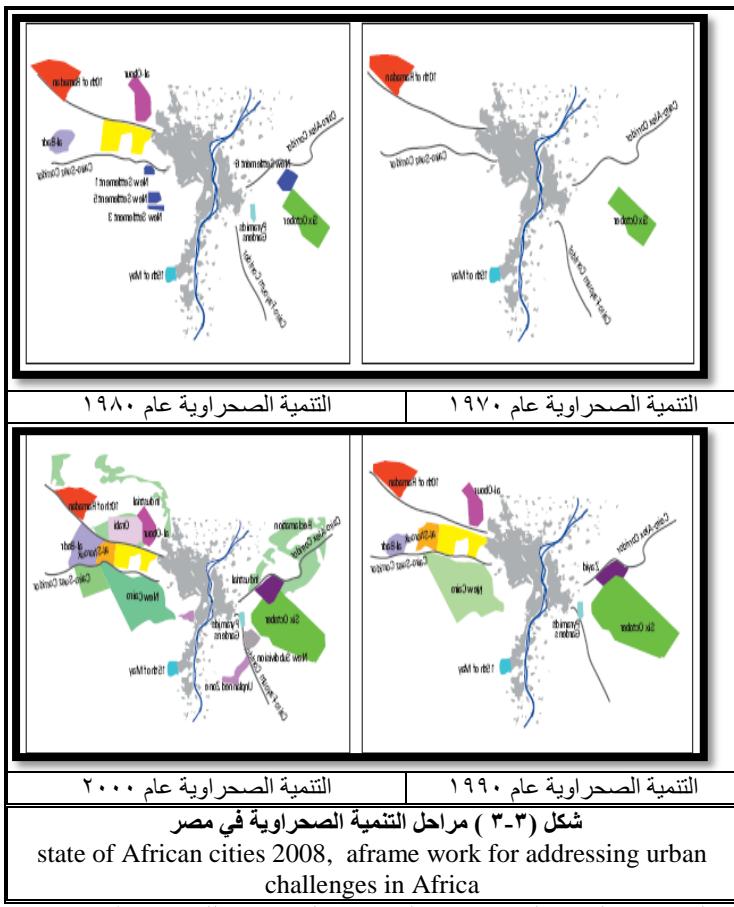
ولم تكن الحلول التخطيطية التي أجريت لمواجهة هذه المشكلات خلال الفترات الزمنية السابقة إلا مسكنات لمشكلات يصعب حلها دون رؤية شاملة، تستهدف الاهتمام بالمدن الصغرى والمتوسطة ونشر التنمية من خلال غزو الصحراء لفتح آفاق جديدة للتنمية وتحقيق التنمية المترادفة بين الأقاليم.

ونجد أن نسبة عدد سكان الصحراء المصرية إلى مجموع عدد سكان مصر نسبية مساحة وادي النيل إلى مساحة مصر، وبالرغم من أن مساحة الوادي تمثل ٣.٥٪ من المساحة الإجمالية للجمهورية إلا أنه يسكن بداخله ٩٧٪ من سكان الجمهورية، ويمكننا تقسيم الأراضي الصحراوية إلى منطقتين المعمر واللامعمور.

الجزء اللامعمور هو قلب الصحراء الحالي من الحياة البشرية إلا في مناطق متفرقة تتمثل في الواحات المعزولة الملائمة بالزراعة الكثيفة بلا سكان كالجزر وسط البحار، أما الجزء المعمر فيتمثل في منطقة الهوامش الساحلية التي يسكنها مجموعة من القبائل التي اعتمدت على الرعي ومارست القليل من أعمال الزراعة ولكن الوضع اختلف الآن حيث تم استغلال هذه المناطق في النشاط السياحي والتعميني وتوطن الزراعة في أجزاء منها لاتصالها المباشر بوادي النيل، ولكن ظلت الصحراء المصرية منطقة طرد سكاني يتم غزوها ببطء شديد بالرغم من ما فيها من ثروات باطنية ومصادر طبيعية تتمثل في المعادن والمياه الجوفية وإذا كانت مصر الوادي هي هبة النيل فإن الصحراء المصرية هي هبة الواحات والمعادن.^١

١ جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عصرية المكان، الجزء الأول، دار الهلال ١٩٩٣ ص ٢٨٦

(١-١-٣) مراحل التنمية الصحراوية في مصر :-



شهدت مصر منذ الحضارة المصرية القديمة محاولات عديدة للاستفادة من مقومات التنمية بالمناطق الصحراوية المتمثلة في (الجبال بصحراء مصر الشرقية - الواحات بصحراء مصر الغربية - مصر الواسعة - الصحراء عند أطراف وادي النيل ودلتاه) ويوضح الشكل رقم (٣-٣) مراحل التنمية الصحراوية في مصر، وبدأت تطوير الصحراء بمدينة منف

عاصمة الدولة القديمة إلى إنشاء المدن المخططة (العسكر والفسطاط) للفاتحين العرب في المراحل الأولى للفتح الإسلامي، ويرجع تاريخ نشأة المدن الصحراوية إلى عام ١٨٩٦م، حيث تم حفر قناة السويس وتبعها إنشاء كل من مدن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد كمدن مستقلة بذاتها بمثابة أقطاب مضادة للنمو تساعد على جذب السكان من مدينة القاهرة، وبدأ إنشاء المدن الترابيع (بور توفيق وبور فؤاد) ومع بداية القرن العشرين ظهرت عدة محاولات غير حكومية، إلا أنها كانت تلقى الدعم من الدولة لإنشاء المدن الجديدة وأهمها :-

١- تجربة إنشاء صاحية مصر الجديدة شمال شرق مدينة القاهرة وذلك عام ١٩٥٥م، وصاحبة المعادي على الضفة الشرقية للنيل في عام ١٩٠٨م.

٢- تجربة المستثمر اليوناني "جاناكليس" في الثلاثينيات من القرن السابق حيث قام باستصلاح منطقة ضمن الصحراء الغربية غرباً من مدينة الإسكندرية لزراعة العنب لقيام صناعة النبيذ في مصر، هذا بالإضافة إلى تجربة مديرية التحرير في الخمسينيات من القرن السابق.

كما تمثل فترة ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢م الاهتمام بالانتشار في الصحراء خارج وادي النيل الضيق في صورة مشروعات لاستصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الزراعية الصحراوية لاستغلال فائض المياه بعد بناء السد العالي، وقد اعتمدت هذه المشروعات التعميرية على النشاط الزراعي في شكل وحدات اقتصادية ريفية صغيرة الحجم ومحدودة السكان، ثم اتجهت الدولة عام ١٩٦١م لاستصلاح الأراضي في الوادي الجديد وبلغت طموحات هذا المشروع إلى إنشاء مجتمعات جديدة تكون قادرة على استيعاب نحو ٤ مليون نسمة، حيث تعد الخارجة مثل للمجتمعات الجديدة التي أنشئت في هذه الفترة، وفي عام ١٩٦٥م بدأت الحكومة في التفكير في إنشاء تجمع سكني على مساحة ٦٣٠٠ فدان شرق مدينة القاهرة (مدينة نصر)، وفي عام ١٩٧١م تم التوسيع في المشروع بإضافة ٤٠٠٠ فدان، وفي عام ١٩٧٦م بدأت تتبلور ملامح فكر حكومي منظم لإنشاء مدن جديدة وبدأ تنظيم هذه المدن وربطها بفكرة محاور التنمية القائمة، لأن وجود هذه المدن على محور للتنمية يدعم التنسيق بينها في نظام متكامل يجب تفعيله لتحقيق التنمية العمرانية، وقد تمثلت أولى خطوات حركة إنشاء المدن الجديدة بتخصيص الأراضي الواقعية بين الكيلو ٨٤ والكيلو ٦٨ من محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي لإنشاء مدينة العاشر من رمضان، ثم إنشاء مدينة السادس على محور القاهرة/ الإسكندرية، ثم شهدت الفترة التالية البدء في تخطيط المجتمعات الجديدة مثل العاصرة الجديدة والصالحية والمدن الجديدة على امتداد وادي النيل وكذلك التجمعات الجديدة حول القاهرة.^١

ولكن نبعت مشاكل التنمية الصحراوية في مصر لغياب الفكر التنموي الشامل وكانت التنمية أحادية البعد (تنمية زراعية تقليدية)، كما شهدت المرحلة الثانية (المدن التوابع والتوازن والمستقبلة) صعوبات عديدة بسبب فقدان التوازن بين النمو السريع لهياكل فيزيقية من خلال استثمارات حكومية وبين استخدامات مجتمعات جيدة، وتعتبر الفترة الأخيرة امتداداً للمرحلة الثانية، حيث تأتي التنمية الهائلة بدون الفكر المتكامل المخطط فتخرج عن ذلك إهدار لرؤوس الأموال وخلل في التوزيع المكاني للسكان وذلك يتطلب إعادة ترتيب الهيكل القومي لاستعمالات الأراضي.

^١ عصام الدين محمد علي، تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية، ورقة بحثية، جريدة العلوم الهندسية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٣.

ونستخلص مما سبق أن الخروج إلى الصحراء أمر منتفق عليه نظراً لتضخم المشكلات في المعهور الحالي، إلا أن طريقة الخروج مازالت لم تحسن بعد، فيجب تحديد العائد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من ذلك، ووسيلة تحريك السكان إلى المناطق الجديدة في ضوء الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وذلك يتطلب فهم شامل لطبيعة البيئة الصحراوية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، ويتطلب أيضاً دراسة آليات التنمية والتعمير فلن يكون تعمير الصحراء مجدٍ بدون تضافر كافة الخبرات المختلفة في جميع المجالات للوصول إلى التنمية الشاملة التي تسعى إلى التنمية في جميع المجالات.

(٢-١-٣) سياسة التنمية العمرانية في مصر :-

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية لمصر وتوزيع موقع العمران بما يلائم المقومات الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق التوازن بين السكان والموارد المتاحة ويحقق أهداف التنمية العمرانية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق التوازن بين الريف والحضر وتحقيق البعد المكاني في الخطط الخمسية وتحسين البيئة العمرانية بالمدن القائمة والاتجاه نحو الامرکزية والحفاظ على الأراضي الزراعية.

(٢-١-٤) دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية عام ١٩٧٩ :-^١

قامت بدراسة ثلاثة بدائل للاستيطان لاختبار إستراتيجيات الانتشار والتركيز والانتشار بطريقه مركزه لاختيار الإستراتيجية المناسبة للتنمية وتحديد الأولويات المكانية لتطبيق التنمية التي تحقق النمو الاقتصادي بأقل تكاليف ممكنه.

استهدفت السياسة القومية الحضر كأهم أولوياتها لاستغلال التكتل الاقتصادي والتركيز السكاني ووظفته في هيئة أقطاب للنمو كأقطاب مغناطيسية جاذبة للسكان مثل (القاهرة - الإسكندرية)، كما سعت إلى خلق أقطاب مضادة مثل الإسماعيلية لتشجيع الهجرة من منطقة وادي النيل إلى باقي المناطق لتنمية القاعدة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الأقاليم. لم تنجح السياسة القومية في توظيف أقطاب نمو فرعية وبالتالي اتبعت إستراتيجية التركيز واعتمدت على التركيز السكاني في بعض المدن الكبرى (القاهرة - الإسكندرية - الإسماعيلية)، ولكنها لم تفك في تحقيق إمكانية تنقل عوامل التنمية والتحكم في حركة الأنشطة والسكان لفتح آفاق جديدة للتنمية بعيداً عن مناطق التكدس السكاني لم تقترح هذه السياسة على محاور التنمية العمرانية كأساس لتحقيق أهدافها لأنها اعتمدت على إستراتيجية التركيز التي لا تتفق مع محاور التنمية العمرانية التي تعتمد على الامرکزية وفتح آفاق جديدة للتنمية وإعادة توزيع الخريطة السكانية بما يتناسب مع أهداف التنمية العمرانية.

^١ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية الدولة لتنمية أقاليم الجمهورية ، ٢٠٠٥ م.

(٢-١-٣) إستراتيجية التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧^١: اعتمدت الإستراتيجية على تحقيق التنمية من خلال دعم فكرة الانتشار واللامركزية وهذا ما ينبع مع محاور التنمية العمرانية، واعتمدت الإستراتيجية على فتح آفاق تنموية جديدة من خلال المدن الجديدة كأقطاب نمو فرعية يمكن تعميمها لتحسين العمران القائم وتخفيف الضغط على المدن القائمة، توقف دور المدن الجديدة في التنمية على مدى نجاح الإستراتيجية في اختيار أولوية المكان لهذه المدن وتوفير عوامل الجذب لها لتفعيل دورها في التنمية. وضعت الإستراتيجية معايير لأولويات التنمية وأولوية اختيار الأقاليم المستهدفة للتنمية وشملت المعايير ستة أهداف :-

١- الانتشار وتحقيق الازдан الجغرافي في المناطق المتاحة للتنمية العمرانية والاقتصادية مع الحفاظ على الأراضي الزراعية.

٢- التنمية السريعة بأقل تكاليف وهو ما يعني تركيز التنمية العمرانية التنمية في التوسعات الملائقة للعمران القائم لأنه قادر على توفير شبكات بنية أساسية بشكل سريع.

٣- التنمية العمرانية العالية الكفاءة بالمناطق التي لها إمكانيات تستطيع أن توفر قاعدة اقتصادية وقريبة من التجمعات العمرانية القائمة التي لها شبكة بنية أساسية.

٤- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم لتقليل الفوارق بين الأقاليم.

٥- تحقيق التنمية المتوازنة من خلال تكامل القطاعات المختلفة لتحقيق أعلى عائد من التنمية.

٦- تحقيق الأهداف السياسية بتعمير المناطق الحدودية.
وبناءً على المعايير السابقة يتم اختيار المناطق المستهدفة للتنمية.

ولكن عند دراسة الأهداف السابقة نجد فيها بعض التناقض، فببدأ الانتشار يتناهى مع الموارد المالية المحدودة ويتناهى مع التنمية السريعة التي تتناهى مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية، وفي نفس الوقت الاهتمام بالتجمعات العمرانية الملائقة للمدن يتناهى مع مبدأ الانتشار، وقد تحقق التنمية على المدى القصير بأقل تكاليف ولكن على المدى البعيد تتسبب في حدوث التضخم العمراني وتهالك المدن الذي يؤدى بدوره إلى التعدي على الأراضي الزراعية، ولم تضع الإستراتيجية أوزان نسبية تبين أولويات هذه الأهداف ومدى ثقل كل هدف، كما أنها نظرت إلى الأقاليم كلها بنفس الأولوية ولم تأخذ في اعتبارها أن الأقاليم الحدودية مختلفة عن الأقاليم الداخلية وأن لكل إقليم نظامه البيئي الاجتماعي والاقتصادي الخاص به.

^١ وزارة الإسكان والمرافق وتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية الدولة لتنمية أقاليم الجمهورية ، ٢٠٠٥ م.

و عند دراسة التخطيط والفكر الإستراتيجي للتنمية العمرانية المصرية من خلال دراسة (السياسة القومية للتنمية الحضرية عام ١٩٧٩ - إستراتيجية التنمية و التعمير للجمهورية لعام ٢٠١٧) نجد أنه :-^١

١- اعتمد على مرحله واحد للتنمية بغرض تحسين الوضع القائم والتنمية السريعة حتى سنة الهدف، ولكنه لم يأخذ في الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على اتجاهات النمو الاقتصادي والنمو العمراني، التي تؤثر بصورة مباشره على سياسات التنمية الشاملة، لذلك يجب التخطيط لل الفكر التنموي بصورة مرحليه تتمنع بالمرونة والقدرة على مواجهة التغيرات المستقبلية.

٢- عند تحليله و دراسته للوضع الراهن ركز على الإمكانيات الحالية للعمان لاستيعاب الزيادة السكانية وتوفير الخدمات المحلية، ولكنه لم يتناول تلامح قطاعات التنمية وتكاملها لتحقيق التنمية العمرانية، واهتم بإيجاد موقع ذات موارد طبيعية كأحد المقومات الاقتصادية لتوزيع التجمعات العمرانية الجديدة، ولكنه لم يتعرض لكيفية استغلال هذه الموارد وتوجيهها لتحقيق الجاذبية لهذه التجمعات العمرانية الجديدة.

٣- تعارض التوجهات بين التنمية العمرانية والتنمية الاقتصادية، فسياسة حماور التنمية التي تدعوا إلى انتشار العمان في أماكن لها مقومات اقتصاديه خارج وادي النيل تتعارض مع خطة الاستثمار التي تدعوا إلى سياسة التركيز و تستهدف مناطق الاهتمام الحكومي واهتمام المستثمرين للتنمية الاقتصادية في محافظات الاهتمام الاستثماري، وقد تكون هذه المناطق لا تتمتع بأولوية التنمية العمرانية لأنها تعاني من التكس السكاني، وبالتالي اختل عنصر الجذب للتجمعات الجديدة ولم يتم السيطرة على الهجرة العشوائية إلى المناطق الحضرية القائمة.

(٣-٢-١) خطة وزارة النقل المستقبلية لدعم الربط بين المناطق المختلفة

و تم توجيه الكثير من الاستثمارات لمجال الطرق لتحقيق الاتصال بين المناطق المختلفة والوصول إلى المناطق الهامشية لتنميتها، اعتقاداً بأن إنشاء الطريق وحدة كافية لتحقيق التنمية دون النظر لباقي مجالات التنمية، ويوجد العديد من الطرق التي تربط جميع أنحاء الجمهورية كما تربط مصر الدول المجاورة.

^١ ابتهال أحمد عبد المعطى، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني ٢٠٠١ ص ٣٠٢

أ - خطة وزارة النقل لدعم الربط بين المناطق المختلفة داخل جمهورية مصر العربية

يوجد العديد من الطرق التي حققت الاتصال بين جميع أنحاء جمهورية مصر العربية كما هي موضحة بالشكل رقم (٤-٣) وتتمثل الملامح الرئيسية لهذه الطرق في الآتي:-^١



١- خمسة محاور رئيسية تربط مصر شمالي وجنوبياً هي طريق القاهرة / أسوان شرق وغرب النيل، وطريق القاهرة / أسيوط الصحراوي غرب النيل الجاري امتداده إلى الجنوب، والطريق الشرقي القاهرة / أسيوط بالإضافة إلى طريق السويس / سفاجا.

٢- سبعة محاور عرضية لربط وادي النيل بساحل البحر الأحمر وهي القاهرة / السويس، القطامية / العين السخنة، الكريمات/ الزعفرانة، الشيخ فضل/رأس غارب، قنا / سفاجا، قفت/القصير، إدفو/مرسى علم.

٣- العديد من الطرق التي تربط التي تربط القاهرة بالمدن الساحلية الشمالية (بور سعيد ودمياط وكفر الشيخ وباطيم).

٤- طريق يربط الوادي الجديد بوادي النيل (الجيزة / الواحات البحرية / الفرافرة/ الدخلة/ الخارجة / أسيوط).

٥- طريق عرضي يربط شرق العوينات وأبي سمبول.

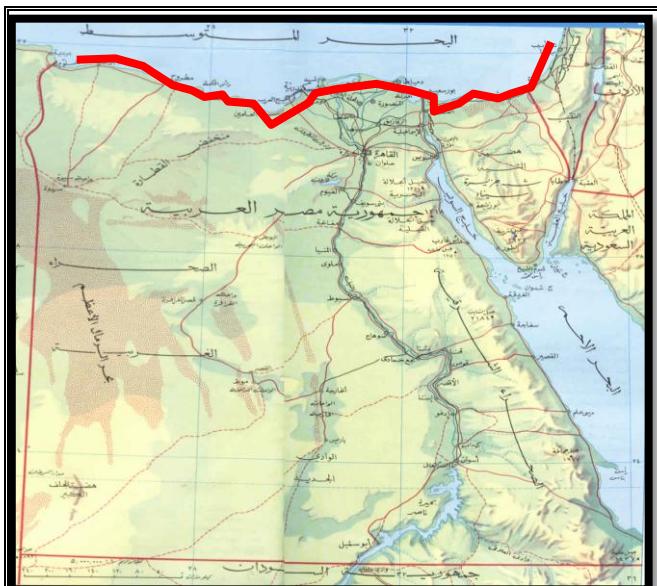
- ٦- طريق (مرسى مطروح / سيوه) وطريق (سيوه / الواحات البحرية / الجيزة).
- ٧- المحور الساحلي لسيناء (الشط / شرم الشيخ / دهب / نوبيع / طابا / رفح)، العريش / نخل، بئر العبد / سدر الحيطان.

^١ اسماء عبد العاطي، محاور الحركة الرئيسية وتاثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٧٦

٨- عدة طرق عرضية تصل الجمهورية بالدول المجاورة شرقاً وغرباً.

- المحور الغربي (القاهرة / الإسكندرية / مطروح / سيدى برانى / السلومن) وهو محور مزدوج بكمال طوله ويمثل طريق الاتصال بالمغرب العربي.
- محور الساحلي الشرقي (القاهرة / الإسماعيلية / القنطرة / العريش / رفح) ويمثل طريق الاتصال بالشرق العربي.
- المحور الشرقي (القاهرة / السويس / الشط / نخل / التمد / رأس النقب / نوبيع) ويصل إلى ميناء نوبيع ويعتبر أيضاً طريق اتصال بالشرق العربي.
- محور الإسماعيلية / العوجة وهو طريق اتصال بدول الشرق.

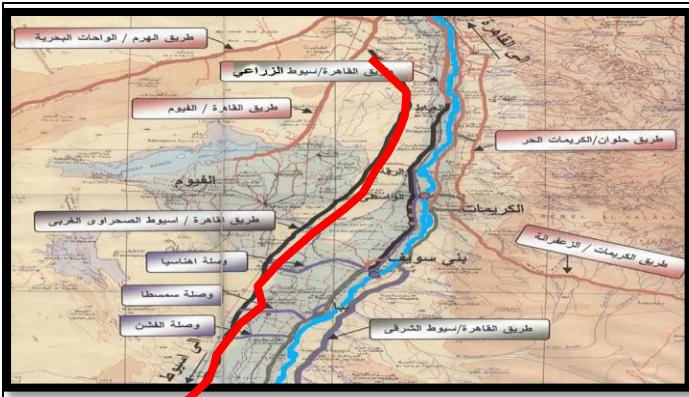
ب- خطة وزارة النقل المستقبلية لدعم الربط مع الدول المجاورة :-^١
من أهم الخطط التي تهدف إلى استثمار الطرق المنفذة خلق طرق تصل بين حدود الدولة وذلك على النحو التالي :-



شكل (٥-٣) مسار الطريق الدولي الساحلي بشمال مصر من رفح حتى السلومن
المصدر : -علي عبد الله، عبد المنصف محمد، تأثير الطريق الدولي الساحلي على تنمية المناطق والتجمعات المحيطة به، مؤتمر التنمية للسواحل الشمالية المصرية، على تنمية المناطق المحيطة به، مؤتمر التنمية للسواحل الشمالية المصرية، بالشكل رقم (٥-٣).

- جاري إنشاء الطريق الدولي الشمالي الساحلي موازي لساحل البحر المتوسط ليصل بين طرفي (الإسكندرية - السلومن) القائم وطريق (دمياط - بور سعيد) ثم عبور قناة السويس ويمتد "ساحلياً" بشمال سيناء حتى رفح بطول ١٠٥٠ كم وبعرض ٣٥.٥ م، ماراً بثلاثة نطاقات تنموية رئيسية (شمال سيناء بطول ٢٢٠ كم - الدلتا بطول ٢٨٠ كم - مطروح بطول ٥٥٠ كم) محقق الاتصال مع دول الشرق

^١ اسماء عبد العاطي، محاور الحركة الرئيسية وتاثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٧٩.
^٢ علي عبد الله، عبد المنصف محمد، تأثير الطريق الدولي الساحلي على تنمية المناطق والتجمعات المحيطة به، مؤتمر التنمية والحماية للسواحل الشمالية المصرية، ٢٠٠٦



شكل (٦-٣) مسار طريق القاهرة/أسيوط الصحراوي غرب النيل

<http://www.benisuef.gov.eg/roads/map2.jpg>

- مد طريق (القاهرة/أسيوط)
الصحراوي غرب النيل حتى أسوان بحيث يمتد إلى وادي حلفا وجاري تنفيذه للربط مع دول الجنوب كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٣).



طريق(القطارة- العريش- رفح) ——————

طريق(الإسماعيلية - الطاسة - الجفجافة - أبو عجبلة - العوجة) ——————

شكل (٧-٣) الطرق الرابطة بين جمهورية مصر العربية والمشرق العربي
المصدر: http://www.egypty.com/egytana/egypt_maps

- ازدواج طريق (القطارة- العريش- رفح)
وطريق (الإسماعيلية - الطاسة - الجفجافة - أبو عجبلة - العوجة) وطريق (الشط - نخل- التمد - رأس النقب)
للربط مع دول المشرق العربي كما هو موضح بالشكل رقم (٧-٣).

الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية في مصر :-

استخدمت مصر محاور الحركة والاتصال منذ زمن طويل، فأغلب محاور التنمية في مصر لم تنشأ أصلاً بغرض التنمية ولكن نشأت بهدف الحركة وتحولت إلى محاور للتنمية بشكل تلقائي، والبعض الآخر نشأ بقرار لأغراض سياسية ثم تم استغلاله في التنمية العمرانية، والبعض الآخر نشأ بناءً على خطه متبعه إستراتيجيه معينه، وتتمثل محاور التنمية العمرانية المصرية في الحيز المكاني الذي يحتوي على كافة الموارد الطبيعية ويمتد للربط بين المناطق المختلفة، ويعتبر نهر النيل أعظم محور للتنمية لأنه امتد بشكل طبيعي للربط بين عدة مناطق وكان أساساً للنشاط الزراعي الذي ساعد على الاستقرار وجذب السكان إليه فنشأت التجمعات العمرانية بشكل تلقائي لتوافر المورد الطبيعي والنشاط الاقتصادي داخل الحيز المكاني الملائم للتنمية.

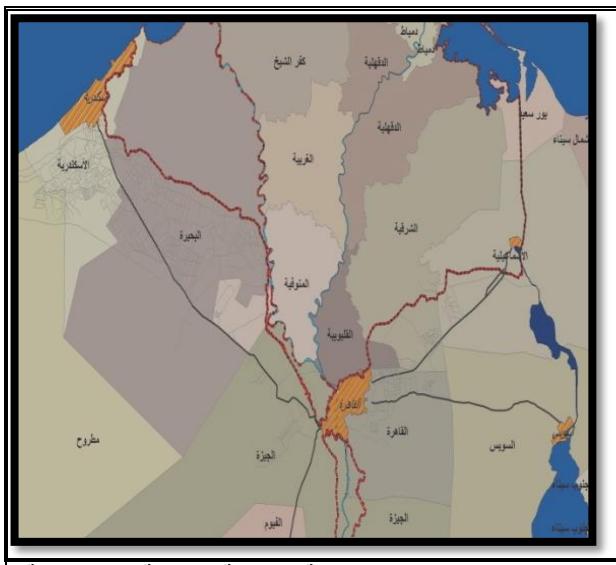
وكان لمصر تجارب عديدة في تطوير محاور الحركة وتنميتها كمحاور للتنمية وإقامة المدن الجديدة من خلالها في المناطق الصحراوية، بهدف تحقيق أبعاد إستراتيجية تنمية عمرانية وبيئية وسياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن هناك قصور شديد في تحقيق المعدلات المستهدفة لتلك المجتمعات الجديدة سواء في معدلات النمو السكاني أو النمو الاقتصادي أو النمو العمراني، وعلى ذلك وجوب مراجعة تلك التجارب سواء من الجانب النظري أو التفريقي بهدف تجاوز مشكلة التكدس السكاني، والعمل على التوازن في الهيكل المكاني واستغلال الموارد المتاحة مع دعم ركائز عملية التنمية في جميع المجالات.

لذلك يوجد حاجة ملحة إلى فتح محاور لتنمية الصحراء وجذب السكان من الوادي الضيق الذي لا تتعدي مساحته ٤٪ من المساحة الإجمالية للبلاد ويقطنه حوالي ٩٧٪ من السكان، فضلاً عن تناقص هذه المساحة سنويًا بسبب التعديات العمرانية المختلفة عليها. تم دراسة محاور التنمية العمرانية في مصر لتحليل الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن وجود هذه المحاور في أماكنها، وتوجيه هذه المحاور بما يدعم إستراتيجية الانتشار بطريقه مركزه ويحقق الديناميكية بين نطاقات تفاعل المراكز الحضرية، ويمكن توجيه هذه المحاور من خلال تعزيز دور مراكز عمرانية كبرى تنمو على المحور وتجذب الأنشطة والسكان وتتوفر فرص عمل ومن خلالها تتكون مراكز أخرى أصغر في قوتها الاقتصادية، أو توجه هذه المحاور على أساس تدرج التنمية على طول المحور على مراحل زمنية، وقياس التنمية على

المحور في كل مرحلة، ويتم توجيه العمران على امتداد المحور، فكلما زادت التنمية وزاد الامتداد زادت قوة المحور الاقتصادية وساعد ذلك في دعم التنمية العمرانية.^١

الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية في مصر

الباب الثالث:-



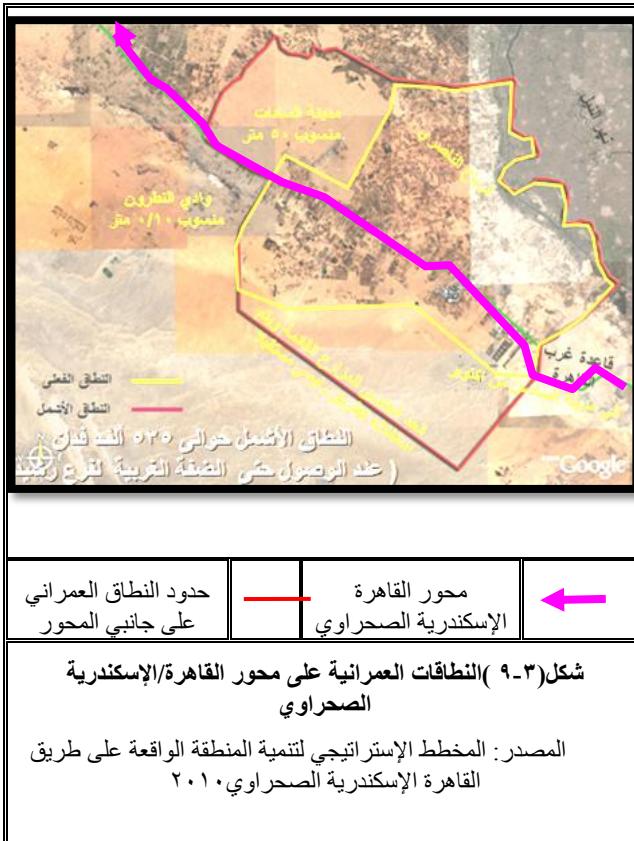
شكل (٨-٣) مسارات محاور التنمية العمرانية المصرية محل الدراسة

وسوف يتم في هذا الفصل عرض بعض محاور التنمية العمرانية في مصر (القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي - القاهرة/السويس الصحراوي - القاهرة/الإسماعيلية الصحراوي - الصعيد / البحر الأحمر) لتحليل دور كل منها في التنمية وتعظيم إيجابياتها وتلافي سلبياتها ودعم التنمية العمرانية وتقديم الدراسة التحليلية لهذه المحاور على أساس معرفة : ١- ظروف كل محور والهدف الرئيسي من إنشاؤه

- ٢- الإمكانيات التنموية المتاحة لكل محور التي يمكن أن تساعده في تحقيق التنمية.
- ٣- دور المحور في التنمية وال المجالات التنموية التي نشأت من خلله.
- ٤- ايجابيات المحور وسلبياته وتحليل دوره في التنمية.
- ٥- المخطط الإستراتيجي المستقبلي لكل محور لتعظيم ايجابياته وتلافي سلبياته ودعم التنمية بشكل أفضل من خلله.

^١ابتهال أحمد عبد المعطى، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني ٢٠٠١ ص ١٥٠

١-٢-٣) محور القاهرة / الإسكندرية الصحراوي :-



لقد تم إنشاء هذا المحور في الثلاثينيات من القرن السابق كطريق يربط مدينتي القاهرة والإسكندرية ، وفي السبعينيات تطور دوره وساهم في عمليات التنمية، حيث ضاقت الرقعة الزراعية بالمدن واتجهت الأنظار إليه لاستصلاح مساحات من الأراضي الصحراوية المحيطة بالطريق في عمليات التنمية الزراعية بجهود فردية.^١

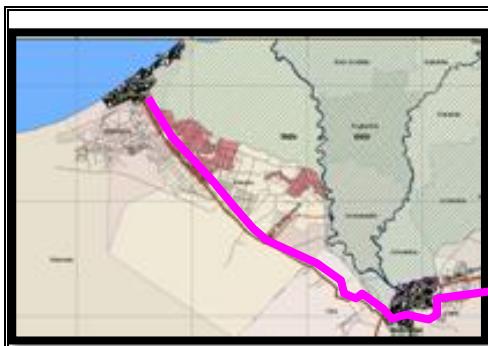
يمتد المحور بطول ١٧٠ كم ليربط بين أكبر المراكز الحضرية ويسهل الاتصال ونقل المواد الخام إلى أماكن التسويق، كما ساعد وجوده على نشأة بعض المدن الجديدة (السدادات - الشيخ زايد)،^٢ وأثر وجوده أيضاً على انتشار

المنتجعات السكنية (قرطبة - دينا - لودج - السليمانية - العازرية - ... - والخ) والتي احتلت ١٠ % من المساحة الكلية للمحور، ويوضح الشكل رقم (٩-٣) النطاقات العمرانية على محور القاهرة / الإسكندرية الصحراوي.

^١ محمود أحمد يوسف "التنمية التلقائية لمحاور الحركة الإقليمية" - مؤتمر الطرق و المرور - جمعية المهندسين - القاهرة ١٩٩٦م
^٢ المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

(١-١-٢-٣) الإمكانيات التنموية على المحور :-

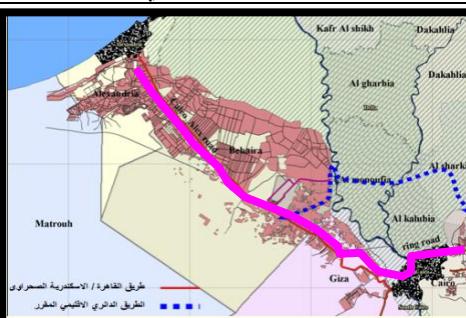
يتميز المحور بموقعه الجغرافي حيث يربط المحور بين أكبر مدينتين استقطابا للسكان على مستوى الجمهورية حيث تتمتعان بإمكانيات تنمية عالية تساعد في توفير الكثير من فرص العمل التي تسقطب السكان من جميع أنحاء الجمهورية، وتمثل ميناء الإسكندرية عنصر تموي هام متصل بالمحور، كما يقع على جانبي المحور مجموعة من الأراضي الصالحة للزراعة وتتوافر المياه الجوفية على طول المحور، ويقترب المحور من مدينة السادس من أكتوبر التي تحتوي على العديد من الصناعات الهمامة.



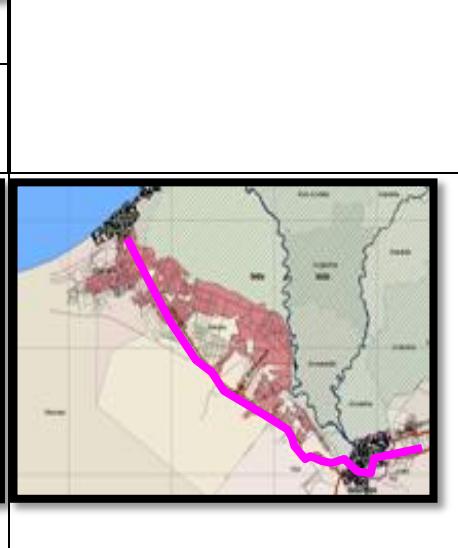
(٢-١-٢-٣) تطور التنمية على المحور :-

- ساعد وجود المحور على تطور التنمية عبر المراحل الزمنية، وتتطور استصلاح الأراضي على جانبي المحور وظهرت التجمعات السكنية المنتشرة على طول المحور كما هو موضح بالأشكال أرقام (١٠-٣)، (١١-٣)، (١٢-٣).

شكل (١٠-٣) التنمية على محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي ١٩٨٥ المصدر: تخطيط وتنمية طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠

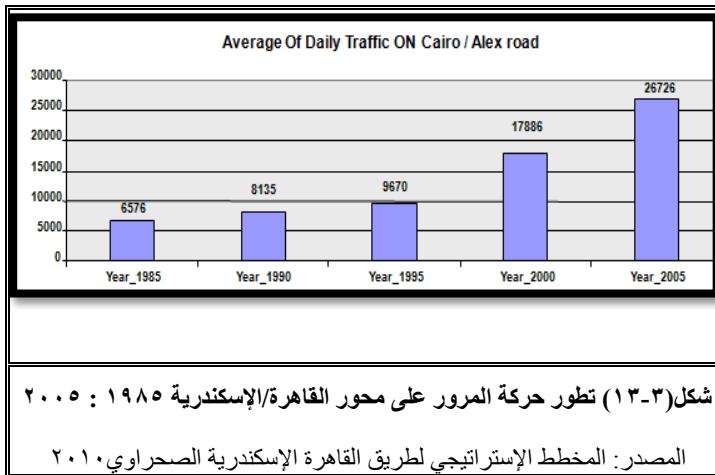


شكل (١١-٣) التنمية على محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي ١٩٩٥ المرجع السابق



شكل (١٢-٣) التنمية على محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي ٢٠٠٥ المرجع السابق

^١ المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠، الهيئة العامة للتخطيط العمراني



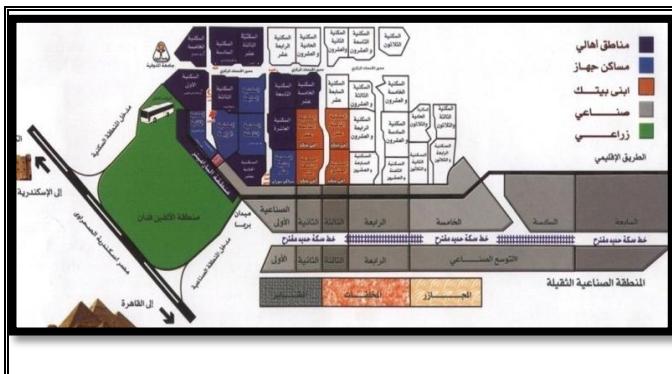
وتطرّقت دراسة حركة المرور على محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي كمربود لتطور التنمية على طول المحور كما هو موضح بالشكل رقم (١٣-٣).^١

(٣-١-٢-٣) دور المحور في التنمية:-

١- التنمية العمرانية على المحور:-

ساهم المحور في ظهور بعض المدن الجديدة على امتداده مثل:-

أ- مدينة السادات :-



- تم إنشاؤها في أواخر السبعينيات من القرن السابق، وتقع على بعد حوالي ٩٥ كم من المحور شمال غرب القاهرة وتعتبر من المدن البعيدة في الصحراء فهي تبعد كثيراً عن مينائي الإسكندرية والدخيلة مما يضيق من نطاق أسواقها ويزيد من اعتمادها على المدن القائمة، نتيجة

شكل (١٤-٣) المخطط العام لمدينة السادات

المصدر :- / <http://imageshack.us/photo/my-images/>

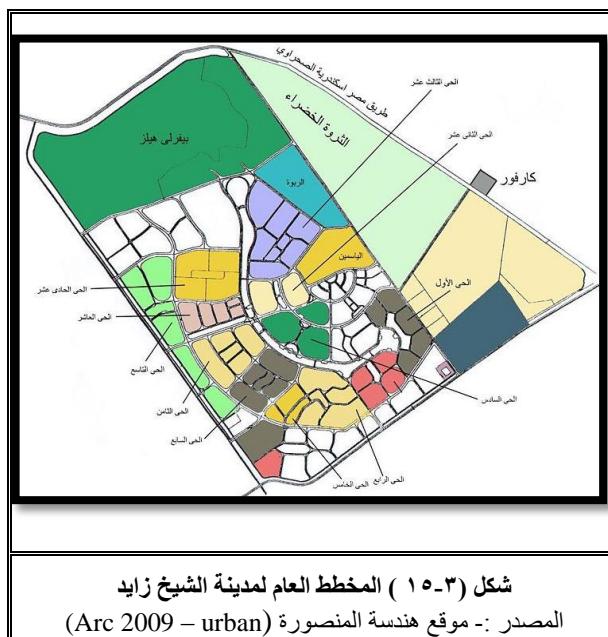
لوقوعها على طرق إقليمية تصلها بمراکز حضريه هامه (القاهرة-الإسكندرية- وسط الدلتا)، ويوضح الشكل رقم (١٤-٣) المخطط العام لمدينة السادات.

^١ المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠

- يتميز موقع المدينة بترتبه صلبه للتأسيس ويتوافر لديه المياه الجوفية الازمة للاستصلاح، وكذلك تمتلك إمكانية تعزيتها بالقوى الكهربائية الازمة لإقامة المركز الصناعي الذي يستوعب الصناعات الاقتصادية.

- خططت المدينة لاستيعاب نصف مليون نسمة عند اكتمالها عام ٢٠٠٠م، بغرض امتصاص الزيادة السكانية واستيعاب النمو الحضري والهجرة الداخلية للفاشرة والإسكندرية ووسط الدلتا، كما عملت على جذب السكان عن طريق توفير قاعدة اقتصادية من خلال الصناعة والزراعة اعتماداً على المياه الجوفية الموجودة بالمدينة وموقع المدينة، ولكنها لم تحقق أهدافها في جذب السكان المتوقع، حيث بلغ تعداد سكانها عام ٢٠٠١ حوالي ٢٠ ألف نسمة وهو ما يعادل ٤.٦٪ من إجمالي المستهدف لعام ٢٠٠٠م.^١

بـ- مدينة الشيخ زايد :



شكل (١٥-٣) المخطط العام لمدينة الشيخ زايد
المصدر :- موقع هندسة المنصورة (Arc 2009 – urban)

تم إنشاؤها عام ١٩٩٥ بمنحة من صندوق أبو ظبي للتنمية وهي الآن تابعة لمحافظة الجيزة واحد ضواحي القاهرة الكبرى، تبعد ٢٠ كم عن ميدان لبنان بالمهندسين وتبعد ٢٨ كم عن ميدان التحرير بوسط القاهرة وتحدها شبكة طرق رئيسية (محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي - ٢٦) وامتداد محور ٢٦

يوليو الذي ساهم في ربط المدينة بالفاشرة، مما أدى إلى تحسين الاتصال وتوافر وسائل النقل وانتعاش حركة العمران بالمدينة وكان هذا المشروع مقترن ومعتمد منذ البدء في إنشاء مدينة ٦ أكتوبر ولكن ضعف التمويل والموارد المادية للدولة أعاقد تنفيذه لفترة من الزمن، ويوضح الشكل رقم (١٥-٣) المخطط العام لمدينة الشيخ زايد.

^١ إيهاب محمد أبو الفتوح عفيفي "استراتيجية إنشاء المدن الجديدة في مصر وآثارها على البيئة" جامعة عين شمس ماجستير ١٩٨٨م.

- ترتفع المدينة عن سطح البحر حوالي ٢٢٠ متر وتبعد مساحتها ٩٥٠ فدان، بلغ تعداد سكانها حتى الآن ١٥٠ ألف نسمة ومتوقع أن يصل إلى ٥٠٠ ألف نسمة عند اكتمال نمو المدينة تحتوي على جميع الخدمات والمرافق وتم تقسيمها إلى ٢٠ حي سكني بكل منها محاورات سكنية تحتوي على كافة مستويات الإسكان ومجهزة بكافة الخدمات، يمكن للمدينة أن توفر فرص عمل في المناطق الصناعية الموجودة بها التابعة لمدينة ٦ أكتوبر ويوضح الشكل رقم (٣-١) المخطط العام لمدينة الشيخ زايد.^١
- ٢- التنمية الزراعية على المحور :-

تم زراعة الحزام الأخضر حول مدينة السادات من جميع الجهات بمساحة ٣٣ ألف فدان إلى جانب مساحات أخرى من المناطق المستصلحة وترجع أسباب هذا النمو إلى :-

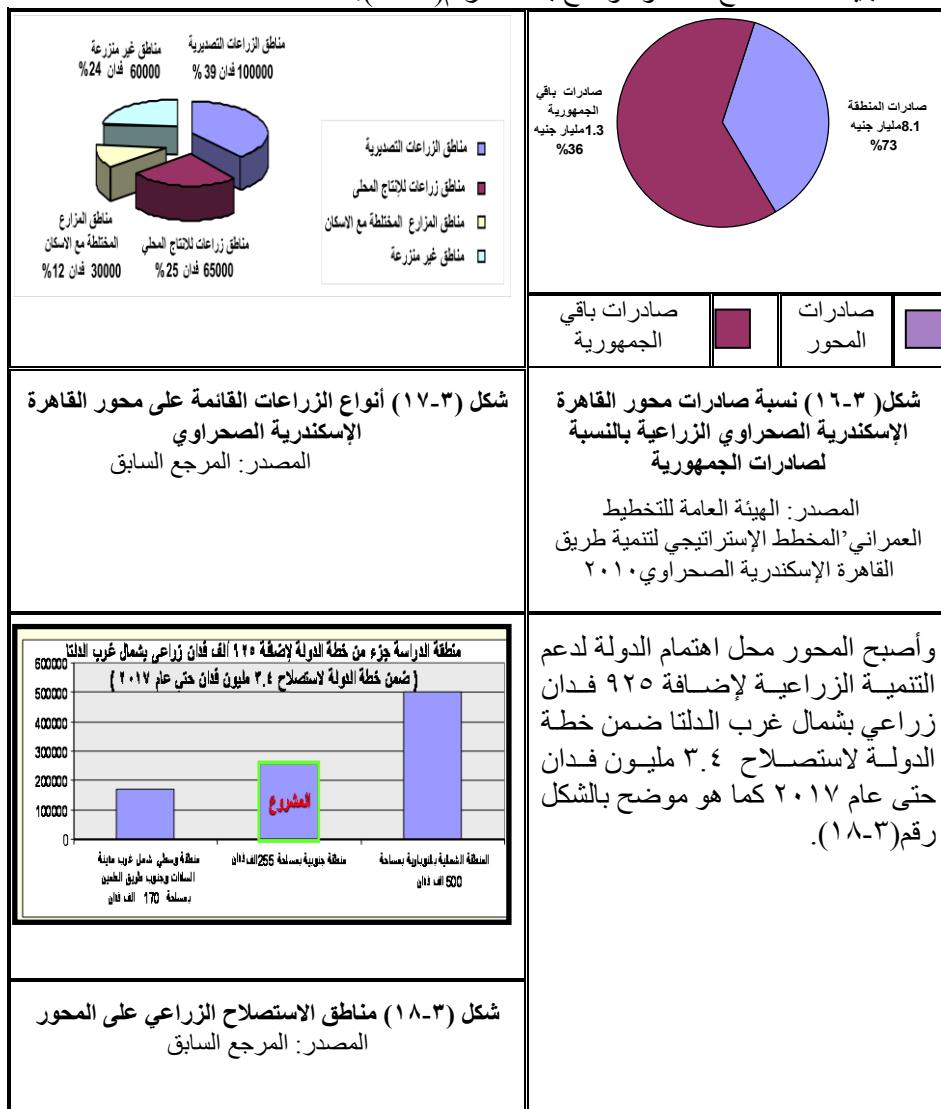
- ١- قربها من مناطق الاستصلاح ب مديرية التحرير.
 - ٢- وقوعها على شبكة طرق رئيسية إقليمية.
 - ٣- إمكانية ربطها بمحري النيل القريب منها.
- ٤- وجود طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي حيث حقق سهولة نقل المواد الخام و الوصول لمراكز التسويق المختلفة.^٢

ووصل إجمالي المساحات التي تم زراعتها حتى الآن سواء في مدينة السادات أو على امتداد باقي الطريق(القاهرة / الإسكندرية الصحراوي) إلى ما يقرب من ٢٥٥ ألف فدان تنتج معظمها أشجار الفاكهة و المحاصيل المثمرة.^٣

^١ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9>

^٢ مروءة مصطفى أحمد "الجراحة البيئية كمدخل لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة" رسالة ماجستير جامعة أسيوط ١٩٩٥ م
^٣ / محمود حسن نوفل "التصورات المستقبلية لخريطة مصر من خلال عمليات الجراحة البيئية" المؤتمر المعماري الرابع (العمارة و العمران علي مشارف الألفية الثالثة) قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط ٢٠٠٠ م .

- تطورت التنمية الزراعية على المحور بشكل ملحوظ وظهرت العديد من المزارع على المحور وبلغت قيمة الصادرات الزراعية على المحور ١.٨ مليار جنيه، وهي ما تعادل ٣٧% من قيمة صادرات الجمهورية كما هو موضح بالشكل رقم(١٦-٣)، وتم تقسيم مناطق الاستصلاح والتنمية الزراعية على طول المحور إلى مناطق للزراعة التصديرية وزراعات الإنتاج المحلي ومناطق المزارع المختلفة مع مناطق الإسكان والمناطق المستقلة للاستصلاح كما هو موضح بالشكل رقم(١٧-٣).



٣- التنمية الصناعية على المحور :-

ظهرت التنمية الصناعية على المحور بعد إنشاء مدينة السادات حيث تم إنشاء ١٢٦٧ مصنع كبير الحجم بحجم استثمارات ١٥ مليون جنية فضلاً عن العديد من المصانع المتوسطة والصغرى الحجم، ونشأت بعض التجمعات الصناعية التابعة لمدينة ٦ أكتوبر في مدينة الشيخ زايد على المحور، ولكنها تعتبر تنمية محدودة بالنسبة للتنمية الصناعية المستهدفة المخطط لها بالمدن الجديدة على المحور.^١

(٤-١-٤) تحليل التنمية على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي:-

نشأت التنمية على جانبي المحور بناءً على اتجاهات أحادية التوجه ، تعاقبت على مراحل زمنيه دون خطط مترابطة ، فغاب الفكر التنموي المنظم فلم يتحقق المحور أهداف التنمية ، لسوء التوجيه لأن المشروعات تقام طبقاً لأغراض شخصيه سياسيه بحثه فنجد أن :-^٢

• بالنسبة للتنمية العمرانية على طول المحور لم تتمكن المدن الجديدة من امتصاص تيار الهجرة المتوجه نحو القاهرة والإسكندرية بالرغم من قرب موقع التجمعات العمرانية الجديدة من مدینتي القاهرة والإسكندرية ، ونتيجة للضغوط الحكومية تعدت الاستعمالات المخالفة للمخطط الأصلي لمدينة السادات لصالح جهات مختلفة ومنها (السجون) وزارة الداخلية و(جامعة المنوفية) محافظة المنوفية ، كما أن هناك بعض المشروعات الرئيسية في المخطط الأصلي للمدينة أدى عدم تنفيذها إلى تغير تنمية المدينة مثل مبني مجمع الوزارات ، حيث اتجه التفكير إلى نقل عدد من الوزارات إلى المدينة لتكون أحد المدن الكبرى التي تجذب الاستثمارات لإقامة عدد من كبار رجال الدولة بها ، وكان ذلك سيؤدي إلى خلق ٢٠٪ من الوظائف الأساسية التي تحتاجها المدينة في أول عشر سنوات لها عند حجم سكاني ١٥٠ ألف نسمة و ١٨.٩٪ من إجمالي الوظائف الأساسية عند الوصول للمخطط له.^٣

وبعد أن أقامت وزارة التعمير مبني "مجمع الوزارات" بالمدينة تم الضغط من جهة أصحاب المصالح المعارضين لقرار النقل وتم تسليميه إلى جامعة المنوفية لإقامة بعض الكليات.

كما تغير موقع وتصميم مدينة الشيخ زايد في العديد من الأجزاء والاستعمالات تحت ضغوط القوى السياسية وذوي النفوذ والسلطة ، وأحجم العديد من العاملين بالمدينة عن امتلاك أو تأجير الوحدات السكنية بالمدينة لإجبارهم على دفع مبالغ إضافية على مقدم الحجز كشرط للتسليم ، مما تسبب في تعذرهم في استكمال الأقساط والأعباء المالية الإضافية ولم يستطع أغلاقهم حيارة هذه الوحدات تمليل أو إيجار مما اضطررهم للبقاء في مدنهم والانتقال يومياً إلى أماكن عملهم في المدينة.^٤

^١ هاله سيد عبد الحكيم، التنمية العمرانية للمحور المقترن سوهاج الغردقة بصفد مصر، رسالة ماجستير، هندسة أسيوط ٢٠٠٧ ص ٥٠

^٢ المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

^٣ نجوى إبراهيم محمود، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة بحثية، مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر ٢٠٠٧



كما كان لإقامة المنتجعات السكنية بعض الإيجابيات حيث ساعد على انتشار نوعية مميزة من العمران تحقق الخصوصية والهدوء والأمن داخل البيئة الخضراء بعيداً عن التلوث، وساعدت أيضاً على توفير فرص عمل في مجال الخدمات وتحفيز استصلاح الأراضي بغرض التمويل التمليكي لتنمية المنتجعات، وبوضوح الشكل رقم

(١٩-٣) النمو العمراني للمنتجعات السكنية على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

ولكن كان لها الكثير من السلبيات حيث أدت إلى :-

أـ ظهور النمط العمراني المبعثر بمشاكله من العزلة الاجتماعية وامتداد شبكات المرافق بصورة غير اقتصادية.

بـ زيادة الحركة على محور القاهرة / الإسكندرية الصحراوي فدأى ذلك إلى الارتباك المروري.

جـ عدم وجود مناطق مخصصة لسكن العمال بالمدن الجديدة، مما أدى إلى سكن بعض العمال في مناطق غير مخصصة لهم، وإحجام البعض الآخر عن الإقامة بالمدن والعمل بها.

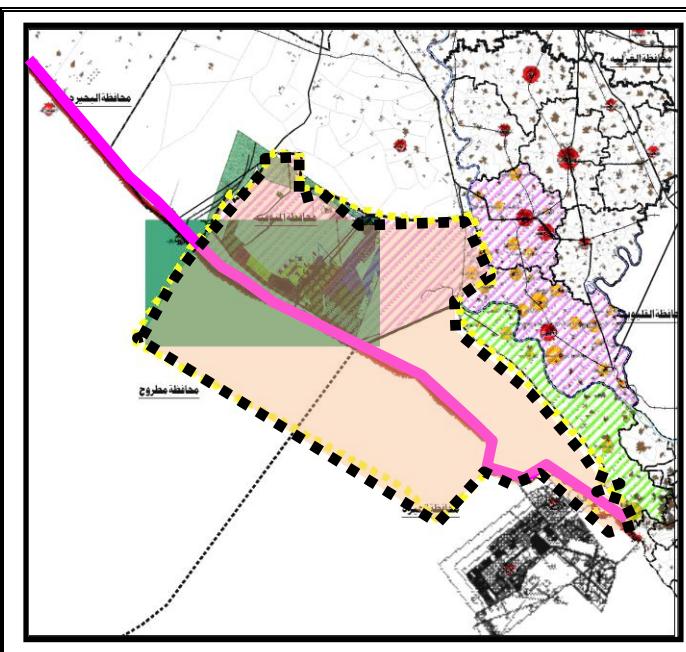
• وبالنسبة للتنمية الزراعية تطورت على طول المحور ولكن إنشاء مدينة السادات وبعض المنتجعات السكنية متعددة على أراضي استصلاح زراعي أهدر ما يقرب من ٢٠ ألف فدان قابله للاستصلاح الزراعي، وهذا يعتبر إهار لأهم موارد التنمية الزراعية فكان يجب اختبار تربة المناطق المراد تتميّتها عمرانياً، كما أن انتشار المنتجعات السكنية أدى إلى تدهور خصائص الخزان الجوفي في ضوء التوسيع في حفر الآبار وزيادة استنزاف المياه الجوفية، مما أدي إلى عدم إمكانية الري في المستقبل القريب وارتفاع نسبة الملوحة وانخفاض إنتاجية الأرضي وتدنى اقتصاديات الإنتاج وذلك ما يتنافي مع مبدأ الاستدامة.

• وبالنسبة للتنمية الصناعية على طول المحور لم تتحقق الأهداف المرجوة منها نتيجة لإلغاء تنفيذ مجمع الحديد والصلب بمدينة السادات الذي تم تخطيّطه ليكون الدعامة والركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي بالمدينة وأدرج المشروع بالفعل في قائمة المشروعات المقترحة في خطة الدولة، ولكن تم معارضته لأنه كان سيرفع من تكفة النقل من ٨ إلى ٢٠ مليون جنيه، كما أن الدراسة لم تتعرض بالتفصيل لمدى توافر مقومات نجاح هذا المشروع بالمدينة كما أن موارد التمويل الضخمة للمشروع قد يعجز الاقتصاد المصري عن توفيرها، ولكن لم تكن هذه هي الأسباب الحقيقة وراء إلغاء تنفيذ المشروع حيث تم تجهيز موقع المجمع بكل التجهيزات المبنية من تسوية الأرض وتنفيذ الطرق والمرافق والتقسيمات الداخلية وتم اختيار موقعة في منطقة بعيدة عن أقصى حدود نمو قد تصلها المدينة بعد ٢٥ سنة مما شكل خسارة واضحة حتى لو تم استغلال المنطقة في صناعات أخرى، ولكن عندما بدأ إنتاج مجمع حديد الدخيلة في الثمانينيات من القرن الماضي حرمت مدينة السادات نهايّاً من هذا المشروع، وأثر ذلك كثيراً على المخطط العام للمدينة الذي اعتمد على حسابات كثيرة منها شبكات البنية الأساسية والمحاور التي تحتاجها مثل هذه النوعية من الصناعات وفرض العمل المتوقع للمدينة التي بلغت ٥٠٠٠ فرصة عمل ومثلت ٢٥% من محمل الوظائف الأساسية التي تحتاجها المدينة بالإضافة إلى الصناعات المكملة التي ستتشّاً وستؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل، وترتبط على ذلك تحديد عدد السكان والاحتياجات من الوحدات السكنية والخدمات ودراسة الصناعات القائمة على صناعة الحديد والصلب، ولقد كانت البدائل المطروحة للمخطط إقامة مشروع لتجمّع السيارات أو صناعة السلاح ولكن كان من الصعب إنشائها في المدينة بسبب غياب الخدمات الهندسية الضرورية لها وكان الخيار هو إما التخطيط لمدينة كبيرة بها المشروع أو مدينة صغيرة بدونه لأن إلغاء المشروع كان يعني إنشاء مدينة مختلفة عما هو مخطط له.

وبذلك فقد المحور فرصة كبيرة لتحقيق معدلات أفضل للتنمية الصناعية كما خسر فرص العمل التي كان يمكن أن تتحقّق له من خلال مجمع الحديد والصلب.

(٥-١-٢) المخطط الاستراتيجي المقترن لتنمية المحور حتى عام ٢٠٢٠ :-
تم وضع دراسة مقترنة من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني لأحد المناطق المستهدفة للتنمية على طول المحور بمساحة ٣١٠ ألف فدان، بهدف وضع تصور مستقبلي لتنمية المحور طبقاً للعمران القائم لدعم تنمية المحور وذلك على النحو التالي :-

١- الوضع الراهن لمنطقة الدراسة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي :-^١



منطقة الدراسة	محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي
المرأكز العمرانية بالقري	المرأكز العمرانية بالمدن
محافظة الجيزة	محافظة المنوفية

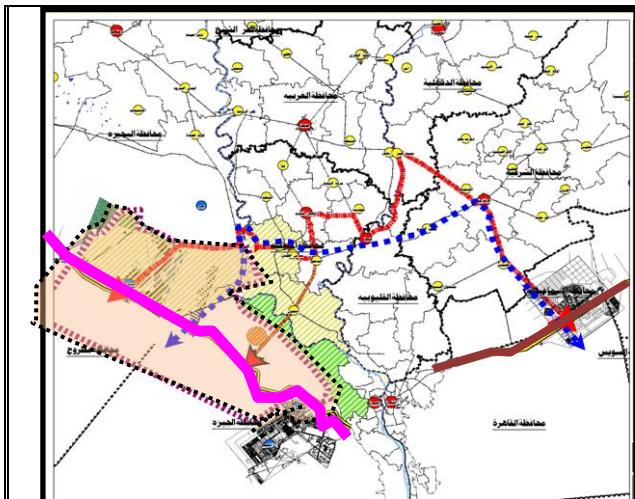
شكل(٢٠-٣) النمو العمراني لمنطقة الدراسة على محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي
المصدر: المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠

- تم حصر عدد السكان بالمدن والقرى المحيطة بمنطقة الدراسة على طول المحور، لدراسة حجم النمو العمراني وتطوره على طول المحور كما هو موضح بالشكل رقم (٢٠-٣).

تم الأخذ في الاعتبار بعض العناصر المؤثرة على منطقة الدراسة :-

- ١- نهر النيل
- ٢- الحدود الإدارية للمدن والقرى
- ٣- المراكز الحضرية المحيطة بالمنطقة مثل محافظة الجيزة والمنوفية.

^١ المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠، الهيئة العامة للتخطيط العمراني



محور القاهرة الإسكندرية	محور القاهرة الإسكندرية
الطريق الدائري	منطقة الدراسة
محاور تنمية عرضية م المقترحة	محاور تنمية عرضية

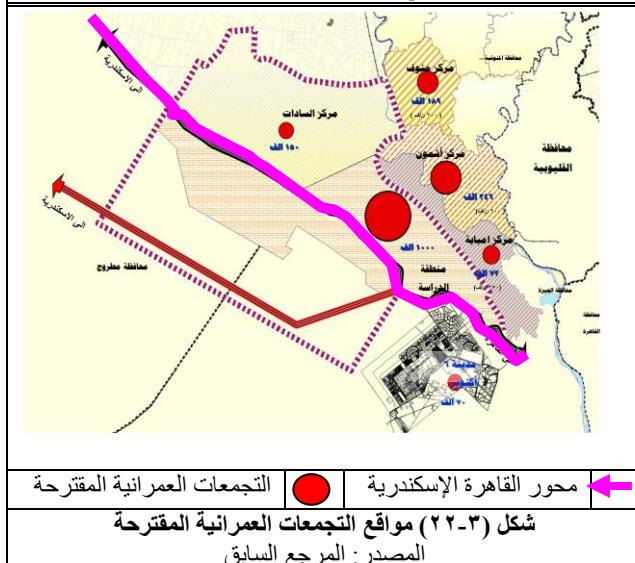
شكل (٢١-٣) محور العرفة الرئيسية والمفترحة بمنطقة الدراسة
المصدر: مخطط إستراتيجي لطريق القاهرة الإسكندرية ٢٠١٠

- تم دراسة الطرق المحيطة بالمنطقة كما هو موضح بالشكل رقم (٢١-٣)، لمعرفة مدى تأثيرها على دعم التنمية العمرانية خاصة في وجود محاور رئيسية (الطريق الإقليمي - محور القاهرة الإسكندرية الصحاوي).

- تم اقتراح بعض المحاور العرضية لدعم التنمية بالمنطقة وربط الطرق المحيطة بها بطريق القاهرة

الإسكندرية الصحاوي.
٢- الحلول المقترحة لتنمية منطقة الدراسة على المحور :-

أ- تم اقتراح توزيع للتجمعات العمرانية اعتماداً على التعداد الحالي للسكان والتعداد المتوقع لعام ٢٠٢٠ كما موضح بشكل (٢٢-٣)، بما يحقق الكثافة السكانية المناسبة ويحقق تدرج التجمعات العمرانية، لتحقيق التدرج في التنمية على جانبي المحور.



محور القاهرة الإسكندرية
التجمعات العمرانية المقترحة
شكل (٢٢-٣) موقع التجمعات العمرانية المقترحة
المصدر: المرجع السابق

^١ المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحاوي ٢٠١٠، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

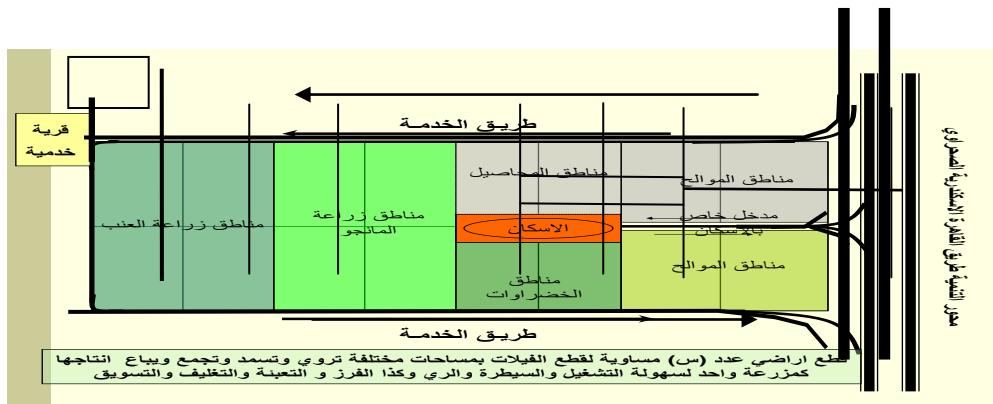
بـ- الحلول المقترنة لحل مشكلة انتشار التجمعات السكنية على طول المحور :-

تم اقتراح ثلاثة بدائل تخطيطية لمحاولة التغلب على النمط العمراني المبعثر للتجمعات السكنية بمنطقة الدراسة الموجودة على المحور :-

١- ترجيح التنمية الزراعية على طول المحور:- وفيها يتم عمل تخطيط زراعي وعدم السماح بعمان حدائقى وضبط العمران الحالى وسداد رسوم عالية مقابل إصلاح المخالفات ولهذا البديل بعض الإيجابيات، حيث سيساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير العديد من فرص العمل والمساهمة في الخروج المخطط من الدلتا وكفاءة استغلال الموارد الأرضية والمائية والتأكد على هيبة القانون في المجتمع، ولكن لهذا البديل بعض السلبيات حيث يصعب تطبيقه وسيخلق معارضة كبيرة من جهة أصحاب الأراضي والفيلات الذين اشتروا الأراضي التي تم تخصيصها للعمان متعددة على أراضي زراعية، كما سيتضرر أصحاب الأراضي الذين لم يقوموا بالبناء لم يسمح لهم ببنائها عمران حدائقى.

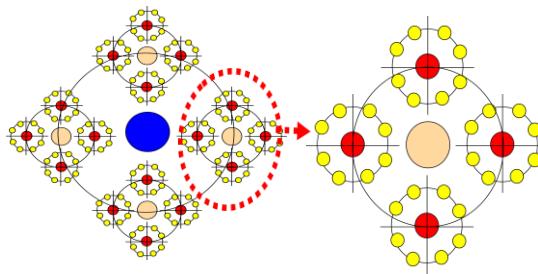
٢ - تعايش مع الوضع الراهن:- وفيها يتم التخطيط لتربية زراعية وتنمية عمرانية حدائقية جنباً إلى جنب في حدود الأرضي المتاحة وبنفس النسب الحالية على أساس عدم زيادة نسبة البناء عن الوضع الحالى والسماح بتعديل الاستعمال من زراعي إلى عمرانى في إطار النسبة القانونية مع تحديد مقابل مادي عالى لذلك ووضع ضوابط لطرق تجميع العمران ومراعاة كافة الضوابط البيئية وال عمرانية من خلال دمج للتنمية الريفية والحدائقية وعدم تحفيز عمران جديد، ولهذا البديل بعض الإيجابيات حيث سيساهم في زيادة الإنتاج وفرص العمل ويعتبر حل وسط لمخطط عمرانى متواافق قومياً ولكن قد لا يرضي ذلك أصحاب الأراضي

٣- التنمية لعمان حدائقى ممتد :- وفيها يتم زيادة نسبة البناء والسماح بتغيير الاستعمال طبقاً لضوابط منه خاضعة لخطيط تنموي عمرانى، على أساس السماح بزيادة نسبة البناء بحد أقصى ٧ % وتغيير الاستعمال بمقابل ووضع ضوابط لتجميع العمران والحفاظ على البيئة ولهذا البديل بعض الإيجابيات لأنه سوف يحظى برضى أصحاب الأراضي والمشترين وقد يساهم في وجود علاقة تفاعلية محتملة مع التنمية الزراعية تحقق استفادة على المدى القريب من قوة الدفع للتنمية العمرانية الحالية، ولكن لهذا البديل بعض السلبيات حيث يعتبر سابقة خطيرة قد تطبق على جميع أراضي الاستصلاح الزراعي وبذلك سوف يفقد القانون هيبته في وضع قوانين صارمة للتعدي على الأراضي الزراعية كما أن النمط العمراني المقترن قد يعالج الوضع بصورة مؤقتة غير مستدامة كما انه لا يتفق مع الرؤيا القومية الحضرية وسوف تتحمل الدولة أعباء مستقبلية (مرافق ،طرق، خدمات) نتيجة لتغير الاستعمال من زراعي إلى عمرانى ويوضح الشكل رقم (٢٣-٣) البديل المقترن لطريقة تجميع الإسكان الحدائقى.



شكل (٢٣-٣) البديل المقترن بطريقة تجميع الإسكان الحدافي

المصدر :- المخطط الإستراتيجي للتنمية المنطقية الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠



قرية مركزية
مدينة صغيرة
عزبة (وحدة إنتاجية أساسية)
قرية خدمية

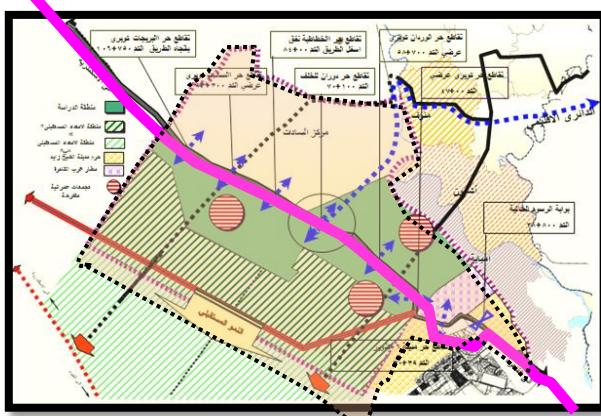
- وتم وضع مقترن للتوزيع مراكز التنمية الزراعية بطريقة متدرجة طبقاً لندرج التجمعات العمرانية كما هو موضح بالشكل رقم (٢٤-٣)، بهدف استصلاح ٣٨٢٥٠٠ فرسقة عمل بمجال الزراعة، وتم التدرج من المدينة الصغيرة إلى القرية المركزية إلى القرية الخدمية إلى الوحدة الإنتاجية الأساسية، وتم حساب الطاقة الاستيعابية للتجمعات المقترنة طبقاً للجدول المبين بالشكل رقم (٢٥-٣):-

شكل(٢٤-٣) وضع مقترن لندرج مراكز التنمية الزراعية

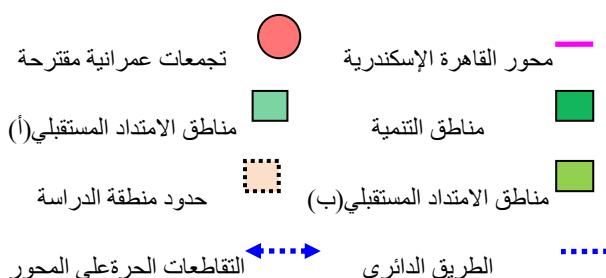
المصدر المرجع السابق

استيعاب المجتمعات المقترحة	عدد	معدل الخدمة (فرد/الكتلة جمجم)	حجم المساكن الذي يمكن استيعابه لكل تجمع	متوسط مسطح الزراعة التي يخدمها التجمع	متوسط مسطح الزرامة	أجمالي مسطح المجتمعات المقترحة (هكتارات)
وحدة (التنمية الأساسية) قرية خدمة	٤٥٦	٢٠٠	٥٦٣٠٠	٧٥٠	٧٥٠	٥٦٢٠
قرية مركبة	٣٢	٦٠٠	٦٩٣٠٠	٨٠٠	٣٠٠	٦٩٣٠
مدينة صغيرة	٨	١٢٠٠	٤٦٠٠	٣٥٠٠	٣٠٠	٤٦٠
أجمالي المجتمعات المقترحة	٢٩٨	٥٠٠	٦٠٠٠	-	٦٣٥	٦٠٠
		٦٠٠٠	٦٠٠٠			٩٠٠

شكل (٢٥-٢) الطاقة الاستيعابية المقترحة لمران التنمية الزراعية، المخطط الاستراتيجي، مرجع سابق



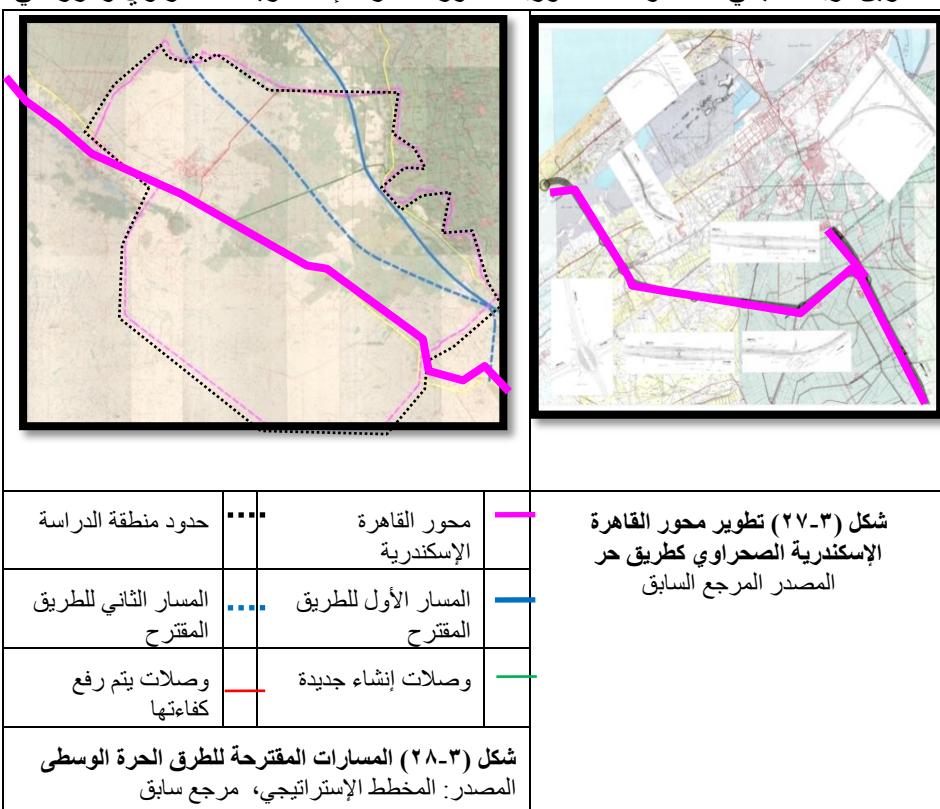
٣- تم وضع تصور مقترن لخطة التنمية على المحور كما موضح بالشكل رقم (٢٦-٣)، على أساس تحديد مناطق التنمية وعلاقتها بمسارات الحركة والتجمعات العمرانية المحيطة، وتحديد أماكن التجمعات العمرانية المقترحة وأماكن الامتداد المستقبلي.



شكل (٢٥-٣) التنمية المقترحة على محور القاهرة الإسكندرية

المصدر: المخطط الاستراتيجي، مرجع السابق

- ٤- نتيجة لتطور حركة المرور على المحور تم وضع تصور لتطوير شبكة الطرق المحيطة
- تطوير محور القاهرة الإسكندرية كطريق حر كما هو موضح بالشكل رقم (٢٧-٣).
 - اقتراح طرق جديدة لفتح مجالات جديدة للتنمية واستغلال المساحات البينية وتخفيف الضغط على المحور كما هو موضح بالشكل رقم (٢٨-٣).
 - طريق لربط مدينة السادس من أكتوبر بالنوبالية والساحل الشمالي والعلمين.
 - طريق لربط مدينة طنطا والسداد وربط محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي والزراعي



١-طريق لربط مدينة السادس من أكتوبر بالنوبالية والساحل الشمالي والعلمين :-



تم اقتراحه للاستفادة من المساحات غير المستغلة بالجهة الغربية من المحور و كما هو موضح بشكل رقم (٢٩-٣) و:

- ١- توفير مساحات جديدة للتنمية.
- ٢- خفض الكثافة المرورية على المحور
- ٣- ربط مدينة السادس من أكتوبر بالنوبالية والساحل الشمالي والعلمين.

٢- طريق لربط مدينتي طنطا والسداد وطريقي القاهرة الإسكندرية الزراعي والصحراوي :-

بدائل للتنفيذ موضحة بشكل (٣٠-٣) وهي اقتراح طريق بطول ٤٢ كم، (١٦ كم علوي بتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه - ٢٦ كم سطحي وأعمال صناعية بتكلفة ٤٠٠ مليون جنيه .).

- ١-اقتراح طريق بطول ٤٦ كم (سطحى وأعمال صناعية بتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه)
- ٢-اقتراح طريق بطول ٤٥ كم (سطحى وأعمال صناعية بتكلفة ٧٣٠ مليون جنيه)



شكل (٣٠-٣) الطريق المقترن لربط مدينتي طنطا والسداد

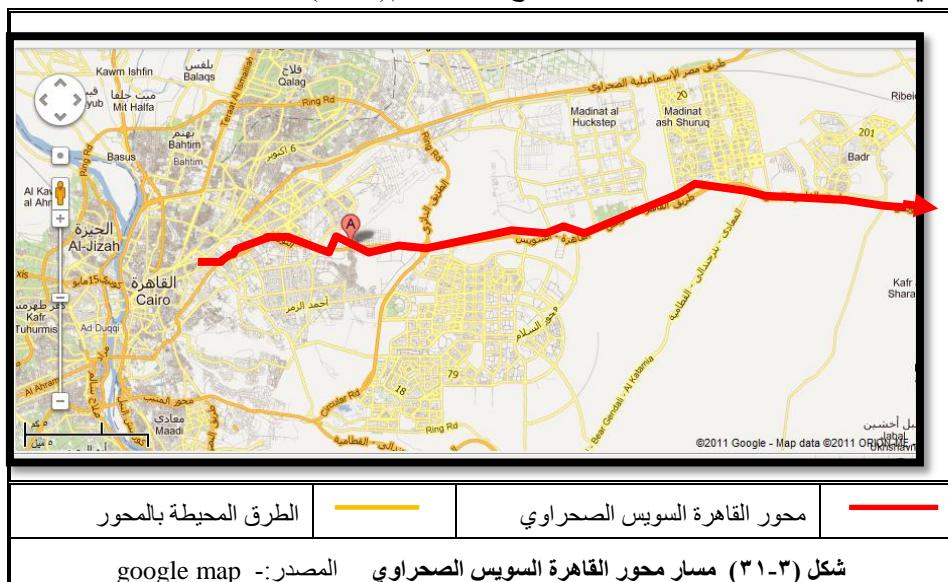
وربط طريقى القاهرة الإسكندرية الزراعي والصحراوي

من خلال عرض المخطط الاستراتيجي المقترن للتنمية المحور حتى عام ٢٠٢٠ نجد أنه تعديل لأحد المناطق الموجودة على المحور لتنميته بقدر المستطاع في الوقت الحالي، وأرى أن المخطط المقترن منظم ومدروس، حيث تطرق لدراسة كافة ظروف الوضع الراهن للمحور وإمكاناته التنموية للاستفادة منها، وتم التخطيط بناءً على تدرج أقطاب النمو بمنطقة الدراسة، وكيفية اتصال المنطقة بالمناطق التنموية القريبة كأقطاب نمو مضادة على المحور، ولكن المخطط عند اقتراحه لحلول مشكلة النمط العمراني المبعثر للتجمعات السكنية المنتشرة على المحور لم يضع حل جذري لتأثير تغير الاستخدام عند تقييم المخطط الاستراتيجي المقترن للتنمية المحور حتى عام ٢٠٢٠ ، نجد أنه تطوير لأحد المناطق الموجودة على المحور لتنميتها بقدر المستطاع في الوقت الحالي والتعايش مع الوضع الراهن، وأرى أن المخطط المقترن منظم ومدروس، حيث تطرق لدراسة كافة ظروف الوضع الراهن للمحور وإمكاناته التنموية للاستفادة منها، وتم التخطيط بناءً على تدرج أقطاب النمو بمنطقة الدراسة، وكيفية اتصال المنطقة بالمناطق التنموية القريبة كأقطاب نمو مضادة على المحور، ولكن المخطط عند اقتراحه لحلول مشكلة النمط العمراني المبعثر للتجمعات السكنية المنتشرة على المحور لم يضع حل جذري لتأثير تغير الاستخدام من زراعي إلى عمراني على خطة التنمية الشاملة للمحور وكل إمكانيات المياه الجوفية ومصادر المياه المتاحة للمناطق المقترنة للتنمية الزراعية بمنطقة الدراسة بعد تدهور خصائص الخزان الجوفي، كما أنه لم يتطرق أيضاً لمشروع ضخم يستطيع أن ينهض بمدينة السادات الموجودة على المحور وتفعيل دورها كقطب تنموي هام مع منطقة الدراسة لفتح آفاق تنمية جديدة على المحور.

(٢-٢-٣) محور القاهرة / السويس الصحراوي :-

كان الهدف من إنشاء هذا المحور هو الربط بين خط السفن التجارية بالسويس والمستعمرات الإنجليزية بالقاهرة في ذلك الوقت، ثم تم تشغيل خط السكة الحديد بين القاهرة والسويس عام ١٨٥٨م، ولم يتم إنشاؤه بغرض التنمية، ويمثل المحور طريق إستراتيجي بمثابة العمود الفقري الذي يشع في المحيط الشرقي لربط القاهرة بالسويس، حيث يرتبط مباشرةً بميناء السويس البحري، والمفترض أن يتم الاستفادة منه بقدر المستطاع لتحقيق التنمية العمرانية.

يبلغ طول المحور ٤٠ كم ويمتد موازيًا لمحور القاهرة الإسماعيلية، ويقطع مع الطريق الدائري ويرتبط من خلال الطريق الدائري بمناطق دار السلام والمعادى وحلوان، ويرتبط أيضًا بمناطق حضريه متكاملة بالقاهرة(مصر الجديدة-مدينة نصر) وتم إنشاء المدن الجديدة في الجزء الأول من المحور كما هو موضح بالشكل رقم(٣١-٣).

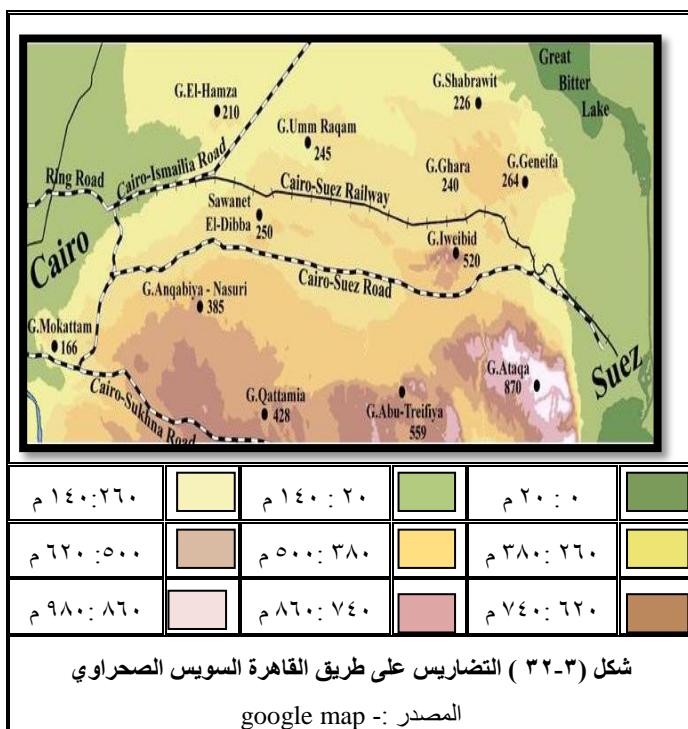


يحصر المحور ٦٢٥٠٠ هكتار من الأراضي بين طرفيه، ويهيمن على جزء من المحور مجموعه من الأنشطة العسكرية الخاصة بالجيش منها مجمع إسكان لوزارة الدفاع ومدينة الهايكستب المحسورة بينه وبين محور القاهرة الإسماعيلية، وتقع أيضًا على المحور بعض المدن الجديدة التي تتحضر بينه وبين محور القاهرة/ الإسماعيلية الصحراوي مثل(مدينة هلبيوليس الجديدة - مدينة الشروق - مدينة بدر الصناعية).^١

^١ محمد أحمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٧٣

(٣-٢-٤) الإمكانيات التنموية على المحور :-

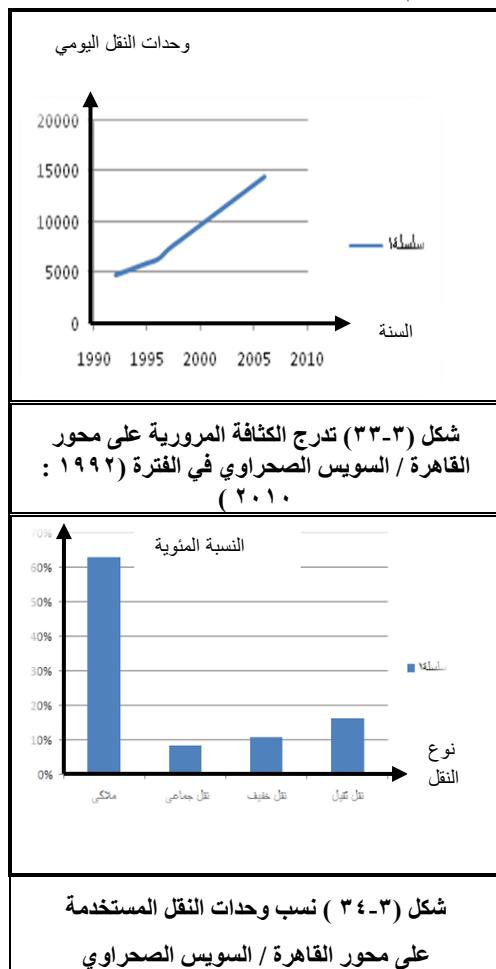
يربط المحور بين عاصمة القاهرة كقطب مركزي للنمو ومدينة ساحلية هامة هي مدينة السويس كقطب مضاد للنمو لما بها من موارد وإمكانيات متميزة ومنفردة (ميناء السويس وقناة السويس) ساعدتها على خلق كيان اقتصادي هام لما لها من دور فعال في الصادرات والواردات لجمهورية مصر العربية وكذلك الرحلات السياحية، ويسطير على المحافظة النشاط الصناعي فيها مجموعة ضخمة من الصناعات البترولية والبتروكيماوية والأسمدة والحديد والصلب والسيراميك وبها بعض الأنشطة السياحية وأنشطة صيد الأسماك، وبذلك يعتبر من أفضل محاور التنمية لقربة من مناطق حضرية متكاملة بالقاهرة وتتميزه بارتباطه بميناء السويس البحري الذي يعطي إمكانية للتجمعات العمرانية المقترحة على المحور أن تستفيد بميزة توطين الأنشطة التخزينية والتجميعية كحلقة وصل بين القاهرة والسويس.



التضاريس على طريق القاهرة السويس الصحراوي، أما بالنسبة للثروات التعدينية على طول المحور فتتركز عند نهايته على الجانبين الشمالي والجنوبي منه، وفيما يخص مواد البناء فهي متركزة عند بداية المحور وخاصة في الجزء الجنوبي منه، وأما بالنسبة لإمكانيات المياه الجوفية على المحور فهي منعدمة تماماً.

١) تطور التنمية على المحور :-٢-٢-٢-٣

تطورت طبيعة التنمية العمرانية على طول المحور، ففي الفترة بين عامي ١٩٨٤ : ٢٠٠٤ كانت التنمية على المحور شبه منعدمة حتى في المدن الجديدة الواقعة عليه (بدرـالشروع)، وذلك بالرغم من قربه من مدينة القاهرة، وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ : ٢٠٠٨ ارتفعت معدلات التنمية على المحور وحدثت طفرة في التنمية تركزت في مدينة القاهرة الجديدة والتجمع الخامس ومدينة الرحاب، ونمط بعض المناطق الرئيسية بمدينة الشروع وبلغت مساحة المناطق الرئيسية بمدينة الشروع وبلغت المنطقة العمرانية بطول المحور عام ٢٠٠٣ م ١٤٤١٠ فدان وارتفعت إلى ١٠٨٣١٠ فدان عام ٢٠٠٧.



تدرج الكثافة المرورية على المحور تبعاً لتدرج التنمية عليه كما هو موضح بالشكل رقم (٣٣-٣)، وفي الفترة بين عامي ١٩٩٢ : ٢٠٠٦ تطورت معدلات النقل من ٤٧٥١ وحدة نقل يومياً حتى وصلت إلى ٦٣٢٧ وحدة نقل يومياً، وفي الفترة بين عامي ١٩٩٧ : ٢٠١٠ تطورت معدلات النقل من ٧٣٢٥ وحدة نقل يومياً عام ١٩٩٧ إلى ١٤٤١٠ وحدة نقل يومياً عام ٢٠٠٦.

أما بالنسبة لنوعية وحدات النقل على المحور فتغلبت السيارات الملاكي ٦٣% من الحجم المروري على المحور، بينما مثلت الحافلات والنقل الجماعي ٨.٥% من الحجم المروري على المحور، ومثلت عناصر النقل الخفيف ١١% من الحجم المروري على المحور، ومثل النقل الثقيل حوالي ١٦.٥% من الحجم المروري على المحور ويوضح شكل (٣٤-٣) نسب وحدات النقل المستخدمة على المحور.

^١ سامي محمد الزيني، التنمية على طريق القاهرة – إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراوين، ورقه بحثيه، عمارة القاهرة ٢٠٠٩

ومما سبق نجد أن الكثافة المرورية على محور القاهرة / السويس الصحراوي تتمثل في سيارات النقل والحافلات نتيجة لوجود بعض المدن الجديدة على المحور، ويزيد النقل الثقيل على المحور نتيجة لوجود ميناء السويس وبعض الموارد الطبيعية التي تحتاج لعناصر النقل الثقيل، مثل محاجر الرمل والزلط والرخام وشركات النفط بمنطقة السويس وخليج السويس .

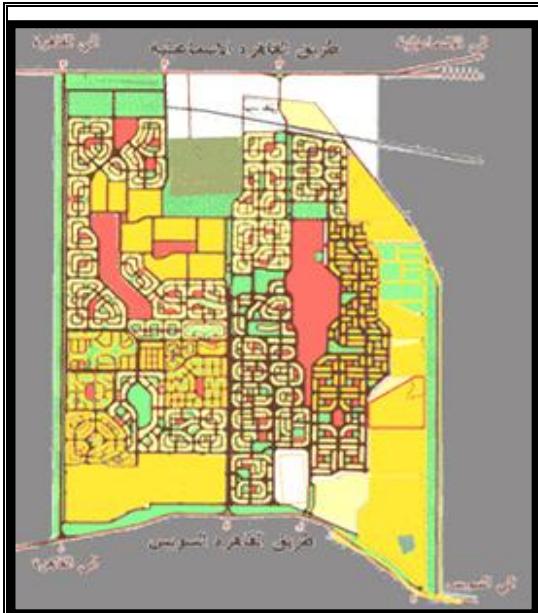
(٣-٢-٣) دور المحور في التنمية :-

١- التنمية العمرانية على المحور :-

تتمثل في المدن الجديدة على المحور وهي :-

أ- مدينة الشروق :-^١

تم إنشائها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٢٦) لعام ١٩٩٥ لتحقيق عدة أهداف تنموية أهمها التنمية العمرانية وتوفير مناطق سكنية لاستيعاب الزيادة السكانية وتحفيض الضغط السكاني على القاهرة الكبرى وتوفير فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الصناعية بالمدينة، تقع المدينة على محور القاهرة/الإسماعيلية، ويوضح شكل رقم (٣٥-٣) المخطط العام لمدينة الشروق، خططت لتسطوع ٥٠٠ ألف نسمة على مساحة إجمالية ١١,٩ ألف فدان على أن تكون مساحة الكتلة العمرانية بها ٩,٢ ألف فدان، تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ٦,٩ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي-متوسط - فوق متوسط - فاخر)، كما



شكل (٣٥-٣) المخطط العام لمدينة الشروق

المصدر :-

<http://www.akarmsr.com/vb/akarmasr-photos/shorouk/shrouklayout.gif>

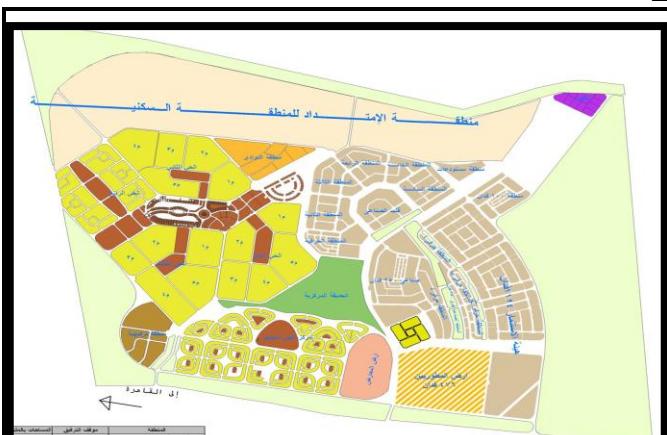
تبلغ مساحة النشاط الخدمي بالمدينة ١,٥ ألف فدان حيث يوفر التخطيط للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية) ومن أبرز

^١ سامي محمد الزيني، التنمية على طريق القاهرة - إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراويين، ورقه بحثيه، عمارة القاهرة ٢٠٠٩

المشروعات بالمدينة في القطاع التعليمي (الجامعة الفرنسية - الجامعة البريطانية - أكاديمية الشروق-جامعة اللبناني) وفي القطاع الترفيهي (نادي هليوبوليس-نادي جرين هيلز - بينما السيارات - الحديقة الإقليمية)، كما يبلغ مساحة النشاط الصناعي بالمدينة ١٦٠ فدان وتقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتوفير قطع أراضي للمخازن والورش التابعة للنشاط الصناعي، بينما يقتصر النشاط الزراعي بالمدينة على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق.

ولكن لم تنجح المدينة في تحقيق الجذب السكاني المستهدف، حيث كان عدد السكان المستهدف لها لعام ٢٠١٧ هو ٥٠٠ ألف نسمة ولكنها لم تحقق سوى ٢٥% حتى الآن من المستهدف لها كما أنها لم تسهم في تحقيق التنمية العمرانية المستهدفة التي توجه الأبعاد الاقتصادية بشكل متكافئ في جميع المجالات لأن المدينة خططت على أساس التنمية العمرانية بدون قاعدة اقتصادية.

١- مدينة بدر الصناعية :



شكل (٣٦-٣) المخطط العام لمدينة بدر الصناعية
المصدر :- موقع هندسة المنصورة (Arc 2009 – urban)

تم إنشاؤها عام ١٩٨٣ تقع على محور القاهرة / السويس وامتدت إلى محور القاهرة /إسماعيلية، خططت لتسطويب ٤٣٠ ألف نسمة على مساحة إجمالية ١٦٧٠٠ فدان على أن تكون مساحة الكثافة العمرانية ١١٥٠٠ فدان^٢ ، وخططت لتوفير قاعدة اقتصادية عن طريق النشاط الصناعي ويوضح الشكل رقم (٣٦-٣) المخطط العام لمدينة بدر الصناعية.

^١ محمد طاهر الصادق،مدينة بدر الصناعية،التقرير الدوري الأول - مارس ١٩٨٦ ،معدن التخطيط الإقليمي والعماني جامعة القاهرة
^٢ سامي محمد الزيني، التنمية على طريق القاهرة - إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراويين، ورقه بحثيه، عمارة القاهرة ٢٠٠٩

- تم تخطيط شبكة الطرق الرئيسية على ثلاثة مستويات :

المستوى الأول :- الطرق الدائرية الداخلية والخارجية اللذان يبدآن من الطريق الإقليمي وينتهيان به ويرتبطان بالشرايين الرئيسية للمدينة .

المستوى الثاني :- الشريان الرئيسي الداخلي وهو المحور الذي يتجمع حوله الأنشطة والمجموعات الصناعية، بالإضافة إلى خمسة طرق إشعاعية تصل بين الطريق الدائري الداخلي والخارجي وتفصل في نفس الوقت التجمعات الصناعية بعضها البعض .

المستوى الثالث:- يقاطع مع المستوى الثاني ويتمثل في الطرق التي تربط التجمعات الصناعية والمنشآت، وتقاطع مع المحور الرئيسي لربط الصناعات المنفصلة بكل مجموعة وبين الصناعات المتصلة والتخزين بها.

- تم تخصيص الجزء الشرقي منها لتجمع الأنشطة الصناعية، التي ترتكز على الطريق الإقليمي وترتبط بأربع مداخل مؤدية إلى طريقين رئيسيين يحصاران تلك المنطقة، وترتبط المنطقة الصناعية بالمدينة بواسطة ٣ محاور رئيسيه (الطريق الدائري الرئيسي الخارجي - منطقة وسط المدينة – الطريق التجمعي الرئيسي) .

- أهداف تخطيط المنطقة الصناعية:-

١- إيجاد علاقة وظيفية بين موقع الصناعات المختلفة .

٢- فصل الصناعات الحساسة ضد الحرائق أو التي تؤثر بالسلب على بعضها البعض.

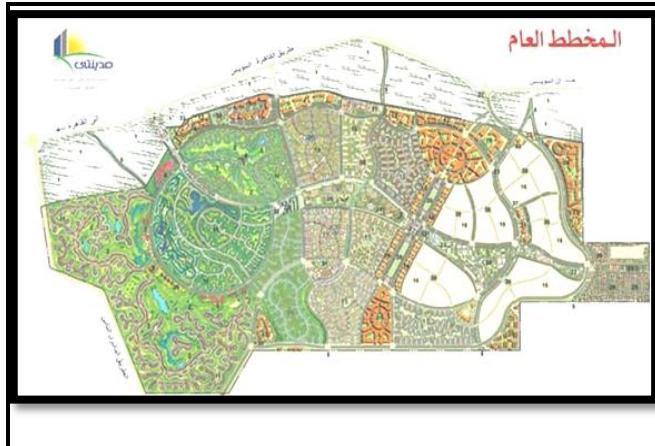
٣- الجمع بين الأنشطة التي تحتاج لنوعيات معينة من الخدمة .

٤- توزيع الصناعات بما يضمن رفع كفاءة دخول وخروج الخامات والمنتجات الصناعية، وبما يقلل عدد الرحلات اليومية من وإلى المنطقة السكنية للعاملين بالنشاط الصناعي .

٥- توفير الخدمات بما يناسب عدد العاملين والمنشآت بالمنطقة الصناعية .

- يهدف تخطيط المنطقة الصناعية إلى تحقيق أهداف التنمية، عن طريق تحقيق الأهداف العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق أقصى استغلال للموارد المتوفرة وتقليل تكاليف الإنشاء بقدر المستطاع، ومعرفة الاحتياجات الفعلية للمنطقة، وتخطيطها بما يحقق قدرًا من المرونة لمقابلة الطلب المستقبلي المتغير غير المتوقع .

لم تنجح المدينة في تحقيق الجذب السكاني المستهدف، حيث كان عدد السكان المستهدف لها عام ٢٠١٧م ٤٣٠ ألف نسمة ولم تتحقق سوى ٢٥% حتى الآن من المستهدف لها. ونشأت على جانب المحور بعض المشروعات الاستثمارية الجديدة التابعة لرجال الأعمال



شكل (٣٧-٣) المخطط العام لمشروع مدينتي

المصدر: <http://www.madinaty.com/images/armasterplg/>

ج- مشروع مدينتي :-
تقع على محور القاهرة السويس الصحراوي وتتميز بموقعها القربها من الطريق الدائري والمدخل الجديد لمطار القاهرة وترتبط بمنطقة التجمع الخامس، تم تخطيطها على أساس تحقيق مستوى معيشي أفضل للسكان بها حيث تم تكثيف المساحات الخضراء وتجميعها لخلق رئة للمدينة.

وتحتاج المناطق السكنية بها بالتنوع حيث تضم مناطق فيلات ومناطق أخرى للعمارات بمقاسات متعددة تتناسب بالخدمات في المناطق الخضراء والمسطحات المفتوحة لممارسة الرياضة والتسوق وغيرها^١ ،ويوضح الشكل رقم (٣٧-٣) المخطط العام لمشروع مدينتي.

د- مدينة الرحاب :-



شكل (٣٨-٣) المخطط العام لمدينة الرحاب
المصدر: http://www.19rehab.com/rehab_phases

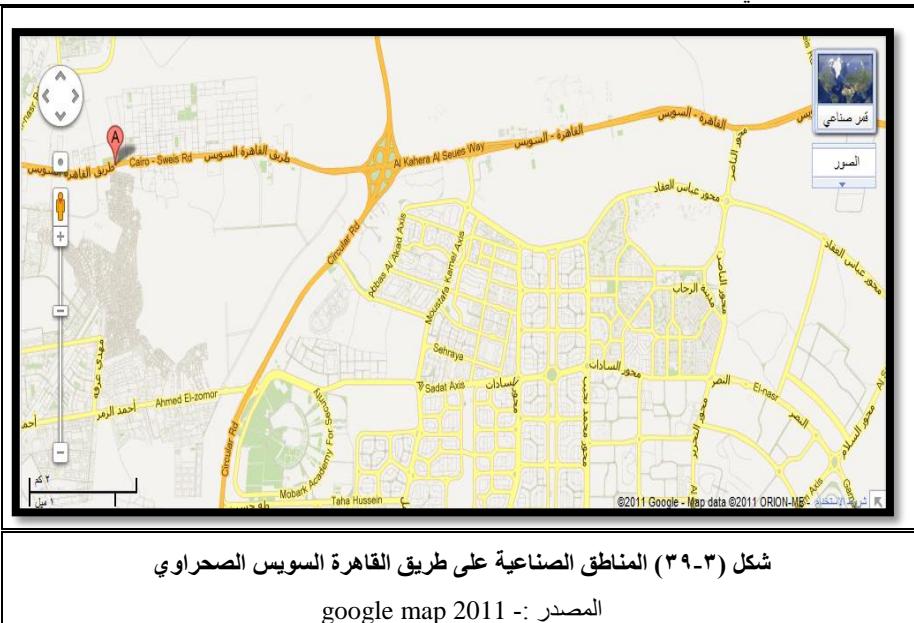
تتميز بموقعها الذي ساعدتها على تحقيق جذب السكان، تقع على محور القاهرة السويس الصحراوي وتقرب من الطريق الدائري الذي يربطها بكل مناطق القاهرة، تقع بالقرب من مدينتي الشروق و بدر الصناعية ومن مناطق التجمع الأول والتجمع الخامس ويوضح شكل (٢٨-٣) المخطط العام لمدينة الرحاب،

¹ <http://www.madinaty.com/Arsitemap.aspx>

وبفضل الطريق الجديد أصبحت مدينة الرحاب الآن على بعد ١٠ دقائق من مطار القاهرة الدولي، كما أنها تتمتع بشبكة موصلات جيدة تنقل سكان المدينة إلى مناطق كثيرة في القاهرة، تعد المناطق السكنية بالمدينة من أولى التجمعات السكنية الجديدة التي تم بناؤها على الأطراف الشرقية للفايد، وتم تخطيدها لتكون مجتمع عمراني متكامل في منطقة القاهرة الجديدة تنمو خلال عشر مراحل، تم تخطيدها على مساحة ١٠آلاف متر مربع لتقديم سكن لأكثر من ٢٠٠ ألف شخص، كما تحتوي على منطقة تجارية تم إعدادها بعناية ^١ لتقديم كافة الاحتياجات اليومية لسكان المدينة.

٢- التنمية الصناعية على المحور :-

ظهرت بعض الأنشطة الصناعية على المحور كما هو موضح بالشكل رقم (٣٩-٣) منها الصناعات الثقيلة مثل الهيئة العربية للتصنيع (مصنع صقر قريش) والشركة الأمريكية العربية لصناعة السيارات بالإضافة إلى عدة مصانع صغيرة أخرى، كما ساهمت مدينة بدر الصناعية في ظهور قاعدة للصناعات المتوسطة والخفيفة على المحور .



٣- التنمية الزراعية على المحور :-

انعدمت التنمية الزراعية على المحور لافتقاره للأراضي الصالحة للزراعة ولمصادر المياه الازمة للزراعة.

^١ http://www.alrehabcity.com/alrehab_arabic/Introduction.html

٤-٢-٣) تحليل التنمية على المحور :-

كان لطبيعة التربية دور كبير في التأثير على حجم التنمية على المحور ونوعية التنمية، حيث أن الأرضي حول المحور غير صالحة للزراعة كما يصعب البناء عليها في بعض المناطق مما جم كثيراً من حجم التنمية العمرانية والزراعية على المحور، ولكنها تحتوي على موارد طبيعية لذلك تم استغلالها كمناطق للثروات التعدينية، وبذلك انحصر عطائها في قدرتها على توفير فرص عمل وقنية سوف تنتهي بنضوب هذه الموارد.

أما بالنسبة للتنمية العمرانية فنشأت ببعض المناطق على المحور فجده أنه تم تخطيط المدن الجديدة على المحور بكمال مساحتها لاستيعاب عدد كبير من السكان، وتم توجيه استثمارات ضخمه لها بلغت ٢٠ مليار دولار أمريكي لتصحص مساحات للأغراض السكنية على المحور وتوفير الخدمات وتوفير شبكة الطرق والبنية التحتية ووسائل للنقل لتحقيق الجذب السكاني المستهدف، ولكن كان لضغط المستثمرين والقوى السياسية دور في ظهور بعض الاستخدامات المخالفة للمخطط المعتمد للمدن الجديدة، حيث ظهرت منشآت ترفيهية وتعليمية ومشروعات أمن غذائي ومعارض سيارات ومنشآت استثمارية متعددة خارج المدينة بمدينة الشروق ونتيجة للضغط الحكومي تم تصحص أراضي لوزارة الداخلية والجيش بالمدينة وهذا خارج مخطط المدينة، كما تم إضافة مساحات عمرانية للإسكان الفاخر وفوق المتوسط والفيلات في مدينة بدر على حساب المساحة المخصصة للإسكان الاقتصادي وهذا أيضاً خارج المخطط^١.

ولم تتحقق المدن الجديدة الجذب السكاني المستهدف لها، حيث تراوحت كثافة السكان على المحور بين (٧٥-٢٨ نسمة / هكتار)، والمناطق السكنية بالمدن الجديدة مازالت غير مأهولة بالسكان وتعداد السكان بها لا يتجاوز ١٤٠٠٠٠ نسمه وهو ما يعادل ٢٥% من المستهدف لها^٢.

بينما نجح إلى حد كبير النشاط الصناعي والتعديني في تحقيق أهدافه على المحور ظهرت بعض المناطق الصناعية سواء داخل مدينة بدر أو خارجها، وتم استغلال الكثير من الأرضي على المحور في التقسيب عن الثروات التعدينية، ولكن يجب تطوير النشاط الصناعي على المحور بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة بمدينة السويس التي يسيطر عليها النشاط الصناعي .

^١ نجوى ابراهيم محمود، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة بحثية، مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر ٢٠٠٧

² The state of African cities 2008, aframe work for addressing urban challenges in africa

لا يوجد مخطط عام معتمد لتنمية المحور وتطويره ودعمه، بينما توجد بعض المقترنات لتنمية المحور عمرانياً على هيئة وحدات تخطيطية صناعية نمطية متكررة تتراوح مساحاتها بين (٣ : ٧) كم، بحيث تكون الوحدة التخطيطية الصناعية جنوب المحور والمناطق السكنية والخدمية شمال المحور، وتم اقتراح مد خط مترو من القاهرة إلى السويس لدعم التنمية وتحقيق عامل جذب للمحور.^١

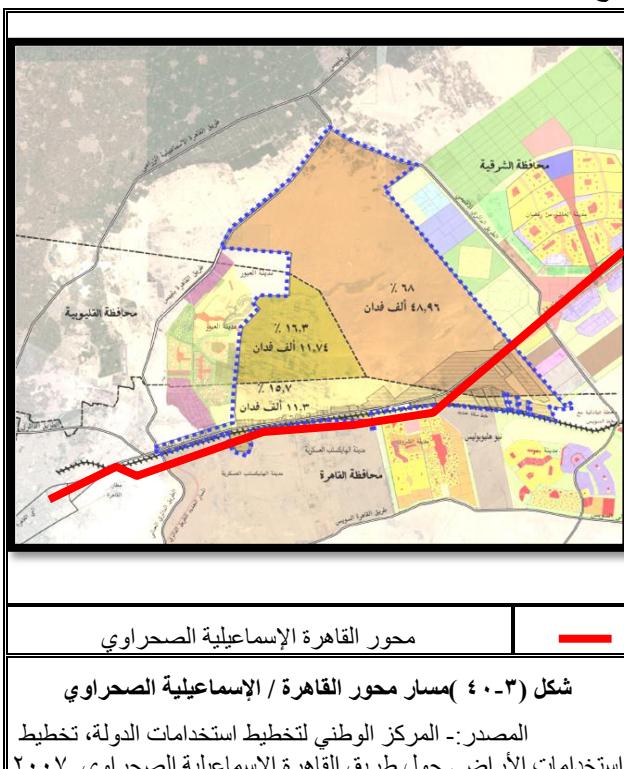
ونستنتج مما سبق ما يلي :-

- لم ينشأ المحور أصلاً بغرض التنمية، ولم يحظى بالاهتمام الكافي لاستغلال إمكانياته وتفعيل دوره في التنمية، فهو قريب من المنطقة المركزية بالقاهرة، وينتهي طرفة بمدينة السويس الصناعية وقناة السويس التي لها دور اقتصادي هام ومؤثر في حركة السياحة والتجارة بالجمهورية.
- برغم ذلك نمى بشكل عشوائي ونشأت عليه المدن الجديدة بشكل غير مدروس لا يدعم التنمية العمرانية على طول المحور فنممت ببطء ولم تتحقق الأهداف المرجوة منها في التنمية.

^١ محمد أحمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٤٢٠٠٤ ص ١٧٧

(٣-٢-٣) محور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي:-

أنشأ هذا المحور عام ١٨٦٩ في عهد الخديوي إسماعيل، ولم يكن بغرض التنمية ولكن بهدف وجود طريق برى لربط القاهرة بقناة السويس، لتسهيل حركة وصول مواكب الاحتفالات الخاصة بافتتاح قناة السويس، ولكن تطور بشكل تلقائي فساهم في فتح آفاق تنمية جديدة، ويمثل محور إستراتيجي موازى لخط سكة حديد السويس ولربط القاهرة بمدن القناة، ويعتبر من أهم مداخل القاهرة من الناحية الشرقية لأنّه يخدم العديد من التجمعات العمرانية، وتحرك عليه الرحلات والبضائع الإقليمية من وإلى القاهرة.^١



- يبدأ المحور عند التقائه طريق الإسماعيلية الصحراوي مع الطريق الدائري وينتهي عند مدينة العاشر من رمضان ويبلغ طوله ١٤٠ كم، يقع على جانبي المحور بعض المدن الجديدة (الشروق - العبور - هليوبوليس الجديدة - بدر - العاشر من رمضان) ويضم المحور المنطقة العسكرية بالهايكسييت وجمعية أحمد عرابي لاستصلاح الأراضي

ومدينة السلام للإسكان كما هو موضح بالشكل رقم (٤٠-٣)، يضم أيضاً المحور بعض الخدمات الإقليمية المنتشرة على طوله ويتصل بالطريق الدائري الذي يربط بين التجمعات العمرانية الجديدة.

^١ هاله سيد عبد الحكيم، التنمية العمرانية للمحور المقترن سوهاج الغردقة بتصعيد مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، هندسة أسيوط ٤٤ ص ٢٠٠٧

١-٣-٢-٣) الإمكانيات التنموية على المحور :-^١

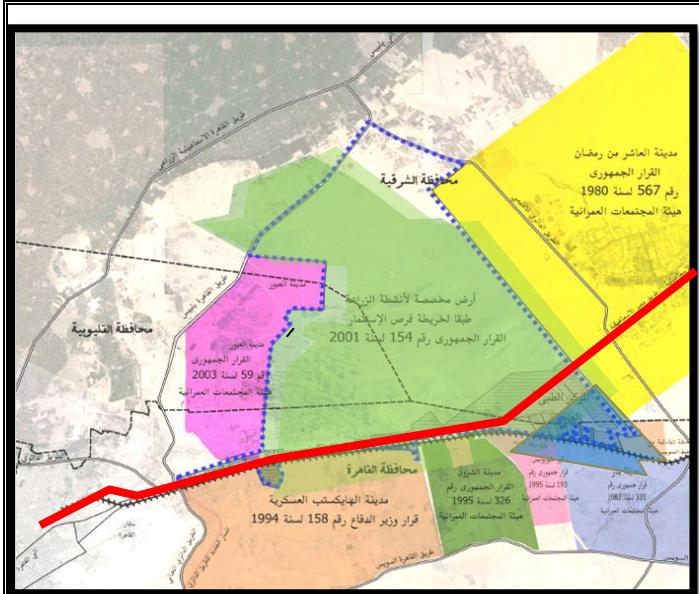
يتمتع المحور بموقع جغرافي هام يربط بين العاصمة القاهرة ومدينة الإسماعيلية التي تتميز بالعديد من المقومات الاقتصادية الهامةتمثلة في الأراضي الزراعية المحيطة بترعة الإسماعيلية ومجموعة الأنشطة والمنشآت الاقتصادية الخاصة بتيسير أعمال المرور من قناة السويس وبعض المناطق الصناعية المحدودة التأثير والقطاع الأساسي بها وهو المجال السياحي حول بحيرة التمساح والمناطق المحيطة بها من الأنشطة السياحية وأنشطة صيد الأسماك وقرى الصيادين، مما يحقق نظرية أقطاب النمو على أساس دعم التنمية الشاملة على طول المحور من خلال قطبين رئيسيين للنمو وخلق أقطاب فرعية تتمثل في مراكز المدن الجديدة تساعد في توجيه التنمية إلى المناطق الهمشيرة وتخفيف الضغوط العمرانية والسكانية على مدينة القاهرة.

يقع على جانبي المحور مجموعة من الأراضي الرسوبيّة الحديثة العمر أغلبها أراضي مفكرة صالحة للزراعة والبعض الآخر أراضي صخرية يمكن البناء عليها دون حدوث مشاكل إنسانية، أما بالنسبة للثروات التعدينية على طول المحور فهي نادرة ولكن يمكن الوصول لمنطقة المحاجر الموجودة شمال المحور بسهولة عبر طريق القاهرة بلبيس الصحراوي، كما تتركز المياه الجوفية في المنطقة الشمالية من المحور وخاصة غرب شمال غرب مدينة الإسماعيلية.

كما تتركز المياه الجوفية بشكل ملحوظ في بداية المحور على الجهة الشمالية منه وتقل كلما اتجهنا جنوباً، وتعتبر ترعة الإسماعيلية من أهم الإمكانيات التنموية للمحور لأنها ساهمت في نجاح مشروع حفر قناة السويس، وكان لها دور هام في التنمية الزراعية الضخمة على جانبيها مما ساعد في ظهور مناطق التنمية الزراعية شمال منطقة المحور.

^١ سامي محمد الزيني، التنمية على طريق القاهرة - إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراوين، ورقه بحثيه، عمارة القاهرة ٢٠٠٩

١-٢-٣-٢) تطور التنمية على المحور :-^١



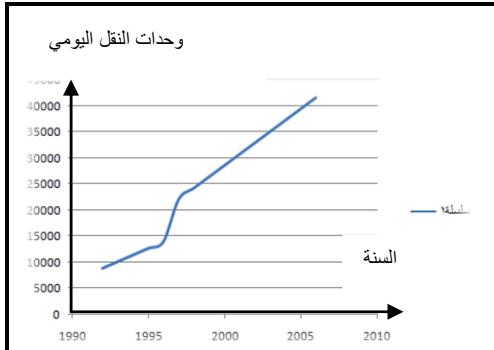
شكل (٤-١) أنماط التنمية المعتمدة لمحور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي
المصدر:- المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول طريق القاهرة
الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧

نشأت التنمية على جانبى المحور طبقاً لقرارات وزارية معتمدة، تمثلت في مجموعة من المدن الجديدة التي نشأت طبقاً لقرارات هيئة المجتمعات العمرانية للوصول إلى المناطق الهماسية على جانبى المحور واستغلالها في التنمية العمرانية، وتم تخصيص مناطق للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي لدعم التنمية الشاملة على طول المحور طبقاً لقرار هيئة التنمية الزراعية

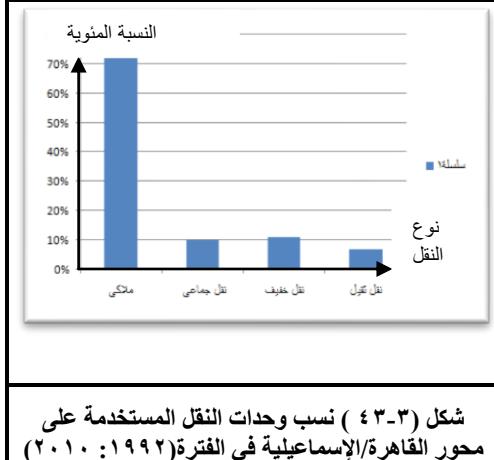
طبقاً لخريطة فرص الاستثمار بالمنطقة، وتم تخصيص منطقة عسكرية تابعة لوزارة الدفاع (مدينة الهايكستب) التي نشأت بقرار من وزارة الدفاع.

نشأت أنماط مختلفة غير مدروسة للتنمية على جانبى المحور كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١) وهذا ينافي مع وجود خطة مدروسة للمحور تم وضعها بالتنسيق مع كافة القطاعات التنموية طبقاً للظروف والإمكانيات المتاحة لدعم التنمية الشاملة على طول المحور.

^١ المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧



شكل (٤-٣) تدرج الكثافة المرورية على طول محور القاهرة الإسماعيلية في الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٠)



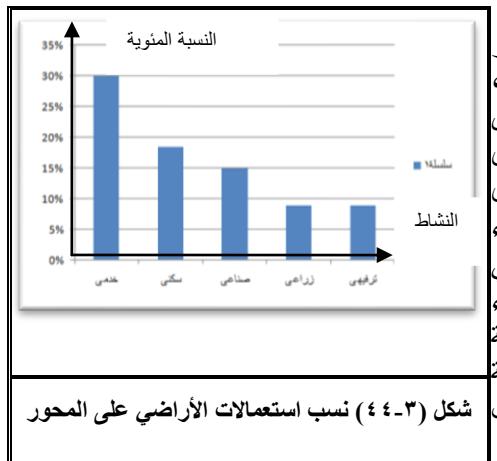
ومما سبق نجد أن الكثافة المرورية على محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي أغلبها تمثل في سيارات النقل الملاكي والحافلات، نتيجة لوجود بعض الأنشطة الخدمية التعليمية بالمدن الجديدة المقامة على المحور، ولم يحتل النقل الثقيل إلا نسبة صغيره من الكثافة المرورية الذي يخدم التجمعات الصناعية القائمة ببعض المدن الجديدة على المحور.^١

ترجمت الكثافة المرورية على المحور تبعاً لتدرج التنمية كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٣) في الفترة بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦ تطورت معدلات النقل من ١٣٨٥٧ وحدة نقل يومياً إلى ٨٧٦٥ وحدة نقل يومياً، وفي الفترة بين عامي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ حدثت طفرة ضخمة في تطور معدلات النقل على المحور فتطورت من ٢١٩٧٦ وحدة نقل يومياً عام ١٩٩٧ إلى ٤١٤٥٢ وحدة نقل يومياً عام ٢٠٠٦.

أما بالنسبة لنوعية وحدات النقل على المحور فمثلت السيارات الملاكي ٧٢ % من الحجم المروري على المحور، بينما مثلت الحافلات والنقل الجماعي ١٠ % من الحجم المروري على المحور، ومثلت عناصر النقل الخفيف ١١ % من الحجم المروري على المحور، ومثل النقل الثقيل حوالي ٧ % من الحجم المروري على المحور كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٣-٣).

^١ سامي محمد الزيني، التنمية على طريقى القاهرة - إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراوىين، ورقة بحثية، عمارة القاهرة ٢٠٠٩

٣-٢-٣) دور المحور في التنمية :-



شكل (٤-٣) نسب استعمالات الأرضي على المحور

بلغ عدد المشروعات على المحور حوالي ٤٠١ مشروع متفاوتة في المساحة، مثل الاستخدام الخدمي والتجاري ٣٠٪ من إجمالي المشروعات، ومثل الاستخدام السككي ١٨.٣٪ ومثل الاستخدام الصناعي والأراضي الفضائية ١٥٪، ومثل الاستخدام الزراعي والحيواني ٩٪، والمساحات الخضراء وعناصر الترفيه مثل ٩٪، بالإضافة إلى وجود بعض الاستخدامات العسكرية ويوضح الشكل رقم (٤-٣) نسب استعمالات الأرضي على المحور.^١

١- التنمية العمرانية في المدن الجديدة الموجدة على المحور:-

أ- مدينة العاشر من رمضان :-



شكل (٤-٤) المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان
المصدر_ <http://www.urbancomm.gov.eg/imas>

- تقع على محور القاهرة / الإسماعيلية على بعد ٥٥ كم من مدينة القاهرة، تم إنشاؤها بقرار جمهوري رقم ٥٧٦ لهيئة المجتمعات العمرانية عام ١٩٨٠، ويوضح شكل (٤-٣) المخطط العام للمدينة، تمثل أحد القلاع الصناعية الهامة في مصر ف تكون قاعدة اقتصادية قوية تمثل في الصناعات المتنوعة (صناعة الغزل والنسيج - مواد البناء - الصناعات الكيماوية - صناعة الأدوية - الصناعات المعدنية والميكانيكية والميكانيكية).

^١ سامي محمد الزيني، التنمية على طريق القاهرة - إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراويين، ورقه بحثيه، عمارة القاهرة ٢٠٠٩

- تميزت بين المدن الجديدة نظراً لموقعها المتميز بالنسبة لمدينة القاهرة التي تمثل أكبر المراكز الحضرية وقربها من الموانئ الهامة في مصر (دمياط - بور سعيد - السويس).
- ترتبط شبكة طرق رئيسية مع أقاليم شرق ووسط الدلتا وسبأ وقناة، مما يساعد على جذب العمالة، ويسهل عمليات نقل واستيراد المواد الخام الازمة للصناعة ويسهل أيضاً تصدير الناتج الصناعي.

- خططت المدينة لاستيعاب نصف مليون نسمة على مساحة إجمالية ٩٥٠٠٠ فدان على أن تكون مساحة الكتلة العمرانية ٨٠٠٠٠ فدان، وتم إنشاؤها لتخفيض الكثافة السكانية للمدن القائمة عن طريق جذب السكان من خلال محور التنمية بواسطة قطب التمو الصناعي للمدينة، الذي ساهم في زيادة فرص العمل للشباب من خلال بناء قاعدة صناعية اقتصادية.^١
- برغم ذلك لم تنجح المدينة في تحقيق الجذب السكاني المستهدف، حيث كان عدد السكان المستهدف لها لعام ٢٠١٧ مليون نسمة ولكنها لم تحقق سوى ٥٣% حتى الآن من المستهدف لها.

^١ سامي محمد الزيني، التنمية على طريقى القاهرة – إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراويين، ورقة بحثية، عمارة القاهرة ٢٠٠٩



بـ- مدينة العبور :-^١

نشأت عام ١٩٩٠، تقع على محور القاهرة الإسماعيلية على الجانب الشمالي على بعد ٣٠ كم من قلب مدينة القاهرة.

- نشأت كأحد المدن التوابع اعتماداً على موقعها فهي تبعد عن الدلتا بمسافة ٧ كم، وعن الخانكة ١٠ كم و أبو زويل ٩ كم، وتبعد عن خط سكك حديد المرج ١٠ كم ومطار القاهرة ٤١ كم وقلب القاهرة ٣٠ كم وطريق الإسماعيلية ١٠ كم وطريق السويس ٣٥ كم.

- خططت لتنبع ٥٠٠ ألف نسمة على مساحة إجمالية ١٦ ألف فدان على أن تكون مساحة الكثلة العمرانية ١٢.٥ ألف فدان، لاستيعاب الزيادة السكانية الناتجة عن إقليم القاهرة الكبرى ولتوفير ٦٠٠٠ فرصة عمل^٢، وبوضوح الشكل رقم (٤-٣) المخطط العام لمدينة العبور.

- خططت لحل مشاكل الإقليم المتمثلة في :-

- ١- القصور الكمي والكيفي للمساكن المتاحة.
- ٢- الافتقار إلى الخدمات الحضرية الملائمة وإلى المشاريع الاقتصادية لتوفير فرص العمل.
- ٣- العجز في توفير الأراضي اللازمة لقيام المجتمعات، مما أدى إلى التوسيع الأفقي على حساب الأراضي الزراعية.

^١ دراسة تجربة المجتمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري ١٩٩٢، تقرير مدينة العبور، معهد التخطيط الإقليمي والعماني جامعة القاهرة

^٢ سامي محمد الزيني، التنمية على طريقى القاهرة - إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراوين، ورقه بحثيه، عمارة القاهرة ٢٠٠٩

٤- تحتوى على سوق للجملة بمساحة ٢٠٠ فدان لتسويق الخضروات والفاكهة والدواجن والأسماك، وتقدر تكاليفه حوالي ٦ مليون، ويضم حوالي ٣ آلاف عامل، ويفي بنحو ٤٠ % من احتياجات القاهرة الكبرى من الخضروات والفواكه واللحوم، ويلبي احتياجات النشاط التجاري، كما إنه يشجع على توسيع نطاق السوق المحلى في مجال الصناعة والأنشطة الحرفية.

م忧وقات التنمية بالمدينة :-

- ١- تعديات جمعية أحمد عرابي على موقع المدينة.
 - ٢- إهار جزء كبير من كردون المدينة في منطقة الحزام الأمني غير المستغلة وغير المسموح بإقامة أي أشكال تتميمه عليها.
 - ٣- صعوبة استغلال منطقة الكثبان الرملية بجنوب المدينة في التنمية العمرانية.
 - ٤- زيادة تكاليف البناء ووجود قيود للتعمير والإنشاء نتيجة لانتشار الطفلة بالترابة.
- #### إمكانيات التنمية بالمدينة :-
- ١- توافر رقعة واسعة من الأرض تسمح بإقامة الخدمات والامتداد العمراني.
 - ٢- توافر المرافق الأساسية للتنمية الزراعية والصناعية.
 - ٣- توافر وسائل النقل الكفاء.
 - ٤- القرب من ترعة الإسماعيلية الهامة كمصدر للمياه للأغراض السكنية والصناعية واستصلاح الأراضي
 - ٥- وجود سوق للجملة ملحق به منطقه صناعية للتعليب والتعبئة، ويوفر مساكن وخدمات للعاملين بها.

تعتبر مدينة العبور من المدن البعيدة في الصحراء بدون ركيزة اقتصادية قوية ولم تنجح المدينة ولم تحقق سوى ٢٠ % حتى الآن من عدد السكان المستهدف لها.

٢- التنمية الصناعية على المحور :-^١

ظهرت التنمية الصناعية على المحور بعد إنشاء مدينة العاشر من رمضان التي تمثل أحد القلاع الصناعية الهامة والتي تم تخطيطها لتصبح تجمعاً صناعياً كبيراً، حيث تم تخصيص مساحة مقدارها ٢٣٤٠٣٠٠ متر مربع لمختلف مستويات الصناعة من خفيفة ومتوسطة وثقيلة وقد بلغ إجمالي عدد المصانع بالمدينة حتى الآن ١٥٤٨ بالإضافة إلى ٥٠٠ مصنع تحت الإنشاء، وبلغ إجمالي الاستثمارات الموجهة للتنمية الصناعية علي طول المحور حتى الآن ٢٤٧ مليون جنيه.

^١ هالة سيد عبد الحكم، التنمية العمرانية للمحور المقترن سوهاج الغردقة بصعيد مصر، رسالة ماجستير، هندسة أسيوط ٢٠٠١ ص ٤

٣- التنمية الزراعية على المحور :-



تم تخصيص بعض الأراضي على جانب المحور الشمالي بقرار جمهوري رقم ١٥٤ لعام ٢٠٠١ طبقاً لخريطة فرص الاستثمار، وبالرغم من تخطيط المدن الجديدة على طول المحور لاستيعاب الزيادة السكانية، وتوجيه التنمية العمرانية، حدث تعدى على الأراضي المخصصة للزراعة، ونشأ على جانب المحور الشمالي وعلى طول المحور بعض المناطق المتدهورة عمرانياً التي ليس لها أي علاقة بخطط التنمية كما هو موضح بالشكل رقم (٤٧-٣).

- ساعد المحور بصورة غير مباشرة في فتح آفاق تنمية جديدة بالزراعة، تمثلت في استزراع مساحات صحراوية وصلت إلى ٦٨٠٠ فدان على جانبي المحور.

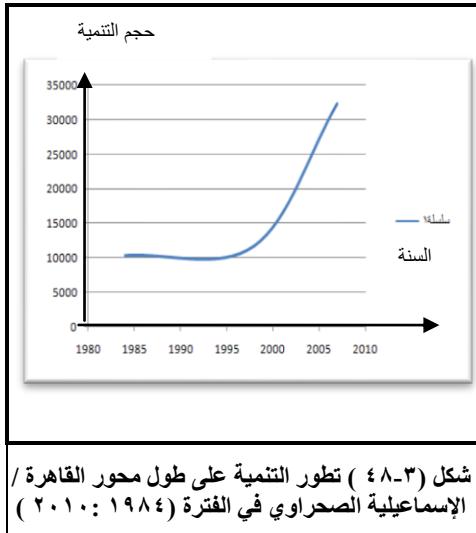
- وبلغ إجمالي الدخل السنوي الخاص بقطاع الزراعة على طول المحور ١٥٤ مليون جنيه في تقديرات عام ١٩٩٦ طبقاً لقرير تنمية محور القاهرة / الإسماعيلية ١٩٩٦ م.^٢
- كما أن وجود جمعية أحمد عرابي الزراعية بمساحة ١٠ آلاف فدان أثرت على استيطان العاملين بالأنشطة الزراعية، وفتحت مجال لقيام بعض مشاريع التصنيع الزراعي القائمة على المنتجات الزراعية.

^١ المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧

^٢ هالة سيد عبد الحكيم، التنمية العمرانية للمحور المقترن سوهاج الغربة بتصعيد مصر، رسالة ماجستير، هندسة أسيوط ٢٠٠٧ ص ٦

(٤-٣-٢-٣) تحليل التنمية الناشئة على المحور :-

- تطور التنمية العمرانية على طول المحور بشكل عشوائي وبيطء، نتيجة لعدم وجود خطه مدروسة للتنمية العمرانية وبذلك لم يتم تعزيز دوره في التنمية بالشكل المطلوب.

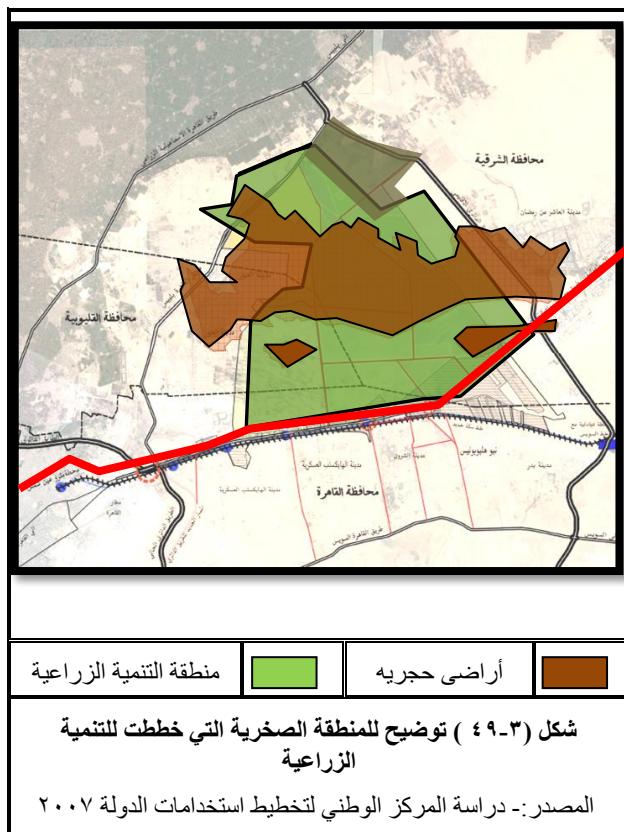


ففي الفترة بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٩٨ كانت معدلات التنمية على المحور شبه ثابتة ثم ارتفعت المساحة المستخدمة على المحور من ١٠٣٢٣ فدان إلى ١١٧١٦ فدان عام ١٩٩٨، وبذلك تزيد المساحات المستغلة على طول المحور بمعدل ٢٢% سنوياً ولم يحدث طفرة في التنمية على طول المحور، وفي الفترة بين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠٧ ارتفعت معدلات التنمية على المحور بلغت المساحة المستغلة على المحور ١١٧١٦ فدان عام ١٩٩٩ ووصلت إلى ٢٠٣٢٢٧١ فدان عام ٢٠٠٧ وبذلك تزيد المساحات المستغلة على المحور بمعدل ٣٣% سنوياً كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٣-٢).

ولم تتحقق المدن الجديدة على المحور الجذب السكاني المستهدف منها حيث وقعت تحت ضغوط المستثمرين مما أدى إلى ظهور بعض الاستعمالات المخالفة للمخطط المعتمد لهذه المدن، ففي مدينة العاشر من رمضان امتدت المناطق الصناعية بمعدل أسرع من المخطط له، كما أن المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان عام ١٩٧٦ جاء متاثراً بمحاولة طرح حلول لمشكلة الإسكان وكيفية الإسهام في مشروعات الأمان الغذائي وزيادة القاعدة الصناعية في البلاد، وبالرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أنها لا تعكس فكرة إقامة مجتمعات عمرانية متكاملة تمتلك جزءاً من التكامل السكاني في المدن المختلفة في إطار تخطيط إقليمي عمراني منبثق من تخطيط قومي عام، وأدت ضغوط المستثمرين أيضاً إلى ظهور منشآت استثمارية متنوعة خارج مدينة العبور غير مخطط لها، ونتيجة للضغط الحكومي ظهر امتداد لأراضي المصانع الحربية التابعة للقوات المسلحة في مدينة العبور مما غير من ظروف موقع المدينة.^١

^١ نجوى ابراهيم محمود، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة بحثية، مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر ٢٠٠٧

- أما بالنسبة للتنمية الصناعية نجد أن مدينة الإسماعيلية يتضاعل بها النشاط الصناعي، حيث تعتمد على السياحة كنشاط أساسي للتنمية، ولم يتوقع من المحور تحقيق طفرة في التنمية الصناعية ولكن ظهرت مدن صناعية هامة على المحور (العاشر من رمضان - العبور) وتحقق تطور ملحوظ في التنمية الصناعية نتج عنه ظهور كثافة مرورية على طول المحور.
- وبالنسبة للتنمية الزراعية فطبقاً لتقارير التنمية الزراعية هناك ما يقرب من ٣٠ ألف فدان قابله للاستصلاح بالقرب من محور القاهرة الإسماعيلية، ٢٣ ألف فدان برمسيس والعشر من رمضان، ٢٢ ألف فدان بالحواف الصحراوية لبلبيس، ٤١ ألف فدان بالعدلية وامتدادها.^١

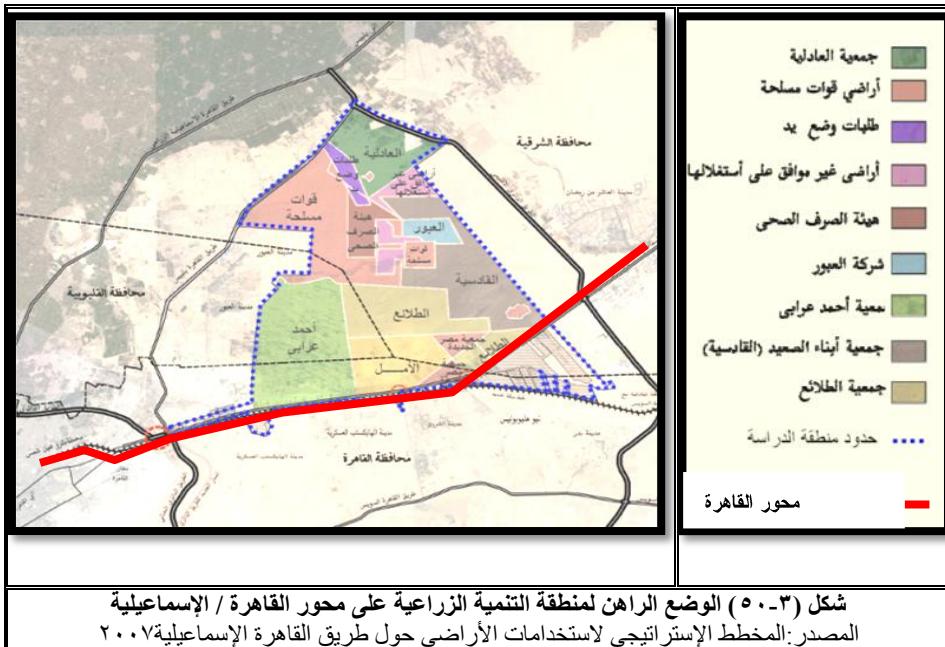


ونلاحظ مما سبق أن أغلب أراضي الاستصلاح تقع بدائرة تأثير محور القاهرة الإسماعيلية^٢ ، وبرغم ذلك تم تخصيص أراضي ذات طبيعة صخرية للزراعة غير صالحه للتنمية الزراعية كما موضح بشكل رقم (٤٩-٣). ولذلك لم تستغل هذه المنطقة في التنمية الزراعية، ومثل النشاط الزراعي ١٠ % فقط من الاستخدامات الموجودة على المحور، ونشأت عليها أنماط مختلفة من الاستخدامات، بعضها جماعيات تنمية زراعية والبعض الآخر أنشطه ليس لها علاقة بالزراعة^٣، ويوضح شكل رقم (٥٠-٣) الوضع الراهن لمنطقة التنمية الزراعية على حور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي.

^١ محمد أحمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٨٢

^٢ المرجع السابق ص ١٨٣

^٣ سامي محمد الزيني، التنمية على طريقى القاهرة – إسماعيلية والقاهرة السويس الصحراوين، ورقه بحثيه، عمارة القاهرة ٢٠٠٩



شكل (٥٠-٣) الوضع الراهن لمنطقة التنمية الزراعية على محور القاهرة / الإسماعيلية
المصدر:المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول طريق القاهرة الإسماعيلية ٢٠٠٧

نستنتج مما سبق أن المحور لم يحقق التنمية المرجوة منه نتيجة لسوء التخطيط والإدارة فجد أن :-

- ١- اختيار مناطق للتنمية الزراعية غير مثاليه، نتيجة لطبيعة التربة الصخرية وعدم وجود مصادر ري سطحية أو جوفيه بهذه المناطق المختارة، نتيجة لسوء التخطيط والدراسة وعدم استغلال الأراضي الصالحة للاستصلاح الزراعي على طول المحور وعدم الاستفادة من ترعة الإسماعيلية كمصدر للري.
- ٢- سوء إدارة التنمية وظهور مناطق عشوائية مخالفه للاستخدام الزراعي تحمل الدولة أعباء المرافق للاستعمالات غير المخططه ويترب عليها مستحقات ماليه للدولة تتمثل في فرق السعر.
- ٣- مدخل المحور يعاني من اختناق مروري نتيجة لوجود الورش والمصانع والمناطق السكنية عليه.

٤- التعدى على الأراضي الفضاء من قبل الهيئات والوزارات لإقامة المشاريع الصناعية أدى إلى زيادة الضغط المروري على المحور وتدخل الاستعمالات عليه وانتشارها بصورة عشوائية.

٥- فقد الطريق وظيفته كمحور حركه سريع لربط القاهرة بمدن القناة، ولم يؤدى دوره أيضاً كمحور تنموي، فلم يحقق أهداف التنمية طبقاً لإمكانياته.^١

(٥-٣-٢-٣) المخطط الاستراتيجي المقترن لتنمية محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي حتى عام ٢٠١٧ :-

تم وضع دراسة مقترنة من قبل المركز الوطني لتخطيط استعمالات الأراضي بالدولة في يوليو ٢٠٠٧ باستخدام برنامج "Gis"، لإعادة توزيع استعمالات الأرض على الجانب الشمالي من المحور الذي ظهرت عليه المناطق المتدهورة عمرانياً، لتلافي الآثار السلبية الناتجة عن التوسيع العمراني العشوائي ولدعم التنمية العمرانية على أساس :-^٢

١- تنمية المنطقة المتدهورة عمرانياً التي نشأت عشوائياً وفقاً لاشتراطات واستعمالات تحد من زيادة الكثافة البنائية والسكانية.

٢- مراعاة حدود المحافظات والمناطق الخاصة والأوضاع القانونية المستقرة بالمنطقة.

٣- توفير الخدمات والمرافق بما يناسب ظروف التنمية بالمنطقة.

٤- تحقيق التكامل بين الأنشطة والمشروعات والواقع المحيطة.

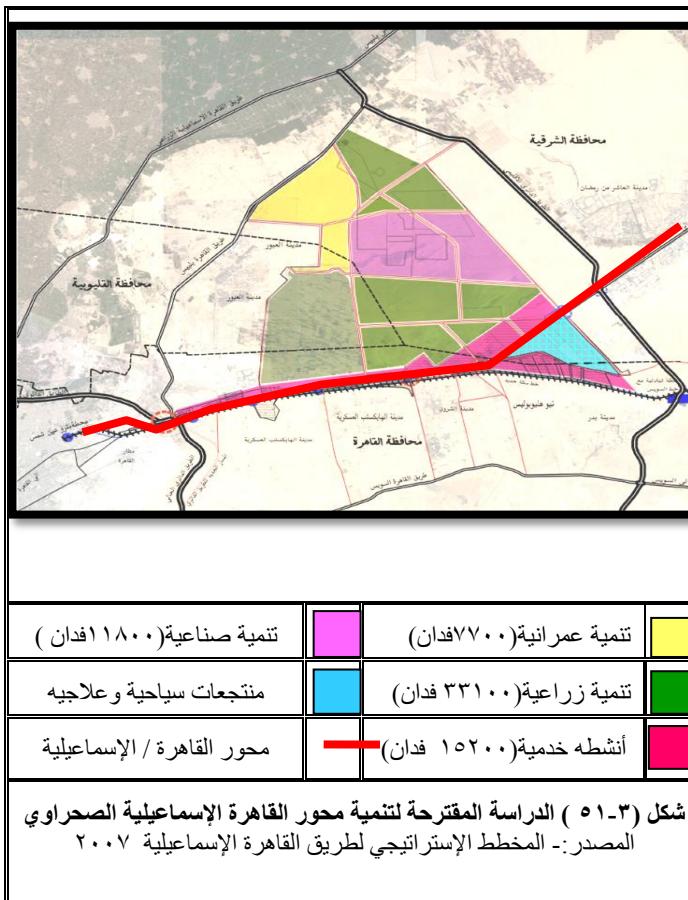
٥- ضمان التوافق مع توصيات مخطط التنمية لإقليم القاهرة الكبرى.

٦- رفع كفاءة المرور بمحور القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي الإستراتيجي.

^١ المخطط الاستراتيجي لاستخدامات الأرض حول طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧

^٢ المخطط الاستراتيجي لاستخدامات الأرض حول طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧

واشتملت الدراسة المقترحة لهذه المنطقة على :-



١- اقتراح عدد من الاستعمالات بالمنطقة، نتيجة لعدم ملائمة كافة الأراضي للزراعة للطبيعة الصخرية لجزء منها.

٢- إضافة مساحه مجاوره لمدينة العبور يتم تقسيمها إلى جزء سكني ملاصق للمدينة، وجزء للأنشطة الصناعية غير الملوثة للبيئة (غزل ونسيج - ملابس - عصر الزيوت).

٣- تخصيص باقي الأرضي المضافة لمدينة العبور لإنشاء غابات أشجار خشبية ونبات الجوجوبا، بالإضافة من مياه الصرف الصحي

المعالجة الناتجة من محطة الجبل الأصفر، فهي ملائمة للمنطقة لاحتياجها لقليل من المياه كما أنها مناسبة لجو الصحراوى، وببحث إمكانية مساهمة وزارة الدفاع في إنشاء هذه المزرعة الشجرية لجودة اقتصاديات المشروع وارتفاع العائد الاقتصادي لها، فيبلغ متوسط دخل الفدان عمر سبع سنوات حوالي ٦٠٠٠ جنيه على الأقل ويزداد هذا الإيراد سنويًا، ويوضح الشكل رقم (١-٣) الدراسة المقترحة لتنمية محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي.

وعن طريقها يتم :-^١

- أـ الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالج في زراعة الغابات وتحسين ظروف البيئة.
- بـ استصلاح مساحات من الأراضي الصحراوية وإقامة مدن جديدة بجوار هذه الغابات.
- جـ خلق صناعات خشبية وإضافة مصادر دخل جديدة من الإنتاج الثانوي للغابات مثل تربية دودة الحرير وتصنيع الحرير والسيسال وإنتج زيت البيوديزل وإنتج نباتات الزينة.
- دـ توفير فرص عمل جديدة تساعد على تحقيق الجذب السكاني للمحور ودعم التنمية.
- هـ حماية مصادر المياه والتربة من التلوث.
- وـ توفير جزء من الأخشاب المنتج محلياً بدلاً من الاستيراد الكامل من الخارج.
- ىـ حماية المناطق الصحراوية والمدن الجديدة من الرياح والعواصف الترابية وما ينشأ عن ذلك من أضرار صحية وبيئية.
- ٤ـ تخصيص شريط الأراضي الواقعة بين مدینتي العبور والعاسفر من رمضان لأنشطة الخدمية (مدارس - جامعات -) وتحسين وضعية اتصالها بالمرافق، بحيث تعوض للدولة تكاليف مقابل تغيير الاستخدام من زراعي إلى عمراني.
- ٥ـ تطوير تخطيط محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي، بحيث يتضمن طريق سريع للمرور وطريق خدمي يطأ لمنطقة المدارس والجامعات والخدمات، ويكون هناك مدخل وخروج على الطريق السريع كل ١٠ كم خاصة في الجزء الشمالي من المحور.
- ٦ـ تحذير المواطنين من التعدي على الأراضي المخصصة للأغراض الصناعية والخدمية ومنطقة الغابات الشجرية وعدم اعتمادها للأغراض السكنية.
- ٧ـ التنسيق مع وحدات البحوث لإنشاء مشروع للطاقة باستخدام المخلفات الزراعية.^٢

ما سبق يتضح أن الدراسة المقترحة لتنمية المحور تناولت الجانب الشمالي فقط من المحور لإيجاد حل لمنطقة العشوائية التي ظهرت في مناطق التنمية الزراعية على المحور وإيجاد حل أيضاً للاختناق المروري على المحور، ولكن كان يجب الأخذ في الاعتبار أن التنمية العشوائية على المحور لا تمثل في الجانب الشمالي فقط ولكنها تمثل في تداخل الاستعمالات والأنمط المختلفة للتنمية الغير متناسبة التي ظهرت على المحور مثل تواجد مدينة الهايكستب العسكرية التابعة لوزارة الدفاع بجانب المدن الجديدة على جانب المحور، فكان يجب على الدراسة أن تشير إلى نقل الاستخدامات الغير متناسبة إلى مناطق أخرى حتى تستطيع خلق أقطاب للنمو متجانسة قادرة على التكامل مع بعضها لتفعيل التنمية على المحور بشكل إيجابي.

^١ دراسة المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة ٢٠٠٧

^٢ المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧

(٤-٢-٣) محور الصعيد / البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) :-

يمثل أحد المحاور التي تدعم التنمية العمرانية والجاري تنفيذه بتكلفة ٦٤٠ مليون جنيه وتم اختيار مسار المحور في نطاق أربع محافظات (أسيوط - سوهاج - قنا - البحر الأحمر)، وقد تم اقتراحه بناءً على دراسة شاملة للتنمية على طول المحور من قبل وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية لخطيط استعمالات الأرضي حول المحور حتى عام ٢٠٢٧ باستخدام برنامج "Gis" لتحقيق أهداف التنمية العمرانية ولمعرفة حجم التنمية المفترض تحقيقها من خلال هذا المحور، ولتلائم مسائى التنمية العشوائية التي نتجت عن المحاور السابقة.



١- مسار المحور :-
يمتد بالقرب من محافظة أسيوط إلى ساحل البحر الأحمر عند مدينة سفاجا بطول ٢٧٠ كم، ويتصل بوصلات عرضية تربطه بالأربع محافظات (أسيوط - سوهاج - قنا - البحر الأحمر) كما هو موضح بالشكل رقم (٥١-٣)، وصلة أسيوط بطول ٢٠ كم، وصلة سوهاج بطول ٥٥ كم، وصلة قنا بطول ٨٠ كم، وصلة الغردقة المقترحة بطول ١١٩ كم، ويصب عليه طريق قنا / سفاجا وجزء منه يمتد موازى لطريق قفط / القصير.

شكل (٥١-٣) مسار محور الصعيد / البحر الأحمر

المصدر: المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأرضي حول محور الصعيد ٢٠٠٧

٢- أهداف المحور :-

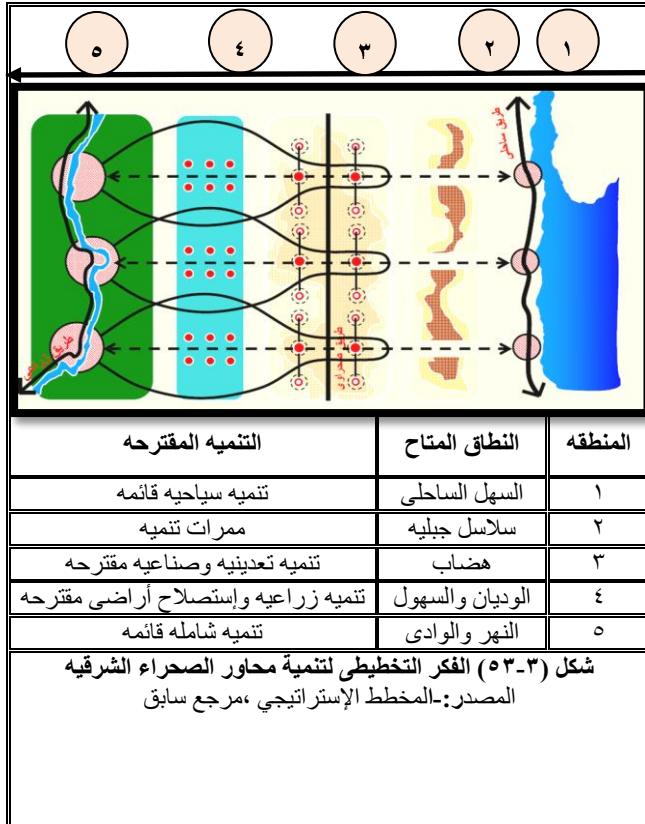
١- وضع نواه لتنمية الصحراء الشرقية من خلال المحاور العرضية التي تربط وادي النيل بالبحر الأحمر.

٢- دمج قطاع الصعيد الأوسط بالبحر الأحمر في كيان اقتصادي واجتماعي متكامل .

٣- عمل خريطة استثمارية متكاملة لكافة المجالات الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية

لقطاع من الصحراء الشرقية من خلال الإستراتيجية المتكاملة لتنمية وسط الصعيد.

٤- الحد من الفوارق الإقليمية من خلال إيجاد أنشطه اقتصادية تعمل على جذب الزيادة السكانية للأقاليم الهمشية من التنمية.

(١-٤-٢-٣) إستراتيجية تنمية المحور :-^١

١- تم وضع فكر تخططي وإستراتيجيه لتنمية الصحراء الشرقية من خلال محور الصعيد / البحر الأحمر، على أساس الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات الطبيعية المتاحة بالمنطقة ودعم فكرة أقطاب النمو على طول المحور، كما هو موضح بشكل رقم(٥٣-٣).

٢- مثل كل قطب في منطقة جزء من خطة التنمية، وتم اقتراح نطاقات التنمية على طول المحور بناءً على طبيعة كل منطقه والظروف المحيطة بها، للوصول إلى التنمية الشاملة من خلال أقطاب النمو المتدرجة المقترحة على طول المحور.

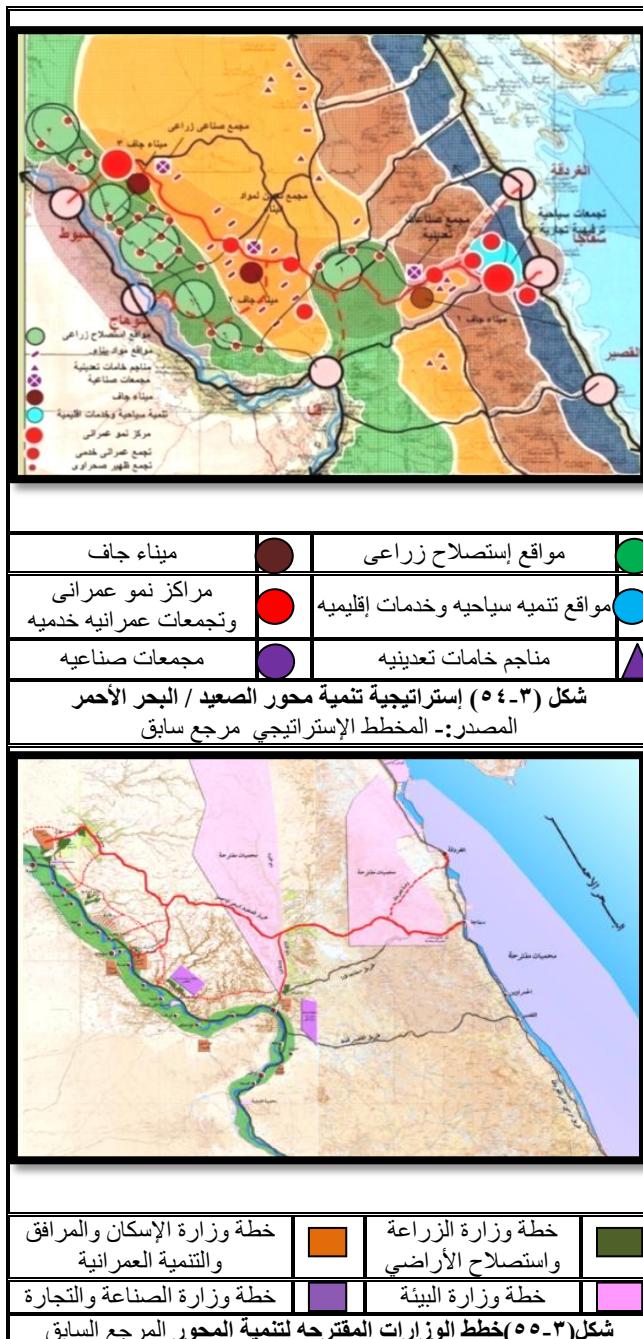
^١المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول محور الصعيد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) ٢٠٠٧

٣- الاستفادة بمنطقة وادي النيل ونهر النيل كعامل مؤثر لدعم خطة التنمية، فمثلت منطقة وادي النيل والدلتا شريان الحياة لتنمية الأراضي السهلة والوديان المجاورة في عمليات التنمية الزراعية.

- تم التخطيط لاستغلال منطقة الهضاب المجاورة كمنطقة تعدينية صناعية، واقتراح محاور تنموية عرضية من خلال السلسلة الجبلية للوصول إلى السهل الساحلي، حيث تتوطن التنمية السياحية على طول شواطئ البحر الأحمر ، ويوضح شكل (٥٤-٣) إستراتيجية تنمية محور الصعيد / البحر الأحمر.

٤- تم وضع خطه للتنمية على طول المحور بناءً على خطط الوزارات (وزارة البيئة - وزارة الزراعة - وزارة الصناعة والتجارة-وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية)، لتحقيق التنمية بشكل متكافئ في جميع المجالات كما هو موضح بالشكل رقم (٥٥-٣).

- تم اختيار مناطق التنمية المختلفة طبقاً للإمكانات والموارد المتاحة.



(٢-٤-٢-٣) القطاعات التنموية على المحور :-^١

قطب تنموي شبه مركزي بحجم سكاني ٢٥ ألف نسمة		قطب تنموي مركزي بحجم سكاني ٨٥ ألف نسمة	
قرى ظهير صحراوي		قرى استصلاح زراعي	
مناطق استصلاح زراعي		ميناء جاف	
مجمع صناعات تعدينية ومعدنية ومواد بناء وغذائية		مناطق خدمات إقليمية وسياحة بيئية	

شكل (٥٦-٣) القطاعات التنموية المقترحة على طول المحور
المصدر-المخطط الإستراتيجي لمحور الصعيد البحر الأحمر ٢٠٠٧

تم تقسيم المحور إلى ثلاثة قطاعات للتنمية العمرانية بما يتناسب مع أحجام السكان في المناطق العمرانية المقترحة كما هو موضح بشكل رقم (٥٦-٣).

- ١- قطاع (أسيوط - سوهاج)
- ٢- قطاع (سوهاج - وادي قنا)
- ٣- قطاع (وادي قنا - سفاجا)

ـ قطاع (أسيوط - سوهاج) :-
تم تحطيطه على أساس توفير فرص عمل مباشره للسكان بنسبة ٧٨.٨ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال الزراعة على طول المحور، ٢٥ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال الصناعة والتعدين على طول المحور، ٣٣.٣ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال التجارة والخدمات على طول المحور، ولم يساهم في توفير فرص للعمل في مجال السياحة.

ـ قطاع (سوهاج - وادي قنا) :-
تم تحطيطه على أساس توفير

فرص عمل مباشره للسكان بنسبة ٦.٨٢ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال الزراعة على طول المحور، ٥٠ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال الصناعة والتعدين على طول المحور، ٣٣.٣ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال التجارة والخدمات على طول المحور، ٥٠ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال السياحة على طول المحور.

^١المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول محور الصعيد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) ٢٠٠٧

٣- قطاع (وادي قنا - سفاجا) :-

تم تخطيطه على أساس توفير فرص عمل مباشره للسكان بنسبة ١٤.٣٦ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال الزراعة على طول المحور، ٢٥ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال الصناعة والتعدين على طول المحور، ٣٣.٣ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال التجارة والخدمات على طول المحور، ٥٠ % من إجمالي فرص العمل المستهدفة في مجال السياحة على طول المحور.

(٣-٤-٣) مجالات التنمية على طول المحور :-**١- الزراعة واستصلاح الأراضي :-**

مثلت مناطق التنمية المقترحة في قطاع الزراعة مساحة ٥٤٦٠٩ فدان على طول المحور، بتكلفة استثمارية ٣٦٠ مليون جنيه على أساس توفير ٢١٨٧٥ فرصة عمل وجذب ٥٤٦٠٩ نسمه، وأغلبها يعتمد على نهر النيل كمصدر للري ومنها يعتمد على المياه الجوفية .

• المناطق المقترحة للتنمية الزراعية :-

١ المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأرضي حول محور الصعيد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) ٢٠٠٧



شكل (٥٨-٣) منطقة وادي قنا بمساحة إجمالية ٧٨٤١ فدان
المصدر :- المخطط الإستراتيجي لمحور الصعيد البحر الأحمر ٢٠٠٧

ب- منطقة وادي قنا :-
تبلغ مساحة المنطقة ٧٨٤١ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٥٨-٣)، تم اقتراحها لزراعة الخضر والفاكهة التقليدية والنباتات العطرية والطبية وتعتمد على ترعيه من نهر النيل وخزان جوفي كمصدرين للري، تكلفتها الاستثمارية ١٠٥ مليون جنيه على أساس توفير ٣٢٠٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ٧٨٤١ نسمة.



شكل (٥٩-٣) منطقة وادي أبو شيخ بمساحة إجمالية ٨٦٥٥ فدان
المصدر:- المرجع السابق

ج- منطقة وادي أبو شيخ :-
تبلغ مساحة المنطقة ٨٦٥٥ فدان كما هو موضح بالشكل رقم(٥٩-٣)، اقترحت لزراعة الخضر والفاكهة والنخيل، وتعتمد على نهر النيل كمصدر للري، وتتكلفتها الاستثمارية ٦٠ مليون جنيه، على أساس توفير ٣٤٦٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ٨٦٥٥ نسمة.



شكل (٦٠-٣) منطقة شرق سوهاج بمساحة إجمالية ٣٧٢٦ فدان
المصدر :- مخطط الإستراتيجي لمحور الصعيد البحر الأحمر ٢٠٠٧

- منطقة شرق سوهاج :
 تبلغ مساحة المنطقة ٣٧٢٦ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٦٠)، تم اقتراحها لزراعة الخضر والفاكهة، وتعتمد على نهر النيل كمصدر للري، وتختلفها الاستثمارية ٢٧ مليون جنيه، على أساس توفير ١٤٩٠ فرصه عمل ويتوقع أن تجذب ٣٧٢٦ نسمه.



شكل (٦١-٣) منطقة أولاد طوق شرق بمساحه إجمالية ٨٤٠٠ فدان
المصدر :- المرجع السابق

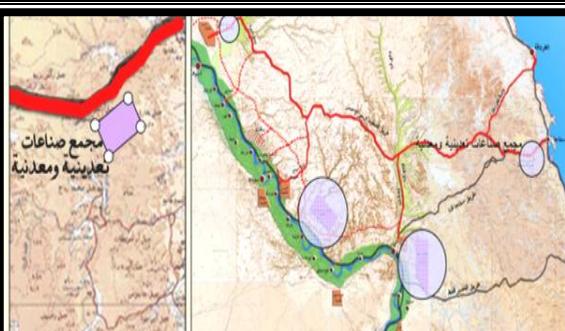
٥- منطقة أولاد طوق شرق :-
 تبلغ مساحة المنطقة ٨٤٠٠ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٦١-٣)، تم اقتراحها لزراعة المحاصيل التقليدية، وتعتمد على نهر النيل كمصدر للري، وتتكلفتها الاستثمارية ٤٨ مليون جنيه على أساس توفير ٣٣٦٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ٨٤٠٠ نسمة

٢ - الصناعة والتعدين :-

مثلث مناطق التنمية المقترحة في قطاعي الصناعة والتعمير مساحة ١١٤٢٧١ فدان على طول المحور، بتكلفة استثمارية ملياري جنيه، على أساس توفير ٢٠٠٠٠ فرصة عمل وجذب ٥٠٠٠ نسمة

١ المخطط الاستراتيجي لاستخدامات الأرض حول محو الصعد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) ٢٠٠٧

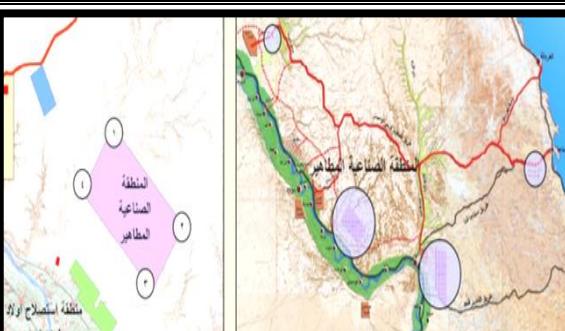
• المناطق المقترحة للتنمية الصناعية والتعدينية .-



شكل (٦٢-٣) مجمع صناعات تعدينية ومعدنية بغرب سفاجا
بمساحة ٢٥٠ فدان المصدر : المخطط الإستراتيجي، المرجع سابق



شكل (٦٣-٣) مجمع صناعات مواد بناء وأسممنت بشرق وصلة قنا
بمساحة ٦٦٤٢ فدان المصدر :- المرجع السابق



شكل (٦٤-٣) مجمع صناعات مواد بناء وأسممنت
بشرق وصلة سوهاج بمساحة ٥٢٢٧٩ فدان المرجع السابق

أ- منطقة غرب سفاجا :-

تم اقتراحها لإقامة مجمع للصناعات التعدينية والمعدنية بمساحة ٢٥٠ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٦٢-٣)، لتتوفر الخامات الفلزية النقية بالمنطقة، وتكلفتها الاستثمارية ٢٥٠ مليون جنيه على أساس توفير ٥٠٠٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ١٢٥٠٠ نسمه.

ب- منطقة شرق وصلة قنا :

تم اقتراحها لإقامة مجمع صناعات مواد بناء وأسممنت بمساحة ٦٦٤٢ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٦٣-٣)، لتتوفر الطفلة والحجر الجيري بالمنطقة، وتكلفتها الاستثمارية ٢٥٠ مليون جنيه على أساس توفير ٥٠٠٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ١٢٥٠٠ نسمه.

ج- منطقة شرق وصلة سوهاج

تم اقتراحها لإقامة مجمع صناعات مواد بناء وأسممنت بمساحة ٥٢٢٧٩ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٦٤-٣)، لتتوفر مواد البناء وخامات الزينة والحجر الجيري والطفلة بالمنطقة، وتكلفتها الاستثمارية ٢٥٠ مليون جنيه على أساس توفير ٥٠٠٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ١٢٥٠٠ نسمه.

د- منطقة شرق وصلة أسيوط :-

تم اقتراحتها لإقامة مجمع صناعي زراعي بمساحة ١٠٠ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٦٥-٣)، لقربها من مناطق الزراعة واستصلاح الأراضي المقترحة، وتتكلفتها الاستثمارية ٢٥٠ مليون جنيه على أساس توفير ٥٠٠٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ١٢٥٠٠ نسمة.

شكل (٦٥-٣) مجمع صناعي زراعي بشرق وصلة أسيوط بمساحة ١٠٠ فدان المصدر:- المخطط الإستراتيجي لمحور الصعيد البحري الأحمر ٢٠٠٧

٣- السياحة والخدمات الإقليمية :-^١

خططت مناطق التنمية المقترحة في قطاع الخدمات السياحية والإقليمية بمساحة ٩٢٠٠ فدان على طول المحور، بتكلفة استثمارية ٥٥ مليون جنيه على أساس توفير ٤٠٠٠٠ فرصة عمل وجذب ١٠٠٠٠٠ نسمه.

• المناطق المقترحة للتنمية السياحية وتوفير الخدمات الإقليمية :-

أ- منطقة جنوب وصلة سوهاج:

تبلغ مساحة المنطقة ٤٢٠٠ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٦٦-٣)، وتم اقتراحتها لإقامة مجمع خدمات إقليمية وسياحية بتكلفة استثمارية ٢٥٠ مليون جنيه على أساس توفير ٢٠٠٠٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ٥٠٠٠٠ نسمه.

شكل (٦٦-٣) مجمع خدمات إقليمية وسياحية ببنائه بمنطقة جنوب وصلة سوهاج بمساحة إجمالية ٤٢٠٠ فدان المصدر :- المرجع السابق

^١المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأرضي حول محور الصعيد البحري الأحمر (سوهاج - سفاجا) ٢٠٠٧



شكل (٦٦-٣) منطقه سياحية ببنيه خدمية بالظهير الصحراوي لمدينة سفاجا بمساحه إجمالية ٥٠٠٠ فدان
المصدر :- المخطط الإستراتيجي لمحور الصعيد البحر الأحمر ٢٠٠٧

ب- منطقة الظهير الصحراوى لمدينة سفاجا :

تبلغ مساحة المنطقة ٥٠٠٠ فدان كما هو موضح بالشكل رقم (٦٦-٣)، تم اقتراحها لإقامة مجمع خدمات إقليمي وسياحية (سياحة المحميات) بتكلفه استثمارية ٢٥٠ مليون جنيه على أساس توفير ٢٠٠٠ فرصة عمل ويتوقع أن تجذب ٥٠٠٠ نسمه.

يوجد أيضاً محميات غير معنده على طول المحور، ولكن لم يتم استغلالها بالشكل المطلوب في التنمية السياحية :-

ج- محمية وادي قنا :-

تتميز بالتنوع البيولوجي وبها آثار رومانيه وقلعه حربيه يونانيه، وتساعد المحمية في تنمية السياحة العلمية والبيئية، من خلال إنشاء مركز لتدريب الباحثين البيئيين لإرشاد الزوار إلى مناطق النباتات والحيوانات البرية بالمحمية .

د - محمية شايب البنات :-

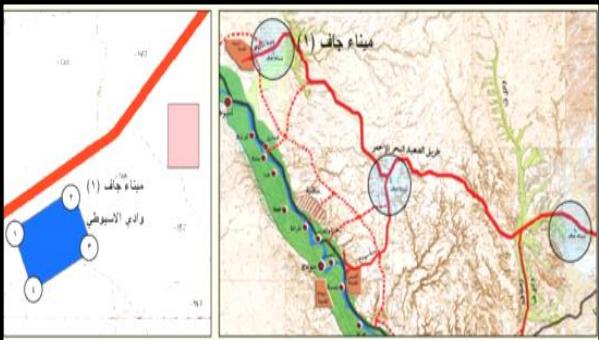
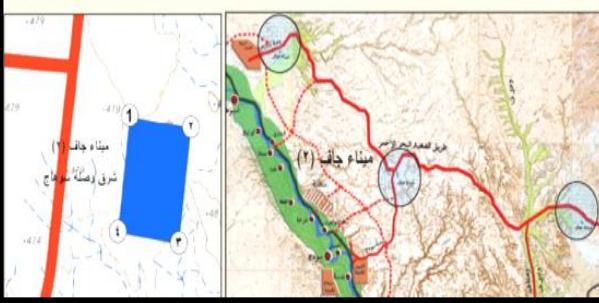
تتميز بالتنوع البيولوجي، تتمثل في مجموعة من الجبال أهمها جبل الشايب بارتفاع ٢١٨٧ متر من سطح البحر، وتحتوي المحمية على أنواع فريدة ونادرة من الأزهار والنباتات وتساعد المحمية في تنمية السياحة البيئية الترفيهية .

٤- التجارة والخدمات :-^١

مثلت مناطق التنمية المقترنة في قطاع الخدمات والتجارة مساحة ٧٥٠ فدان على طول المحور، بتكلفه استثمارية ٧٥٠ مليون جنيه، على أساس توفير ٢٢٥٠ فرصة عمل وجذب ٥٦٢٥ نسمه.

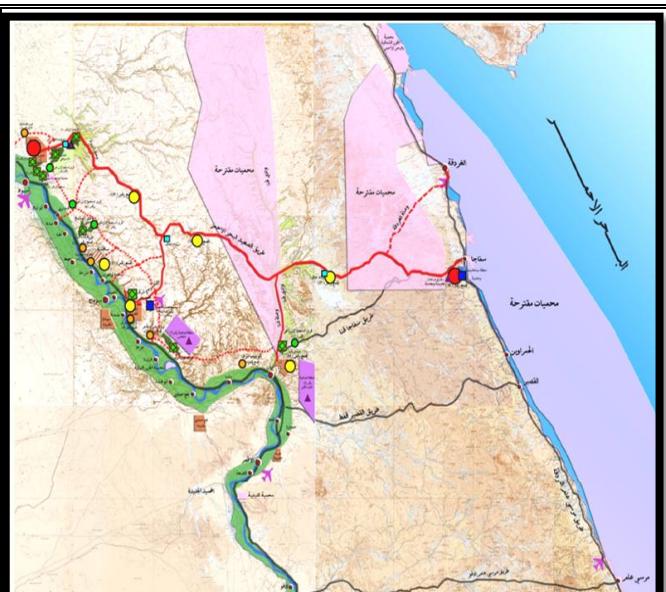
^١المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول محور الصعيد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) ٢٠٠٧

• المناطق المقترحة لتنمية قطاع التجارة والخدمات :-

 <p>شكل (٦٨-٣) ميناء جاف (١) بمنطقة الوادي الأسيوطى بمساحة ٢٥٠ فدان المصدر : المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول محور الصعيد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا)</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تم اقتراح ثلاثة مناطق لتنمية قطاع التجارة والخدمات (منطقة الوادي الأسيوطى ومنطقى شرق وصلة سوهاج وشرق وصلة قنا)، تم اقتراح المناطق الثلاثة الموضحة بالأشكال أرقام (٦٨-٣) و (٦٩-٣) و (٧٠-٣) لإقامة ميناء جاف بكل منها بمساحة ٢٥٠ فدان وتكلفه استثمارية ٧٥٠ مليون جنيه، حيث تعمل كل منطقة على توفير ٧٥٠ فرصة عمل، ويتوقع أن تجذب كل منطقة ١٨٧٥٠ نسمه . - تم اقتراح المناطق الثلاثة لإقامة الموانى الجافة، حتى تتكامل مع المناطق المقترحة لتنمية قطاعي الزراعة والصناعة والتعدين .
 <p>شكل (٦٨-٣) ميناء جاف (٢) شرق وصلة سوهاج بمساحة ٢٥٠ فدان المصدر : المرجع السابق</p>	
 <p>شكل (٦٩-٣) ميناء جاف (٣) شرق وصلة قنا بمساحة ٢٥٠ فدان المصدر : المرجع السابق</p>	

٤-٤-٢-٣) أقطاب النمو المقترحة على المحور :-

تم دعم فكرة أقطاب النمو لنشر التنمية العمرانية بصورة متدرجة على طول المحور
فانقسمت إلى :-^١



قطب تنموي شبه مركزي بحجم سكاني ٢٥ ألف نسمة		قطب تنموي مركزي بحجم سكاني ٨٥ ألف نسمة	
قرى ظهير صحراوي		قرى استصلاح زراعي	
مناطق استصلاح زراعي		ميناء جاف	
مجمع صناعات تعدينية ومعدنية ومواد بناء وغذائية		مناطق خدمات إقليمية وسياحة بيئية	

شكل (٧١-٣) أقطاب النمو المقترحة على طول المحور
المصدر :- المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول محور
الصعيد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا)

١- أقطاب نمو مركزية
في مجالات الصناعة
والتجارة والسياحة،
بحجم سكاني ٨٥ ألف
نسمه بتكلفة استثماريه
٣٠٠٠ مليون جنيه،
وعددتهم قطبيين
مركزيين على طول
المحور.

٢- أنوبيه تابعه فرعه
في مجالات الصناعة
والتجارة والخدمات،
بحجم سكاني ٢٥ ألف
نسمه، وتكلفه استثمارية
٣٥٠٠ مليون جنيه،
وعددهم ٦ أنوبيه تابعه
على طول المحور.

٣- تجمعات جديدة
 المقترحة للظهور
الصحراوي بغرض
الاستصلاح، بحجم
سكاني ٥٠٥ ألف نسمه،
وتكلفه استثمارية
١١٠٠ مليون جنيه،
وعددهم ١٠ تجمعات
على طول المحور.

ويوضح شكل (٧١-٣)
أقطاب النمو المقترحة
على طول المحور.

١المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأراضي حول محور الصعيد البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) ٢٠٠٧

(٥-٤-٢) الوصلات العرضية المقترحة للمحور :-



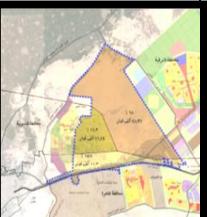
- تم اقتراح وصلات عرضية للمحور من جهة الغرب عند محافظة أسيوط وسوهاج، لربط المحور بطريق الواحات الغربي ولربط الصحراء الشرقية بالغربية من خلال المحور كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٧٢)، بهدف استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الصحراء لدعم التنمية في كافة المجالات.

يمثل محور (الصعيد - البحر الأحمر) أحد محاور التنمية العمرانية في مصر، التي تم اقتراها بناءً على خطه لدعم التنمية، وتلافي مساوى التنمية العشوائية التي نتجت عن بعض المحاور بالتجربة المصرية، ولكن لا يمكننا تقييم المحور واختبار إنجازاته وتأثيره في التنمية إلا بعد فتره زمنيه مناسبة من إنشاؤه، ولكن يجب دعمه من قبل الهيئات والمستثمرين وإعداد المخططات التفصيلية لقطاعات التنمية المختلفة عليه طبقاً لاشتراطات وقوانين البناء، واستكمال الجسات الأرضية بالمناطق المقترحة للتنمية للحد من المخاطر على طول المحور، والعمل على تحقيق الجذب السكاني المستهدف لمناطق التنمية وتسويقه وإدارة قطاعات التنمية بشكل متكافئ.

(٥-٢-٣) دراسة تحليلية لمحاور التنمية العمرانية في مصر :-

لقد تم عرض أربع تجارب مصرية في مجال محاور التنمية العمرانية وكان لكل محور الظروف الخاصة به، وتقوم الدراسة التحليلية لهذه المحاور على أساس معرفة ظروف كل محور والهدف الرئيسي من إنشاؤه، والإمكانيات التنموية الممتلكة لدى كل محور التي يمكن أن تساعد على دعم التنمية في منطقة وجودة، كما تقوم الدراسة بعرض مراحل تطور التنمية على هذه المحاور وتحليل دورها في التنمية لمعرفة مدى تحقيقها لأهداف التنمية المنشودة من خلالها مقارنة بالإمكانيات المتاحة لديها.

وسوف يوضح الجدول التالي الدراسة التحليلية المقارنة للأربع محاور موضوع الدراسة :-

نقط المقارنة	محور القاهرة/الإسكندرية الصحراوي	محور القاهرة/السويس الصحراوي	محور القاهرة/الإسماعيلية الصحراوي	محور الصعيد/البحر الأحمر
سبب إنشاء المحور	تم إنشاؤه لربط مدينة القاهرة والإسكندرية.	تم إنشاؤه للربط بين خط السفن التجارية والمستعمرات الإنجليزية في ذلك الوقت.	تم إنشاؤه لربط القاهرة بقناة السويس، لتسهيل حركة وصول مواكب الاحتفالات الخاصة بافتتاح القناة.	تم إنشاؤه لوضع نواه لتنمية الصحراء الشرقية بواسطة محاور عرضية تربط وادي النيل بالبحر الأحمر بالصعيد.
مسار المحور				
	يمتد بطول ٢٧٠ كم بالقرب من محافظة أسيوط حتى ساحل البحر الأحمر عند مدينة سفاجا، ويتصل بوصلات عرضية تربطه بمحافظات (أسيوط - سوهاج - قنا - البحر الأحمر).	يمتد بطول ١٤٠ كم ويبداً عند تقائه طريق الإسماعيلية الصحراوي مع الطريق الدائري وينتهي عند مدينة العاشر من رمضان.	يمتد بطول ٤٤ كم موازي لمحور القاهرة الإسماعيلية، ويقطع مع الطريق الدائري الذي يربطه بمناطق دار السلام والمعدى وحلوان، كما يرتبط بمنطقة مصر الجديدة ومدينة نصر.	يمتد بطول ١٧٠ كم ليربط بين أكبر المراكز الحضرية (القاهرة - الإسكندرية).

<p>تتنوع التربة على طول المحور فالأراضي الملائمة لوادي النيل أراضي سهلة ووبيان صالحة للزراعة، كما توجد أيضاً منطقة السهل الساحلي على طول شواطئ البحر الأحمر وبباقي الأراضي هضاب مليئة بالثروات التعدينية.</p>	<p>أغلب الأراضي على المحور روسوبية مفككة صالحة للزراعة والبعض الآخر أراضي صخرية تصلح للبناء، كما تتدنى الثروات التعدينية بطول المحور، وتتركز المياه الجوفية شمال المحور خاصةً غرب وشمال غرب مدينة الإسماعيلية.</p>	<p>بعض الأراضي على المحور يمكن زراعتها بعد عمل معاجلات خاصة لارتفاع نسبة الحديد بها وبباقي الأرضي صخرية لا تصلح للزراعة كما يجب البناء عليها بحرص ، تتركز الثروة التعدينية عند نهاية المحور، بينما تendum المياه الجوفية على طول المحور</p>	<p>أغلب الأراضي على المحور صالحة للزراعة وتتوفر المياه الجوفية على طول المحور، وي يوجد الكثير من الأراضي الصالحة للبناء والتنمية العمرانية</p>	<p>إمكانيات التنمية على المحور</p>
<p>جاري تنفيذ المحور وتنميته وتم وضع خطه للتنمية المحور في جميع المجالات بالتنسيق مع كافة الوزارات (وزارة البيئة - وزارة الزراعة - وزارة الصناعة والتجارة - وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية) ، لاختيار مناطق التنمية المختلفة طبقاً لإمكانيات الموارد المتاحة لتحقيق التنمية بشكل متكافئ في جميع المجالات</p>	<p>نشأت مدینتي العاشر من رمضان والعبور ، تطورت التنمية الصناعية بعد إنشاء مدينة العاشر من رمضان التي تمثل أهم القلاع الصناعية ، تطورت التنمية الزراعية على المحور وتم استصلاح العديد من الأراضي وساهمت جمعية أحمد عرابي الزراعية على قيام مشاريع التصنيع الزراعي</p>	<p>نشأت مدینتي الشروق ودر وبعض المشروعات السكنية الاستثمارية (الرحاب - مدینتي) ، وظهر النشاط التعديني وبعض الأنشطة الصناعية التقيلة على المحور كما ساهمت مدينة بدر في ظهور قاعدة للصناعات المتوسطة والخفيفة بينما انعدمت التنمية الزراعية على المحور</p>	<p>نشأت العديد من المجتمعات السكنية ومدینتي السادس والشيخ زايد ونشأت التنمية الصناعية بمدينة السادس والمناطق الصناعية الممتدة من مدينة السادس من أكتوبر وتم استصلاح الكثير من الأراضي للزراعة وظهرت أهم المزارع على المحور</p>	<p>تطور مجالات التنمية على المحور</p>

تحليل التنمية على المحور	لم يتحقق المحور أهدافه مقارنة بامكانياته، لم تتمكن المدن الجديدة من امتتصاص الهجرة المتجهة نحو القاهرة والإسكندرية كما تعدت الاستعمالات المخالفة بداخلها، وقد المحور ومدينة السداد أهم ركيزة للتربية الصناعية بإلغاء تنفيذ مجمع الحديد والصلب ، تطورت التنمية الزراعية على المحور ولكن ظهرت منتجعات سكنية ومدينة السادات متعددة على أراضي زراعية، واستقررت المياه الجوفية نتيجة للانتشار المباغر للمنتجعات السكنية.	لم يتحقق المحور أهدافه أثرت طبيعة التربية على نوعية التنمية على المحور فانعدمت التنمية الزراعية وحجمت من التنمية العمرانية ، وأنحصر عطائها كمناطق التراويات التعدينية، فنجز إلى حد كبير النشاط الصناعي والتعمدي في تحقيق المستهدف منه ولكن بما لا يتاسب مع الإمكانيات المتاحه بمدينة السويس التي يسطر عليها النشاط الصناعي، ولم تحقق المدن الجديدة الجذب السكاني المستهدف منها وظهرت بداخلها الاستعمالات المخالفة للمخططات الأصلية لها	لم يتم تعطيل المحور في التنمية كما يجب وتطورت التنمية عليه بعشوائية وببطء وظهرت العديد من الاستخدامات المخالفة على طول المحور، لم تتحقق المدن الجديدة الجذب السكاني المستهدف منها ولكنها ساهمت في تحقيق طفرة في التنمية الصناعية، أما النسبة التنمية الزراعية لم تتحقق المستهدف منها بالرغم من أن أغلب أراضي الاستصلاح تقع بدائرة تأثير المحور ولكن تم اختيار مناطق للتنمية الزراعية غير مثاليه ذات طبيعة صخرية	يمثل أحد محاور التنمية العمرانية في مصر، التي تم اقرراها بناءً على خطه لدعم التنمية ولتلقي مساوى التنمية العشوائية وخاري تنفيذ هذه الخطة ، ولكن لا يمكننا تقييم المحور واختبار إنجازاته وتأثيره في التنمية إلا بعد فتره زمنيه مناسبة من إنشاءه، ولكن يجب دعمه من قبل الجهات والمستثمرين لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منه .
<p>شكل(٧٣-٣) دراسة تحليلية مقارنة بين بعض محاور التنمية العمرانية في مصر</p> <p>من عمل الباحث</p>				

بعد عرض الدراسة التحليلية المقارنة للأربع محاور السابقة توصلت الدراسة إلى واقع التجربة المصرية وهو غياب الفكر الإستراتيجي المنظم القادر على تحقيق التنمية، فبالرغم من الإمكانيات المتميزة التي تتمتع بها كافة المحاور من مقومات الموقع وربطها بين أقطاب نمو رئيسية قادرة على دعم التنمية وتدرجها على طول المحاور إلا أنها لم تستغل كما يجب ولم تحقق أهداف التنمية المنشودة منها مقارنة بالإمكانيات المتاحة لديها، وعند دراسة محفزات التنمية المتمثلة في الأرض والموارد الاقتصادية والعملة ورأس المال والتنظيم والإدارة، نجد أن المحاور المصرية ساهمت في تحقيق الاتصالية والربط بين المدن مما ساعد على زيادة معدل تولد الرحلات على طول المحاور، وتطورت معدلات التنمية ببطء وبشكل عشوائي لا تدعمه خطة منظمة تحكمها إدارة جيدة ظهرت العديد من الاستعمالات المخالفة غير المخططة على طول هذه المحاور كما حدث تعدي عمراني على أراضي صالحة للزراعة، وهذا أثر بدوره على جذب أشكال التنمية المختلفة من الأنشطة والسكان، فلم تتحقق المدن الجديدة على طول المحاور الجاذب السكاني المستهدف منها ولم تساهم في تنظيم عمليات الهجرة الداخلية وتوقف دورها في التنمية على توفير بعض الخدمات، ولكنها لم تلعب دور أقطاب النمو الفرعية المتردجة القادر على دور المكمل للأقطاب الرئيسية الموجودة عند طرفي المحاور التي تساعده في توسيع القاعدة الاقتصادية كما يجب وتدعم التنمية وتصل إلى الأراضي الهامشية والمناطق البعيدة على طول المحاور وتشجع المستثمرين على فتح آفاق جديدة للتنمية.

فنأمل في إعادة النظر في دور هذه المحاور وتنظيم إستراتيجية تدرس كافة العوامل المحيطة وتضع خطة مدروسة لتحقيق أقصى استفادة من هذه المحاور، وتقوم الخطة على دراسة الوضع الراهن ووضع بدائل مختلفة لمحاولة تصحيح الوضع القائم وتنفيذ الخطة على مراحل ومتابعتها من خلال جهاز إداري متخصص وتعديلها طبقاً لتغير الظروف المحيطة، لأن توقف دور هذه المحاور كعناصر ربط واتصال فقط يعتبر إهاراً لرؤوس الأموال التي وجهت إليها.

خلاصة الباب الثالث :-

كان لمصر تجارب عديدة في إنشاء محاور التنمية العمرانية، ولكن العبرة بالكيف وليس بالكم، فالخطيط بناءً على خطة مدرورة نتائجه مختلفة تماماً عن الخطيط العشوائي الذي ينشأ طبقاً لأغراض شخصية، ومن خلال دراسة التجربة المصرية يمكن الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة في مجال التنمية أهمها :-

- ١- أهمية الاختيار الصحيح لمحاور التنمية وتوجيهها من خلال نظرية أقطاب النمو للوصول للمناطق البعيدة والاستفادة بالموارد غير المستغلة.
- ٢- أهمية معرفة الإمكانيات المتاحة للتنمية على المحاور المقترنة لضمان نجاح هذه المحاور بعيداً عن العشوائية.
- ٣- التأكيد من التنسيق بين الجهات المختلفة لوضع خطة شاملة لمحاور التنمية.
- ٤- متابعة الخطة باستمرار وتطويرها طبقاً للظروف المحيطة.
- ٥- الالتزام بتنفيذ المخططات واستخدامات الأرضي لهذه المحاور لتعظيم أهدافها وتحقيق التنمية المستهدفة من خلالها.

ويمكن تطبيق فكرة محاور التنمية والخروج من وادي النيل والدلتا لتعمير الصحراء إلى المناطق الجديدة من خلال هذه المحاور على النحو التالي :-^١

- ١- مرحلة خروج مباشره إلى الأراضي الصحراوية الملائقة لوادي النيل ودلتاه ومناطق التكس السكاني
 - ٢- مرحلة تنمية أقطاب نمو عمرانية رئيسيه من خلال طرفي محاور التنمية العمرانية.
 - ٣- مرحلة التنمية على طول المحاور والانتشار عبر المسافات البينية من خلالها، بإنشاء أنوبيه عمرانية جيدة ذات أنشطة اقتصاديه متعددة. - مرحلة تنمية عمرانية شامله على كامل المسطح المصري القابل للتعمير، ومن خلال هذه المرحلة يكتمل العمران للأقاليم التخطيطية وتكتمل هيكل البنية الأساسية، ويصل كل إقليم إلى استغلاله الاقتصادي والاجتماعي الأمثل.
- مثال على ذلك :- الخروج من وادي النيل الضيق إلى ساحل البحر الأحمر عبر الصحراء الشرقية، ومن الدلتا إلى خليج قنطرة السويس، وبذلك تنمو أقطاب النمو عند نهايات المحاور العرضية (الغردقة - سفاجا - العريش).

^١ احمد خالد علام، سمير سعد، مصطفى الديناري، التخطيط الإقليمي، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٥

ونستخلص مما سبق أن الخروج إلى الصحراء والاستفادة من الموارد المتاحة لها هو أمر حتمي نظراً لتضخم المشكلات في المعهور الحالي، ويجب إيجاد وسيلة لتحريك السكان إلى المناطق الجديدة في ضوء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك يتطلب فهم شامل لطبيعة البنية الصحراوية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية، ويتطبق أيضاً دراسة آليات التنمية والتعهير فمن يكون تعمير الصحراء مجيء بدون تضافر كافة الجهود وتعاون الخبراء المختلفة في جميع المجالات للوصول إلى التنمية الشاملة.

الباب الرابع : واقع التجربة المصرية والمأمول منها:-

يتناول هذا الباب شرح لواقع محاور التنمية العمرانية في مصر والمأمول منها، بعد دراسة الواقع الحالي لجمهورية مصر العربية وما تعانيه من مركزية الأنشطة والسكان، ودراسة وتحليل محاور التنمية العمرانية في مصر وكيف توقف دورها على الحركة والاتصال فقط ، يتم التعرف على المأمول من محاور التنمية العمرانية في مصر من خلال التعرف على العديد من الاتجاهات والأراء المختلفة المقترنة لتحقيق التنمية العمرانية في مصر، ودراسة عدة محاولات للتنمية المحلية للمناطق المصرية واقتراح العديد من الأفكار المختلفة لرسم إستراتيجية شاملة يتم من خلالها تعزيز دور محاور التنمية لتساهم في تحقيق أهداف التنمية العمرانية وتدعيم الامرکزية من خلال خلق مجتمعات جديدة خارج الوادي الضيق لإيجاد حل لنشر التنمية وتوزيع الكثافات السكانية والتغلب على مشاكل التكدس السكاني داخل وادي النيل وللائه، كما يتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث والتوصيات الخاصة بمحاور التنمية العمرانية وعلاقتها بالسياسة العامة للدولة.

وينقسم الباب الرابع إلى فصلين هما :-

الفصل الأول : - اتجاهات التنمية العمرانية الحديثة في مصر

الفصل الثاني : - النتائج العامة والتوصيات

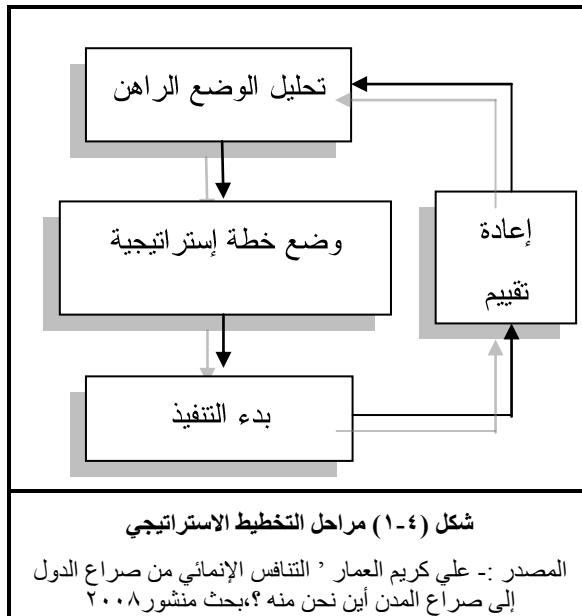
الفصل الأول :- اتجاهات التنمية العمرانية الحديثة في مصر :-

بعد دراسة الواقع الحالي لجمهورية مصر العربية وما تعانيه من مركزية الأنشطة والسكان في وادي النيل والدلتا وعمليات الهجرة العشوائية غير المنظمة نتيجة لفوارق الإقليمية، مما أدى إلى حدوث تماذج لكتلة العمرانية القائمة بطريقة عشوائية غير منتظمة نتج عنها مناطق متدهورة عمرانياً لا تفي باحتياجات التنمية الحضرية، وبالرغم من إنشاء محاور للتنمية العمرانية كأداة مساعدة لحل مشكلة المركزية والحد من الفوارق الإقليمية إلا أنها لم تحقق التنمية المرجوة منها نتيجة لسوء توجيهها وعدم توافر عوامل الجذب المنشودة لها وانعدام الرؤية المستقبلية لدورها في التنمية.

ونأمل في هذه الدراسة إلى تحقيق التنمية من خلال تفعيل دور محاور التنمية العمرانية وتحقيق أقصى استفادة منها في وجود كافة العوامل التنموية الأخرى، عن طريق توفير عوامل جذب حقيقة توفر فرص عمل لجذب السكان وتساهم في إعادة توزيع السكان والأنشطة بصورة متكافئة على الأرض وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وتوجيهه نحو خطى التنمية الصحيحة، ويعتبر ذلك حل يهدف إلى خلق مجتمعات جديدة خارج الوادي الضيق لإيجاد حل لخلخلة النمو المتزايد للسكان والوصول إلى المناطق الهمشة وتحسين استغلال مواردها.

لأن محاور التنمية العمرانية تمثل الحيز المكاني الذي تتوافر فيه مقومات التنمية، والبعد المكاني هو الذي يهدف إلى تحديد العلاقات بين المراكز الحضرية التي تؤدي بدورها إلى تحديد الهيكل الاقتصادي لأي حيز مكاني مدروس، وإذا كانت التنمية بمعناها الكمي والنوعي تعنى بزيادة التأثيرات المتبادلة لمختلف المستويات التخطيطية في مجالات شتى أهمها الاقتصاد وال عمران والبيئة فإن ذلك يعني تحول البعد المكاني للمدن من الحدود المكانية الضيقة ليتسع ويشمل البعد البيئي المحلي والإقليمي بل ويتعداه إلى البعد القومي، وهذا يشير إلى تراجع أهمية دور الدولة كمنفذ وراعي أول، والانتقال إلى مرحلة دور المدن العالمية، فلم تعد المدن تتنافس فيما بينها داخل إطار الدولة الواحدة أو الإقليم، وإنما أصبح العالم كله سوقاً كبيراً لجميع المدن.

أدرك ذلك منذ القدم العالم المصري دكتور "جمال حمدان" وقال أن تاريخ مصر هو تاريخ الشريط الضيق لنهر النيل وهو يؤكد توارث الرؤى وعدم تطورها بالنسبة للتوسيع العمراني المتزايد، ونادي كثيراً بتعمير الصحراء والاستفادة من ثرواتها التعدينية غير المستغلة



للوصول لذلك يجب إتباع مخطط استراتيجي لتوجيه التنمية وهو ببساطة العملية التخطيطية التي ترکز على فكرة التحليل ومن ثم الوصول لمعلومات إستراتيجية في وضع الخطط وبالتالي متابعة التنفيذ وأخيراً إعادة التقييم وتحسين الأوضاع طبقاً للظروف المحيطة، ويوضح الشكل رقم (١-٤) مراحل التخطيط الاستراتيجي.

(٤-١) محاولات التنمية المحلية في مصر :

ويوجد العديد من الاتجاهات والأراء المختلفة المقترحة لتحقيق التنمية العمرانية في مصر ودعم الامرکزية وخلق مجتمعات جديدة خارج الوادي الضيق لإيجاد حل لنشر التنمية وتوزيع الكثافات السكانية والتغلب على مشاكل التكدس السكاني داخل وادي النيل ولدنه.



١	الواي الجديد	٢	منطقة بحيرة ناصر	٣	المدن الجديدة حول القاهرة
٤	شبه جزيرة سيناء	٥	ساحل البحر الأحمر	٦	الساحل الغربي الشمالي
٧	منطقة توشكى	٨	شرق التفريعة	٩	خليج السويس

شكل (٤-٢) مناطق محاولات التنمية المحلية في مصر
المصدر:- ماضي أحمد، دراسة تحليلية للتنمية الإقليمية الشاملة، المنيا ٢٠٠٢

من وادي النيل الضيق ولدنه، ويوضح شكل رقم (٤-٢) مناطق محاولات التنمية المحلية في مصر.^١

وظهرت محاولات عديدة للتنمية الشاملة في مصر خلال الأعوام السابقة والتي تضمنت بعض المناطق مثل (توشكى وشرق العوينات - درب الأربعين - الوادي الجديد - منطقة بحيرة ناصر - المدن الجديدة حول القاهرة - شبه جزيرة سيناء - ساحل البحر الأحمر - الساحل الغربي الشمالي - شرق التفريعة - خليج السويس) للتغلب على مرکزية الأنشطة والخدمات وحل مشاكل التكدس السكاني والخروج

^١ ماضي أحمد، دراسة تحليلية للتنمية الإقليمية الشاملة، المنيا ٢٠٠٢

أ- مشروع تنمية الصحراء الغربية للدكتور ممدوح حمزه:-

طرح المهندس الاستشاري الدكتور "ممدوح حمزه" مشروع متكمال لتنمية الصحراء الغربية للاستفادة من مناطق التنمية المحلية في مصر وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان، من خلال إنشاء منطقة اقتصادية جديدة بالصحراء الغربية، تتكون من العديد من المشروعات المستقلة إدارياً وتتضمن :-

١- منطقة بحيرة ناصر للتنمية السكنية والسياحية.

٢- منطقة توشكى للتنمية الزراعية.

٣- منطقة درب الأربعين الصحراوي كعمود فقرى لمنطقة الاقتصادية.

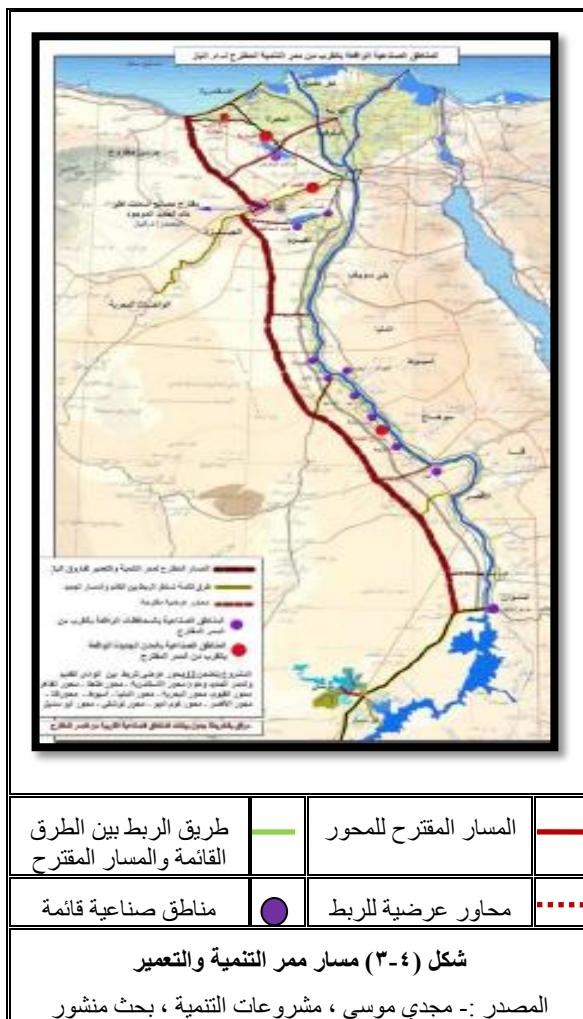
٤- الواحات وجزء من ظهير الساحل الشمالي الممطر لزراعات الأعلاف المعاصرة لتنمية المراعى الطبيعية.

، كما يشمل المشروع إنشاء مدرسة للتدريب التعديني ، ويعتمد أيضاً على السياحة الصحراوية وسياحة اليخوت واستغلال المساحة الواقعة بين بحيرة ناصر وجبل العوينات للتنمية الزراعية وإنشاء مدرسة لزراعة الصحراوية والتطبيقية.

(٤-١-٢) اقتراحات لمحاور التنمية العمرانية في مصر :-

تم اقتراح العديد من الأفكار المختلفة لرسم إستراتيجية شاملة يتم من خلالها تفعيل دور محاور التنمية لتساهم في تحقيق أهداف التنمية العمرانية ومنها:-

أ- ممر التنمية والتعمير للدكتور " فاروق الباز " :-



قدم د.فاروق الباز اقتراح متميز لإنشاء محاور جديدة للتنمية موازي لنهر النيل وإنشاء وادي جديد بمواصفات جديدة تعتمد على التنمية المستدامة وذلك في صحراء مصر الغربية كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٣)، حيث يمتد من ساحل البحر المتوسط شمالاً حتى بحيرة ناصر جنوباً وعلى مسافة تتراوح بين ١٠ : ٨٠ كم غرب وادي النيل، وبذلك يمكن فتح آفاق تنموية جديدة للامتداد العمراني والزراعي والصناعي والتجاري حول مسافة تصل إلى ٢٠٠٠ كم، ويكون المشروع مما يلي :-

١- طريق سريع بالمواصفات العالمية يبدأ من غرب الإسكندرية حتى حدود مصر الجنوبية بطول ١٢٠٠ كم.

٢- أثني عشر طريقاً من الطرق العرضية التي تربط الطريق الرئيسي بمناطق التجمع السكاني بالمحافظات المختلفة (الإسكندرية-طنطا-القاهرة)

وثلاث محاور شمال الصعيد (الفيوم- الواحات البحرية-المنيا) وستة محاور بجنوب الصعيد (أسيوط- قنا-الأقصر- كوم امبو-أسوان- توشكى- أبو سنبل).

٣- شريط سكة حديد بمحاذاة الطريق الرئيسي لنقل البضائع والركاب .

٤- أنبوب مياه عذبه يمتد من بحيرة ناصر أو قناه توشكى جنوباً إلى ساحل البحر المتوسط بامتداد الممر الطولى لتوفير مياه الشرب واحتياجات المنتجعات السياحية على مسار محور الأقصر.

٥- خط كهرباء يضمن توفير الطاقة في مراحل المشروع الأولية .

وتم وضع دراسة جدوى أولية تتضمن بعض المقترنات لمسار الممر الطولى وفوائده وسبل توصيل المياه والكهرباء بطول المحور واختبار مدى صلاحية وجود المحاور العرضية طبقاً لطبوغرافية الأرض بمناطق وجودها، واقتراح إنشاء ميناء محوري على الامتداد الشمالي لممر التنمية بالعلمين ومد المحور الرأسى في الجزء الجنوبي لدعم تجارة مصر مع القارة الإفريقية.^١

• فوائد المشروع :-^٢

يمكن تلخيص ايجابيات محور التنمية المقترن للدكتور فاروق الباز فيما يلى :-

١- فتح مجال لبناء مدن جديدة في مراكز التكثف السكاني، وبذلك نوقف التعدى على الأراضي الزراعية.

٢- فتح مجال جديد للزراعة، حيث يوجد أربعة أماكن كبرى صالحة للزراعة بمساحة تزيد عن ١,٧ مليون فدان (طنطا - بجوار محافظة قنا - كوم أمبو - منطقة توشكى).

٣- فتح آفاق جديدة للسياحة عند مدينة الأقصر ، فالمشروع يقدم طريق إلى وادي الملوك والملوك بالأقصر يمر فوق الهضبة وهناك يمكن أن تقام سلسلة فنادق عالمية تطل على معالم الأقصر السياحية.

٤- توفير مناطق للتوسيع الصناعي بدون تلوث بيئي خارج المدن.

٥- إيجاد فرص عمل قد تصل إلى ٥٠٠ ألف فرصة عمل على الأقل.

٦- خلق فرص جديدة لصغار المستثمرين.

٧- مشاركة شريحة كبيرة من الشعب بالمشروع مما يدعم شعور الولاء والانتماء.

^١ الباز ، ممر التعمير في الصحراء الغربية وسيلة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر ، دار العين للنشر ٢٠٠٧

^٢ مجدى موسى ، مشروعات التنمية ، بحث منشور

• معوقات المشروع :- واجه المشروع معارضة بعض المتخصصين في التنمية العمرانية، لصعوبة توفير المياه والكهرباء والصرف الصحي على طول الممر، وتنفيذ خط سكة حديد بطول الممر سوف يكون باهظ التكاليف، كما أن ربط الممر بميناء محوري بمنطقة العلمين عليه تحفظات كثيرة لعدم ملائمة الموقع جغرافياً من حيث حركة التجارة الدولية، ولعدم التحديد الدقيق للمرeras العرضية بناءً على حالة التربة ومقومات التنمية على الهضبة العليا المختارة لتنفيذ الممر.

كما تم اقتراح بعض الأفكار القريبة من الفكر التنموي لممر التنمية والتعهير ولكنها أكثر اعتماداً على المحاور العرضية للتنمية ومنهم :-

١- محور التنمية الاستراتيجي الشرقي الغربي لدكتور محمد صبري الباحث بالمركز القومي للبحوث :-

يهدف المشروع إلى تحقيق التنمية الشاملة طبقاً للموارد المتاحة، من خلال محاور عرضية للتنمية تربط بين محافظات الصحراء الشرقية (البحر الأحمر والسويس وحلوان)، والصحراء الغربية مروراً بمحافظات وادي النيل (البيزه والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان)، وتقام هذه المحاور على الطرق العرضية المنفذة فعلياً ، وترتبط جميعاً بمحور طولي رئيسي للتنمية يبدأ من القاهرة شملاً حتى بحيرة ناصر جنوباً ونطلق عليه اسم الرابط الرئيسي لمحاور التنمية العرضية. ولنجاح هذه المشروعات يجب اقتراح نظام معلومات مكاني باستخدام برنامج "Gis" لتقييم صلاحية وأولويات المناطق العمرانية الصالحة لممرات التنمية^١، ويتم ذلك من خلال دراسة الوضع الراهن ودراسة (خريطة التنمية والتعهير للجمهورية- مخططات إقليمية للأقاليم والمحافظات- مخططات عامة وإستراتيجية للمدن) لتوفير بدائل تنمية المحاور ورسم رؤية تخطيطية شاملة من خلالها يتم معرفة:-

١- المناطق ذات الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية.

٢- حجم التحرك السكاني المطلوب توجيهه خارج الوادي والدلتا.

٣- المناطق الصالحة للبناء والتنمية العمرانية.

٤- أماكن الطاقات والمقومات الصالحة للتنمية العمرانية.

٥- التدقير المكاني لصلاحية وأولويات مناطق التنمية بالممر ومحاورة العرضية.

^١شيماء احمد مجدي، ممر التنمية بين احتياجات المجتمع ورؤى المستقبل، ورقة بحثية ، عمارنة القاهرة ٢٠٠٩

بـ- إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ م :-^١

وفيها تم دراسة كيفية رسم إستراتيجية للتنمية العمرانية يتم من خلالها وضع مصر على خريطة العالم وتطبيق ذلك يتطلب ما يلي :-

- ١ - دراسة الوضع الراهن وجمع كافة البيانات المتعلقة بالسكان والقوى العاملة والناتج المحلي واستعمالات الأراضي .

- ٢ - وضع عدة بدائل لتوجيه التنمية يتم دراستها لتنفيذ الأفضل منها ويمكن أن تكون كالتالي:-

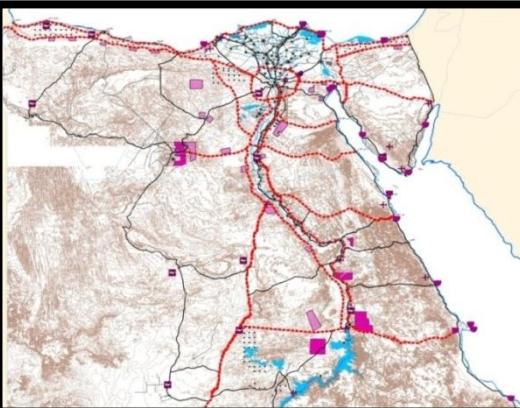
البديل الأول :- التنمية المتوازنة في جميع المجالات (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الحكومية) طبقاً لنظرية النمو المتوازن، ويكون ذلك تطور طبيعي للوضع الراهن فضلاً عن التخطيط المستمر طبقاً لتغير الظروف المحيطة، وضمان توفير كافة الخدمات طبقاً لزيادة السكانية المتوقعة، ولكن هذا يحتاج إلى خطة طويلة المدى يحكمها جهاز إداري متخصص كما أنها تحتاج للكثير من رؤوس الأموال، وسوف يشكل عنصر المياه عائق في استصلاح أراضي زراعية جديدة وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى تناقص الأراضي الزراعية مما يتنافى مع زيادة الإنتاج الزراعي بما يلامع زيادة السكان المتوقعة.

^١وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ،البيئة العامة للتخطيط العمراني ،إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ .

البديل الثاني :- وفيه يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي طبقاً لنظرية المراحل وإعطاء أولوية لتطوير مجال الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد من الخارج ولكن ينبع عن ذلك عقبة توفير المياه اللازمة للاستصلاح واختيار هذا البديل يؤثر بالسلب في مراحله الأولى على مجالى الصناعة والتجارة، ولكن مع زيادة الإنتاج الزراعي تزيد عمليات التصنيع الزراعي مما يعظم دور الصناعة والتجارة في بقية المراحل، ويوضح شكل رقم (٤-٤) الأراضي الزراعية على خريطة مصر.

شكل (٤-٤) توزيع الأراضي الزراعية على خريطة مصر

المصدر: حسانين أبو زيد، إستراتيجية التنمية العمرانية ٢٠٥٠



شكل (٤-٥) أراضي النشاط الصناعي على خريطة مصر

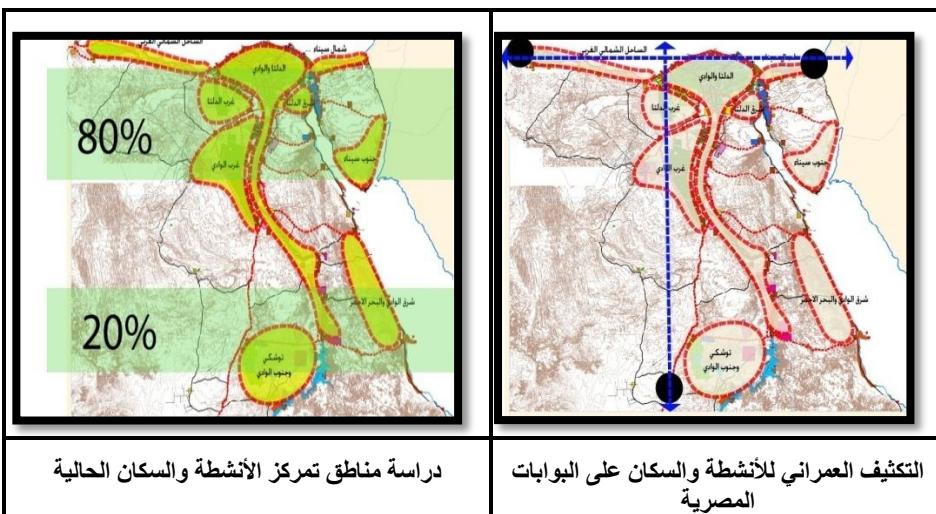
المرجع السابق

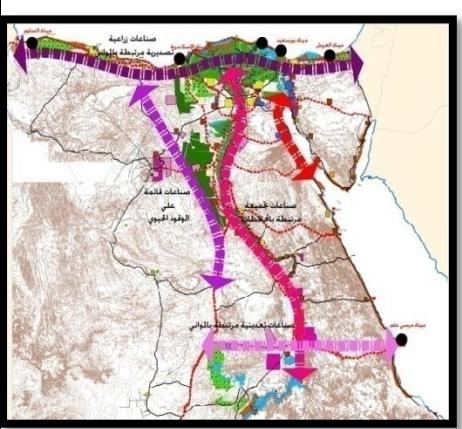
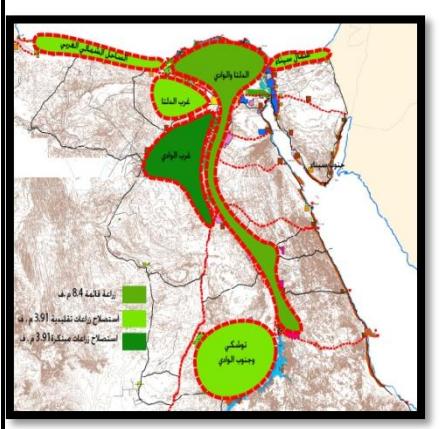
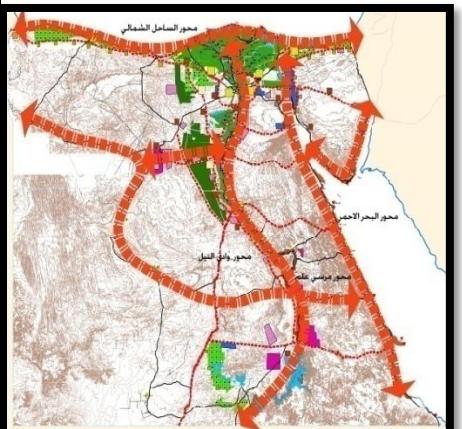
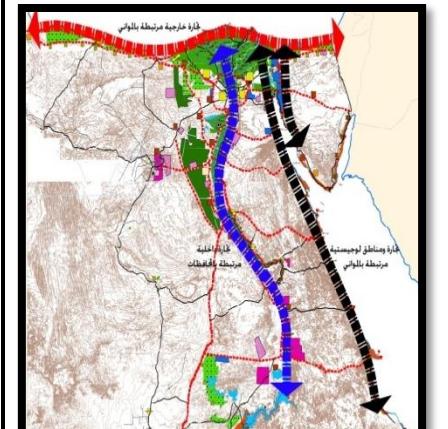
البديل الثالث: وفيه يتم تنمية قطاع الصناعة وتصنيع سلع قادرة على المنافسة العالمية طبقاً لنظرية القاعدة التصديرية التي تعتبر أن الصناعة هي أساس الهيكل الاقتصادي وزيادة التصنيع سيؤدي إلى زيادة الصادرات مما يؤثر إيجاباً على قطاع التجارة والخدمات ، ويعتبر توفير الكهرباء عائق لتنفيذ هذا البديل وبذلك سوف تحتاج إلى استثمارات لتوفير مشاريع الطاقة البديلة، ويوضح شكل (٤-٥) النشاط الصناعي على خريطة مصر.

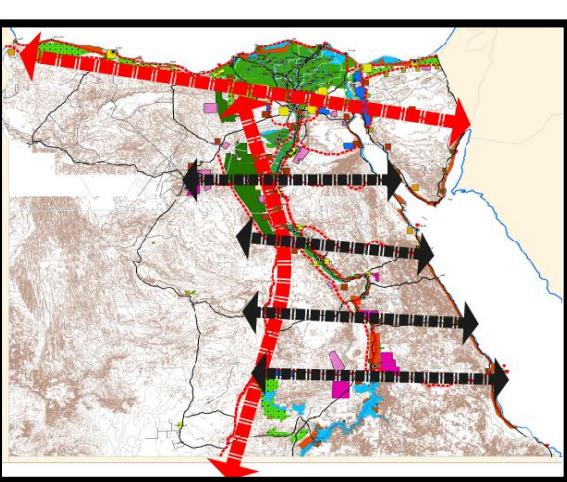


البديل الرابع :- وفيه يأتي الاهتمام بقطاع التجارة والخدمات طبقاً لنظرية القطاع التي تفترض أن التنمية تقوم على الصادرات من الأنشطة، لأن وجود صادرات يدل على كفاءة استغلال الموارد وزيادة الإنتاج، وذلك يؤدي بدورة إلى تعزيز الأصول المصرية وزيادة الاتصال بكل دول العالم وذلك سيؤثر بدوره إيجاباً على قطاع السياحة، ويوضح الشكل رقم (٦-٤) توزيع أراضي نشاط التجارة والخدمات على خريطة مصر.

من خلال الاستفادة من البديل السابق يتم اختيار البديل المناسب لكافية الظروف المحيطة، على أساس معرفة مناطق التكثيس السكاني ومناطق الأرض الصالحة للزراعة ومناطق تركز الموارد الطبيعية والتعمينية والمناطق التجارية والسياحية القائمة وكافية العناصر التنموية كما هو موضح بالشكل رقم (٧-٤)، لوضع إستراتيجية للتنمية العمرانية تدعم التنمية في جميع المجالات وبناءً على ذلك يتم اختيار محاور التنمية العمرانية التي تحقق الاتصال بين أقطاب النمو الرئيسية عند طرفي المحور وتدعم التنمية الشاملة على طول المحور طبقاً للظروف المحيطة التي تضع في حسبانها كافة العناصر التنموية.



	
<p>دراسة مناطق الموارد الطبيعية والتعدينية لتحديد محاور التنمية الصناعية المرتبطة بالمناطق ذات الإمكانيات والمقومات الطبيعية</p>	<p>توزيع الأراضي الزراعية الجديدة بناءً على مناطق توافر المياه لتحقيق الاكتفاء الذاتي وال沐ذية لعمليات التصنيع والتصدير</p>
	
<p>تحديد المحاور السياحية المرتبطة بالشواطئ والمناطق ذات الإمكانيات السياحية</p>	<p>تحديد التجارة والمناطق اللوجستية المترتبة بالسواحل ومنافذ التصدير</p>
<p>شكل (٤) إستراتيجية توجيه التنمية العمرانية طبقاً للإمكانيات التنموية المتاحة</p>	
<p>المصدر :- حسانين أبو زيد، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، أبريل ٢٠١١</p>	



شكل (٤-٤) محاور التنمية الطولية والعرضية المقترحة
المصدر : -حسانين أبو زيد، استراتيجية التنمية العمرانية
لمصر ٢٠٥٠، أبريل ٢٠١١

ومن خلال دراسة كافية للإمكانيات المتاحة لتحقيق التنمية يتم رسم خريطة جديدة لمصر عليها المحاور الطولية والعرضية ذات الأهمية التي تتمتع بمقومات طبيعية وترتبط بين أقطاب رئيسية للنمو يجعلها قادرة على توجيه الأنشطة والسكان بشكل متكافئ وتحد من عمليات الهجرة العشوائية غير المخططة، من خلال خطة شاملة تسعى إلى تحسين استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.

والشكل رقم (٤-٤) يوضح محاور التنمية العرضية والطولية المقترحة.

الفصل الثاني:- النتائج العامة والتوصيات

من خلال دراسة محاور التنمية العمرانية بجميع جوانبها، يتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث والتوصيات الخاصة بمحاور التنمية العمرانية وعلاقتها بالسياسة العامة للدولة لدراسة مدى إمكانية تحقيق أقصى استفادة من هذه المحاور وتفعيل دورها في التنمية.

(٤-٢-١) نتائج البحث :-

من الدراسة السابقة أمكن استخلاص بعض النتائج التي يمكن إيجازها في الآتي :-

أولاً:- نتائج مستخلصة من الدراسة النظرية :-

١- التأكيد على أن محاور التنمية العمرانية أحد العوامل المساعدة التي يجب أن تتكامل مع كافة العوامل الأخرى في وجود خطه شامله لتحقيق التنمية.

٢- التأكيد على عدم وجود علاقة طردية مباشرة بين الطرق والتنمية ولكنها متلازمان ومحاور التنمية ليست العامل الوحيد الكافي لتحقيق التنمية.

٣- إن نظرية أقطاب النمو هي أصلح النظريات لتطبيق محاور التنمية وانتشار التنمية بصورة مرکزة من خلال أقطاب النمو المتدرجة على طول المحاور للوصول إلى المناطق البينية البعيدة عن التنمية.

٤- تؤثر محاور التنمية بشكل فعال في تحقيق الاتصال بين المناطق المختلفة وتقليل تكلفة النقل، ولكن وجود هذه المحاور بدون خطة تنموية كعنصر للاتصال فقط قد يعرقل مسيرة التنمية، لأن زيادة وسهولة الحركة من خلالها يشجع الهجرة العشوائية.

٥- الدور الهام لمحاور التنمية في الوصول للمناطق البعيدة وتنميتها، فلن تتحقق التنمية بدون تنمية المناطق النائية التي تشمل المناطق الحدودية والصحراوية وإنشاء بيئة جديدة تجذب السكان وتحد من الفوارق الإقليمية والهجرة العشوائية.

٦- يتوقف دور محاور التنمية على مدى تحقيقها لعوامل الجذب المنشودة من توفير قاعدة اقتصادية تستطيع أن تجذب أشكال التنمية المختلفة من الأنشطة والسكان وتوجه الحركة السكانية وتنظم عمليات الجذب والطرد السكاني بين المناطق المختلفة.

٧- وجود هذه المحاور بدون تفعيل دورها في التنمية وتحقيق عوامل الجذب المنشودة لها يعتبر إهدار لرؤوس الأموال، لأن إنشاء محور للتنمية قد يبطئ التنمية الاقتصادية في مجالات أخرى نتيجة لزيادة تكلفة الإنشاء وطول مدة التنفيذ.

ثانياً:- نتائج مستخلصة من الدراسة التحليلية :-

أ - تجربة فرنسا :-

١ - نجحت السياسة العامة داخل فرنسا في توجيه محاور التنمية وتحقيق الامرکزية ونشر التنمية واستغلال الموارد وإنشاء أقطاب نمو فرعية من خلال إنشاء مدن الجديدة اعتماداً على المدن القائمة.

٢ - نجحت الحكومة المركزية في فرنسا في تحقيق المكاسب لها دون الأفراد، حيث جمدت أسعار الأراضي الواقعه على محاور التنمية لإقامة التجمعات الجديدة وقامت بشرائها وبيعها للمستثمرين بعد ذلك.

٣ - نجحت التنمية السياحية في فرنسا لفائدة السياسة العامة داخل الدولة في الاستفادة من البحر المتوسط كمورد طبيعي هام مع ضمان حمايتها لدعم التنمية السياحية على السواحل الفرنسية و لتوجيهه رؤوس الأموال وإدارة المشروع كجزء مؤثر في التنمية الإقليمية.

٤ - نجحت محاور التنمية في فرنسا في تحقيق الاتصالية ونشر التنمية والتغلب على مشكلة ضعف ارتباط مناطق التنمية السياحية بالساحل.

ب- تجربة فنزويلا :-

١ - نجح محور "التيجراس - فالنسيا" بفنزويلا في تحقيق التنمية داخل الإقليم المركزي واستغلال المساحات البنية بين المدن على طول المحور والوصول للمناطق الهمائية وتنميتها، وذلك لوجوده بالقرب من مراكز عمرانية قائمة ففتح في تحقيق الاتصال بين هذه المراكز وبين العاصمة "كاراكاس".

٢ - لم يستطع المحور الرابط بين وادي "توك ميديو" والعاصمة "كاراكاس" بفنزويلا في السيطرة على نمو العاصمة "كاراكاس" ولم يتمكن من تحقيق عوامل الجذب للتجمعات العمرانية القائمة والجديدة داخل الوادي ، نتيجة للدور المحدود الذي لعبته المدن الجديدة على المحور في مجالات التنمية.

٣ - نجحت خطة التنمية خارج الإقليم المركزي في فنزويلا نتيجة للاختيار الصحيح لأماكن التجمعات العمرانية الجديدة في أقاليم ذات مقومات خاصة ومتقدمة يمكن لها أن تلعب دور الأقطاب المضادة مع العاصمة "كاراكاس" .

ج - تجربة المملكة العربية السعودية :-

- ١- تبنت الإستراتيجية الوطنية السعودية مفهوم محاور التنمية العمرانية كأداة لتحقيق التنمية المتوازنة والربط بين مناطق تهامة المركزية بالمناطق الهمشية غير المستغلة في التنمية.
- ٢- بالرغم من توجيه محاور التنمية إلى المناطق الهمشية إلا أن منطقة عسير ما زالت طاردة للسكان، ولم تتوافق التنمية السياحية مع حجم المقومات الطبيعية الموجودة بالإقليم، فنجد مساحات كثيرة غير مستغلة على الساحل بالرغم من تتمتعها بكافة المقومات السياحية والاستثمارية.

٣- بالرغم من توافر كافة محفزات التنمية داخل المملكة العربية السعودية والتخطيط السليم إلا أن التنمية المنشودة لم تتحقق نتيجة للعوامل الاجتماعية وضعف التنمية البشرية على مستوى الأفراد غير القادرين على التاقلم مع التطور والتكنولوجيا واستغلال الموارد المتاحة وتحقيق التنمية الشاملة المثلث المخطط لها.

ونستنتج من دراسة التجارب العالمية ما يلي:-

- ١- يتوقف دور محاور التنمية على السياسة العامة المتبعة داخل الدولة لتوجيه هذه المحاور.
- ٢- صعوبة نجاح التجارب الفردية من جانب أحد قطاعات التنمية، فوجود محاور التنمية بدون تنسيق مكاني وزمني لا يحقق التنمية المستهدفة.
- ٣- موقع محاور التنمية هو المحدد الرئيسي لطريقة توظيف هذه المحاور طبقاً للإمكانيات المتاحة.
- ٤- المغالاة في أسعار الأراضي الواقعة على محاور التنمية قد تؤدي إلى الإحجام عن المشروع ككل نتيجة لعدم إقبال المستثمرين على التنمية على المحور.
- ٥- أغلب التجارب الناجحة اعتمدت على لامركزية الإدارة والتنسيق بين مختلف الهيئات، بحيث تقوم كل هيئة بدورها لتكامل الوظائف، فالاتجاه المركزي وأحادية القرار عادة لا تؤدي إلى النتائج المرجوة.
- ٦- دور المحليات الهام في تنظيم الموارد القادمة من الحكومة المركزية وتحقيق أكبر استفادة منها وتوظيفها كما يجب والإدارة ومتابعة التنفيذ وإدارة الموارد المحلية بما يضمن استمرار التمويل، لأن الحكومة المركزية لا تستطيع الاستمرار في الدعم والتنفيذ والإدارة والتمويل.
- تحقيق الجذب لمحور التنمية يتوقف على مدى نجاح السياسة العامة المتبعة، ومدى الاحتياج الفعلي للمحور داخل الإقليم، ومدى قدرة التجمعات الجديدة القائمة على المحور في تحقيق عامل الجذب للسكان والأنشطة والتمويل.

- ٨- نجحت التجارب العالمية في جذب التمويل من خلال تقليل الضرائب على المنشآت الصناعية المقامة في المدن الجديدة، وتوفير خدمات عالية المستوى لجذب السكان وإقبال المستثمرين على تولى أعمال البناء داخل المدينة والبيع الأرضي للقطاع الخاص بأسعار مقبولة مع تسهيلات في الدفع.
- ٩- الاعتماد على الحكومة المركزية فقط في تنمية محاور التنمية وإقامة التجمعات الجديدة يؤدي إلى نتائج سلبية لزيادة التكاليف التي قد تسبب في إرهاق ميزانية الدولة وتتأخر التنمية على المحور، ولكن يجب التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لدعم التنمية.
- ١٠- دعم الإسكان والبيع بالقروض الميسرة وإيجاد وسائل مختلفة للتصرف في الوحدات السكنية بما يلائم القدرات المالية لكل الفئات، وتوفير نماذج متعددة من الوحدات السكنية تتناسب كافة المستويات تساهم في تحقيق الجذب السكاني لمحاور التنمية.
- ١١- أغلب المهاجرين إلى التجمعات العمرانية الجديدة خارج الأقاليم المركزية من خلال محاور التنمية العمرانية أسر حديثة الزواج أو غير متزوجين منهم في بداية الحياة العملية وغير مرتبطين بالمدينة الأم، ولكن الوضع يختلف في المدن التابعة لقربها من المدينة المركزية.
- ١٢- توفير قاعدة اقتصادية لتوفير فرص عمله متعددة وتحقيق التوازن بين السكان والخدمات يساعد على جذب العمالة ودعم محاور التنمية ويعتبر ذلك من أهم عوامل الجذب للتجمعات العمرانية الجديدة على طول المحور.
- ١٣- يتوقف نجاح التجمعات العمرانية الجديدة المقامة على محاور التنمية والتي تؤثر بدورها على تنمية المحاور، على مدى قدرتها في تحقيق الجذب السكاني لكافة الفئات والمستويات وجذب الأنشطة الموجودة داخل الأقاليم المركزية إليها وإدارتها بصورة أفضل من خلال المساحات الكبيرة التي قد تخصص لها داخل التجمعات العمرانية الجديدة.
- ١٤- أغلب التجمعات الجديدة المقامة على محاور التنمية يهاجر إليها فئة متوسطي الدخل، لأن مستوى المعيشة داخلها أعلى من الفئات منخفضة الدخل.
- ١٥- فشل سياسة توزيع الأراضي على الأفراد وتركتهم لبنائها فيجب تنظيم أعمال البناء والإشراف من جهة الحكومة على القطاع الخاص والأفراد.

ثالثاً :- نتائج مستخلصة من الدراسة الميدانية:-

- ١- بالرغم من توافر الموارد الطبيعية والمقومات الازمة لتنمية الصحاري المصرية، مازال وادي النيل الضيق مكتظ بالسكان وتبقى صحراء مصر خالية من أي ظاهر للحياة تقريباً.
- ٢- قلة الدراسات المتاحة للتعرف على الإمكانيات الموجودة بالمناطق المختلفة بالجمهورية، لتوجيه محاور التنمية طبقاً لخطة مدرستة تستفيد من كافة المقومات الطبيعية والبشرية، فالخطوة الأولى للتنمية هي تواجد المعلومات عن المناطق المطلوب تطبيقها، واحترام إمكانيات هذه المناطق فلا يجوز تغيير استعمالات الأرضي بما لا يتناقض مع طبيعتها.
- ٣- لم تنشأ محاور التنمية العمرانية في مصر بغرض التنمية ولكن طبقاً لأغراض سياسية وشخصية ولم تحظى بالاهتمام الكافي لاستغلال إمكانياتها وتفعيل دورها في التنمية بالرغم من موقعها المتميز وربطها بين عقد اقتصادية متميزة.
- ٤- نشأت التنمية على المحاور المصرية بناءً على اتجاهات أحادية التوجه، تعاقبت على مراحل زمنيه دون خطط مترابطة واعتمدت على العلاقة الوثيقة بين الطرق والعماران، فغياب الفكر التنموي المنظم وتوقف دورها على الحركة والاتصال فقط بين المناطق المختلفة، فلم تتحقق عناصر الجذب المنشودة ولم يتم الاستفادة منها كما يجب في التنمية.
- ٥- كان للعوامل السياسية والأغراض الشخصية تأثير سلبي على محاور التنمية المصرية، مما ساهم في تغير الكثير من الاستعمالات على هذه المحاور، فنشأت أنماط مختلفة من الاستعمالات وانتشرت بعشوانية عرقلت مسيرة التنمية.
- ٦- إهدار الكثير من الاستثمارات الحكومية لتشييد المدن الجديدة على محاور التنمية، لعدم دراسة التوازن بين الواقع التنفيذي والطلب الفعلى، حيث عجزت المدن الجديدة في مصر عن تحقيق الجذب السكاني المستهدف منها نتيجة لقصور العملية التخطيطية التي تقوم على أساس إعداد تصميم مستقبلي لمدة ٢٥ عام ويكون من المتعذر تحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مسار التنمية في هذا المدى الطويل.
- ٧- الخطأ في تحديد حجم السكان المستهدف للمدن الجديدة المقامة على محاور التنمية نتج عنه عدم صلاحية كافة التحليلات والدراسات التي تشملها عملية التخطيط لوضع أهداف مرحلية لهذه المدن.

٨- جاءت المخططات المعتمدة للمدن الجديدة المقامة على محاور التنمية في التجربة المصرية متاثرة بمحاولة طرح حلول لمشكلة الإسكان، وبالرغم من أهمية ذلك إلا أنها لا تعكس فكرة إقامة مجتمعات عمرانية متكاملة تمتص جزءاً من التكثس السكاني في المدن المختلفة في إطار تخطيط إقليمي عمراني منبثق من تخطيط قومي عام وتحقق الجذب السكاني المستهدف لتنمية محاور التنمية.

٩- تمركز المدن الجديدة حول إقليم القاهرة الكبرى ساهم في حل مشاكل الإقليم فقط ولكن أدى إلى تشجيع الهجرة على المستوى القومي، فأصبح الإقليم أكثر جذباً للسكان وزادت الفوارق بين الأقاليم مما قلل من تنمية المناطق الهامشية من خلال محاور التنمية.

١٠- دور المدن الصغرى والمتوسطة الهام في التنمية، فلن يكون هناك تعمير جاد للصحراء المصرية بدون إتباع الأسلوب العلمي المخطط الذي يتعامل مع منظومة البيئة الصحراوية من خلال فكرة النمو الذاتي للتنمية الصحراوية والذي يتطلب حد أدنى من المدخلات ينتج عنه عائد سريع للتنمية مع حد أدنى من المخاطرة، فلا يجب تنفيذ خطط التنمية بكامل مساحتها وإهار رؤوس الأموال دون التحقق من قدرة هذه الخطط فعلاً على تحقيق التنمية، ويظهر ذلك بوضوح في وحدات التنمية المنتشرة الصغيرة بدلاً من تمركز الاستثمارات في وحدات ضخمة لا تتحقق الجذب السكاني المخطط له كما حدث في المدن الجديدة بالتجربة المصرية.

(٤-٢) توصيات البحث :-

حيث أن هدف تنمية أي منطقة هو الاستقرار البشري وجعلها منطقة جذب سكاني فيجب أن تكون خطط التنمية قصيرة و طويلة الأجل في آن واحد و ذات محاور متعددة ولا تخضع لسيطرة مورد اقتصادي واحد وعليه يمكن الوصول للتوصيات الآتية :-

١- ضرورة الربط بين المناطق الداخلية بوادي النيل والمناطق الحدودية والساحلية، في هيئة أقطاب مضادة للنمو، بإقامة محاور تنمية تخترق الصحاري وتشجع عملية التنمية العمرانية من خلال استكشاف الإمكانيات التنموية بالمنطقة وإنشاء تجمعات على طول المحاور تعتمد على هذه الموارد الجديدة .

٢- البدء بعمل دراسات الوضع الراهن لجميع أنحاء الجمهورية، لمعرفة إمكانيات تنمية المناطق المختلفة ووضع السياسة العمرانية الشاملة للدولة التي تدرس العلاقة بين كافة الأقاليم.

٣- وجود مخطط إقليمي مدروس يراعى التنسيق بين كافة القطاعات الموجودة داخل الإقليم ويراعى التنسيق بين كافة الأبعاد المكانية والزمنية ويووجه التنمية طبقاً للإمكانيات والموارد المتاحة، لأن التجارب الفردية التي تعتمد على تنمية قطاع واحد غالباً لا تحقق النجاح المنشود.

- ٤- بناءً على الدراسات السابقة يتم اختيار موقع المحور كجزء من السياسة العامة التي تضعها الدولة بناءً على حاجة الإقليم إلى وجود محور للتنمية.
- ٥- توفير عوامل الجذب المنشودة على طول المحور عن طريق تضافر كافة محفزات التنمية القادرة على توفير قاعدة اقتصادية قوية تجذب العمالة والسكان والتمويل عن طريق:-
- أ- توفير الأرضي على المحور ودراسة الموارد الطبيعية لتحديد الاستخدامات المناسبة لكل منطقة.
- ب- إنشاء تجمع عمراني صغير بكل منطقة من المناطق التي تتميز بنشاط اقتصادي مختلف [زراعة - صناعة - تعدين - رعي] لاختبار قدرة التجمع على جذب السكان، ثم تكملة بقية التجمعات العمرانية للمنطقة في فترات لاحقة وذلك للحفاظ على رؤوس الأموال.
- ج- العمل على تنمية المناطق الجديدة في ضوء الدراسات السابقة بدءاً بإنشاء أقطاب نمو فرعية ذات أنشطة اقتصادية متكاملة على طول المحور، اعتماداً على الأقطاب الرئيسية الموجودة على طرفي المحور.
- د- توفير ظهير واسع من الأرضي خلف التجمعات العمرانية الصغيرة للتوسعات المستقبلية فيما بعد بناءً على تطور التنمية، و هو ما يمثل احتياطي استراتيجي لعملية التنمية.
- هـ- الاستفادة من الموارد الطبيعية بصورة مستدامة تتطلب الحفاظ على البيئة وعدم إهدار الموارد لتحقيق التنمية على المدى البعيد وتعظيم الاستفادة منها.
- و- تدرج التنمية من خلال الأقطاب ونموها للوصول إلى القاعدة الاقتصادية المنشودة التي تحقق التنمية على طول المحور.
- بهذا يكون قد تحقق تواجد قطاع تنموي بين قطبيين للنمو قادر على الوصول إلى المناطق بعيدة النائية والاستفادة من مواردها ومشاركتها في التنمية للحد من التنمية العشوائية التي تتسبب في الفوارق الإقليمية، وهي فكرة لاخراق مجال الصحراء و بدء تطويرها لخدمة الإنسان.

أولاً : الرسائل العلمية :

- ١- إبتهال أحمد عبد المعطى ، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر ، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمرياني جامعة القاهرة ٢٠٠١ م.
- ٢- أحمد محمد عبد الله ، دور الطرق في نشأة وتطوير المحلات العمرانية، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة جامعة عين شمس ١٩٨٢ م.
- ٣- أسماء عبد العاطي ، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية ، رسالة ماجستير، كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٤ م.
- ٤- اشرف أبو العيون ، التنمية العمرانية لعواصم المنطقة الوسطى من وادي النيل في مصر ، رسالة دكتوراه كلية الهندسة جامعة المنيا ١٩٩٦ م.
- ٥- إيهاب محمد أبو الفتوح عفيفي ، إستراتيجية إنشاء المدن الجديدة في مصر و آثارها على البيئة، رسالة ماجستير كلية الهندسة جامعة عين شمس ١٩٨٨ م.
- ٦- سلوى توفيق، تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية، رسالة ماجستير كلية التخطيط الإقليمي و العمرياني جامعة القاهرة ١٩٩٥ م.
- ٧- طارق شوقي محمد، الاعتبارات والمعايير الأساسية لعمليات التنمية بمناطق الاستيطان بمصر، رسالة ماجستير جامعة الأزهر القاهرة ١٩٩٣ م.
- ٨- طارق محمد علي ، التغير في هيكل استعمالات الأراضي الواقع على شرائين الحركة الرئيسية ، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمرياني جامعة القاهرة ٢٠٠٠ م.
- ٩- عبد الفضيل إسماعيل، مناهج واليات إدارة التنمية العمرانية (حالة إقليم جنوب الصعيد) ، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمرياني جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م.
- ١٠- عبد المنعم احمد شكري، تأثير شبكات الطرق على استعمالات الأراضي ، رسالة ماجستير، كلية الهندسة جامعة القاهرة ١٩٩٥ م.
- ١١- عصام رشدي محمد البكري ، مؤشرات التنمية المستدامة في الدول النامية ، رسالة ماجستير، كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٦ م.
- ١٢- عصام عبد المنصف، تأثير الطريق الساحلي الدولي على عمليات التنمية بساحل البحر المتوسط في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر القاهرة ٢٠٠١ م.
- ١٣- فاروق عبد النبي حسانين، التنمية السياحية المستدامة (دراسة تقييمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة- سفاجا)، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة
- ٤- ماضي احمد محمد، إستراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة جامعة المنيا ٢٠٠٢ م.

- ١٥- متولي فتحي متولي ، أثر محاور الحركة على النمو العمراني، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمي والعمرياني جامعة القاهرة ١٩٩٠ م.
- ١٦- محمد احمد رياض، دور وتأثير الطرق على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٤ م.
- ١٧- مروة مصطفى أحمد، الجراحة البيئية كمدخل لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة جامعة أسيوط ١٩٩٥ م.
- ١٨- هاله سيد عبد الحكيم ، التنمية العمرانية للمحور المقترن سوهاج - الغردقة بصعيد مصر رسالة ماجستير كلية الهندسة جامعة أسيوط ٢٠٠٧ م.
- ١٩- هشام أبو سعد ، الكفاءة والتشكيل العمراني – مدخل لتقدير و تخطيط الواقع، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة جامعة القاهرة ١٩٩٤ م.
- ٢٠- وليد الألفي، التنمية السياحية لمنطقة خليج العقبة، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر القاهرة ١٩٩٣ م.

ثانياً :- الابحاث والمؤتمرات العلمية:-

- ١- أبو بكر متولي ، الإطار العام للتخطيط الإقليمي، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٧٠
- ٢- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مجلس بحوث المجتمعات الجديدة، تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة ، التقرير الدوري الأول لدراسة التجارب العالمية ، جامعة القاهرة ١٩٨٦
- ٣- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مجلس بحوث المجتمعات الجديدة ، دراسة تجربة المجتمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدوري ، تقرير مدينة العبور، معهد التخطيط الإقليمي والعمرياني جامعة القاهرة ١٩٩٢
- ٤- سامي محمد الزيني، التنمية على طريقى القاهرة – إسماعيلية وال Cairo السويس الصحراويين ، ورقة بحثية ، مجلة قسم العمارة جامعة القاهرة ٢٠٠٩
- ٥- شيماء احمد مجدي، ممر التنمية بين احتياجات المجتمع ورؤى المستقبل، ورقة بحثية، مجلة قسم العمارة، كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٩
- ٦- صالح بن علي، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية (تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية) ، ورقة بحثية مجلة جامعة الملك سعود ، ١٣ م، العماره والتخطيط ٢٠٠١
- ٧- صالح بن علي الهذلول، تطور التخطيط العمراني ودوره في تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية، الندوة الأولى لتطوير البرامج الأكademie في تخطيط المدن وممارسة المهنة في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤
- ٨- عصام الدين محمد علي ، تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية ، ورقة بحثية ، مجلة العلوم الهندسية ، كلية الهندسة جامعة أسيوط ، ٢٠٠٣ م.

- ٩- عصام الدين محمد علي، تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر ، ورقة بحثية، مجلة جامعة الملك سعود للتخطيط والعمارة ٢٠٠٦ م.
- ١٠- علي عبد الله، عبد المنصف محمد، تأثير الطريق الدولي الساحلي على تنمية المناطق والتجمعات المحيطة به، مؤتمر التنمية والحماية لسواحل الشمالية المصرية، ٢٠٠٦ م.
- ١١- محمد طاهر الصادق ، التقرير الدوري الأول، تقرير مدينة بدر الصناعية، معهد التخطيط الإقليمي والعمرياني جامعة القاهرة مارس ١٩٨٦ م.
- ١٢- محمد محمد عزمي ، دراسات تحليلية للاملاح التنمية العمرانية بصعيد مصر "مع التركيز على التنمية الصناعية " دليل الرسائل العلمية، كلية الهندسة جامعة أسيوط ٢٠٠٤ م.
- ١٣- محمد مصطفى الهمشري، محمد فتحي عارف نحو التنمية العمرانية المستدامة في تخطيط القرية المصرية في ضوء المتغيرات العالمية والعلمية ، المؤتمر الأول ، العمارة وال عمران في إطار التنمية المستدامة ، كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٤ م.
- ١٤- محمود أحمد يوسف، التنمية التلقائية لمحاور الحركة الإقليمية، مؤتمر الطرق و المرور، جمعية المهندسين القاهرة ١٩٩٦ م.
- ١٥- محمود حسن نوفل، التصورات المستقبلية لخريطة مصر من خلال عمليات الجراحة البيئية، المؤتمر المعماري الرابع (العمارة و العمران علي مشارف الألفية الثالثة) قسم العمارة، كلية الهندسة جامعة أسيوط ٢٠٠٠ م.
- ١٦- نجوى إبراهيم محمود، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة بحثية، مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر ٢٠٠٧ م.
- ثالثاً:- الكتب والمقالات:-**
- ١- احمد خالد علام ، أساسيات التخطيط القومي الشامل ،مطابع الناشر العربي ١٩٧٧ م.
- ٢- احمد خالد علام ، سمير سعد ،مصطفى الديناري ، التخطيط الإقليمي ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٩٥ م.
- ٣- احمد خالد علام ، تخطيط المدن ،مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٩١ م.
- ٤- الباز، ممر التعمير في الصحراء الغربية وسيلة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر، دار العين، ٢٠٠٩ م.
- ٥- جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق بالقاهرة ٢٠٠٧ م.
- ٦- جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عصرية المكان ،الجزء الأول ص ٢٨٦ ، دار الهلال بالقاهرة ١٩٩٣ م.
- ٧- سيد جابر عبد العال ، مؤثرات التنمية علي تخطيط المدينة الأم ومدن الإقليم ،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع بالقاهرة، ١٩٨٧ م.

- ٨- عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع اشاره إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر بالمملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٠ م.
- ٩- عطيات عبد القادر ،جغرافية العمران، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٤ م.
- ١٠- عنتر عبد العال ،أسس ونظريات التخطيط العمراني، دار المعرفة بالقاهرة، ١٩٩٧ م.
- رابعاً- مصادر أخرى:-**
- ١- المركز الوطني لتنظيم استخدامات الدولة ، تخطيط استخدامات الأراضي حول طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧ م.
- ٢- حازم القويضي، التحديات العمرانية على المستوى القومي ورؤية الهيئة لتطوير منظومة التخطيط والتنمية العمرانية ، تقرير وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠٠٤ م.
- ٣- حسانين أبو زيد، محاضرة غير منشورة ، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، أبريل ٢٠١١ م.
- ٤- عنتر عبد العال، محاضرات دراسات عليا في التخطيط الإقليمي، كلية الهندسة جامعة المنيا، ٢٠٠٦ م.
- ٥- عنتر عبد العال ، محاضرات دراسات عليا في التخطيط الإقليمي، كلية الهندسة جامعة المنيا، ٢٠٠٨ م.
- ٦- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، إستراتيجية الدولة لتنمية أقاليم الجمهورية ، ٢٠٠٥ م.
- ٧- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ م
- ٨- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الإستراتيجي لتنمية المنطقة الواقعة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٢٠١٠ م.
- ٩- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأرضي حول طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي ٢٠٠٧ م.
- ١٠- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الإستراتيجي لاستخدامات الأرضي حول محور الصعيد البحر الأحمر (سوهاج-سفاجا) ٢٠٠٧ م.
- ١١- وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتنظيم المدن، المخططات التنموية الشاملة لسواحل المملكة، مخطط التنمية الشامل لساحل إقليم عسير ٢٠٠٢
- ١٢- وزارة المواصلات، الطرق والنقل في منطقة عسير حقائق وأرقام ١٩٩٧

خامساً:- المراجع الأجنبية:-

1- Antar Abo Korin,Regional Planning In Egypt,lecture2007,Minia University.

2- Brunhes, Human geography,trans,Harrap,London 1953.

3- Estal, Buchaman,Industrial Activity and Economic Geography, hutchinson ,london1986.

4- Handy,Economic effects of highway relief routs on small and medium size

communities, research report ,taxas university 2000.

5- LA BASE DOCUMENTAIRE SUR LES VILLES NOUVELLES FRANÇAISES2004

6- Malizia, Economic Development in Smaller cities and Rural Areas ,jornal of

the American Planning 1986.

7- Taafe E,Transport Expansion in under developed Countries comparative

Analysis,Geographical Review,1963.

8- The state of African cities 2008 , aframe work for addressing urban challenges in Africa.

9- Thomson M ,Great Cities &Their Traffic,Penguin books,Gollancz,USA 1977.

10- Vukan R,Urban Public Transportation,system and technology,Prentice

hall,Englewood,New jersey.

سادساً:- أبحاث منشورة من شبكة الانترنت:-

١- احمد محمد عبد العال ، أقطاب ومراکز النمو في التخطيط الإقليمي ، بحث منشور
ابريل ٢٠١٠ م.

<http://swideg.jeeran.com/geography/archive>

٢- علي كريم العمار ' التنافس الإلئامي من صراع المدن أين نحن منه ؟، بحث منشور، جامعة بغداد، نوفمبر ٢٠٠٧ //www.araburban.net/urban.../713.

٣- علي كريم العمار، تحليل اتجاهات التوقيع المكاني والاقتصادي وفق معايير الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية- دراسة تحليلية، بحث منشور سبتمبر ٢٠٠٨ م

www.araburban.net/...economy/1147-

٤- طارق فاروق أبو عوف، محمد عبد الرحمن المكاوي، الاستدامة كإستراتيجية فعالة في تنمية المستوطنات البشرية ، أغسطس ٢٠١٠ م.

www.bonah.org/social/mod/file/download.php?file_guid=5810

٥- محمد علي الأنباري، تدرج التحول في مناهج التخطيط لبلدان العالم نحو منهج التخطيط التنموي البيئي ، بحث منشور ،جامعة بابل مايو ٢٠١١ م.

www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fid

٦- مجدي موسى ، مشروعات التنمية ، بحث منشور ، ٢٠٠٩ ،

<http://www.cadmagazine.net/showthread.php>

سابعاً:- مواقع من شبكة الانترنت :-

1-<http://www.akarmsr.com/vb/akarmasr-photos/shorouk/shrouklayout.gif>

2-http://www.alrehabcity.com/alrehab_arabic/Introduction.html

3-<http://www.alrehabcity.com/rehab2011/images/armasterplan.jpg>

4-<http://www.alriyadh.com/2011/07/25/article653700.html>

5-<http://s.alriyadh.com/2009/08/19/img/644897217707.jpg>

- 6- <http://www.aqaralmokhtar.com>
- 7- <http://www.Arc 2009 – urban quest>
- 8<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF>
- 9- <http://www.benisuef.gov.eg/roads/map2.jpg>
- 10- <http://www.beyond.fr/picsmaps/franceidf.gif>
- 11- <http://boudina.voila.net/frrelief.htm>
- 12http://www.ceoss.org.eg/Portals/_Rainbow/images/default/map_relief.jpg
- 13http://www.egypty.com/egyptana/images/egypt_maps/egypt_map_large.jpg
- 14-<http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=23f3e6546cb63d32>
- 15http://events.naseej.com/SiteCollectionImages/EventImages/imgmap_6341237148554.gif
- 16- <http://web.france.com/system/files/images/Agde+cities.jpg>
- 17-<http://www.fun-flying.net/fun-upload/Hada-way-map.jpg>
- 18- <http://www.google ,map>
- 19- http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_282976.html
- 20- <http://imageshack.us/photo/my-images/403/94340525.jpg/>
- 21- <http://www.madinaty.com/images/armasterplan.jpg>
- 22- <http://www.madinaty.com/Arsitemap.aspx>

- 23- <http://www.mapsofworld.com/france/images/languedoc-roussillon/languedoc-roussillon-rail.jpg>
- 24 <http://www.mohe.gov.sa/ar/studyinside/aboutKSA/Pages/Geographical-Kingdom.aspx>
- 25- <http://old.moheet.com/image/25/225-300/255820.jpg>
- 26- <http://www.momra.gov.sa/About/KSA.PDF>
- 27- http://www.19rehab.com/rehab_phases/1.jpg
- 28- http://watn.paramegsoft.com/arabic-Countries/maps/map7_ar.gif
- 29- <http://www.startimes.com/f.aspx?t=27189190>
- 30- <http://www.urban-comm.gov.eg/images/obourlayout.gif>
- 31- http://www.urban-comm.gov.eg/images/10ramadan_uses_16.jpg
- 32 http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/8/82/Saudi_Arabia_province_locator_template.png
- 33 http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/3/3a/Venezuela_Topography.png/300px-Venezuela_Topography.png
- 34- <http://winterpatriot.com/files/images/venezuela-map.preview.png>
- 35 <http://www.zuhlool.org/wiki/%D9%81%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7>

ملخص البحث

محاور التنمية العمرانية في مصر بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية

يتركز معظم السكان في جمهورية مصر العربية في وادي النيل والדלתا والذي يمثل ٤% فقط من إجمالي المساحة الكلية، ونتيجة للنمو السكاني المتزايد تم التفكير في محاور التنمية العمرانية كحل أمثل لحل مشاكل المركزية والتغلب على النمو العمراني العشوائي غير المخطط على الأراضي الزراعية وإعادة توزيع السكان على الأرض، دورها الهام في تحقيق الاتصال بين المناطق المختلفة، واستخدمت مصر محاور الحركة والاتصال منذ زمن طويل، ولكن أغلب محاور التنمية في مصر نشأت بهدف الحركة وتحولت إلى محاور للتنمية بشكل تلقائي ،والبعض الآخر نشا بقرار لأغراض سياسية ثم تم استغلاله في التنمية العمرانية، ولكن يجب توجيه هذه المحاور طبقاً لخطط تنموية ومن ثم توجيه العمران والوصول إلى الموارد الطبيعية غير المستغلة وتحويل المناطق الطاردة للسكان إلى مناطق جاذبة للسكان من خلال العلاقات المكانية بين أقطاب النمو المتدرجة على هذه المحاور ، والإ وجودها واقتصر دورها على الحركة فقط يعتبر إهدار لرؤوس الأموال، ويعتبر نهر النيل أعظم محور للتنمية لأنه امتد بشكل طبيعي للربط بين عدة مناطق وكان أساس النشاط الزراعي الذي ساعد على الاستقرار وجذب السكان إليه فنشأت التجمعات العمرانية بشكل تلقائي نتيجة لتوافر المورد الطبيعي والنشاط الاقتصادي داخل الحيز المكاني الملائم للتنمية.

وتكون المشكلة في عشوائية توجيه محاور التنمية العمرانية وعدم الاستفادة منها كما يجب وانعدام الرؤية المستقبلية لدورها في التنمية نتيجة لعدم توافر عوامل الجذب لهذه المحاور وأهمها الموارد الاقتصادية وفرص العمل، فوجود المحور فقط غير كافي لتحقيق التنمية العمرانية .

لذلك كان هدف البحث هو تحليل الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن وجود محاور التنمية العمرانية في أماكنها، من خلال شرح جميع الأبعاد التخطيطية والتنموية والاقتصادية لم المشروعات محاور التنمية العمرانية لمعرفة واقع التجربة المصرية في توجيه محاور التنمية العمرانية والمأمول منها، كحل يهدف إلى خلق مجتمعات جديدة خارج الوادي الضيق لإيجاد حل لخلطة النمو المتزايد للسكان وإعادة توزيع السكان والأنشطة بصورة متكافئة وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي.

وأتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتجميع الحقائق النظرية والبيانات الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة والمنهج الاستقرائي الاستباطي لعرض وتحليل بعض المشروعات والتجارب العالمية والمحلية المعنية بمحاور التنمية العمرانية.

وقد تم تطبيق تلك المنهجية بالبحث من خلال الأبواب التالية :-

الباب الأول :- محاور التنمية العمرانية ودورها في التنمية : وينقسم إلى فصلين :-
الفصل الأول : - خصائص محاور التنمية :-

يتم خلاله التعرف على المفاهيم الرئيسية التي تدور حول محاور التنمية العمرانية لتحديد دور هذه المحاور وتأثيرها على التنمية بكافة مستوياتها.

الفصل الثاني :- محاور التنمية العمرانية وتأثيرها على المجالات التنموية :-
يعرض البحث في هذا الفصل العلاقة بين محاور التنمية والمجالات التنموية المختلفة (العمرانية - الاقتصادية - الاجتماعية - المستدامة) ومدى تأثير وجود هذه المحاور على تحقيق التنمية وطرق قياس التنمية على هذه المحاور من خلال بعض المنهجيات والاستراتيجيات المختلفة، ومن ثم التعرف على الدور الحقيقي لهذه المحاور في دعم التنمية.

الباب الثاني :- التجارب العالمية لمحاور التنمية العمرانية :-

يتم في هذا الباب عرض لمجموعة من التجارب العالمية للدول المختلفة (فرنسا - فنزويلا - المملكة العربية السعودية) للتعرف على الأساليب المختلفة التي اتبعتها بعض دول العالم في تطبيق محاور التنمية العمرانية والخروج ببعض الإيجابيات والسلبيات لهذه التجارب بهدف الاستفادة منها في التجارب المحلية المستقبلية.

الباب الثالث :- التجربة المصرية مع محاور التنمية العمرانية وينقسم إلى فصلين :-

الفصل الأول : - مراحل وسياسات التنمية العمرانية في مصر :-

يتم خلاله التعرف على التجربة المصرية من خلال مقدمة عن طبيعة الخريطة المصرية والتطور الزمني للتجربة المصرية في غزو الصحراء وتاريخ مصر في استخدام محاور التنمية، ثم يتم شرح عام لسياسة التنمية العمرانية في مصر من خلال دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية عام ١٩٧٩ وإستراتيجية التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ وخطة وزارة النقل في الربط بين المناطق المختلفة.

الفصل الثاني :ـ محاور التنمية العمرانية في مصر:-

يعرض البحث في هذا الفصل محاور التنمية العمرانية في مصر كمشروعات قيمية وخطط المستقبلية، من خلال عرض بعض التجارب المصرية المختارة (القاهرة / الإسكندرية الصحراوي - القاهرة / السويس الصحراوي - القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي - الصعيد / البحر الأحمر) لتحليل دور كل منها في التنمية، ومن ثم الخروج بدراسة تحليلية مقارنة بين هذه المحاور لمعرفة ايجابياتها وسلبياتها والظروف الموجهة لكل منها.

الباب الرابع :ـ واقع التجربة المصرية والمأمول منها:- وينقسم إلى فصلين :-

الفصل الأول :ـ اتجاهات التنمية العمرانية الحديثة في مصر:-

وفيه يتم التعرف على واقع التجربة المصرية في استخدام محاور التنمية والمأمول من هذه المحاور من خلال عرض بعض الأفكار الحديثة لمحاولات التنمية المحلية في مصر وأفكار محاور التنمية الحديثة المقترحة في مصر.

الفصل الثاني :ـ النتائج العامة والتوصيات :-

وفيه يتم عرض بعض النتائج التي توصل إليها البحث واقتراح بعض التوصيات العامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستهدفة من خلال محاور التنمية العمرانية.

Summary

Summary

Regional development routes in Egypt wiggled between will and realism - An analytical study

most of the population in the Arab Republic of Egypt are Concentrated in the Nile Valley and Delta, which represents only 4% of the total area college, and as a result of population growth increasing been thinking about themes of urban development ideally solve the problems of Central and overcome the urban growth of random unplanned agricultural land and re-distribution of the population the earth, for its important role in achieving communication between different regions, and used the Egypt axes of movement and communication for a long time, but most of the axes of development in Egypt grew to the movement and turned into hubs of development automatically, while others grew up a decision for political purposes and has been exploited in urban development, but it must be directed to these themes according to the "development plans and then guide the construction and access to natural resources untapped and the transfer of areas that drive away the population to areas attractive to the population through the spatial relationships between the poles of growth gradient on these hubs, but its presence and limiting the role of movement only is a waste of capital, The Nile River, the greatest axis of development because it is spread naturally to link several areas and was the basis for agricultural activity, which helped to stabilize and attract people to it giving rise to urban communities automatically as a result of the availability of natural resource and economic activity within the space appropriate for development.

Summary

The problem lies in the random direction axes of urban development and not to make use of them as it should and the lack of future vision of their role in development as a result of the lack of attraction to these themes, the most important economic resources and employment opportunities, presence of axis only is not sufficient to achieve urban development.

Therefore, the objective of this research is to analyze the pros and cons resulting from the existence of axes of urban development in their place, by explaining all the dimensions of planning and development and economic projects axes of urban development to see the reality of the Egyptian experience in guiding axes of urban development and hoped of them, as a solution aimed to create new communities outside of the narrow valley to find a solution to upset the increasing growth of the population and the redistribution of population and activities are equal and the rebuilding of the economic structure.

And follow the analytical descriptive method the researcher to collect the facts and the theory of basic data related to the subject of study and inductive approach deductive to view and analyze some of the projects and experiences on global and local axes of urban development.

Summary

Has been applied that methodology to search through the following sections: -

Part I: - axes of urban development and its role in development: It is divided into two classes: -

CHAPTER I - Characteristics of axes of development: - which is to identify the key concepts that revolve around themes of urban development to determine the role of these themes and their impact on development at all levels.

Chapter II: - axes of urban development and its impact on areas of development: - presents research in this chapter the relationship between the axes of development and areas of different development (urban - economic - social - sustainable) and the impact of the presence of these axes on the development and measurement of development on these themes through Some of the different methodologies and strategies , and then identify the real role of these themes in support of development.

Part II: - international experiences of urban development axes: - Are in the section view of a group of international experiences of different countries (France - Venezuela - Kingdom of Saudi Arabia) to identify the various methods pursued by some of the world in the application of axes of urban development and come up with some pros and cons of these tests in order to take advantage of them in local experiences for the future.

Part III: - the Egyptian experience with the axes of urban development and is divided into two classes: -

Summary

CHAPTER I - Stages of Urban Development and Policy in Egypt:

During which identify the Egyptian experience through an introduction to the nature of the map of Egypt and the development time of the experience of the Egyptian invasion of the desert and the history of Egypt in the use of the development corridors, and are explained in the policy of urban development in Egypt through the study of national policy for urban development in 1979 and the strategy of development and reconstruction of the Republic of Egypt Arabic until 2017 and the plan of the Ministry of Transport in linking the different regions.

Chapter II: - axes of urban development in Egypt: -

Presents research in this chapter axes of urban development in Egypt, as projects are old and future plans, through the presentation of some of the experiences of Egyptian selected (Cairo / Alexandria Desert - Cairo / Suez desert - Cairo / Ismailia Desert - level / Red Sea) to analyze the role of each in development, and then go out an analytical study of comparison between these themes to see positives and negatives and conditions against each of them.

Part IV: - the reality of the Egyptian experience and expectations,

including: - and is divided into two classes: -

Chapter I: - urban development trends in modern Egypt: -

And which is identified on the reality of the Egyptian experience in the use of axes and the development of these themes is hoped through the presentation of some modern ideas for local development efforts in Egypt and the axes of the ideas proposed in the development of modern Egypt.

Chapter II - Results and recommendations: -

Where exhibitions are some of the findings of the research and to propose some general recommendations that contribute to achieving the targeted development through the axes of urban development.



Minia University
Faculty Of Engineering
Department Of Architecture

Regional Development Routes In Egypt Wiggled Between Will And Realism An Analytical Study

Thesis By
Shimaa Mohammed Hamdy

Demonstrator - Department Of Architecture
Faculty Of Engineering - Minia University

To
Department of Architecture - Faculty of Engineering-Minia University
Submitted For Partial Fulfillment of Master Degree
In Architectural Engineering

Supervised by

Prof.Dr.Mohanad Mohammed Elagami

Prof of urban planning Faculty of Engineering

Minia University

Dr.Osama Helmy Mohammed

Teacher at Faculty of Engineering

Minia University

Minia University 2012